

الحياة الزراعية في الأردن

(١٩٢٩ – ١٩٥٠م)

الحياة الزراعية في الأردن (١٩٢٩-١٩٥٠م)

د. عبد الرحمن أحمد سالم المشاقبة

الطبعة الأولى ٢٠١٩.

© حقوق الطبع محفوظة.



الآن ناشرون وموزعون

المدير العام: جعفر العقيلي.

الأردن، عمان، شارع الملكة رانيا، بجانب صحيفة «الرأي»، عمارة البيجاوي (٦٩)، ط ٣.

هاتف: ٧٩٧١٦٢٧٢٠، ٦٥٦٢٠٧٢٢ (+٩٦٢)

alaan.publish@gmail.com

www.alaanpublish.com

تصميم الغلاف: بسام حمدان

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مُصنّفه ولا يعبر هذا المصنّف عن رأي المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: (٢٠١٨/١١/٥٨٥٣)

ISBN: ٩٧٨-٩٩٢٣-١٣-٠٧٣-٥

الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة



طبع بدعم من وزارة الثقافة

2 0 1 8

د. عبد الرحمن المشاقبة

الحياة الزراعية في الأردن

(١٩٢٩ - ١٩٥٠م)

دراسة



إلى روح والدي العزيز - رحمه الله - . .

إلى والدتي الغالية - أمد الله - في عمرها . .

إلى زوجتي رفيقة دربي . . إلى من سارت معي

نحو الحلم . . خطوة بخطوة . . بذرناه معًا . .

وحصدناه معًا، وسنبقى معًا . . يا ذن الله .

إلى بنتي (سدين وسوار) الغاليتين . . لغيابي عنهما

في رحلة البحث الطويلة التي لم تنته .

إلى كل من كان له الفضل في إخراج هذا العمل .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، أما

بعد:

تعتبر الزراعة في شرق الأردن من أهم وجوه النشاط الاقتصادي؛ حيث كان يعتمد عليها الأكثرية من أبناء البلاد، وتشكل المصدر الأساسي للرزق والمعيشة؛ حيث اعتمد عليها ما يزيد على (٨٥٪) من سكان منطقة شرق الأردن، فنجد بعد نشأة الإمارة الأردنية عام ١٩٢١م أن شعر الفلاحون بالأمن والطمأنينة؛ فأقدموا على الزراعة بهمة وحماسة.

وتشكل الزراعة بفرعيها، الثروة النباتية والثروة الحيوانية، ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني في شرق الأردن، وتمثل قطاعاً إنتاجياً هاماً كونها المصدر الأول للغذاء، وتساهم بنسبة عالية في إجمالي الدخل الوطني.

وتم تحديد العام ١٩٢٩م كبداية للفترة الزمنية للدراسة؛ لأن هذا العام شهد بداية الحياة النيابية في الإمارة الأردنية بانتخاب أول مجلس تشريعي، واكتمال بناء مؤسسات الدولة الأردنية، أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام ١٩٥٠م؛ لأن هذا العام شهد وحدة الضفتين (الأردن وفلسطين).

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها جاءت في بداية تأسيس إمارة شرق الأردن، وتطور أجهزتها وخاصة العاملة في الزراعة، وعلى رأسها دائرة الزراعة، والحراج، والمعادن، والمصرف الزراعي، ووزارة الزراعة، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات متخصصة وشاملة وموضوعية عن الحياة الزراعية سوى ما ورد الإشارة إليه في ثنايا الكتب التي تناولت التاريخ الأردني في النصف الأول من القرن العشرين سواء في سطور أو صفحات.

وتكمن أهمية الدراسة أيضاً في اعتمادها بشكل أساسي على التقارير الحكومية، وخاصة تقارير دائرة الزراعة والحراج والمعادن، وتقارير وزارة الزراعة، وتقارير المصرف الزراعي، بالإضافة إلى

مذكرات المجالس التشريعية، وجريدة الشرق العربي، والجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، والتي شكلت مصادر أساسية تعكس صورة واضحة وصادقة عن تلك الفترة.

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الحياة الزراعية في الأردن للبحث في التطورات الزراعية، ورصد طبيعة وشكل البنية الزراعية التي كانت عامل استقرار في المجتمع، وكيف انعكست هذه التطورات على طبيعة الحراك التاريخي والاقتصادي، وأثر نشأة الدولة في تطور الأحوال الزراعية، وانعكاس ذلك على حياة السكان التي أدت إلى تطور المجتمع، والاندماج في الدولة.

وتسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال المركزي الذي تدور حوله الدراسة وهو: ما هي التطورات التي طرأت على الحياة الزراعية في شرق الأردن؟ وما أثر ذلك على السكان المحليين؟ ويدفعنا ذلك إلى طرح عدة أسئلة فرعية سيتم الإجابة عليها تباعاً في هذه الدراسة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والإجابة عن التساؤلات السابقة لجأ الباحث إلى استخدام المنهج الزمني والموضوعي، متبعاً الأسلوب الوصفي.

قُسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، واشتمل التمهيد على جغرافية الأردن من حيث الموقع والحدود وأشكال السطح والمناخ ومصادر المياه، وعلى التقسيمات الإدارية والتركيب السكاني وأنواع الأراضي في فترة الدراسة.

أما الفصل الأول فقد تناول قطاع الثروة النباتية وشمل أنواع الزراعة وطرقها والأعمال الزراعية، والأراضي الزراعية وطرق استغلالها، والمحاصيل الزراعية، والأدوات والآلات الزراعية والحراج والغابات، والتسويق الزراعي.

وتناول الفصل الثاني أولاً دور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة النباتية من ناحية الإدارة الزراعية، وإجراء البحوث والتجارب الزراعية، والتعليم الزراعي، وإصدار القوانين للحفاظ على قطاع الثروة النباتية، وثانياً المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة النباتية مثل الظروف المناخية، وكثرة الضرائب المفروضة على المزارع، وتعت الجباه، وتفتت ملكية الأراضي الزراعية، والأوبئة والطواعين والآفات الزراعية، وغزو أسراب الجراد.

وقطاع الثروة الحيوانية هو موضوع الفصل الثالث؛ حيث تناول أنواع الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمراعي والتسويق الحيواني، ودور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، والمشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة الحيوانية.

ويبحث الفصل الرابع في المؤسسات الزراعية العاملة في قطاع الزراعة والتي تمثلت في المصرف الزراعي، ودائرة الزراعة والحراج والمعادن، ووزارة الزراعة، ودائرة الأراضي والمساحة، والنقابة الزراعية في عمان. وانتهت الدراسة بخاتمة عرض فيها الباحث النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

وفي الختام حرصنا على التجرد والموضوعية قدر الاستطاعة، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن غير قصد، والحمد لله أولاً وآخراً..

عبد الرحمن أحمد المشاقبة

المفروق ٦/٢٠١٦ م

الفصل الأول

جغرافية الأردن

جغرافية الأردن

• الموقع والحدود:

يقع الأردن في الجنوب الغربي لقارة آسيا، ويمثل الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد الشام (سوريا الطبيعية) وهو جزء من وحدة جغرافية أكبر تسمى الهلال الخصيب التي تضم كلاً من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق^(١).

وكان قديماً يشكل حلقة وصل ما بين مصر وبلاد ما بين النهرين، وما بين الجزيرة العربية وبلاد الشام وآسيا الصغرى؛ حيث مكنه هذا الموقع من التحكم بالطرق التجارية وبطرق المواصلات، كما مكن سكانه من المساهمة الفاعلة في حركة التجارة العالمية في التاريخ القديم والحديث^(٢).

ونتيجة لطبيعة المنطقة الجغرافية والمناخية؛ فقد كثر فيها الاستيطان البشري ونشوء الحضارات من أقدم العصور، والدليل على ذلك المخلفات الحضارية في معظم مناطق الأردن مثل الجفر والأزرق وجاوه في البادية الأردنية، ومناطق مؤاب وعمون وطبقة فحل، بالإضافة إلى العديد من الطرق وأهمها^(٣) :

(١) خريسات، محمد عبد القادر وآخرون (٢٠٠م)، محاضرات في تاريخ الأردن وحضارته، ط ١، إربد: مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، ص ١٥، وسيشار إليه لاحقاً، خريسات، محاضرات، محاسنة، محمد حسين (٢٠٠٠م)، صفحات من تاريخ الأردن وحضارته، ط ١، عمان: وزارة الثقافة، ص ٢٤، وسيشار إليه لاحقاً، محاسنة، صفحات.

(٢) السواري، نوفان وآخرون (٢٠٠٥م)، تاريخ الأردن وحضارته، ط ١، عمان: د.ن، ص ٥، وسيشار إليه لاحقاً، نوفان، تاريخ الأردن.

(٣) خريسات، محاضرات، ص ١٦، نوفان، تاريخ الأردن، ص ٥.

١. الطريق القادم من الخليج العربي عبر شرقي الجزيرة العربية مروراً بوادي السرحان إلى واحة الأزرق، ليتفرع منها إلى البتراء أو إلى دمشق.

٢. الطريق القادم من جنوب غرب الجزيرة العربية إلى البتراء ليتفرع منها إلى دمشق أو إلى غزة فمصر.

٣. الطريق المار بشمال الأردن إلى جاوه لیتتهي في بلاد ما بين النهرين.

٤. طريق تراجان (الطريق الملوكي) الذي يخترق الأردن من الشمال إلى الجنوب ماراً بمعظم المدن الأردنية وكانت له أهمية عسكرية اقتصادية.

ويمتد الأردن فلكياً بين خطي العرض ١١-٢٩ و ٢٢-٣٣ شمالاً، وبين خطي طول ٤٥-٣٤ و ١٨-٣٩ شرقاً، وتبلغ مساحته ٨٩.٢٩٧ كم^٢ (١).

يحد الأردن من الشمال سوريا، ومن الغرب فلسطين، ومن الجنوب السعودية، ومن الشرق العراق والسعودية (٢). ونلاحظ من الجدول التالي أن الأردن يرتبط مع الدول المجاورة بحدود طويلة مما يفرض عليه تحديات صعبة أكبر من حجمه وعدد سكانه؛ حيث بلغ مجموع أطوال الحدود الأردنية مع الدول المجاورة (١٧٢٤ كم) منها ٣٠ كم حدوداً بحرية على خليج العقبة (٣)، وتعتبر هذه الحدود طويلة مقارنة مع مساحة الأردن؛ إذ تبلغ النسبة حوالي (١ كم) من الحدود لكل (٥٢ كم^٢) من المساحة.

(١) خريسات، محاضرات، ص ١٦، الشناق، عبد المجيد زيد (٢٠١٢م)، تاريخ الأردن وحضارته، عمان: وزارة الثقافة، ص ٣٤-٣٥، وسيشار إليه لاحقاً، الشناق، تاريخ الأردن.

(٢) الشناق، تاريخ الأردن، ص ٣٤.

(٣) البحيري، صلاح الدين (١٩٤٤م)، الأردن دراسة جغرافية، ط ٢، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ص ١٠، وسيشار إليه لاحقاً، البحيري، دراسة جغرافية.

جدول رقم (١) يبين طول الحدود الأردنية مع الدول والمناطق المجاورة:

المنطقة	طول الحدود	المنطقة	طول الحدود
العراق	١٣٣ كم	البحر الميت	٩٠ كم
سوريا	٤٥٥ كم	وادي عربة	١٩٠ كم
نهر الأردن	١٠٠ كم	خليج العقبة	٣٠ كم
السعودية	٧٢٦ كم	المجموع	١٧٢٤ كم

• أشكال السطح (التضاريس):

يُقسم سطح الأردن إلى أربع مناطق طبيعية واضحة لكل منها مميزاتها، وهي من الغرب إلى الشرق:

أولاً: منطقة الأغوار (الأخدود)

تشكل منطقة الأغوار جزءاً من حفرة الانهدام التي تبدأ بجبال طورس شمالاً، وتمتد عبر وادي العاصي ونهر اليلطاني إلى وادي عربة وخليج العقبة،^(١) ويقسم إلى ثلاث مناطق هي:

أ) وادي نهر الأردن الذي يمتد من التقاء نهر اليرموك بنهر الأردن شمالاً حتى مصب نهر الأردن في البحر الميت جنوباً، ويبلغ طوله حوالي (٩٧ كم)، أما اتساعه فيصل إلى (٥ كم) في القسم الشمالي، ثم يصل الاتساع إلى (٢-٣ كم) في الوسط، ثم يزداد اتساعه تدريجياً إلى (١٦ كم) في المنطقة الجنوبية، بينما يبلغ انخفاضه عن سطح البحر (٢١٢ م) عند بحيرة طبريا، ويصل أكبر انخفاض له عند البحر الميت إلى (٤٠٠ م)، وهو يعتبر أخفض بقعة في العالم^(٢) ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

(١) أبو الشعر، هند غسان (٢٠١٠م)، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني (٩٢٢-١٣٣٧هـ/ ١٥١٦-١٩١٨م)، عمان: وزارة الثقافة، ص ٢٠، وسيشار إليه لاحقاً، أبو الشعر، العهد العثماني.

(٢) الروسان، نايف وآخرون (٢٠٠١م)، جغرافية الأردن، ط ١، عمان: دار الشروق، ص ٢٠، وسيشار إليه لاحقاً الروسان، جغرافية الأردن.

١. السهل الفيضي للنهر ويعرف محلياً باسم الزور، ويشكل الجزء الملاصق لمجرى النهر، وهو عبارة عن منطقة أدغال وغابات كثيفة من البوص والصفصاف والسلم والطرفاء ونباتات أخرى^(١) ويتراوح عرضه ما بين مائة متر إلى ألف متر^(٢) وهو ذو تربة فيضية خصبة^(٣).

٢. الأراضي الرديئة وتعرف محلياً باسم الكتار، وتحيط بالسهل الفيضي على شكل شريط طولي^(٤) وهي المنطقة المعروفة بالغور، يتراوح عرضها ما بين ٦٠٠-٢١٠٠ م، ومن التسميات المحلية لأجزائها: غور الوهادنة، وغور البلاونة، وغور أبي عبيدة، وغور نمرين، وغور الصافي، وغور المزرعة وصخور الغور^(٥) وتتخللها أودية عديدة، منها: وادي العرب وزقلاب والزرقاء والكفرين^(٦).

٣. أما القسم الثالث فهو المحصور بين الغور غرباً والمرتفعات الجبلية شرقاً، ويعرف باسم (الشفاء غورية)^(٧) وهي المنطقة التي تشمل سهول غور كبد، وهي منطقة شديدة الخصوبة^(٨).

ويتألف سطح الغور بأكمله من رواسب فيضية قليلة التلاحم جلبتها إلى قاع المنخفض مجموعة من الروافد الجانية التي تنحدر من السلسلة الجبلية خلال أحقاب جيولوجية طويلة، رسبتها فوق بعضها حتى بلغ سمك هذه الرواسب مع مرور الزمن ما يزيد على (٧٠ م) وهذه

(١) البحيري، دراسة جغرافية، ص ٥٢.

(٢) خريسات، محاضرات، ص ١٨، محاسنة، صفحات، ص ٣٤.

(٣) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٢٠.

(٤) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٢٢.

(٥) خريسات، محاضرات، ص ١٨، أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٢٠.

(٦) البحيري، دراسة جغرافية، ص ٥٣، محاسنة، صفحات، ص ٣٤.

(٧) خريسات، محاضرات، ص ١٨.

(٨) أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٢٠.

التربة غنية بالعناصر العضوية الصالحة للزراعة^(١) إلا أنها تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة بسبب التبخر الشديد الذي يزداد بارتفاع درجة الحرارة^(٢).

وبسبب انخفاض الغور ووقوعه بين الجبال الغربية والجبال الشرقية ترتفع درجة حرارته لتصل صيفاً إلى (٤٥) درجة مئوية، وتتراوح كمية الأمطار الساقطة ما بين (٣٨٠ ملم) في الشمال لتتناقص تدريجياً بالاتجاه نحو الجنوب حتى تصل إلى (١٠٠ ملم) فقط قرب البحر الميت^(٣).

ب) حوض البحر الميت الذي يشغل أخفض بقعة في الأخدود الأردني، وهو أخفض بقاع العالم قاطبة، وهو ذو امتداد طولي من الشمال إلى الجنوب؛ إذ يبلغ طوله حوالي (٩٣ كم)، تغطي مياه البحر الميت منها (٧٤ كم) والجزء الباقي عبارة عن سبخة قاع الصافي ومستنقعات سدوم الملحية في الجنوب، وتتراوح عمق المياه فيه بين (٦) أمتار في الجنوب ثم يزداد ليصل إلى ٣٠٠ م شمالاً، وتبلغ مساحته (٩٤ كم^٢)^(٤).

ويعتبر البحر الميت من المسطحات المائية شديدة الملوحة؛ إذ تبلغ ملوحته (٣٠٪) عند السطح وتزداد تدريجياً نحو الأعماق لتصل إلى (٣٣٪) ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع معدلات التبخر على سطحه والتي قدرها البعض بـ (٢ م) وبعضهم الآخر بـ (٣ م) سنوياً، وكذلك تدني كمية الأمطار الساقطة مباشرة على سطحه، أي أقل من (٥٠ ملم) سنوياً؛ لذلك تخلو بيئته من الحياة المائية^(٥).

وأما درجة حرارة مياه البحر الميت فتتراوح في الطبقة السطحية بين (١٩ - ٢٣) في الشتاء ترتفع إلى (٣٤ - ٣٦) في الصيف، وقد تنخفض الحرارة في الشتاء إلى (١٠) لتصل أدنى درجة وترتفع في الصيف إلى (٣٨) لتصل إلى أعلى درجة، أما في الأعماق فإن درجة الحرارة تميل نحو

(١) البحيري، صلاح الدين (١٩٧٣م)، جغرافية الأردن، ط ١، عمان: مطبعة الشرق ومكتبتها، ص ٦٢، سيشار إليه لاحقاً، البحيري، جغرافية الأردن.

(٢) أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٢٠.

(٣) البحيري، دراسة جغرافية، ص ٥٢، خريسات، محاضرات، ص ١٩.

(٤) البحيري، جغرافية الأردن، ص ٧٤-٧٥.

(٥) البحيري، جغرافية الأردن، ص ٧٤-٧٧.

الثبات حول (١٩°) على مدار السنة، ولكنها تزداد نحو الأعماق السحيقة لتصل إلى (٢٢) قرب القاع^(١).

ج) وادي عربة وهو الجزء الجنوبي من الغور ويمتد من غور الصافي الجنوبي البحر الميت حتى ميناء العقبة على البحر الأحمر، ويحده من الجهة الشرقية مرتفعات الشراه التي تتميز بوعورتها وترتفع أحياناً إلى أكثر من (١٠٠٠م) عن قاعه، ويقابلها من الجهة الغربية هضبة النقب وهي أقل ارتفاعاً من الجهة الشرقية، ويقسم الوادي إلى قسمين يفصل بينهما جبل الخريج غور عجرم، وينحدر القسم الشمالي منه تجاه البحر الميت، وينحدر القسم الآخر تجاه خليج العقبة^(٢).

ثانياً: منطقة المرتفعات الجبلية:

تشرف على الغور من الجهة الشرقية، وهي جزء من سلسلة جبال بلاد الشام الشرقية، وتمتد من نهر اليرموك شمالاً حتى العقبة جنوباً، وقسمتها المسيلات المائية إلى أجزاء وهي: جبال عجلون، وجبال البلقاء (جلعاد)، وجبال الكرك (مؤاب)، وجبال الطفيلة (أدوم)، وجبال الشراه^(٣).

وتتميز هذه المرتفعات بارتفاعها في الشمال والجنوب، وانخفاضها في الوسط، وقد أثر هذا الارتفاع على معدلات سقوط الأمطار مما انعكس على طبيعة الغطاء النباتي لهذه المرتفعات، ففي الشمال في منطقة عجلون، يصل معدل سقوط الأمطار إلى (٥٥٠ ملم) سنوياً، ويصل إلى (٤٠٠ ملم) على مرتفعات السلط، و(٣٥٠ ملم) على مرتفعات الكرك، و(٣٠٠ ملم) على مرتفعات الشوبك؛ لذلك تعتبر المرتفعات الشمالية أكثر مرتفعات الأردن بالغطاء النباتي، ومن نباتاتها أشجار الصنوبر والسرو والفسق البري والبطم والقيقب والخروب والزعرور واللوزيات

(١) البحيري، جغرافية الأردن، ص ٧٧.

(٢) البحيري، جغرافية الأردن، ص ٧٩-٨١.

(٣) خريسات، محاضرات، ص ١٩، الشناق، تاريخ الأردن، ص ٣٥.

والأعشاب والرُّمان والتين، وتزرع فيها أنواع مختلفة من الحبوب التي تعتمد على مياه الأمطار بشكل أساسي^(١).

ويذكر أن معظم جبال الطفيلة والشوبك كانت مغطاة بالغابات، ولكن بفعل عوامل مختلفة لم يبقَ منها إلا القليل، وكان أهمها قيام الحكومة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) بقطع الأشجار في مناطق واسعة لاستخدامها وقوداً لتسيير قطار سكة الحديد الحجازية بعد انقطاع الفحم الحجري من أوروبا^(٢).

وتمتاز المرتفعات الجبلية بانخفاض حرارتها وغزارة أمطارها شتاءً؛ حيث تتساقط عليها الثلوج في فصل الشتاء، ويتمثل مناخها بمناخ حوض البحر الأبيض المتوسط وهو مناخ معتدل^(٣).

ثالثاً: منطقة الهضبات الداخلية

وهي المنطقة الممتدة إلى الشرق من المرتفعات الجبلية، وتتكون من هضبات مختلفة الارتفاع، وتغطي مناطق واسعة شرق إربد وجنوبها الشرقي، ومناطق غرب وجنوب عمان، بالإضافة إلى سهول حسان وسهول مادبا وبعض سهول الكرك، وتمتاز هذه المناطق بتربة ملائمة لإنتاج الحبوب؛ حيث تهبط إنتاجية الأراضي في الشرق وترتفع شمالاً تبعاً لمعدلات سقوط الأمطار^(٤).

ويسود هذه المنطقة مناخ حوض البحر المتوسط، ولكنه يميل إلى الانخفاض والبرودة شتاءً وارتفاع الحرارة صيفاً وبخاصة أطرافها الشرقية؛ حيث تشكل حزام رعي جيداً للماشية، وتشكل في الوقت نفسه حداً فاصلاً ما بين الهضاب الداخلية والبادية^(٥).

(١) البحيري، دراسة جغرافية، ص ٥٩-٦٠، خريسات، محاضرات، ص ٢٠.

(٢) خريسات، محاضرات، ص ٢٠، نوفان، تاريخ الأردن، ص ٧.

(٣) محاسنة، صفحات، ص ٣٦.

(٤) محاسنة، صفحات، ص ٣٦، أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٢٧.

(٥) خريسات، محاضرات، ص ٢٢.

رابعاً: منطقة الصحراء (البادية)

تشكل ثلاثة أرباع مساحة الأردن وهي جزء من بادية الشام، توجد فيها بعض التلال قليلة الارتفاع^(١)، ويشكل الخط الحديدي الحجازي خطاً فاصلاً ما بين المناطق المزروعة والخصبة غرباً، وبين المناطق الرعوية الصحراوية شرقاً، كما توجد فيها بعض الواحات مثل واحة الأزرق، وواحة باير، وواحة الجفر^(٢).

ومناخ البادية شبه جاف؛ نتيجة لبعدها عن مؤثرات الرياح الغربية والجنوبية الغربية المحملة بالأمطار تسقط عليها كمية قليلة من الأمطار، وتقل هذه الكمية كلما توغلنا شرقاً^(٣)؛ وبالتالي يزداد الجفاف، وتبرز التربة الصحراوية التي لا تصلح إلا للرعي، وتنتشر في البادية نباتات صحراوية مختلفة^(٤).

نلاحظ أن هذا التنوع في أشكال سطح الأرض في الأردن يشير إلى اختلاف طبيعة الأرض؛ مما يعني اختلاف سمك التربة واختلاف العناصر المكونة لها واختلاف خصوبتها، وكذلك الارتفاع والانخفاض في أشكال سطح الأرض، يؤدي إلى اختلاف معدل سقوط الأمطار الذي يعتبر العامل الرئيس المؤثر في الزراعة ومساحات الأراضي المزروعة، وخاصة التي تعتمد على مياه الأمطار.

• المناخ في الأردن:

يسود في الأردن مناخ البحر الأبيض المتوسط المتصف بالاعتدال، ففي فصل الشتاء يتميز بسقوط الأمطار وانخفاض الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة، أما في فصل الصيف فيتميز بالجفاف

(١) البحيري، دراسة جغرافية، ص ٤٥.

(٢) خريسات، محاضرات، ص ٢٣، نوفان، تاريخ الأردن، ص ٨.

(٣) خريسات، محاضرات، ص ٢٣.

(٤) أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٢٨.

وارتفاع درجات الحرارة^(١)، ويتراوح المعدل السنوي لسقوط الأمطار في الأردن ما بين (٥٠-٦٥٠ ملم) ويمتد موسم الأمطار ما بين شهري تشرين الأول وأيار^(٢).
ويقسم الأردن حسب معدلات الأمطار الساقطة إلى خمس مناطق هي^(٣):
١. منطقة البادية أو المنطقة الجافة، وهي المناطق التي يقل معدل أمطارها السنوي عن (٢٠٠ ملم)، وتقع هذه المنطقة إلى الشرق من سكة الحديد الحجازية، وتشمل منطقة الصحراء.

٢. المنطقة الحدية ومعدل أمطارها ما بين (٢٠٠-٣٥٠ ملم).
٣. المنطقة الرطبة ومعدل أمطارها أكثر من (٥٠٠ ملم)
٤. المنطقة شبه الرطبة ومعدل أمطارها بين (٣٥٠-٥٠٠ ملم).
٥. منطقة الأغوار والمنطقة شبه الغورية، ومعدل أمطارها بين (٢٠٠-٣٥٠ ملم).

• مصادر المياه في الأردن:

يتميز الأردن بتنوع مصادر المياه فيه والتي يمكن تصنيفها إلى قسمين هما:
١. المياه الجوفية:

وهي مياه الأمطار التي تتسرب إلى باطن الأرض، واستقرت بين الطبقات الصخرية، ويوجد في الأردن العديد من أحواض المياه الجوفية، أهمها حوض عمان الزرقاء، وحوض اليرموك، وحوض الديسي، وحوض المدورة، وحوض الجفر، وحوض الأزرق، وحوض السرحان،

(١) عبنده، علي (١٩٧٠م)، مناخ الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، عدد ٢٢، ص ٢٩-٣٢، وسيشار إليه، عبنده، مناخ الأردن، شرايحة، وديع (١٩٦٨م)، التنمية الاقتصادية في الأردن، القاهرة، معهد البحوث والدراسات، ص ٢١-٢٢، وسيشار إليه لاحقاً شرايحة، التنمية الاقتصادية.

(٢) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٤٨.

(٣) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٤٣-٤٤.

وحوض الحماد، وحوض البحر الميت، وحوض الموجب والحسا وادي عربة الشمالي والجنوبي والقويرة، ويمكن تصنيف المياه الجوفية إلى نوعين هما^(١):

- المياه الجوفية المتجددة، وهي التي يتم تعويضها بواسطة مياه الأمطار التي تصل إلى الأحواض المائية في باطن الأرض.

- المياه الجوفية غير المتجددة، وهي المياه المخزنة في باطن الأرض في الطبقات الحاملة للماء، وتوجد هذه المياه في المناطق الجنوبية الشرقية للأردن، مثل حوض الديسي، وحوض الجفر.

٢. المياه السطحية:

وهي المياه الدائمة الجريان في الأنهار والأودية وتصريف الينابيع والعيون ومياه الفيضانات^(٢) وهي تصنف على النحو التالي:
أولاً: الأنهار وهي:

أ) نهر الأردن الذي ينبع من سفح جبل الشيخ داخل الأراضي السورية واللبنانية منحدرًا إلى بحيرة طبريا، ثم يتجه جنوبًا داخل الأراضي الأردنية إلى أن يصب في البحر الميت على منسوب يبلغ حوالي (٣٩٥م) تحت سطح البحر^(٣).

ب) نهر اليرموك ويعد أكبر روافد نهر الأردن ويبلغ مساحة حوضه حوالي (٦٨٠٠ كم^٢) أي حوالي ٤٠٪ من مجموع مساحة حوض نهر الأردن^(٤) وينبع من الأراضي السورية، ثم يتجه إلى الغرب مكونًا الحدود السياسية الشمالية للأردن، إلى أن يصب في نهر الأردن

(١) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٥٣-٥٥.

(٢) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٥٠.

(٣) حداد، سويلم، (١٩٦٠م)، مياه الأردن وتنمية مصادرها، مجلة رسالة الأردن، عدد ١٣، ص ١٢، وسيشار إليه لاحقًا حداد، مياه الأردن.

(٤) مدلل، أسامة (١٩٧٥م)، موارد المياه والاحتياجات المائية في الأردن، عمان، سلطة المصادر الطبيعية، ص ٣، سيشار إليه لاحقًا، مدلل، موارد المياه.

في نقطة تبعد (٨ كم) إلى الجنوب من بحيرة طبريا على منسوب يبلغ (٢٢٥ م) تحت سطح البحر^(١).

ج) نهر الزرقاء الذي يعد ثاني أكبر روافد نهر الأردن؛ إذ تبلغ مساحة حوضه حوالي (٣٤٠٠ كم^٢)^(٢) وينبع من منطقة رأس العين في عمان، ويمر بالرصيفة والزرقاء حيث اشتق اسم هذا النهر منها، وينحرف نحو الغرب باتجاه جرش، ثم دير علا في الغور، ومنها يسير باتجاه الجنوب الغربي، ثم إلى الشمال الغربي قبل أن يصب في نهر الأردن في الشمال من جسر دامية^(٣).

ثانيًا: الأودية

تعتمد الأنهار الثلاثة السابقة على الأودية التي يمكن تصنيفها إلى أودية دائمة الجريان والأودية التي تجف صيفًا وتملأ بمياه الأمطار شتاءً وتشكل مصدرًا رافدًا لهذه الأنهار التي تصب في نهر الأردن، وتعتبر هذه الأودية مصدرًا مائيًا دائمًا للأهالي لري مزروعاتهم وبساتينهم وتشغيل طواحين المياه التي تعتبر من المتطلبات الأساسية لحياة الأهالي وسد حاجاتهم الغذائية^(٤).

ومن أهم هذه الأودية: وادي زرقاء ماعين والوالة والموجب، ووادي عيون موسى وحسبان^(٥) ووادي الرّمان والريمين والسلحي والصايغ وأم الدنانير^(٦) ووادي شعيب والكفرين والكرك والحسا^(٧) والعرب وزقلاب واليابس وكفرنجة، وراجب والطرة^(٨).

(١) حداد، مياه الأردن، ص ١١-١٢.

(٢) مدلل، موارد المياه، ص ٤.

(٣) طريف، جورج (١٩٩٤ م)، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١ م)، ط ١، عمان، بنك الأعمال، وسيشار إليه لاحقًا طريف، السلط.

(٤) أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٣٨.

(٥) القعايدة، محمد نويران (٢٠١٠ م)، تاريخ مادبا وجوارها (١٨٩٣-١٩٤٦ م)، ط ١، عمان: وزارة الثقافة، ص ٢٩-٣٠، وسيشار إليه لاحقًا، القعايدة، تاريخ مادبا.

(٦) طريف، السلط، ص ٣٨-٤٣.

ثالثاً: الينابيع والعيون

انتشرت في الأردن العديد من العيون والينابيع التي اعتمد عليها السكان في توفير مياه الشرب العذبة ولسقي حيواناتهم وري مزارعهم؛ مما أدى إلى استقرارهم بجوارها، كما تعتبر مصدر تغذية مائي للأودية الجارية، ويعطينا الجدول التالي أمثلة مختلفة من الينابيع والعيون المنتشرة في الأردن.

جدول رقم (٢) يبين بعض الينابيع والعيون المنتشرة في الأردن

اسم المنطقة	أسماء العيون والينابيع الموجودة فيها
الأغوار الشمالية	أبو صافي، كريمه، وادي اليابس، شرحيل.
طبقة فحل	عين الغنم، الشونة، الشيخ حسين، تل العرب.
الكفارات	الكفير، سحم الكفارات، النعسة، المجربا، الرمان.
السرو	الحمود، البركة، أم الخلعة، عين غزال، حمة الشيخ.
الوسطية	الطيبة، تل الزراعة، دير أبي سعيد، سراس زقلاب.
عجلون	أبو غنام، الديك، أبو جابر، عبلين، راسون.
المعارض (جرش)	القيروان، السوق، الشلال، أم فرج، الباشا، مرصع.
البلقاء	عين الغزال، أم زيتونة، ناعور، السير، قصيب ^(٣) .
الزرقاء	عين سيل الزرقاء، عين المواسير، عين قاسم ^(٤) .
مأدبا	ينابيع زرقاء ماعين، عيون موسى، عين حماد، عين الوالة ^(١) .

(١) الطراونة، محمد سالم (١٩٩٢م)، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (١٢٨١-١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤-١٩١٨م)، ط ١، عمان: وزارة الثقافة، ص ٢٥-٢٩، ويشير إليه لاحقاً، الطراونة، تاريخ البلقاء.

(٢) أبو الشعر، العهد العثماني، ص ٣٨.

(٣) البخيت، محمد عدنان (١٩٩٣م)، المرافق العامة في منطقة شرقي الأردن (الينابيع والآبار والبرك والطواحين والمعاصر)، مؤنة للبحوث والدراسات، مجلد ٨، (١٤) ص ١٧-٢٠، ويشير إليه لاحقاً، البخيت، المرافق العامة.

(٤) أبو النواس، جمال عبد الحميد (١٩٩٥م)، تاريخ الزرقاء ومنطقتها في النصف الأول من القرن العشرين، ط ١، عمان: مطابع القوات المسلحة، ص ٦٤-٦٥، ويشير إليه لاحقاً، أبو النواس، تاريخ الزرقاء.

رابعاً: مياه الأمطار

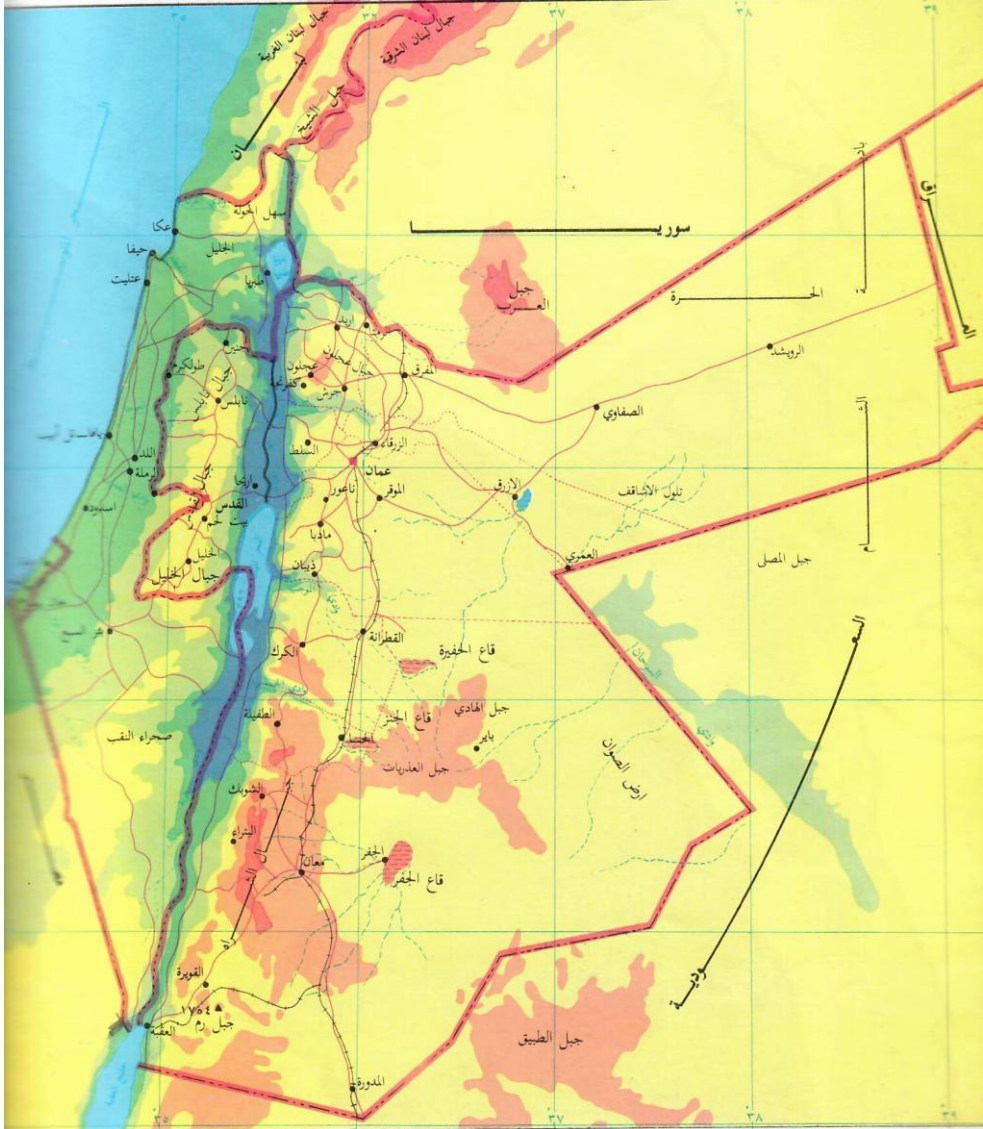
يتراوح سقوط الأمطار في الأردن بين (٥٠ ملم) سنوياً في الأقاليم الصحراوية و(٦٥٠ ملم) في المرتفعات الجبلية، في حين يقع نحو ٨٨٪ من مساحة الأردن في المنطقة الجافة التي لا تزيد معدلات سقوط الأمطار فيها على (٢٥٠ ملم) سنوياً، بينما تشكل مساحة الأراضي الأردنية الواقعة في المنطقة شبه الجافة التي يبلغ معدل سقوط الأمطار فيها (٣٠٠-٤٠٠ ملم) سنوياً نحو (٢.٣٪) مقابل (٧.٠٪) من مساحتها في المنطقة شبه الرطبة التي يزيد معدل سقوط الأمطار فيها على (٦٠٠ ملم) سنوياً رغم ذلك تشهد المنطقة عجزاً مائياً في فصل الصيف؛ حيث تصل معدلات التبخر في الأردن إلى (٨٥٪) من كميات الأمطار الساقطة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات سقوط أشعة الشمس^(١).

رغم تنوع مصادر المياه في الأردن إلا أنه يعاني من عجز مائي بسبب اشتراكه في العديد من مصادر المياه مع الدول المجاورة والتي تعمل على استنزاف هذه المصادر، بالإضافة إلى قلة وجود مصادر المياه المتجددة التي يتم تغذيتها سنوياً، وقلة مياه الأمطار الساقطة وتذبذبها بين سنة وأخرى؛ مما أدى إلى عدم استقرار الحياة الزراعية فيه.

(١) القعايدة، تاريخ مأدبا، ص ٣٣-٣٥.

(٢) الروسان، جغرافية الأردن، ص ٤٨.

خريطة الأردن الطبيعية



التقسيمات الإدارية في الأردن

منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م بقيت تدار بموجب قانون الولايات العثمانية^(١) حتى صدور النظام الجديد للتشكيلات الإدارية في إمارة شرق الأردن في ١٩/١١/١٩٢٧م^(٢).

قامت الحكومة الأردنية الأولى منذ تشكيلها في ١١/٤/١٩٢١م بسن مواد قانونية تضمن توسيع صلاحيات المتصرفين وقائمي المقام والحكام الإداريين في الإمارة الناشئة، وقد صادق سمو الأمير عبد الله بن الحسين على هذه المواد بتاريخ ٢٠/٤/١٩٢١م ونشرت في ٢٥/٤/١٩٢١م حيث نصت المادة الأولى على تقسيم منطقة شرق الأردن إلى ثلاث مقاطعات هي السلط وعجلون والكرك، وبينت المادة أيضاً أن كل مقاطعة تتكون من قائمقاميات ومديريات حسب الحاجة، ونظمت بقية المواد علاقة موظفي المقاطعة مع بعضهم متبعة نظام التسلسل الإداري، وحددت اختصاصات ووظائف الجهاز الإداري، فالقائمقام ارتباطه مع المتصرف، والمتصرف ارتباطه مع المشاور الملكي، وبذلك ربطت هذه المواد القانونية المتصرفين والقائمقامين بالحكومة المركزية في العاصمة عمان^(٣).

ولكن هذه التقسيمات لم تستمر طويلاً؛ حيث صدرت في ٢٨/٣/١٩٢٣م لائحة قانون تشكيل المقاطعات والنواحي، واشتملت هذه اللائحة على ثماني مواد، وقد نصت المادة الأولى على تقسيم إمارة شرق الأردن إلى ست مقاطعات هي: عمان والكرك ومأدبا والسلط وجرش وإربد، وتتألف كل مقاطعة من نواح حسب الحاجة^(٤).

(١) الصلاح، محمد أحمد (١٩٨٦م)، الإدارة في إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، إربد: دار الملاح، ص ٥١، وسيشار إليه لاحقاً، الصلاح، الإدارة.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ١٧٢، ١/١٢/١٩٢٧م، ص ١-٧.

(٣) أبو عليان، عزمي عبد محمد (١٩٩٩م)، التقسيمات الإدارية في الأردن ١٩٢١-١٩٥٢م، ط١، عمان: دن، ص ٣٥، وسيشار إليه لاحقاً، أبو عليان، التقسيمات، الصلاح، الإدارة، ص ٧٨.

(٤) الشرق العربي، عمان، ع ٥٠، ٢٥/٦/١٩٢٣م، ص ٣، أبو عليان، التقسيمات، ص ٣٥-٣٦.

حددت باقي المواد أعضاء الجهاز الإداري المدني في المقاطعة والناحية، فنصت المادة الثانية على أن تتكون هيئة في كل مقاطعة من حاكم إداري وقاضٍ للشرع ومحاسب وكاتب رسائل، ومحكمة بدائية أو صلحية، بالإضافة إلى موظفين للدوائر المختلفة حسب الحاجة، أما بقية المواد فنظمت تشكيل مجالس إدارة في كل مقاطعة مع بيان اختصاصاتها، وتعيين رؤساء الدوائر في المقاطعات من قبل الإدارة المركزية، وأهم ما يميز هذا القانون هو أن الحكومة الأردنية أعادت النظر في التقسيمات الإدارية، وأطلقت على المقاطعة والناحية اسم الحاكمية الإدارية، وألغت اسم اللواء والقضاء والناحية، وأصبح التقسيم في المنطقة حاكميات من الدرجة الأولى وحاكميات من الدرجة الثانية وحاكميات من الدرجة الثالثة، كما أطلقت على المتصرف أو القائم مقام لقب "الحاكم الإداري" ^(١).

وتوسعت حدود إمارة شرق الأردن بعد صدور مرسوم أميري في ٢٤/٦/١٩٢٥م وتنصيب ملك الحجاز الشريف الحسين بن علي بضم مقاطعة معان ومقاطعة العقبة لإمارة شرق الأردن؛ حيث جرت مراسيم الضم رسمياً في ٢٥/٦/١٩٢٥م ^(٢). وجرى تصنيف التشكيلات الإدارية في إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢٦م على النحو التالي: ^(٣)

١. حاكميات الدرجة الأولى: إربد، السلط، معان، الكرك.
٢. حاكميات الدرجة الثانية: عمان، جرش، جبل عجلون، مأدبا، الطفيلة، العقبة.
٣. حاكميات الدرجة الثالثة: أم قيس، الرمثا، الكورة، الغور، الباقورة، العراق، غور الصافي.

(١) الشرق العربي، عمان، ع، ٥٥، ٢٥/٦/١٩٢٣م، ص ٣، الصلاح، الإدارة، ص ٧٩.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع، ١٠٨، ١/٧/١٩٢٥م، ص ١٤. حنفي، عزمي أحمد (٢٠٠٦م)، معان وجوارها في عهد الإمارة ١٩٢٤ - ١٩٤٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، معان، الأردن، ص ٥١-٥٢، وسيشار إليه لاحقاً، حنفي، معان.

(٣) الموسى، سليمان، الماضي، منيب (١٩٨٨م)، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، ط ٢، عمان، مكتبة المحتسب، ص ٣١٥، وسيشار إليه لاحقاً، الموسى، تاريخ الأردن، الصلاح، الإدارة، ص ٨٣-٨٤.

وقامت الحكومة الأردنية في ١٩/١٠/١٩٢٧م بإصدار نظام جديد للتشكيلات الإدارية في إمارة شرق الأردن، ووضع هذا النظام في ست مواد، مع جدول مرفق حول التشكيلات الإدارية، وبموجب المادة الأولى من هذا النظام قسمت الإمارة إلى ألوية والألوية إلى أقضية والأقضية إلى نواح، ويعين لكل من هذه الألوية والأقضية والنواحي حاكم يديرها، فيسمى حاكم اللواء متصرفاً، وحاكم القضاء قائمقام وحاكم الناحية مديراً، ووفق ذلك أصبحت الإمارة تقسم إلى أربعة ألوية وهي^(١):

١. لواء عجلون ومركزه إربد ويقسم إلى ثلاثة أقضية وهي إربد وعجلون وجرش وناحيتين هما الرمثا والكورة.

٢. لواء البلقاء ومركزه السلط، ويقسم إلى ثلاثة أقضية هي: عمان والسلط ومأدبا.

٣. لواء الكرك ومركزه الكرك: ويقسم إلى قضاءي الكرك والطفيلة وناحية الغور وغور المزرعة.

٤. لواء معان ومركزه معان، ويقسم إلى قضاءي معان والعقبة، ويقسم قضاء معان إلى ناحيتين هما الشوبك ووادي موسى.

ونظمت المواد الخمس الباقية علاقة موظفي اللواء مع بعضهم، متبعة نظام التسلسل الإداري، فأصبح ارتباط مدير الناحية بالقائمقام وارتباط القائمقام بالمتصرف برئيس النظار، وأهم ما يميز هذا النظام ربط الألوية بالحكومة المركزية في العاصمة، وقُيد اللواء بتعليمات وأوامر الحكومة التي تصدر من العاصمة وأكد على تبعية الحكام الإداريين للحكومة المركزية^(٢).

أجرت الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترة ١٩٢٨-١٩٥٠م مجموعة تعديلات على التشكيلات الإدارية تمثلت بإحداث نواح وأقضية جديدة، وإلحاق أو فصل قرى وعشائر من الأقضية والنواحي والألوية، وكانت أبرز هذه التعديلات:

(١) الشرق العربي، عمان، ع ١٧٢، ١/١٢/١٩٢٧م، ص ٦-٧، دائرة المطبوعات والنشر (١٩٧٢م)، الأردن في خمسين عامًا ١٩٢١-١٩٧١م، عمان: وزارة الثقافة والإعلام، ص ٨٨-٩٠، وسيشار إليه لاحقاً، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا.

(٢) الصلاح، الإدارة، ص ٨٩.

في لواء عجلون قررت الحكومة في ٩/٩/١٩٢٨ م فصل ٢٩ قرية كانت تتبع إلى قضاء إربد وتشكيل منها ناحية جديدة باسم ناحية بني كنانة على أن يكون مركزها قرية ملكا^(١)، كما قررت الحكومة في ١٠/٧/١٩٣٢ م إلغاء تشكيلات ناحية الرمثا، وضم القرى التابعة لها والبالغة ١٤ قرية إلى مركز لواء عجلون^(٢) وقد أعيد تشكيلها من جديد في عام ١٩٤٧ م^(٣)، وكان أهم التعديلات الإدارية قيام الحكومة الأردنية عام ١٩٣٠ م بتنزيل قضاء عجلون إلى ناحية^(٤)، إلا أن الحكومة تراجعت عن هذا القرار بعد أقل من أسبوعين وأعادت عجلون إلى قضاء^(٥) وكذلك تشكلت ناحية المفروق عام ١٩٤٧ م^(٦).

في لواء البلقاء قررت الحكومة الأردنية في ١/١/١٩٢٨ م اعتبار عمان محافظة عاصمة يكون ارتباطها برئاسة النظار مباشرة دون الرجوع إلى متصرف لواء البلقاء^(٧)، وعادت الحكومة في ١/٦/١٩٣٠ م وأعادت عمان قضاء كوضعها السابق^(٨)، كما قررت الحكومة الأردنية في ١٢/٧/١٩٣٣ م نقل مركز لواء البلقاء إلى عمان على أن يرتبط به قضاء السلط وقضاء مأدبا ارتباطاً فعلياً^(٩)، ثم عادت الحكومة في ١٢/٩/١٩٣٩ م ونقلت مركز لواء البلقاء من عمان إلى السلط على أن يفك ارتباط قضاء عمان بلبواء البلقاء، وأن تستحدث محافظة في العاصمة عمان ويعين لها محافظ يعهد إليه بإدارة شؤون العاصمة وشؤون قضاء عمان، ويتولى الإشراف على

(١) الشرق العربي، عمان، ع ٢٠٢، ١٥/٩/١٩٢٨ م، ص ١٤-١٥.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٥٧، ١٧/٧/١٩٣٢ م، ص ٣٢٠.

(٤) الجزيرة، عمان، ع ١١٩٣، ١٨/٧/١٩٤٧ م، ص ٢.

(٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٦٢، ١/٦/١٩٣٠ م، ص ٣١٢.

(٦) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٦٤، ٢٢/٦/١٩٣٠ م، ص ٣٧٤.

(٧) الجزيرة، عمان، ع ١١٩٣، ١٨/٧/١٩٤٧ م، ص ٢.

(٨) الشرق العربي، عمان، ع ١٧٥، ١/١/١٩٢٨ م، ص ٨.

(٩) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٦٣، ١٦/٦/١٩٣٠ م، ص ٣٤٤.

(١٠) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٩٩، ٢/٩/١٩٣٣ م، ص ٣٢٨.

بلدية عمان، ويكون ارتباط المحافظ بوزارة الداخلية مباشرة^(١) وكذلك تم استحداث ناحية الشونة في لواء البلقاء في عام ١٩٤٧م^(٢).

وفي لواء معان كانت أهم قرارات الحكومة إلغاء ناحية الشوبك في ٢١ / ١٢ / ١٩٣٦م^(٣)، وعادت الحكومة إلى استحداثها في ١٠ / ٤ / ١٩٣٧م^(٤)، ثم عادت وألغتها مرة أخرى في ١٦ / ١٢ / ١٩٤١م^(٥)، كما ألغت الحكومة ناحية وادي موسى في ١٠ / ٧ / ١٩٣٢م^(٦)، وقامت الحكومة الأردنية في ١ / ١٢ / ١٩٣٠م بتحويل قضاء العقبة إلى ناحية^(٧). وفي ١ / ٤ / ١٩٣٥م قررت إلغائها^(٨) وتراجعت الحكومة في ١ / ١ / ١٩٤٢م وأعادت استحداث ناحية العقبة^(٩).

نستنتج مما سبق أن التشكيلات الإدارية لإمارة شرقي الأردن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٨ - ١٩٥٠م لم تستقر لعدة أسباب وهي:

١. رعاية مصالح الأهالي بسبب قربهم من مركز آخر يوفر عليهم الجهد والوقت.
 ٢. اختلاف السكان من حيث العادات والتقاليد في الوحدة الإدارية الواحدة.
 ٣. عدم وجود ضرورة إدارية هامة في بعض الوحدات الإدارية وخاصة النواحي تتطلب وجود مدير ناحية مثلاً.
- التوفير في النفقات لصرفها في مجالات أخرى خاصة وأن الإمارة تعاني من قلة الوفر المادي واعتمادها على المساعدة البريطانية لها.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٤٥، ٢ / ٩ / ١٩٣٩م، ص ١٣٨

(٢) الجزيرة، عمان، ع ١١٩٣، ١٨ / ٧ / ١٩٤٧م، ص ٢.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٨٧، ١٦ / ١٢ / ١٩٣٠م، ص ٦٥٢.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٥٨، ١٠ / ٤ / ١٩٣٧م، ص ٢٧٢.

(٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٢٨، ٣ / ١ / ١٩٤٢م، ص ٦.

(٦) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٥٧، ١٧ / ٧ / ١٩٣٢م، ص ٣٢٠.

(٧) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٨٦، ١ / ١٢ / ١٩٣٠م، ص ٦٣٤.

(٨) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٧٣، ١ / ٤ / ١٩٣٥م، ص ١٧٦.

(٩) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٢٨، ٣ / ١ / ١٩٤٢م، ص ٦.

جدول رقم (٣) يبين التقسيمات الإدارية في الأردن بين عامي ١٩٢٨-١٩٥٠ م^(١).

١٩٥٠				١٩٢٨			
الناحية	القضاء	المركز	اللواء	الناحية	القضاء	المركز	اللواء
الكورة بني كنانة الرمثا المفرق	إربد جرش جبل عجلون	إربد	عجلون	الرمثا الكورة	إربد جرش جبل عجلون	إربد	عجلون
الشونة	السلط مأدبا عمان	السلط عمان	البلقاء محافظه عمان وتشمل قضاء عمان	عمان السلط مأدبا	السلط	السلط	البلقاء
	الكرك الطفيلة	الكرك	الكرك	العراق وغور المزرعة	الكرك الطفيلة	الكرك	الكرك
الشوبك العقبة وادي موسى	معان	معان	معان	الشوبك وادي موسى	معان العقبة	معان	معان

(١) أبو عليان، التقسيمات، ص ٧١.

التركيب السكاني في الأردن

ليس هناك إحصائيات دقيقة لأعداد سكان شرق الأردن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢١م-١٩٥٠م، ويرجع ذلك إلى أن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن تأسست عام ١٩٤٩م، وكان أول تعداد رسمي لسكان الأردن عام ١٩٥٠م لذلك تم الاعتماد على مجموعة من المصادر المختلفة لتحديد أعداد السكان في الأردن^(١).

وأول إحصاء سكاني الذي يقدر عدد سكان شرق الأردن بحوالي ٢٣٠ ألف نفس بينه التقرير المؤرخ في ١٤/٣/١٩٢١م الذي قدمه الميجر سمرست (Samarset) والقائد فردريك بيك (Frederick) في القاهرة إلى وزير المستعمرات البريطاني والمتضمن تقسيم الإمارة إلى أربع مناطق على النحو التالي^(٢):

١. عجلون وضم إربد وجرش ومنطقة بني حسن وبلغ مجموع السكان (١٠٠) ألف نفس، أغلبهم يعيشون في ١٣٠ قرية، والباقي عبارة عن بدو يعملون في الزراعة.
٢. البلقاء، وتضم: السلط وعمان ومأدبا، وبلغ مجموع السكان (٨٠) ألف نفس منهم (٤٥) ألفاً يعيشون في مدن وقرى والباقي بدو غالبيتهم يعملون في الزراعة.
٣. الكرك، وتضم: الكرك والطفيلة، وبلغ مجموع السكان (٤٠) ألف نفس غالبيتهم يعيشون في خيام يتنقلون بين المناطق بسبب عدم توفر الأمن.
٤. معان والعقبة وتبوك، وتضم: الشوبك ووادي موسى، وبلغ مجموع السكان (١٠) آلاف نفس.

(١) أبو عليان، التقسيمات، ص ٢٣٥، حنفي، معان، ص ١٠٦.

(٢) حوراني، هاني (١٩٧٨م)، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن (مقدمات التطور المشوه) ١٩٢١-١٩٥٠م، ط ١، بيروت: مركز الأبحاث، ص ١٨٥، وسيشار إليه لاحقاً، حوراني، التركيب الاقتصادي، محافظة، محمد أحمد (١٩٩٠م)، إمارة شرق الأردن ونشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط ١، عمان: دار الفرقان، ص ٢٤٤-٢٤٥، وسيشار إليه لاحقاً، محمد محافظة، شرق الأردن.

أما الإحصاء الثاني لسكان شرق الأردن الذي أجرته نيابة العشائر في ٢٣ / ٨ / ١٩٢٢ م والذي يبين عدد القرى ودور السكن وعدد السكان والعشائر في إمارة شرق الأردن جاء على النحو التالي^(١):

١. لواء البلقاء ويضم ١٥ بلدة وقرية وعدد دور السكن فيه (٤٩٥٠) وعدد سكانه (٣٩٦٠٠) نفس وأهم بلدانه السلط (٢٠) ألف نفس، عمان (٦٤٠٠) نفس، وادي السير (٣٢٠٠) نفس، ومادبا ٢٤٠٠ نفس.

٢. لواء عجلون، ويضم ١٠١ بلدة وقرية، وعدد دور السكن فيه (١٣٦٦٠)، وعدد سكانه (٦٩٣٣٠) نفساً، وأهم بلدانه: إربد (٣٥٠٠) نفس، الرمثا (٤٥٠٠) نفس، كفرنجة (٣٢٠٠) نفس، سوف (٣٢٠٠) نفس.

٣. لواء الكرك ويضم ٨ قرى وعدد دور السكن فيه (١٩٥٠) وعدد سكانه (١٣٥٠٠) نفس، وأهم بلدانه: الكرك (٣٠٠٠) نفس، الطفيلة (٢٥٠٠) نفس، وبذلك يكون مجموع السكان في البلدان والقرى (١٢٢٤٣٠) نفساً.

أما فيما يتعلق بالعشائر فكانت حسب الجدول التالي^(٢):

جدول رقم (٤) يبين أعداد العشائر في الأردن عام ١٩٢٢ م.

القبيلة	عدد النفوس	عدد بيوت الشعر
بني صخر	٢٧٥٠٠	٥٥٠٠
العدوان وعشائر البلقاء	٥٢٠٠٠	١٠٤٠٠
بنو حميده وحجايا وصليط	٧٥٠٠	١٥٠٠
عشائر الكرك والطفيلة	١٥٩٥٠	٣١٩٠
المجموع	١٠٢٩٥٠	٢٠٥٩٠

(١) الموسى، تاريخ الأردن، ص ٣١١، حوارني، التركيب الاقتصادي، ص ٢٧.

(٢) الموسى، سليمان (١٩٧١م)، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥م، ط ١، د.ن، ١٩٧١م، ١٧٧-١٧٨، وسيشار إليه لاحقاً، الموسى، تأسيس الإمارة، محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢٤٤.

نرى أن الإحصاء الذي جرى في عام ١٩٢٢م لم يشمل منطقة معان والعقبة والعشائر التي تسكنها والتي كان أهمها عشائر الحويطات بسبب تبعيتها للحجاز، ولم تضم لإمارة شرق الأردن إلا في عام ١٩٢٥م^(١).

وقام متصرفو الألوية في إمارة شرق الأردن عام ١٩٣٨م بإحصاء عدد السكان، وكانت النتيجة حسب الجدول التالي^(٢):

جدول رقم (٥) يبين أعداد سكان الأردن عام ١٩٣٨م.

اللواء	عدد السكان
لواء عجلون	١١٣١٩٠
لواء البلقاء	١١٥٩١٥
لواء الكرك	٣٩٦٠٩
لواء معان	٣١٥٠٠
المجموع	٣٠٠٢١٤

ونتيجة لفرض بطاقات التموين في إمارة شرق الأردن في آب ١٩٤٣م؛ بلغ عدد السكان حسب هذه البطاقات ٣٠٥ آلاف نفس، ثم ارتفع هذا العدد ليصل في شهر نيسان من عام ١٩٤٤م إلى (٣٨٥) ألف نفس، بزيادة قدرها (٨٠) ألف نفس خلال تسعة شهور^(٣).

وفي عام ١٩٤٦م جرى إحصاء للسكان في إمارة شرق الأردن اعتماداً على بطاقات توزيع المؤن، ووفقاً لذلك بلغ عدد سكان المدن والقرى (٣٣٤٣٩٨) نفساً وبلغ عدد سكان البادية من العرب الرحل (٩٩٢٦١) نفساً؛ حيث بلغ مجموع السكان ٤٣٤ ألف نفس.

(١) الموسى، تاريخ الأردن، ص ٣١١، حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٢٨.

(٢) الموسى، تاريخ الأردن، ص ٤٤٨، أبو عليان، التقسيمات، ص ٢٣٤.

(٣) السقار، رائد خالد صالح (٢٠٠٠م)، الأردن خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥م، دراسة في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص ١١٥، وسيشار إليه لاحقاً، السقار، الأردن خلال الحرب.

وكانت أعداد سكان المدن الرئيسية في هذا الإحصاء حسب الجدول التالي^(١):

جدول رقم (٦) يبين أعداد سكان المدن الرئيسية في الأردن عام ١٩٤٦ م:

المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان
عمان	٦٥٧٥٤	الطفيلة	٥٧٤٦
السلط	١٤٤٧٩	مأدبا	٥٠١٢
إربد	٦٦٩٣	جرش	٢٣٩٢
الكرك	٦٩٩٨	عجلون	٢٠٠٣
معان	٨٠٠٠	=====	=====

ويعود ارتفاع عدد سكان إمارة شرق الأردن الذي ظهر من خلال إحصاء عام ١٩٤٦ م إلى زيادة إنفاق سلطات الانتداب البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ م على الخدمات المختلفة كالمواصلات والطرق، وزيادة التجارة، خلقت عوامل جذب للقوة العاملة من الريف الأردني إليها، إضافة إلى وجود الإدارة المركزية في المدن، وتأسيس المؤسسات المركزية والإدارية والدوائر الحكومية والعسكرية والقطارات^(٢).

وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ م زاد عدد سكان الأردن بشكل كبير بسبب اللجوء الفلسطيني؛ حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين، كما جاء في الإحصاء الذي قام به موظفو اتحاد الصليب الأحمر الدولي حوالي (٨٩٢٢١) لاجئاً موزعين حسب الجدول التالي^(٣):

(١) الموسى، تاريخ الأردن، ص ٤٤٨، أبو عليان، التقسيمات، ص ٢٣٥.

(٢) السقار، الأردن خلال الحرب، ص ١١٩-١٢٠.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ١٣٧٦، ٨/٤/١٩٤٩ م، ص ٢.

جدول رقم (٧) يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بعد حرب عام ١٩٤٨ م.

المنطقة	عدد السكان	المنطقة	عدد السكان
مخيم الشونة الشمالية	١٨٧٦	الرصيفة	٢٥٨
إربد	١٣١٩	مخيم الشونة الجنوبية	١٦٣٧٣
ضواحي إربد	٢١٠٠٠	بلدة الشونة	٤٤٠
مخيم الزرقاء	٢٣٢٣٠	السلط	٧٩٩٥
بلدة الزرقاء	٤٢٣٩	مدينة عمان	٢٨٥٣٥
ضواحي عمان	٩٨٦٣	المجموع	٨٩٢٢١

وكان أول إحصاء سكاني رسمي تقوم به دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٥٠ م، وكانت النتائج على النحو التالي^(١):

(١) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ١٨٧.

جدول رقم (٨) يبين أعداد السكان في الأردن عام ١٩٥٠م.

اللواء	القضاء	مجموع عدد السكان	النسبة المئوية إلى مجموع السكان	عدد الذكور	عدد الإناث
البلقاء	عمان	١١٧٧٧٥	٪٢٠	٦٣٣٠٥	٥٤٤٧٠
	السلط	٨٣٥٢٩	٪١٤	٤٧٠٩٨	٣٦٤٣١
	مأدبا	٤٢٧٩٤	٪٧	٢٤٤٢٤	١٨٣٧١
	المجموع	٢٤٤٠٩٨	٪٤١	١٣٤٨٢٧	١٠٩٢٧٢
عجلون	إربد	١٦٦١٧٨	٪٢٨	٨٧٩٢٢	٧٨٢٥٦
	جرش	٣٨٧٢١	٪٦	٢٠٧٣٩	١٧٩٨٢
	عجلون	٣٠٧٢٢	٪٥	١٥٢٢٤	١٥٤٩٨
	المجموع	٢٣٥٦٢١	٪٣٩	١٢٣٨٨٥	١١١٧٣٦
الكرك	الكرك	٧٩٠٨٧	٪١٣	٤٢٠٥٦	٣٧٠٣١
	الطفيلة	٢٣٤٦١	٪٤	١٢١٩٧	١١٢٦٤
	المجموع	١٠٢٥٤٨	٪١٧	٥٤٢٥٣	٤٨٢٩٥
معان	معان	١٧٧٣٣	٪٣	٩٦٨٦	٨٠٤٦
	المجموع الكلي	٦٠٠٠٠٠	-----	٣٢٢٦٥١	٢٧٧٣٤٩

ونستنتج مما سبق أن كل الإحصائيات السابقة لأعداد السكان في إمارة شرق الأردن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢١ - ١٩٥٠ م غير متوازنة ومضطربة، وذلك لعدة أسباب هي:

١. عدم وجود جهة متخصصة تستطيع إجراء إحصاء دقيق لأعداد السكان.
٢. رغبة السكان في زيادة أعدادهم أو تقليلها تبعاً لغرض الإحصاء، فإذا كان من أجل بطاقات التموين كان السكان يزيدون أعداد المسجلين، وإذا كان من أجل فرض ضرائب جديدة كان السكان يقللون أعداد المسجلين.
٣. عدم القدرة لدى إمارة شرق الأردن على حصر أعداد الوفيات والمواليد بصورة دقيقة تبين التغيرات التي طرأت على أعداد السكان.
٤. التنقل المستمر للبدو الرحل في مناطق الإمارة المختلفة والمناطق المجاورة أدى إلى اختلاف أعدادهم من فترة إلى فترة.

ويمكن تقسيم سكان إمارة شرق الأردن حسب نوع معيشتهم وأسلوب حياتهم إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: الفلاحون

وهم يشكلون حوالي ٨٥٪ من مجموع سكان الإمارة، ويعيشون في القرى حيث يمارسون الزراعة وتربية المواشي والدواجن، وقد استقر السكان في هذه القرى بفضل توافر الأمن والاستقرار وتوافر الماء وخصوبة التربة فيها^(١).

ثانياً: سكان المدن

كانت المدن في شرق الأردن في بداية عهد الإمارة أقرب إلى القرى الكبيرة منها إلى المدن، حيث نمت وتوسعت هذه المدن وزادت أهميتها عندما أصبحت مركزاً للنشاط الإداري

(١) محافظة، علي (٢٠١١م)، الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص ١٩١٦-١٩٤٦م، ج٣، عمان: وزارة الثقافة، ج١، ص١٩، وسيشار إليه لاحقاً، محافظة، الفكر السياسي، عبيدات، محمود سالم (١٩٩٠م)، التطور الحضاري في الأردن خلال القرن العشرين، ط١، عمان: دار عمار، ص١٠٧، وسيشار إليه لاحقاً، عبيدات، التطور الحضاري.

والسياسي والقضائي والديني والتعليمي في وقت كانت فيه هذه النشاطات عامل جذب لكل سكان البادية، فقدم إليها الحرفيون ورجال الأعمال وذوو الملكيات الواسعة من الأراضي وبنوا فيها البيوت على غير نظام ودون مخططات هندسية، فبدت هذه المدن وكأن كل واحدة منها عبارة عن مجموعة من القرى مقسمة إلى حارات يرتبط سكانها مع بعضهم البعض بعلاقة قرابة أو عرق أو دين، وقد انقسم هؤلاء السكان في كل مدينة إلى طبقتين اجتماعيتين الأولى قليلة العدد وتألف من كبار الملاك والتجار والموظفين المدنيين والعسكريين ورجال الدين، والثانية تضم أغلبية سكان المدن وهم مجموعة الحرفيين وصغار التجار والعمال والعمال الزراعيين^(١).

ثالثاً: البدو

وهم سكان البادية الأردنية، وينقسمون إلى فئتين هما: رعاة الإبل ورعاة الأغنام؛ حيث تسكن الفئة الأولى في قلب البادية الأردنية بينما تنتقل الفئة الثانية بين المناطق المأهولة بالسكان وتعمل بالزراعة الموسمية، وقد أخذت أعداد البدو بالتناقص تدريجياً بسبب استقرارهم على الأراضي وتحولهم من البداوة إلى الحضارة، وأشهر هذه القبائل المقيمة داخل حدود الإمارة الأردنية هي: بنو صخر والحويطات والرولة والسرхан والسردية وبنو عطية والعدوان وبنو حسن^(٢).

وأيضاً هناك في المجتمع الأردني أقليات عرقية تمثلت بالأقلية الشركسية والشيشانية التي تدين بالإسلام، وأخذت تندمج تدريجياً بالمجتمع، وكان لها نائبٌ في المجلس التشريعي الأردني، أما الأقليات الدينية فقد تمثلت باتباع المسيحية، وأكبرها عددًا الطائفة الأرثوذكسية التي تتبع بطريرك القدس الأرثوذكسي، وهناك طائفة الروم الكاثوليك التي تتبع بطريرك أنطاكية، وطائفة اللاتين التي تتبع بطريرك اللاتين في القدس، والبروتستانتية التي ظهرت مع قدوم البعثات

(١) محافظة، علي (١٩٨٩م)، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، ط ٢، عمان: مركز الكتب الأردني، ص ١٣٩-١٤٠، وسيشار إليه لاحقاً، محافظة، تاريخ الأردن، محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢٥٥.

(٢) محافظة، تاريخ الأردن، ص ١٤٠-١٤٢.

التبشيرية الإنجليزىة والأمريكية والطائفة الأرمنية الأرثوذكسية والكاثوليكية، وكان لهذه الطوائف مجالس دينية تنظر في شؤونها المدنية كالزواج والطلاق^(١). ورغم أن الغالبية العظمى من سكان الأردن يعملون بالزراعة إلا أنها بقيت متأخرة لعدة أسباب مختلفة كان أبرزها عدم استقرار ملكيات الأراضي الزراعية، وتذبذب مياه الأمطار التي تعتمد عليها الزراعة بشكل أساسي، وسوف نتناول في الفصول التالية من هذه الدراسة المشاكل التي واجهها القطاع الزراعي في الأردن ودور الحكومات الأردنية المتعاقبة للتغلب على هذه المشاكل.

(١) محافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ٢٠-٢١.

أنواع الأراضي في الأردن

أبقت الحكومة الأردنية في إمارة شرق الأردن بعد تأسيسها سنة ١٩٢١م على نظام الأراضي الذي كان معمولاً به زمن الدولة العثمانية، والذي يقسم الأراضي إلى خمسة أنواع وهي^(١):

١. الأراضي المملوكة.
٢. الأراضي الأميرية.
٣. الأراضي الموقوفة.
٤. الأراضي المتروكة.
٥. الأراضي الموات.

• الأراضي المملوكة:

وهي الأراضي التي يمتلك أصحابها حق التصرف بها كما يشاؤون أو متى يشاؤون، كما يتصرفون بأموالهم المنقولة، ويحق لهم بيعها ورهنها والإيضاء بها، ويورثونها لورثتهم الشرعيين، وتعود ملكيتها لبيت مال المسلمين في حالة عدم وجود ورثة شرعيين^(٢)، وهي أربعة أنواع^(٣):

١. العرصات، وهي الأراضي الموجودة ضمن القرى والقصبات والمدن، وهي مخصصة للسكن، ولا تزيد العرصة الواحدة فيها على نصف دونم.

(١) الدستور العثماني (١٨٨٣م)، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، ٢ مج، بيروت: المطبعة الأدبية، مج ١، ص ١٤، وسيشار إليه لاحقاً، الدستور العثماني، دائرة الأراضي والمساحة (١٩٥٥م)، تقرير عن أعمال تسوية الأراضي ومساحتها في المملكة الأردنية الهاشمية مع عرض موجز لملكية الأراضي قبل التسوية وبعدها، وضع إسماعيل، مدير الأراضي والمساحة، عمان، ص ١-٣، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير عن أعمال تسوية الأراضي.

(٢) الدستور العثماني، مج ١، ص ١٤-١٥، الحنبلي، شاكراً (١٩٢٨م)، موجز أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، دمشق: مطبعة التوفيق، ص ٣١١-٣١٢ وسيشار إليه لاحقاً، الحنبلي، موجز أحكام الأراضي.

(٣) الدستور العثماني، مج ١، ص ١٤، المر، دعبس (١٩٢٣م)، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، القدس: مطبعة بيت المقدس، ص ٨-١٢، وسيشار إليه لاحقاً، المر، أحكام الأراضي.

٢. الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية الواقعة خارج القرى والقصبات القديمة، وملكت تمليكاً صحيحاً بناء على المسوغ الشرعي.

٣. الأراضي العشرية وهي تلك الأراضي التي تم توزيعها وتمليكها للفاتحين المسلمين زمن الفتوحات الإسلامية.

٤. الأراضي الخراجية، وهي الأراضي التي أقر المسلمون بقاءها في يد أصحابها الأصليين من غير المسلمين بعد الفتح الإسلامي، مقابل دفع الخراج الذي يقسم إلى قسمين، الأول خراج مقاسمة وتتراوح قيمته ما بين عشر ونصف العشر من ناتج الأراضي، والثاني خراج موظف، وهو مقدار معين من المال يؤخذ بشكل مقطوع على الأراضي.

وتقع الأراضي المملوكة في الأردن ضمن حدود مناطق البلديات وأحواض القرى فقط ولا توجد أي أراضٍ من الأراضي الزراعية تعتبر أراضي مملوكة في الأردن^(١).

• الأراضي الأميرية:

وهي الأراضي التي تعود رقبته لبيت مال المسلمين، والتي يجري أمر إحالتها ونفويضها من قبل الدولة من مروج ومراعٍ ومشاتٍ ومحاطب^(٢) وهي بحسب منشأها إما أن تكون من الأراضي التي نزع أصحابها من غير المسلمين وجيء بغيرهم من غير المسلمين وأسكنوا فيها من غير توزع عليهم وتقسيم بينهم وإنما حفظت لبيت المال، أو تكون في الأصل مملوكة ومات أصحابها بلا وارث أو غير معروف صاحبها وانتقلت لبيت المال، أو تكون من الأراضي الموات التي تم إحيائها بإذن السلطان على أن تكون رقبته لبيت المال^(٣).

وكانت هذه الأراضي في عهد الإمارة الأردنية هي الأراضي الزراعية في البلاد، وكانت الدولة الأردنية تمنح المزارعين حق التصرف بالأراضي الزراعية لمدة غير محددة باعتبار أن الدولة هي المالك الفعلي، وقد أوجد هذا النظام مشكلات كثيرة ومنازعات في البلاد بسبب انتقال الأراضي من الآباء إلى الأبناء على أساس الإرث الطبيعي دون أن يتنقل حق التصرف رسمياً، حيث بقي

(١) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ١.

(٢) الدستور العثماني، مج ١، ص ١٥، الحنبلي، موجز أحكام الأراضي، ص ٣١٢.

(٣) الحنبلي، موجز أحكام الأراضي، ص ١٩-٢٠، الملقى، بدري (١٩٩٤م)، الأرض وملكيته في الأردن، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، ص ١٩، سيشار إليه لاحقاً، الملقى، الأرض وملكيته.

الشعور بعدم استقرار الملكية قائماً إلى أن طبق قانون تسوية الأراضي الأردني؛ الأمر الذي أدى إلى استقرار الملكية الزراعية وبالتالي تطور الزراعة^(١).

• الأراضي الموقوفة:

وهي الأراضي التي أوقفها الدولة أو المالكون للأرض على جهة دينية أو خيرية^(٢)، وتقسم هذه الأراضي إلى قسمين رئيسيين: الأول الأوقاف الصحيحة هي تلك الأراضي التي كانت ملكاً صحيحاً وأوقفها مالكيها على جهة دينية أو خيرية وفقاً للشريعة الإسلامية وأصبحت كأنها مملوكة للجهة الموقوفة عليها، والثاني غير الصحيحة، وهي أراضٍ أفرزت من الأراضي الأميرية وأوقفها سلاطين آل عثمان أو الحكام بعد الحصول على الإذن السلطاني، وهذا النوع من الوقف عبارة عن تخصيص بعض منافع الأرض أو كلها إلى الجهة الموقوفة عليها^(٣). وتشير الدراسات في الأردن أنه لا توجد أراضٍ زراعية موقوفة وفقاً صحيحاً، ولكن هناك مساحات قليلة من الأراضي الزراعية موقوفة وقف تخصصات^(٤).

• الأراضي المتروكة:

وهي الأراضي التي ترك حق الانتفاع بها لعامة الناس أو لأهالي قرية أو قسبة واحدة أو مجموعة قرى وقصبات، وتعود ملكيتها لبيت مال المسلمين^(٥)، وهذا النوع من الأراضي يجوز التصرف به للغاية التي ترك من أجلها ولا يجوز لأي فرد أن يزرع أو يحدث بناء عليه، ولو أقدم أي شخص على استغلال أي جزء منه أو أقام عليه بناء أوقع ضرراً بها، فلا أصحاب حق المنفعة فيه منع المعتدي عن ذلك^(٦).

(١) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ١، الشهابي، محمود (١٩٦٠م)، تاريخ المساحة والأراضي في الأردن، مجلة رسالة الأردن، ع ١٠، ص ٧. وسيشار إليه لاحقاً، الشهابي، تاريخ المساحة.

(٢) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٧.

(٣) الدستور العثماني، مج ١، ص ١٥-١٦، الحنبلي، موجز أحكام الأراضي، ص ٣١٢-٣١٤، تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٢.

(٤) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٢.

(٥) الدستور العثماني، مج ١، ص ١٦، الحنبلي، موجز أحكام الأراضي، ص ٣٦-٣٧.

(٦) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٢.

وتقسم الأراضي المتروكة إلى قسمين هما^(١):

١. الأراضي المتروكة لعامة الناس وهي كالطرق والأسواق العامة والمرافق والمنتزهات والساحات.

٢. الأراضي المتروكة لأهالي قرية أو قسبة معينة أو متروكة لأهالي مجموعة قرى وقصبات متعددة، وهي كالمراعي والبيادر والمشاتي والمحاطب.

• الأراضي الموات:

وهي الأراضي الخالية التي تبعد عن القرى والقصبات بمقدار ميل ونصف، وليست مشاعاً ولا متروكة ولا يتصرف بها أحد، ويتم إحيائها بزراعتها أو بحرثها أو حفر خنادق وأقنية فيها أو إحاطتها بسور، وتُعطى مدة ثلاث سنوات لمن يريد إحياءها، فإن لم يتم ذلك في المدة المحددة فإن ملكيته لها تسقط^(٢)؛ حيث تقدر نسبة هذه الأراضي في الأردن بحوالي ٦٠٪ من مساحة الأردن، وتقل في هذا النوع من الأراضي نسبة هطول الأمطار؛ لذلك فإن مساحة ما يزرع منها لا يزيد على نصف مليون دونم يقوم البدو الرحل بزراعته^(٣).

وهناك الأراضي المدورة، وهي الأراضي التي كانت بتصرف السلطان عبد الحميد وانتقلت إلى خزينة الدولة بعد الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨م وتقع هذه الأراضي في أغنى منطقة زراعية في الأردن وهي منطقة وادي الأردن؛ حيث كانت هذه الأراضي مخصصة للمزارعين وبسبب عدم استقرار الأمن في عهد الدولة العثمانية ولتعدد غزوات البدو الرحل على المزارعين ارتأى هؤلاء المزارعون أن خير وسيلة لحمايتهم من البدو هي نقل أراضيهم لاسم السلطان لتوضع تحت حماية التاج وكانت الفكرة من وراء ذلك أن البدو الرحل لن يعتدوا على المزارعين بأراضي السلطان؛ حيث أثبتت التجربة صواب هذه الفكرة^(٤).

وبعد نقل هذه الأراضي لاسم السلطان بقي أصحابها كمزارعين فيها بحيث يدفعون علاوة على العشر المخصص لخزانة الدولة أجرة الأراضي بما تعادل العشر لخزينة السلطان؛ حيث

(١) الدستور العثماني، مج ١، ص ١٦، الحنبلي، موجز أحكام الأراضي، ص ٣٦-٣٧.

(٢) المر، أحكام الأراضي، ص ٣٧-٣٨، الحنبلي، موجز أحكام الأراضي، ص ٣٧-٣٨.

(٣) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٣.

(٤) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٣، الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٨.

استمر المزارعون في هذه الأراضي هم وأولادهم وأحفادهم في زراعتها في عهد الدولة العثمانية، وفي عهد الدولة الأردنية صاروا يتوارثون المزارعة فيها كأنها أراضيهم الخاصة كما أن حقوق المزارعة يسري عليها البيع من مزارع إلى آخر إلا أن الضريبة وأجرة الأرض بقيت تدفع إلى خزانة الدولة باستمرار^(١).

وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت حكومة شرق الأردن هي مشكلة الأراضي المشاع في القرى التي كانت تبلغ مساحتها مليونين ونصف المليون دونم، ذلك أن الأهالي في القرى المشاع كانوا يقسمون قطع الأراضي فيما بينهم بمعدل مرة واحدة كل سنتين على مقدار الحصص التي يملكها كل واحد منهم، وهذه الطريقة كانت تلحق أضراراً بالغة بالأهالي، إذ لم يكن أحدهم يعمل على تحسين قطعة الأرض التي يزرعها أو إصلاحها بسبب عدم اطمئنانه على ملكيتها، ولعلمه أن تلك الأرض ستنتقل إلى يد مزارع آخر بعد سنة أو سنتين وإلى يد مزارع ثالث بعد سنتين آخرين؛ لذلك ظلت الأراضي مهملة، لا هم للمزارع إلا استغلالها بأقل التكاليف^(٢).

ولم تكن أراضي جميع القرى في شرق الأردن مشاعاً، بل إن المناطق الجبلية حيث تكثر زراعة الكرم والزيتون قد جرى تقسيمها بصورة نهائية بين المزارعين أنفسهم، وأن هذا التقسيم لم يكن حائلاً دون رغبة أصحاب الأراضي في إجراء تسوية في أراضيهم لوجود منازعات دائمة على حدود الملكية بسبب البيوع غير المسجلة لأن كثيراً من البيوع كانت عبارة عن اتفاقيات شفوية أو سندات بيع عادية، وكذلك الحال في الإرث^(٣).

وفي محاولة لإعادة تنظيم سجلات الأراضي في إمارة شرق الأردن للتغلب على الصعوبات التي واجهت استغلال الأراضي الزراعية التي كانت هي المصدر الرئيس للاقتصاد في البلاد؛ أصدرت الحكومة الأردنية مجموعة قوانين وإجراءات هدفت أولاً إلى تبيين الأرض بصورة صحيحة عادلة من أجل تعديل الضريبة، وثانياً وضع حدود ثابتة بين أراضي كل قرية وأخرى بحيث لا تدع للأهالي مجالاً للشك في معرفة حدود أراضيهم^(٤).

(١) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٣.

(٢) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٨.

(٣) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٧.

(٤) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٨، الملقى، الأرض وملكيتها، ص ٢٠-٢١.

وأهم القوانين التي أصدرتها الحكومة الأردنية من أجل تنظيم الأراضي بتاريخ ١٩٢٣/١٢/٣١م قانون خاص بتحرير الأراضي، وذلك لاختلاف قيمة الأرض بين الارتفاع والانخفاض وانتقالها من يد لأخرى^(١)، كما أصدرت في أيار ١٩٢٦م تعميمًا حول وضع اليد بصورة غير مشروعة على الأراضي الخالية بوسط المدن والقرى وأطرافها، وطالبت المختابر الإبلاغ عن هذه الأراضي وذلك بهدف حماية أملاك الدولة وأراضيها والحفاظ عليها^(٢) ثم أصدرت الحكومة في تشرين أول ١٩٢٧م قانون تحرير الأراضي وتأمينها؛ إذ جرى تعيين حدود أراضي القرى وأملاك الدولة، وتعيين قيمة كل أرض وتسجيلها من أجل تقدير الضرائب عليها^(٣).

وأصدرت الحكومة سنة ١٩٣٣م قانون تسوية الأراضي من أجل تسوية المسائل المختصة بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي بصورة نهائية، ونص القانون على أن لا تحدث أعمال تسوية في وقت واحد في أنحاء الإمارة، بل يتم تقسيم البلاد إلى عدة مناطق ثم تبدأ أعمال التسوية فيها، كما تشكلت محكمة لتسوية الأراضي للنظر في حالات البيع التي حدثت خارج دائرة الطابو على أن يتم وضع جدول حقوق نهائي بعد اتخاذ قرارات المحكمة وإصدار سندات تصرف جديدة^(٤).

ونجد أن الحكومة الأردنية حاولت إصدار هذه القوانين من أجل تنظيم أراضي الإمارة وتسجيلها وفرزها للمحافظة على حقوق المالكين، وتنظيم عملية فرض الضرائب عليها مما أدى إلى استقرار ملكية الأرض وبالتالي تحسين الزراعة. وسنحاول إعطاء تفاصيل أكثر عن إجراءات الحكومة الأردنية وأعمال تسوية الأراضي لحل مشاكلها عند الحديث عن دائرة الأراضي والمساحة في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

(١) الشرق العربي، عمان، ع ٢٦، ٢٦ / ١١ / ١٩٢٣م، ص ٢.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ١٢٨، ١٥ / ٥ / ١٩٢٦م، ص ١٤.

(٣) الشرق العربي، عمان، ع ١٧٢، ١ / ١٢ / ١٩٢٧م، ص ٢.

(٤) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٢٢، ٦ / ٣ / ١٩٣٣م، ص ٦.

الفصل الثاني

قطاع الثروة النباتية

تمهيد

ضمت منطقة شرق الأردن أراضي زراعية كبيرة وواسعة اختلفت درجة خصوبتها من منطقة إلى أخرى، وذلك بالاعتماد على نقطتين أساسيتين. الأولى: كمية مياه الأمطار التي تتعرض للتذبذب من سنة لأخرى، أو قرب المنطقة أو بعدها عن مياه الينابيع والأودية الدائمة الجريان، والثانية: طبيعة الأرض الجغرافية ومدى خصوبة التربة وصلاحيتها للزراعة. واعتمادًا على النقطة الأولى؛ انتشر في منطقة شرق الأردن نوعان من الزراعة هما:

أولاً: الزراعة البعلية

وهي الزراعة التي تعتمد على سقوط الأمطار التي تختلف كميات سقوطها من سنة لأخرى؛ وبالتالي فإن إنتاج الأراضي البعلية تختلف تبعًا لسقوط الأمطار، وكثيرًا ما كانت منطقة شرق الأردن تعاني من نقص المياه نظرًا لقلّة الأمطار^(١)، وكان الفلاحون والبدو يمارسون الزراعة البعلية إلى جانب تربية الماشية^(٢).

وهناك محاصيل كثيرة تعتمد على مياه الأمطار، من أهمها القمح والشعير والعدس والكرسنة والذرة البيضاء والصفراء والحمص وبعض الخضراوات^(٣) والنعمانة وال فول والسمسم^(٤).

(١) لمزيد من المعلومات عن كميات الأمطار الساقطة، انظر تقارير بريطانية عن شرق الأردن، أعمال دوائر الحكومة ١/٤/١٩٢٩-٣١/١٢/١٩٣٩م (٢٠٠٧م)، جمع وإعداد محمد خريسات وجورج طريف، ط١، عمان: مطبعة السفير، ص ٢٤-٢٦ / ٨٠-٨١ / ١٠١-١٠٣ / ١٣٦-١٣٨، وسيشار إليه لاحقًا، خريسات، أعمال دوائر الحكومة.

(٢) طريف، السلط، ص ٤٩٤.

(٣) دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٣٠م)، التقرير السنوي، وضع علي طباره، مدير الزراعة والحراج والمعادن، ص ٧-٨، وسيشار إليه لاحقًا، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م.

(٤) السوارية، نوفان رجا الحمود (٢٠١٠م)، عمان وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١م، عمان: وزارة الثقافة، ص ٣١٥-٣١٦، وسيشار إليه لاحقًا، نوفان، عمان وجوارها.

ثانيًا: الزراعة المروية

تعتمد الزراعة المروية على كميات المياه المتوفرة للري مثل الأنهار والوديان والينابيع. وانتشرت هذه الزراعة في شرق الأردن في المنطقة المعروفة بالأغوار التي تمتد من مصب نهر اليرموك شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، والتي كانت تعاني من مشاكل عديدة أهمها سوء تنظيم عملية الري بين المزارعين بسبب استئثار ذوي النفوذ من المزارعين بالمياه دون وجود أي معارضة لهم، كذلك استخدام الأدوات والأساليب البدائية في عملية الزراعة والري^(١).

أما مساحة الأراضي المروية فلم تتجاوز (٥.٧٪) من المساحة المزروعة في شرق الأردن، وهذا يشير إلى عدم استغلال الثروة المائية؛ لذلك تذهب معظم مياه نهري اليرموك والأردن والمياه المتدفقة من الينابيع والجداول هدرًا وغير مستغلة في عملية الري^(٢) حيث كانت تسيطر عليها السلطات البريطانية التي تجاهلت تطويرها^(٣). وللزراعة في شرق الأردن طريقتان وهما:

أولاً: زراعة العفير

وسميت كذلك لأن الأرض تكون جافة ويصدر عنها غبار يسمى العفر^(٤)، ويسمى المبكر ويقال عنه البدري^(٥)، وتبدأ في أوائل فصل الخريف قبل سقوط الأمطار، وعادة تأتي بغلة أوفر ولا

(١) طريف، السلط، ص ٤٩-٥٠.

(٢) Konikoff, A, (١٩٤٦) **Trans Jordan An Economic Survey**, Research Institute of Jewish

Konikoff, Trans Jordan. Agency for Palestine, Jerusalem , p٣٠ وسيشار إليه لاحقاً

(٣) السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٦٣.

(٤) النحاس، سامي سلامة (١٩٨٧م)، تاريخ مادبا الحديث، الجذور التاريخية لبعث المدينة وأهم الأحداث حتى عام ١٩٣٠م، ط ١، عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر، وسيشار إليه لاحقاً، النحاس، تاريخ مادبا.

(٥) ملكاوي، حنان سليمان (د.ت)، مدينة عمان ١٩٢١-١٩٤٧م دراسة تاريخية، إربد: دار الكندي، ص ٩٢، وسيشار إليه لاحقاً، ملكاوي، مدينة عمان.

يهمها انقطاع الأمطار الربيعية كثيرًا ولكن تفتك بها حشرة يسمونها دودة الزرع تأكل المزروعات فتذهب بنصف غلتها تقريباً^(١).

وتفضل القرى ذات المستوى العالي في الارتفاع استخدام طريقة زراعة العفير لأن المحاصيل التي تزرع متأخرة في فصل الشتاء قد تتأثر بالبرد، كما أن التأخير يعرض المحصول لخطر الجراد ورياح الصحراء الربيعية المتأخرة^(٢).

ثانيًا: زراعة اللقيس (اللّكسي)

ويسمى المتأخر ويقال عنه الوخري^(٣) وتبدأ في أوائل فصل الشتاء وبعد هطول الأمطار ونمو الأعشاب الضارة في الحقول حيث تقتلع بواسطة المحراث ولا تنبت ثانية فتسبب الضرر للزرع^(٤). وهي لا تؤثر عليها دودة الزرع إذ تكون قد أصبحت فراشة ولكن يؤثر عليها انقطاع المطر في الربيع كثيرًا لأنها لا تكون قد استوفت حجمها تمامًا فلا تأتي بنصف غلة السنة^(٥).

وكانت الطريقة الثانية أكثر انتشارًا لدى المزارعين في شرق الأردن، ويعود ذلك إلى عدم انتظام سقوط الأمطار مما يضطرهم الانتظار لبداية فصل الشتاء وسقوط الأمطار للقيام بزراعة أراضيهم، وقليلًا ما تستخدم طريقة العفير خشية خسارة البذار التي كانت قليلة لديهم^(٦).

• الأعمال الزراعية:

يبدأ المزارع موسم الزراعة في شهر أيلول، وتسمى الحراثة الأولى للأراضي باسم (الشقاق) لأن الهدف منها شق التربة على شكل أثلام واسعة من أجل تعريضها للرياح وأشعة الشمس لقتل

(١) البشير، بيروت، ع ٣٨٩٦، ٢٦ / ١ / ١٩٢٩ م، ص ٤.

(٢) النواصرة، قاسم محمد أحمد (٢٠٠٧م)، جرش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ١٢٦٧-١٣٤٧هـ / ١٨٥٠-١٩٢٨م، ط ١، د.ن، ص ١٠٨، وسيشار إليه لاحقًا، النواصرة، جرش.

(٣) ملكاوي، مدينة عمان، ص ٩٢.

(٤) النحاس، تاريخ مادبا، ص ١٦١.

(٥) البشير، بيروت، ع ٣٨٩٦، ٢٦ / ١ / ١٩٢٩ م، ص ٤.

(٦) البشير، بيروت، ع ٣٨٩٦، ٢٦ / ١ / ١٩٢٩ م، ص ٤.

الأعشاب الضارة، ولقلب بقايا القش المحصود سابقاً حتى يتحول إلى سماد يغذي التربة، ويحدد عدد مرات الحراثة نوع المحصول الذي يريد المزارع زراعته، فعند زراعة بعض المحاصيل الشتوية كالجوب مثلاً فإن المزارع يقوم ببذرهما بواسطة اليد في شهر تشرين الثاني، ثم يقوم بحرث التراب لتغطية الجوب وتكون الأتلام متقاربة، أما في حالة زراعة المحاصيل الصيفية فإن المزارع يحرق الأرض ثلاث حرثات الأولى في شهر أيلول، والثانية في شهر شباط وتسمى (الشي) والثالثة في شهر آذار أو نيسان وتكون للبذار^(١).

تعتبر عملية الحراثة من المهن الشاقة التي تعمل على تهيئة الأرض للزراعة، وهناك أغاني كثيرة للحراثين منها^(٢):

اقطع بالحد اقطع بالحد خطبت الحلو ما حدا قدي

بالله ينيه تيجي لعندي سلطة بندورة وملح الليمونا

ومن تقاليد البذار عند المزارعين في شرق الأردن، أن يقول المزارع قبل البدء بعملية البذار^(٣):

يا رب ترزقنا وترزق منا

يا مرزق الهاجم والناجم.

يا مرزق الطير في ظلام الليل

يا رب الغلال وفضة البال

يا الله عليك رزق الحلال وعشيرة العيال

يا الله قصدناك ومتوكلين عليك

يا رب تسعدنا

ويبدأ موعد الحصاد في أوائل شهر أيار من كل سنة^(١) وكانت أول المحاصيل التي يتم حصادها العدس والكرسة والنعمان والشعير في شهر أيار، ثم القمح في شهر حزيران^(٢) ويشترك

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٣.

(٢) الزعبي، أحمد شريف (٢٠١٥م)، الأغاني الشعبية الأردنية، عمان: وزارة الثقافة، ص ٣٢٠، وسيشار إليه لاحقاً، الزعبي، الأغاني الشعبية.

(٣) النحاس، تاريخ مادبا، ص ١٦٣.

في عملية الحصاد العائلة المكونة من الرجل وزوجته وأبنائه المتزوجين وغير المتزوجين، وقد تشمل الأصدقاء والجيران، عندها تسمى الفزعة والمساعدة، ويمكن أن يقوم صاحب الأرض باستئجار الحصادين من الرجال والنساء مقابل حصة من الإنتاج أو مقابل أجر يومي محدد^(٣). ويتولى الحصاد حصد المزروعات بالمنجل^(٤) أو قلعها باليد، ويسمى مقدم الحصادين الذي يشق لهم الطريق في الزرع (الشاقوق) ويكون أمهر الحصادين وأكثرهم صبراً على التعب، وآخرهم في الصف يدعى (الجحاش)^(٥) حيث يقوم الحصادون بقطع سيقان القمح، ويعملون منها غمراً، والغمر يتألف من أربع أو خمس شمالات، ويسمى الشخص الذي يجمع الغمور غمّاراً^(٦).

وتعتبر عملية الحصاد من أشق الأعمال الزراعية التي يزاولها المزارع تحت أشعة الشمس اللاهبة، ولفح الهواء الساخن، بالإضافة للغبار الذي يكاد يغلق مجاري التنفس؛ فجاءت الأغاني لتعطي المزارع قوة معنوية تساعده على إنجاز العمل الشاق، ومن هذه الأغاني^(٧):

منجلي يا من جلاه راح للصايغ جلاه
ما جلاه إلا بعلبه ريت هالعلة غزاه
منجلي يا بورزة وشو جابك من غزة
جانبني حب البنات والخلود الناعمات

(١) منيف، عبد الرحمن (٢٠١٢م)، سيرة مدينة عمان في الأربعينات، عمان: وزارة الثقافة، ص ٢٧١-٢٧٢، وسيشار إليه لاحقاً، منيف، عمان في الأربعينات، ملكاوي، مدينة عمان، ص ٩٣.

(٢) النحاس، تاريخ مادبا، ص ١٦٥.

(٣) النواصرة، جرش، ص ١٠٩.

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر موضوع الأدوات الزراعية في هذا الفصل.

(٥) سابا، جورج، العيزي، روكس بن زائد (١٩٩٠م)، مادبا وضواحيها، ط ٢، عمان: نشر جورج سابا، ص ٢٠٣، وسيشار إليه لاحقاً، جورج سابا، مادبا وجوارها.

(٦) النحاس، تاريخ مادبا، ص ١٦٥.

(٧) الزعبي، الأغاني الشعبية، ص ٣٢٣-٣٢٤.

جانبني حب البنات والبنات مربيات

عند أهلن قاعدات

منجلي يابو الخراخش منجلي بالزرع طافش

احصده والوي عليه وانداه الجمال ليه

منجلي بولا درن ما بق لك غير سن

من بعد الأربع سنون ما بقى غير سن

ويأتي بعد عملية الحصاد عمل (الشداد)، وهو الذي يرتب الغمور المحصودة من المزروعات على الشبكة وشدها شدًا محكمًا ويأتي بعد ذلك (الرجاد) الذي ينقل المحصول من الحقل إلى البيدر^(١). ومن واجبه أن ينزل الأحمال على البيدر ويحضّر الطعام للحصّادين^(٢) واختلف نقل المحصول (الرجد) باختلاف أحوال السكان، فنقل العرب المحاصيل على ظهور الجمال والحمير، أما الشركس فبواسطة العربات التي تجرها الأبقار والثيران^(٣).

وبعد الانتهاء من عميلة الحصاد ونقل المحصول إلى البيدر تبدأ عملية درس المحصول باستخدام أدوات الدرس^(٤) ويرافق عملية الدرس أغاني كثيرة، منها^(٥):

يا حمرا يا لواحة لونك لون التفاحه

يا حمرا يا داوردن بنات العرب وردن

وردن ع عين الميه معهن (فلانة) النشمية

(١) البيدر هو مكان جمع المحصول، وغالبًا ما يكون في منطقة مرتفعة من الأرض، ويستطيع المزارع استخدام أرض بيدر قربته بعد انتهاء القريب من درس محصوله، وقد يستأجر أرض بيدر آخر مقابل الثمن، النواصرة، جرش، ص ١١٠.

(٢) النحاس، تاريخ مادبا، ص ١٦٥، جورج سابا، مادبا وجوارها، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) منيف، عمان في الأربعينات، ص ٢٧١-٢٧٢، ملكاوي، مدينة عمان، ص ٩٣.

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر موضوع الأدوات الزراعية في هذا الفصل.

(٥) جورج سابا، مادبا وجوارها، ص ٢٠٥.

يا حمرا الوحيني لوح قلبي من الهوى مجروح
وين القبي وين أروح من هوا المأدبية
يا حمرا جريني جر ع الطرحة^(١) يا محلى القر
يا حمرا جري هاللوح والقرعة بيدي تلوح
هب الهوا يا ياسين يا عذاب الدراسين
لن هب الهوا هبيت برجم يا حمام البيت
يوم سمعت الزغاريت كنت وجعان وبريت
يا بنيه يا اللي بالبيت عوفيني جني ذليت
وتأتي بعد عملية الدرس عملية فصل الحب عن القش باستخدام المذراة^(٢)، ومن أهم الأغاني التي ترافق هذه العملية^(٣):

يا مذراية صفوا النية
الواحد منكرو بسوي المية
هب الهوا يا ذاري كيله بلا مصاري
هب الهوا يا ذاري يا عذاب المكاري

وبعد عملية فصل الحب عن القش تبدأ عملية تنظيف الحب من الحصى وما تبقى من القش، وتسمى العملية غربلة وتجري بواسطة الغربال^(٤). وبعدها يتم وضع الحب في أكياس كانت تصنعها النساء من صوف الغنم أو شعر الماعز تسمى (عدول) ومفردها عدل. أما التبن (القش) فكان ينقل بأكياس كبيرة تسمى التباينات ومفردها تباينة^(٥).

(١) الطرحة: وهي جزء من المحصول يطرح على أرض البيدر على شكل مستدير لدرسه ويضع عليها لوح الدرس الذي يدور فوق الطرحة بواسطة الحيوانات المستخدمة في عملية الدرس، جورج سابا، مأدبا وجوارها، ص ٢٠٥.

(٢) لمزيد من المعلومات، انظر موضوع الأدوات الزراعية في هذا الفصل.

(٣) جورج سابا، مأدبا وجوارها، ص ٢٠٦، الزعبي، الأغاني الشعبية، ص ٣٤٠.

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر موضوع الأدوات الزراعية في هذا الفصل.

(٥) النحاس، تاريخ مأدبا، ص ١٦٦.

• الأراضي الزراعية:

قُدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في شرق الأردن في أواخر الثلاثينات بحوالي (٨,٥-٨) مليون دونم ما يعادل (٩-٩.٤ ٪) من مساحة شرق الأردن الكلية، ولم تتجاوز المساحة المزروعة (٦.٤) مليون دونم أو (٥١ ٪) من مجموع الأراضي القابلة للزراعة^(١). وتوزعت مساحة الأراضي المزروعة في مناطق شرق الأردن حسب الجدول التالي^(٢):

جدول رقم (٩) يبين مساحة الأراضي المزروعة في مناطق شرق الأردن بالدونم:

المنطقة	المساحة
إربد	١٠٨٠٠٠٠
عجلون	٣٤٨٥٠٠
جرش	١٦٤٠٠٠
بني حسن	٣٧٢٠٠٠
السلط	٤١٨٠٠٠
عمان	٣٥٧٠٠٠
بني صخر	٤٢٦٠٠٠
مأدبا	١٨٨٠٠٠
بني حميدة	١٦٤٠٠
الكرك	٥٩٥٠٠٠
الطفيلة	٢٩٧٥٠٠
معان	١٩٠٠٠٠
المجموع	٤٦٠٠٠٠٠

(١) ٢٩-٢٨، Konikoff, **Trans Jordan**، حوراني، التركي الاقتصادي، ص ٧٧.

(٢) ٢٨، Konikoff, **Trans Jordan**، حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٧٧.

وكانت معظم الأراضي المزروعة تعتمد على مياه الأمطار وخاضعة لتقلباتها وقد أثر هذا على نمط الزراعة وعلى الإنتاج الزراعي وعلى نوعية المحاصيل، أما الأراضي الزراعية المروية لم تتجاوز مساحتها (٢٦٠) ألف دونم وأغلب هذه الأراضي موجودة في وادي الأردن بمساحة تقدر بـ (٢٠٦) ألف دونم^(١).

ويمكن تصنيف المزارعين في شرق الأردن حسب امتلاكهم للأراضي الزراعية إلى^(٢):
أولاً: العمال الزراعيون وفقراء الريف، وهم المزارعون الذين يملك الواحد منهم قطعة أرض مساحتها أقل من (١٠٠) دونم، وهؤلاء يشكلون (٨٥٪) من عدد المالكين في البلاد ويملكون (٣٦.٣٪) من مساحة الأراضي المملوكة في البلاد.

ثانياً: المزارعون المتوسطون، وهم المزارعون الذين يملك الواحد منهم قطعة أرض مساحتها بين (١٠٠-٣٠٠) دونم، وهؤلاء يشكلون (٤٨.١٠٪) من مجموع المالكين ويملكون (٢٦.٤٪) من مساحة الأراضي المملوكة في البلاد.

ثالثاً: المزارعون الأغنياء، وتقع هذه الفئة بين ملاك الأراضي التي تتراوح حيازتها بين (٣٠٠-٢٠٠٠) دونم، وهؤلاء يشكلون (٤.٣٪) من عدد المالكين ويملكون (٤٨.٢٩٪) من مجموع مساحة الأراضي المملوكة في البلاد.

رابعاً: ملاك الأرض الكبار، وتقع هذه الفئة بين ملاك الأراضي التي تتراوح حيازتها بين (٢٠٠٠-٥٠٠٠) دونم، وهؤلاء يشكلون (١٢.٠٪) من عدد المالكين ويملكون (٣٨.٩٪) من مجموع مساحة الأراضي المملوكة في البلاد.

(١) عبد الحق، يوسف إبراهيم (١٩٧٩م)، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، مصر: جامعة عين شمس، ١٩٧٩م، ص ٤٣، وسيشار إليه لاحقاً، عبد الحق، التخطيط والتنمية، حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٧٧-٧٨.

(٢) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ١٥١-١٥٢.

طرق استغلال الأراضي الزراعية

الثروة الزراعية هي نتيجة عاملين رئيسيين: هما الأرض واليد العاملة، وهما متفاعلان يؤثر كل منهما بالآخر، فإنتاج الأرض يتوقف على حكمة اليد العاملة، بينما للأرض ولطريقة استغلالها تأثير ظاهر في نفسية المزارع الذي يستغلها^(١).

وتأثرت طرق استغلال الأراضي الزراعية في شرق الأردن بعدة عوامل، منها الغاية من استغلال الأرض، هل من أجل سد حاجة الأسرة من المحاصيل، أو من أجل الاستهلاك المحلي؟ ومنها نوعية الزراعة إن كانت مروية أو بعلية، ومنها مساحة الأرض المزروعة ومن أهم هذه الطرق ما يلي:

أولاً: الاستغلال المباشر

وهو أن يقوم صاحب الأرض باستغلال أرضه بنفسه مباشرة واستصلاحها وزراعتها وتشجيرها والاعتناء بها، وهو النظام الذي يتبعه أصحاب الملكيات الصغيرة معتمدين في ذلك على أفراد العائلة، أو عن طريق استخدام عمال في مواسم الحراثة والحصاد^(٢).

ويمكن استغلال الأراضي بطريقة (العونة) وهي أن تكون عدة أراضٍ مختلفة الحيازة تتم زراعتها من قبل أصحابها وأفراد أسرهم بشكل جماعي وكأنها قطعة واحدة، ويتم توزيع المحصول فيما بينهم وفق نسب مساحة قطع الأراضي أو عدد أفراد الأسرة الذين شاركوا في العمل، وأحياناً يتم أخذ مقدار من المحصول يكفي حاجة كل أسرة، والباقي يوزع على الفقراء والمساكين وغير القادرين على العمل ومأموري الضرائب وإمام المسجد وخادمه والمدرسين في الكتاتيب، وهذا الأسلوب وجد بشكل كبير عند المهاجرين الشرر والشيشان خاصة في

(١) نجار، حليم (١٩٤٩م)، ملكية الأراضي، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، ج ٢، ص ١٥١، وسيشار إليه لاحقاً، نجار، ملكية الأراضي.

(٢) عاشور، عصام (١٩٤٨م)، نظام المراجعة في سوريا ولبنان وفلسطين، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، ج ٣، ص ٣٢، وسيشار إليه لاحقاً، عاشور، نظام المراجعة، طريف، السلط، ص ٤٩٤-٤٩٥.

السنوات الأولى من سكنهم في الأراضي التي أقاموا فيها مستوطناتهم الزراعية في الزرقاء والسبخنة والرصيفة^(١).

وقد زرع أفراد عشائر بني حسن أراضيهم بأنفسهم خاصة الحبوب، كما اشتروا أراضي بجانب نهر الزرقاء وقاموا بزراعتها بمحاصيل مروية، وقد ساعدتهم المزارعون الشيشان بخبرتهم، خاصة بما يتعلق بأنواع المزروعات المروية وكيفية العناية بها وأساليب الري^(٢).

ثانيًا: الاستغلال غير المباشر (المزارعة)

والمزارعة هي إحدى الطرق القديمة في استغلال الأراضي الزراعية، وقد عرفت مجلة الأحكام العدلية المزارعة بأنها: نوع شركة على كون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر، يعني أن الأراضي تزرع والحاصلات تقسم بينهما^(٣). والمزارعة شرعاً: عقد على الزرع ببعض الخارج من ذلك الزرع أي أن المزارع يزرع الأرض ويحراثها ويأخذ بعض الغلة، وهي مستعملة في القمح والشعير، ويشترط بالمزارعة الإيجاب والقبول بين الطرفين، وهذا الاتفاق عقد سنويّ يمكن إنهاؤه حسب رغبة صاحب الأرض أو وكيله، إذا لم يكن مع المزارع عقد ينص على تحديد مدة المزارعة^(٤).

وهناك عدة عوامل مؤثرة على نسبة تقسيم غلة الأرض بين صاحب الأرض والمزارع وأهمها خصب الأرض، ومعدل سقوط الأمطار، وموقع الأرض، وإمكانية وجود العمال وطريقة دفع نفقات الزراعة، وكيف يشترك الطرفان فيها، ونوع الزراعة بعلية أم مروية^(٥). وهناك عدة طرق للمزارعة وهي:

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣١٦-٣١٧، المسعود، هدى عبد الرحمن السليمان، (٢٠٠٥م)، ملكية الأراضي وتطور نظمها في إمارة شرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٦م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ص ٢٣٣، وسيشار إليه لاحقاً، المسعود، ملكية الأراضي.

(٢) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣١٧، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٢٣٣-٢٩٤.

(٣) مجلة الأحكام العدلية (١٨٨٧م)، ط ٢، القسطنطينية: المطبعة العثمانية، ص ٢٣٩-٢٤٠. وسيشار إليه لاحقاً، مجلة الأحكام العدلية.

(٤) عاشور، نظام المراجعة، ص ٣٣.

(٥) عاشور، نظام المراجعة، ص ٣٧.

أولاً: نظام الشراكة

وهذا النظام قائم على مبدأ الشراكة حيث يقدم المالك الأرض بينما يقدم المزارع العمل، ويشترك الطرفان في تحمل النفقات الزراعية، ويكون الناتج مناصفة بين الطرفين^(١).

ثانياً: نظام المراجعة

وكان من أكثر أنظمة المزارعة شيوعاً في شرق الأردن في استغلال الملكيات الواسعة، إلا أن الالتزام بهذا النظام لم يكن دقيقاً ويختلف من منطقة إلى أخرى ومن مزارع لآخر؛ استناداً إلى الاتفاق الذي يتم بين المزارع وصاحب الأرض، ويمكن القول إنه كان هناك شبه اتفاق على أن المزارع يقدم البذار ويفلح الأرض ويقوم بما تحتاجه من حراثة وزراعة وحصاد مقابل أن يأخذ ثلاثة أرباع المحصول، في حين يأخذ صاحب الأرض الربع الباقي، وفي حال مشاركة صاحب الأرض المزارع في مصاريف الأرض الزراعية، فيأخذ صاحب الأرض الثلث والمزارع الثلثين أو مناصفة حسب الاتفاق^(٢).

ونظراً لفقر المزارع؛ فقد كان صاحب الأرض يوفر له أحياناً البذار أو الحيوانات اللازمة وبعض المصاريف على أن يسدها في نهاية الموسم، وكان يعطي المزارع زوجاً من الأحذية وكسوة وقليلًا من النقود، وفي هذه الحالة تكون حصة صاحب الأرض من المحصول ثلاثة أرباع والمزارع الربع على أن يحمي صاحب الأرض المزارع ويوفر له السكن^(٣).

وعند ترك المزارع الأرض التي يعمل فيها مقابل حصة من المحصول نتيجة لخلاف مع صاحب الأرض أو لظروف معينة كالذهاب إلى الخدمة العسكرية، فإن المزارع لا يفقد حقوقه بل تقوم لجنة تخمين مؤلفة في العادة من شخص إلى ثلاثة أشخاص من سكان المنطقة بتقدير أجره الأيام التي عمل فيها من بداية عمله إلى يوم تركه العمل، وتختلف الأجرة اليومية باختلاف

(١) حنا، عبد الله (١٩٧٥م)، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠-١٩٢٠م، بيروت: دار الفارابي، ص ١٢٠، ويشير إليه لاحقاً، عبد الله حنا، القضية الزراعية، الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤١.

(٢) طريف، السلط، ص ٤٩٧-٤٩٨، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٢٣٦.

(٣) عاشور، نظام المراجعة، ص ٣٢-٣٣، طريف، السلط، ص ٤٩٨.

مكان العمل والفصل الذي عمل خلاله^(١). أما إذا ترك المزارع الأرض وقت الحصاد، فإن للمزارع الحق في استئجار شخص يقوم مكانه وتقسّم الحصة المتفق عليها مع صاحب الأرض مناصفة بينهما^(٢).

ونظام المربعة من وجهة نظر اقتصادية يحقق مبدأ التعاون بين رأس المال والعمل، إلا أنه رغم ذلك له بعض السلبيات من وجهة نظر المزارع، أهمها الشعور بعدم الاطمئنان أو عدم التأكد أنه باقٍ على الأرض التي يعمل بها رغم أن أصحاب الأراضي قلما يستعملون حقهم أو سلطتهم في إخراج المزارع من أراضيهم، ومع هذا فإن المزارع المربعي يبقى قلقاً على مصيره؛ مما يؤدي بالتالي بالمزارع المربعي إلى عدم إعطاء الأرض اهتماماً يتعدى منفعة الآتية من الموسم الذي يعمل له، كونه مهدداً بتركها في أي لحظة^(٣).

وهناك سلبيات أخرى لنظام المربعة منها أن المزارع المربعي يعلم أن صاحب الأرض سيقاسمه الزائد من غلة الأرض في حالة تحسينها رغم أنه سيدفع نفقات التحسين، ومن المعروف أنه ما لم يؤدّ التحسين إلى زيادة كبيرة في المحصول ومن ثم إلى زيادة حصة المزارع المربعي منها فإنه لا يلجأ إلى دفع نفقات وبذل مجهود في سبيل ذلك التحسين، أما في حالة دفع المزارع المربعي إيجاراً عوضاً عن حصة من الغلة فإنه يقوم بالتحسين الذي يعود بالنفع، بعكس نظام المربعة الذي يعود عليه وعلى صاحب الأرض، الذي لم يشترك في نفقات التحسين، كما أن هذا النظام يتعارض مع استخدام الوسائل الحديثة للإنتاج وبالتالي فإن خصوبة الأرض تبقى أقل من المستوى الممكن أن تقدمه وسبب ذلك يعود إلى عدم قدرة المزارع على استخدام تلك الوسائل^(٤).

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٢، النواصرة، جرش، ص ١٠٠.

(٢) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٢-١٤٣.

(٣) نجار، ملكية الأرض، ص ١٥٣، طريف، السلط، ص ٤٩٨-٤٩٩.

(٤) نجار، ملكية الأرض، ص ١٥٧.

وهكذا نجد أن نظام المربعة ينتهي بإفقار صاحب الأرض والمربعي معاً^(١) وكان يتبع نظام المربعة في شرق الأردن المزارعون الفقراء، وخاصة الغوارنة، الذين عملوا مع قبيلة العدوان في الأغوار^(٢).

وساعد على انتشار نظام المربعة في شرق الأردن قدوم بعض الوافدين المزارعين من قرى نابلس والناصرة والقدس إلى المنطقة، فقد كان من هؤلاء من يعملون بالزراعة ولديهم الخبرات اللازمة لزراعة الأرض واستغلالها، وكانت الأراضي الزراعية متوفرة في المنطقة، بخاصة على ضفاف سيل الزرقاء^(٣) ولا سيما بعد أن اتجه أصحاب الأراضي الزراعية إلى العمل في الوظائف الحكومية وفي الجهاز العسكري، أو أصبحوا تجاراً أو شيوخ عشائر لم يعملوا بأيديهم في استغلال أراضيهم؛ فأصبحوا بحاجة إلى وجود مزارعين يعملون في زراعة أراضيهم^(٤).

ثالثاً: نظام الخمس

حسب هذا النظام يقدم صاحب الأرض جميع النفقات ومستلزمات الزراعة بالإضافة إلى الأرض، في حين يقدم المزارع عمله فقط ويكون نصيبه خمس المحصول^(٥).

رابعاً: المغارسة

هي إحدى الطرق المتبعة في استغلال الأراضي الزراعية في شرق الأردن، وهي اتفاق بين صاحب الأرض مع أحد المزارعين على أن يقوم بزراعة الأرض بالأشجار المثمرة والعناية بها مقابل أخذه نصف الثمار الناتجة من المحصول، وإذا توفي أحد الطرفين فلورثتهما الحق في استغلال نصف ناتجها إلى أن تنتهي مدة العقد المتفق عليها^(٦).

(١) طريف، السلط، ص ٤٩٩، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٢٣٧.

(٢) عبد الحق، التخطيط والتنمية، ص ١٠، أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٠.

(٣) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٠، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٣٣٧.

(٤) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٠، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٣٣٧.

(٥) عاشور، نظام المربعة، ص ٤٠، النواصرة، جرش، ص ١٠٠.

(٦) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٣-١٤٤، المبيضين، حذيفة عدنان (٢٠٠٤م)، لواء الكرك في عهد

الإمارة (١٩٢١-١٩٤٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، معان، الأردن، ص ٩٣-٩٤، وسيشار إليه لاحقاً، المبيضين، لواء الكرك.

والمغارسة - عادة - عقد طويل الأجل، إلا أنه بعد انتهاء الدولة العثمانية وتعديل قانون الأراضي وتسجيل الأراضي بأسماء أصحابها أصبح المزارع يأخذ نصف ناتج الأراضي التي يزرعها أشجاراً مثمرة وفقاً للشروط المتفق عليها إذا كانت الأرض بعلية، أما إذا كانت الأرض مروية فيكون اتفاق المغارسة على أساس الثلث لصاحب الأرض والثلثين للمزارع، وعادة يحتاج المزارع لمدة ست سنوات لزراعة الأرض بالأشجار المتفق عليها مع صاحب الأرض، وبعدها يتم تقسيم المحصول حسب الاتفاق، وكذلك تقاسم الضرائب المترتبة على الأرض^(١). وتختلف مدة عقد المغارسة باختلاف نوع الأشجار المثمرة، فإذا كانت مثلاً: توتاً كان العقد ٥-٣ سنوات، وإذا كانت كرمًا (عنب) كان العقد من ٤-٦ سنوات، وإذا كانت زيتوناً كان العقد من ٧-٨ سنوات^(٢).

ويتضمن عقد المغارسة^(٣) عدة شروط منها^(٤):

١. لا يحق للمزارع أن يبيع حصة من الأشجار لشخص آخر طول مدة العقد باستثناء صاحب الأرض باعتباره شريكاً له.
٢. يكون ناتج ثمر الأشجار وأي مزروعات أخرى في الأرض كالخضار للطرفين، صاحب الأرض والمزارع، تقسم حسب الاتفاق.
٣. رغم أن المزارع يصبح مالكا لجزء من الأشجار في نهاية العقد، إلا أن ملكية الأرض تبقى لصاحب الأرض.
٤. يكون للمزارع الحق في الأشجار ما دامت حية وإذا ماتت فالأرض تبقى كلها لصاحبها.
٥. أحياناً يشترط صاحب الأرض أن لا يعيد المزارع زراعة شجرة ماتت أو زراعة أشجار جديدة بعد أن يكون العقد قد انتهى.

(١) طريف، السلط، ص ٥٠١، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٢٣٨.

(٢) عاشور، نظام المراجعة، ص ٤٣.

(٣) لمزيد من المعلومات عن عقد المغارسة، انظر نموذج عقد المغارسة في الصفحة التالية.

(٤) عاشور، نظام المراجعة، ص ٤٣.

نموذج عقد المغارسة*

القضاء..... القرية..... الحوض.....

رقم الحوض..... رقم القطعة.....

لقد تم الاتفاق في هذا اليوم... من شهر..... سنة ١٩ بين..... فريقاً أولاً (ويعرف فيما بعد بصاحب الأرض) من جهة وبين..... فريقاً ثانياً (ويعرف فيما بعد بالمغارس) من جهة أخرى على ما يأتي:

١. يوافق صاحب الأرض على أن يسلم الأرض الميينة أو صافها أعلاه إلى المغارس لغرسها..... وأن تبقى بحوزته من ثمر تلك الأشجار؛ حيث يستثمر صاحب الأرض..... من الشجر ويستثمر المغارس..... من الشجر.

٢. يوافق المغارس على:

- أن يتم غرس الأشجار خلال..... اعتباراً من تاريخ هذا العقد.

- أن يقوم بغرس الأشجار بأمانة وأن يخدمها حتى تثمر.

٣. إذا ماتت الأشجار في أي وقت كان، لا يبقى للمغارس أية علاقة في الأرض، أو أي طلب حق من صاحب الأرض.

٤. يوافق الفريقان على أن يخدم الأشجار عندما تصبح مثمرة، كل منهما بنسبة ما تخصص له في المادة (١).

٥. لا يحق لأحد الفريقين أن يفسخ العقد إلا بموافقة الفريق الآخر.

٦. إذا تأخر أحد الفريقين عن القيام بشرط أو شروط هذا العقد فإنه يضمن للفريق الآخر كل عطل وضرر.

٧. شروط خاصة:

شهود القابل بما فيه فريق ثانٍ القابل بما فيه فريق أول

* دائرة الأراضي والمساحة (١٩٤٠م) تعليمات تسجيل الأراضي، ص ٩٠ وسيشار إليه لاحقاً، تعليمات تسجيل الأراضي لسنة ١٩٤٠م.

خامساً: الضمان

إحدى الطرق الشائعة لاستغلال الأشجار المثمرة عند ظهور الثمر، وهو عقد بين صاحب البستان المزروع بالأشجار المثمرة وبين المزارع الذي يدفع مبلغاً من المال مقابل الثمر، وينتهي العقد بانتهاء موعد قطف الثمر^(١).

سادساً: التأجير

وهي إحدى الطرق الشائعة لاستغلال الأراضي الزراعية في شرق الأردن، وهو عقد بين صاحب الأرض والمزارع الذي يطلق عليه اسم المستأجر والذي يقوم باستغلال الأرض لمدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقاً وقد تصل هذه المدة إلى عشر سنوات مقابل مبلغ معلوم من المال أو حصته من الغلة^(٢).

وقد يدفع المزارع إيجار الأرض عيناً أو نقداً، أو عيناً ونقداً معاً، كأن يدفع كمية من المحصول، أو مبلغاً من المال، أو الاثنين معاً، وقد تعفى الأرض من الإيجار لمدة عام أو أكثر لتصل أحياناً إلى ثلاثة أعوام، خاصة في الأرض البعلية؛ لأن الأرض خلالها تزرع عاماً وتبور العام الذي يليه، ولا يحق لصاحب الأرض في حالة الإيجار أن يزرع أي جزء منها^(٣). ويتضمن عقد التأجير عدة أمور هي^(٤):

١. حدود الأرض المستأجرة الصالحة للزراعة.
 ٢. الاسم الكامل للمستأجر، وصاحب الأرض، ومكان إقامتهما، وديانتهما، وجنسيتهما.
 ٣. مقدار الأجرة، وتاريخ ابتداء عقد الإيجار، ومدة الإيجار.
 ٤. توقيع المستأجر وصاحب الأرض والشهود على الشروط المتفق عليها.
- نلاحظ تنوع طرق استغلال الأراضي الزراعية في شرق الأردن في فترة الدراسة، رغم ذلك بقيت المساحات المزروعة في المنطقة قليلة لعدة أسباب أهمها عدم استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، وتوالي سنوات الجفاف على المنطقة، بالإضافة إلى عدم وجود خطط طويلة الأجل لاستغلال الأرض وتحسين إنتاجها.

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٤، النواصرة، جرش، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣١٨، القعايدة، تاريخ مادبا، ص ٩٣.

(٣) طريف، السلط، ص ٤٩٥-٤٩٦.

(٤) طريف، السلط، ص ٤٩٦، المسعود، ملكية الأراضي، ص ٢٣٤-٤٣٥.

المحاصيل الزراعية

ويمكن تقسيم المحاصيل الزراعية في شرق الأردن حسب موعد زراعتها إلى قسمين رئيسيين

هما:

أولاً: المحاصيل الشتوية وتشمل

١. الحبوب وأهمها:

القمح والشعير حيث اشتهرت شرق الأردن بزراعة مادتي القمح والشعير فهما مصدران مهمان للعيش في المنطقة؛ حيث يعتبر القمح المادة الأساسية في غذاء السكان لصنع الخبز، ويستخدم الشعير كطعام للحيوانات^(١) ويستخدم الشعير لصنع الخبز وهو أقل جودة من خبز القمح ولكنه مغدّ، خاصة إذا أضيف إليه طحين القمح يصبح أحسن مذاقاً^(٢).

وتعتبر محاصيل القمح والشعير من المحاصيل الشتوية التي تعتمد على مياه الأمطار؛ حيث تكثر زراعة القمح في المناطق السهلية والمنحدرات الجبلية لخصوبة تربتها ووفرة أمطارها، أما الشعير فغالباً ما يزرع في المناطق التي تقل فيها خصوبة التربة ومياه الأمطار لقدرته على تحمل العطش^(٣).

وموعد زراعتها في نهاية شهر تشرين الثاني، ويحتاج القمح إلى (٧٥) يوماً للنضوج، أما الشعير فيحتاج إلى (٦٥) يوماً للنضوج ويتم حصاده في بداية شهر أيار ثم يليه حصاد القمح بعد

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٢، الرشيدة، فواز عودة (٢٠٠٩م)، تاريخ الشوبك (١٣١١-١٣٦٥هـ/ ١٨٩٣-١٩٤٦م)، عمان: وزارة الثقافة، ص ٧٥، وسيشار إليه لاحقاً، الرشيدة، تاريخ الشوبك.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ٧٠، ١٥/٩/١٩٢٤م، ص ٤.

(٣) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٢.

عشرة أيام^(١). وقد انتشرت زراعتهما في مختلف مناطق شرق الأردن في إربد وجرش وعجلون والسلط وعمان ومأدبا والكرك والطفيلة ومعان^(٢).

وهناك أنواع متعددة من القمح زرعت في منطقة شرق الأردن مثل القمح المغربي، والقمح الجليولي، والقمح النورسي، والقمح الفارسي الأحمر والقمح البلدي، أما أنواع الشعير فهي الشعير المريوطي والشعير الهراوي والشعير البلدي وشعير كاب^(٣).

وتعود أسباب عدم خصوبة زراعة الشعير لعدم وجود مادة ملحية كافية في الأرض، وكذلك توالي زراعته في قطعة واحدة من الأرض دون زراعته في الدورة السنوية التالية بزراعة أخرى، إلا إذا كان تكرر زراعته القصد منه التقليل من ملوحة الأرض حتى تصبح صالحة لكل زراعة؛ حيث إنه الوحيد الذي يعيش في الأرض الملحية^(٤).

وأهم الأمور التي تحسن زراعة القمح اختيار نوع جيد من البذار وينصح بإضافة محلول الجير (الكلس) على الحب قبل بذره في الأرض لإبادة الجراثيم والآفات التي تكون عبارة عن غبار ملتصقة بظهر الحب لا يرى بالعين المجردة، وهذا الغبار يعتبر من الجراثيم البنائية الخاصة بزراعة القمح^(٥).

وكانت زراعة الحبوب تمثل غالبية المساحة المزروعة في شرق الأردن. وتحتل محاصيل الحبوب المكانة الأولى بين المحاصيل الزراعية من حيث كمية الإنتاج^(٦).

(١) النواصرة، جرش، ص ١٠٦.

(٢) دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٣٢م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير الزراعة والحراج والمعادن، ص ١٧-٢١، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٣٣-٣٤، سليمان، إسحاق أحمد (٢٠٠٩م)، تاريخ الطفيلة من أواخر الدولة العثمانية حتى استقلال المملكة الأردنية الهاشمية (١٠٣٩-١٣٦٥هـ/ ١٨٩٢-١٩٤٦م)، عمان: وزارة الثقافة، ص ١٣٥ وسيشار إليه لاحقاً، إسحاق، تاريخ الطفيلة.

(٤) الشرق العربي، عمان، ع ٧٠، ١٥/٩/١٩٢٤م، ص ٤.

(٥) الشرق العربي، عمان، ع ٦٨، ١/٩/١٩٢٤م، ص ٤، الشرق العربي، عمان، ع ٦٩، ٨/٩/١٩٢٤م، ص ٢.

(٦) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٠-٨١.

ويبين الجدول التالي مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب في شرق الأردن:

جدول رقم (١٠) يبين المساحات المزروعة بالحبوب في الفترة ١٩٤٣ - ١٩٥٠ م بالدونم^(١)

السنة / الصنف	القمح	الشعير
١٩٤٣	١٧٨٦.٠٠٠	٦٤٦.٠٠٠
١٩٤٤	١٧٨٦.٠٠٠	٦٤٦.٠٠٠
١٩٤٥	١٩٣.٠٠٠	٦٥.٠٠٠
١٩٤٦	١٩٣.٠٠٠	٦٥.٠٠٠
١٩٤٧	١٥٢٥.٠٠٠	٤٩٨.٠٠٠
١٩٤٨	١١٩.٠٠٠	٣٥٩.٠٠٠
١٩٤٩	١١٩.٠٠٠	٣٥٩.٠٠٠
١٩٥٠	١٧٠.٦.٠٠٠	٦٤٥.٠٠٠

أما بالنسبة لكميات إنتاج الحبوب فهي متذبذبة لعدة عوامل أهمها تذبذب مياه الأمطار في شرق الأردن، وقيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م. ويبين الجدول التالي كميات الإنتاج للحبوب.

(١) وزارة التجارة (١٩٥٠ م)، التقرير السنوي، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، مطبعة الاستقلال، عمان، ص ٦٩، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠ م، وزارة التجارة (١٩٤٦ م) التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، ص ٤٠، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦ م.

جدول رقم (١١) يبين كميات إنتاج الحبوب بالطن خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٤٧م:

السنة / الصنف	القمح	الشعير
١٩٣٠	٨٦٣.٤٣٣٧٧	١٤٣١٤.٧٧٨ ^(١)
١٩٣٢	١٢٠.٤١٧٣٠	١٠٩٧٢.٥٩٢ ^(٢)
١٩٣٣	٦١٤٠٠	٣٠٠٨٥ ^(٣)
١٩٣٧	١١٣٠٠٠	٥٣٠٠٠
١٩٣٨	٨٥٠٠٠	٤٥٠٠٠ ^(٤)
١٩٣٩	١٦٨٤٠٠	٩٨٠٠٠
١٩٤٠	١٧١٠٠٠	٥٨٠٠٠
١٩٤١	٧١٠٠٠	٣١٠٠٠
١٩٤٢	١١٣٠٠٠	٥١٠٠٠
١٩٤٣	١٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠ ^(٥)
١٩٤٤	١١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
١٩٤٥	١١٢٠٠٠	٥٣٠٠٠
١٩٤٦	٩٣٠٠٠	٣٧٠٠٠
١٩٤٧	٣٧٠٠٠	٨٠٠٠ ^(١)

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٥٣

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٦.

(٣) دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٣٣م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير الزراعة والحراج والمعادن ص ٢٩، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م. لمزيد من المعلومات عن كميات إنتاج الحبوب في عموم المقاطعات، انظر الملحق رقم (١).

(٤) Konikoff, Trans Jordan, p٤٣، حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨١.

(٥) الجزيرة، عمان، ١١٨٦، ٢٥ / ٥ / ١٩٤٧م، ص ٤، حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨١.

يتضح لنا من الجدول السابق تذبذب في كميات إنتاج القمح والشعير، فنجد انخفاض الإنتاج في خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، وذلك بسبب اعتماد الأراضي المزروعة بالحبوب على مياه الأمطار، وكذلك توالي سنوات الجفاف على شرق الأردن وخاصة في سنة ١٩٣٤م^(١). لذلك استورد شرق الأردن عام ١٩٤١م أكثر من (١٠٠) ألف طن من القمح و(١٢٧) ألف طن من الشعير^(٢).

وساهمت زراعة الحبوب في شرق الأردن في ترسيخ مكانة عمليات انتقال إنصاف البدو إلى فلاحين مستقرين، وانتقال البدو إلى إنصاف فلاحين، وكذلك تشجيع الحكومة البريطانية زراعة الحبوب في شرق الأردن من أجل تموين قواتها في المناطق التي تديرها بالحبوب^(٣). وهناك الدخن الذي يعتبر نوعاً من أنواع الحبوب الغذائية الأكثر استعمالاً في البلاد السودانية، وخبزه لا بأس به، ويستعملون حبه في الطهي بدلاً عن الأرز، وتستعمل أوراقه كطعام للحيوانات، وتكون زراعته أفضل في الأرض الرملية الطينية، يزرع في فصل الخريف ويصنف من المزروعات الشتوية التي تعتمد على مياه الأمطار^(٤).

(١) وزارة الزراعة والبيطرة والمعادن (١٩٤٧م)، التقرير السنوي، ص ٣، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م.

(٢) لمزيد من المعلومات عن سنوات الجفاف، انظر موضوع المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الثروة النباتية في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(٣) ٣١١، P، Vol ٨، ١٩٤٨-١٩١٨، Palestine and Transjordan Administration Reports وسيشار

إليه لاحقاً Palestine and Transjordan، السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٦٧.

(٤) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨١.

(٥) الشرق العربي، عمان، ع ٧٠، ١٥/٩/١٩٢٤م، ص ٤.

جدول رقم (١٢) يبين المساحات المزروعة بالدخن في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٨ م^(١):

السنة	المساحة المزروعة بالدونم
١٩٤٥	٥٥.٠٠٠
١٩٤٦	٥٠.٠٠٠
١٩٤٧	٢٦.٠٠٠
١٩٤٨	١٠.٠٠٠

يتضح من الجدول السابق انخفاض مساحة الأراضي المزروعة بالدخن إلى ٥٥ ألف دونم عام ١٩٤٥ م، ثم إلى ٢٦ ألف دونم عام ١٩٤٧ م، ثم عادت إلى الارتفاع بقوة عام ١٩٤٨ م إلى ١٠٠ ألف دونم، أما بالنسبة لكميات الإنتاج فيسببها الجدول التالي:

جدول رقم (١٣) يبين كميات إنتاج الدخن في الفترة ١٩٣٢-١٩٤٣ م بالطن^(٢):

السنة	كميات الإنتاج بالطن
١٩٣٢	٥.٠٠٠
١٩٣٧	١١.٠٠٠
١٩٣٨	٩.٠٠٠
١٩٣٩	٣٩.٠٠
١٩٤٠	٤٧٥٠
١٩٤١	١٦.٠٠
١٩٤٢	٥٣.٠٠
١٩٤٣	٦١.٠٠

(١) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٢.

(٢) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨١. لمزيد من المعلومات عن كميات إنتاج الدخن في عموم المقاطعات، انظر الملحق رقم (١).

ويتضح من الجدول السابق تذبذب في كميات إنتاج الدخن؛ حيث كان أقل إنتاج له سنة ١٩٤١م، وأعلى إنتاج له سنة ١٩٣٧م.

٢. البقوليات:

اهتم سكان منطقة شرق الأردن بزراعة البقوليات بمختلف أنواعها مثل العدس، والذي أهم أنواعه العدس البلدي والعدس الأنطاكي^(١) وهو أكثر المحاصيل استعمالاً والذي يحتاج إلى تربة خصبة ويعتبر مادة غذائية للإنسان، وتستخدم مخلفاته كغذاء للحيوانات^(٢).

والجلبانة، وأشهر أنواعها الجلبانة الشامية^(٣) والكرسنة، ومن أنواعها الكرسنة البلدية والكرسنة النابلسية^(٤)، وهما لا يحتاجان إلى كميات كبيرة من المياه ولا إلى تربة خصبة، بل إلى درجة حرارة معتدلة، ويستخدمان كغذاء للحيوانات^(٥).

وهناك الفول، ومن أنواعه الفول المصري، والفول القبرصي^(٦) والنعمانة، وهي حبوب شبيهة بحبوب الفاصوليا، وهي تستخدم كعلف للحيوانات، وقد زرعت بشكل كثيف في قضاء السلط،^(٧) وأيضاً الحلبة والتي تستعمل علفاً للحيوانات وعلاجاً لبعض الأمراض التي تصيب الإنسان^(٨).

وقد انتشرت زراعة البقوليات في مختلف أنحاء شرق الأردن في إربد والسلط والكرك وعمان وجرش ومأدبا وعجلون والطفيلة ومعان^(٩).

(١) إسحاق، تاريخ الطفيلة، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) القعايدة، تاريخ مأدبا، ص ١٠٧.

(٣) إسحاق، تاريخ الطفيلة، ص ١٣٦.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٥٣.

(٥) القعايدة، تاريخ مأدبا، ص ١٠٨.

(٦) إسحاق، تاريخ الطفيلة، ص ١٣٦.

(٧) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٣، المبيضين، لواء الكرك، ص ٩٧.

(٨) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٥.

(٩) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٦.

احتلت زراعة البقوليات في شرق الأردن المرتبة الثانية بعد زراعة الحبوب من حيث مساحة الأرض المزروعة بها ومن حيث كمية الإنتاج؛ حيث جاء العدس والكرسنة في المرتبة الثانية بعد القمح والشعير^(١). وبشكل عام، كان المزارع ينظر إلى البقوليات كوسيلة لإراحة الأرض كجزء من دورة زراعية لتجهيز الأرض لزراعة الحبوب^(٢). ويبين الجدول التالي المساحات المزروعة بالبقوليات.

جدول رقم (١٤) يبين المساحات المزروعة بالبقوليات في الفترة ١٩٤٣-١٩٥٠م بالدونمات^(٣):

السنة/ صنف	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
عدس	١٦.٠٠٠	١٦.٥٠٠	٢٢.٤٠٠	١٥.٤٠٠	٧٣.٠٠٠	٧٣.٠٠٠	٧٣.٠٠٠	١٥٥.٠٠٠
كرسنة	١٦.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	١٦.٠٠٠	١٦.٠٠٠	١٢٥.٠٠٠	٨٦.٠٠٠	٨٦.٠٠٠	١٥٨.٠٠٠
فول	١٢.٠٠٠	٧.٠٠٠	٧.٠٠٠	٧.٠٠٠	١٤.٠٠٠	٨.٠٠٠	٨.٠٠٠	١٧.٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن مساحة الأراضي المزروعة بالعدس والكرسنة ارتفعت تدريجياً في السنوات ١٩٤٣-١٩٤٦م، ثم بدأت تتناقص في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩م، ثم عادت إلى الارتفاع سنة ١٩٥٠م، بينما بقيت الأراضي المزروعة بالفول شبه ثابتة في السنوات ١٩٤٣-١٩٤٩م، وارتفعت بشكل كبير سنة ١٩٥٠م.

(١) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٢.

(٢) السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٦٨.

(٣) التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠م، ص ٦٩، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦م،

ص ٤٠.

جدول رقم (١٥) يبين كميات إنتاج البقوليات بالأطنان في الفترة ١٩٣٠-١٩٤٧م:

الصنف / السنة	عدس	كرسنة	جلبانة	فول
١٩٣٠	٣٨٦.٣٠٦٩	٢٩٢.٢٧٤٣	٣٩٠.٦٥٧	٤٩٦.٨٦٣ ^(١)
١٩٣٢	٨٠٨.٢٤١٨	٢٠.١٩٤٩	٠٨٨.٤٣٧	٧٨٦.٧٢٩ ^(٢)
١٩٣٣	٥.٣٤٩٢	٥.٢٢٧٣	٤٠٦	٥.٤٩١ ^(٣)
١٩٣٧	٥٠٠٠	٧٠٠٠	-	-
١٩٣٨	٤٦٠٠	٧٥٠٠	-	-
١٩٣٩	٩٨٠٠	١٤٨٠٠	-	-
١٩٤٠	١٣٤٠٠	١٢١٠٠	-	-
١٩٤١	٥٨٠٠	٤٣٥٠	-	-
١٩٤٢	٦٤٠٠	٦٢٠٠	-	-
١٩٤٣	١٠.١٠٠	٩٣٠٠	-	- ^(٤)
١٩٤٤	١٢.٠٠٠	١٢.٠٠٠	١٠٠٠	١٨٠٠
١٩٤٥	١٤.٠٠٠	١١.٠٠٠	١١٠٠	٥٣٠٠
١٩٤٦	١٢.٠٠٠	١٦.٠٠٠	٨٥٢	٢٣٠٠
١٩٤٧	٢.٠٠٠	٣.٠٠٠	٨٨	١٦٠ ^(٥)

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٥٤-٥٥.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٦-٢٧.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٩-٣٠.

(٤) p٤٣, Trans Jordan, Konikoff, السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٦٩. لمزيد من المعلومات

عن كميات إنتاج البقوليات في عموم المقاطعات، انظر الملحق رقم (١).

(٥) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٣.

نستنتج من الجدول السابق، أن إنتاج العدس والكرسنة احتل المرتبة الأولى من إنتاج البقوليات، والتي أخذت بالارتفاع في الفترة ١٩٣٠-١٩٤٠م، ثم أخذت بالتراجع في الفترة ١٩٤١-١٩٤٢م، ثم عادت إلى الارتفاع في الفترة ١٩٤٣-١٩٤٦م.

ثانياً: المحاصيل الصيفية وتشمل:

١. الحمص، وهو من أهم أنواع البقوليات، وقد انتشرت زراعته في مختلف أنحاء شرق الأردن في إربد والسلط والكرك وعمان وجرش ومأدبا وعجلون والطفيلة ومعان^(١). وقد احتلت زراعة الحمص والفلو المرتبة الثالثة بعد زراعة الحبوب وزراعة الكرسنة والعدس من حيث مساحة الأرض المزروعة بها ومن حيث كمية الإنتاج^(٢)، ويبين الجدول التالي المساحات المزروعة بالحمص وكميات الإنتاج. جدول رقم (١٦) يبين المساحات المزروعة بالحمص بالدونم وكميات الإنتاج بالطن للسنوات من ١٩٤٣-١٩٥٠م:

السنة	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
المساحة بالدونم	٢١٠٠٠	٧٨٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٢٦٠	٨٢٦٠	٥٤٠٠٠ ^(٣)
الإنتاج بالطن	-	١٥٠٠	٢٠٠٠	٤١٠	١٦٥	-	-	-

يتضح لنا من الجدول السابق ازدياد المساحات المزروعة بالحمص في الفترة ١٩٤٣-١٩٤٦م، ثم أخذت بالتناقص في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩م، ثم عادت إلى الارتفاع بقوة سنة ١٩٥٠م، وبالنسبة للإنتاج أخذت بالتناقص في الفترة ١٩٤٦-١٩٤٧م، رغم كبر المساحات المزروعة.

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٦.

(٢) السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٦٨.

(٣) التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠م، ص ٦٩، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦م،

ص ٤٠. لمزيد من المعلومات عن كميات إنتاج الحمص في عموم المقاطعات، انظر الملحق رقم (١).

٢. الذرة بأنواعها:

وهي من المحاصيل الصيفية التي كانت تزرع في شرق الأردن، ولها نوعان: الذرة البيضاء والذرة الصفراء^(١) وهي تستخدم كغذاء للسكان، وعلفًا للحيوانات^(٢) وتعتمد بشكل أساسي على مياه الينابيع ومياه الأمطار^(٣).

وقد انتشرت زراعة الذرة في مختلف أنحاء شرق الأردن في إربد والسلط والكرك وعمان وجرش ومادبا وعجلون والطفيلة ومعان^(٤). ويبين الجدول التالي مساحة الأراضي المزروعة بالذرة البيضاء.

جدول رقم (١٧) يبين مساحات الأراضي المزروعة بالذرة البيضاء بالدونم للسنوات من ١٩٤٣ - ١٩٥٠ م^(٥)

السنة	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
المساحة بالدونم	٨.٠٠٠	٦.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	٥.٠٠٠	٢٦.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٦٤.٠٠٠

يتضح لنا من الجدول السابق تزايد المساحات المزروعة بالذرة البيضاء، وخاصة في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م، وانخفاضها بشكل كبير سنة ١٩٤٧ م، لتبلغ ١٢٦ ألف دونم.

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٥٤.

(٢) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٥، القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١٠٨.

(٣) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ١٤٢.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٢٧، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٣٠.

(٥) التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠ م، ص ٦٩، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦ م، ص ٤٠.

جدول رقم (١٨) يبين كمية إنتاج الذرة بأنواعها بالطن في الفترة ١٩٣٠-١٩٤٧م:

النوع/ السنة	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
الذرة البيضاء	٣٠٢.٦٢٩٠	١٨٤.٥٦٤٦	٣٨٦٤	٦٥٠٠	٧٣٠٠	٤٥٠٠	٢٦٠٠
الذرة الصفراء	١٨٠.٠٣ ^(١)	٣٩٥ ١٩٦ ^(٢)	٦.٢١٦ ^(٣)	٧٥٠	٨٠٠	٤٠٠	١١٢ ^(٤)

يتضح لنا من الجدول السابق تفوق الذرة البيضاء من حيث الإنتاج على الذرة الصفراء بشكل كبير جداً، وكذلك تناقص إنتاج الذرة الصفراء بشكل كبير خاصة في سنة ١٩٤٧م.

٣. الموسم:

يعتبر الموسم من المحاصيل الصيفية التي كانت تزرع في شرق الأردن في نطاق محدد، وقد انتشرت زراعته في مناطق إربد وعجلون والسلط والكرك^(٥) ويبين الجدول التالي كميات إنتاج الموسم في الفترة ١٩٣٠-١٩٣٣م:

جدول رقم (١٩) يبين كميات إنتاج الموسم بالطن في الفترة ١٩٣٠-١٩٣٣م:

السنة	الإنتاج بالطن
١٩٣٠	٩٧.٣٣٦ ^(٦)
١٩٣٢	٨٨٤.٣٩ ^(٧)
١٩٣٣	٢٣ ^(٨)

- (١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٥٤.
- (٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٧.
- (٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٣٠. لمزيد من المعلومات عن كميات إنتاج الذرة في عموم المقاطعات، انظر الملحق رقم (١).
- (٤) التقرير السنوي لوزارة الزراعة ١٩٤٧م، ص ٣.
- (٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٣٠.
- (٦) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٥٥.
- (٧) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٧.

يتضح لنا من الجدول السابق تناقص إنتاج السمسم في شرق الأردن في الفترة ١٩٣٠-١٩٣٣م. ويشير التقرير الربع سنوي العام في الفترة الواقعة بين ١/٧/١٩٣٥ - ٣٠/٩/١٩٣٥م، إلى زراعة (٥٣٠٠) كغم من السمسم بمساحة (٣١٥٠) دونم سقيًا، وزراعة (١٥٠٠) كغم بمساحة (١٣٠٠) دونم بعلًا، كان منها (١٠٠٠) دونم في السلط، و(٣٠٠) دونم في قضاء عمان؛ حيث كان المحصول يتراوح بين جيد ومتوسط حسب توافر كميات المياه سواء كان مزروعًا مرويًا أو بعلًا^(٢).

٤. الخضروات بأنواعها:

نمت زراعة الخضروات في شرق الأردن ببطء، وانحصرت في المناطق المروية والمناطق ذات الأمطار الكثيرة نسبيًا، ولم تشهد الاتساع الذي شهدته زراعة الحبوب والبقوليات بسبب غياب مشاريع الري التي كانت مسؤولية الدولة، وكذلك انخفاض التقنية الزراعية لدى معظم المزارعين^(٣).

واهتم سكان شرق الأردن بزراعة مختلف أنواع الخضروات وخاصة في قضاء السلط نظرًا لخصوبة التربة وملاءمة المناخ، ومنها البندورة والبصل والثوم والبامية والباذنجان والكوسا^(٤) كما انتشرت زراعة الخضروات في مادبا، وأهمها البندورة والبامية والباذنجان والكوسا والبصل والثوم، وساعد على ذلك انتشار عيون الماء في المنطقة^(٥) كما انتشرت في لواء الطفيلة مثل البندورة والبصل والثوم والبامية والباذنجان والكوسا والبطاطا^(٦)..

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٣٠. لمزيد من المعلومات عن كميات إنتاج السمسم في عموم المقاطعات، انظر الملحق رقم (١).

(٢) تقارير عن شرقي الأردن من ١/١/١٩٣٥ - ٣١/١٢/١٩٣٥م (١٩٨٦م)، جمع وإعداد محمد عبد القادر خريسات، عمان: الجامعة الأردنية، ص ٨٩، وسيشار إليه لاحقًا، خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م.

(٣) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٢-٨٣، السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٧٠.

(٤) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٥.

(٥) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١٠٩.

(٦) المبيضين، لواء الكرك، ص ٩٨.

أما في الزرقاء فقد انتشرت أنواع كثيرة من الخضروات مثل الخيار والشمام والبطيخ والبطاطا والقرع والفلفل والفليفلة والباذنجان وغيرها، ويعود هذا التنوع بسبب توفر المياه ووجود فئات سكانية فلاحية مهاجرة أو وافدة إلى المنطقة مثل الشيشان والشركس، والوافدين من فلسطين أو مناطق السلط وعجلون، كل هؤلاء لديهم خبرة في زراعة الخضروات^(١) وقد شملت زراعة الخضروات في شرق الأردن مساحات كبيرة يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠) يبين المساحات المزروعة بالخضروات في الفترة ١٩٣٧-١٩٤٣ م بالدونم^(٢)

الصف /السنة	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
ملفوف	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	٥٨٠	١٠٥٠	١٨٠٠
باذنجان	٢٩٠٠	٤٠٠٠	٣٩٠٠	٥٦٠٠	٧٥٠٠	٧٣٥٠
بصل وثوم	٥٣٠٠	٦٠٠٠	٦٧٠٠	٤٣٠٠	٤١٠٠	٦٧٥٠
بطيخ	١٣٣٠٠	١٦٨٠٠	١٣٠٠٠	٧٧٠٠	١٥٧٠٠	٢١٠٠٠
بندورة	١٢٨٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	٩٨٥٠	١٣٧٠٠	١٥٣٠٠
خضروات أخرى	٥٥٠٠	٥٧٠٠	٦٦٠٠	٣٨٠٠	٦٢٠٠	٧٥٠٠
المجموع	٤٠٢٠٠	٤٦٤٠٠	٤٤٢٠٠	٣٢١٠٠	٤٧٩٥٠	٥٩٧٠٠

يتضح لنا من الجدول السابق ارتفاع المساحات المزروعة بالخضروات في الفترة ١٩٣٧-١٩٤٣ م، ما عدا سنة ١٩٤١ م، انخفضت بشكل كبير، وكذلك احتلال البندورة المرتبة الأولى بين الخضروات المزروعة في شرق الأردن في الفترة ١٩٣٧-١٩٤٣ م.

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٥.

(٢) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٣.

٥. التبغ بأنواعه:

يعتبر التبغ من أهم المحاصيل الصناعية التي زرعت في شرق الأردن، وله ثلاثة أنواع هي: التبغ التركي والهيشي والتمباك^(١). وقد انتشرت زراعة التبغ التركي في مناطق إربد والسلط وعمان ومادبا والكرك والطفيلة، أما التبغ الهيشي فقد انتشر في إربد وعجلون وجرش والسلط وعمان والطفيلة ومادبا والكرك وهو أكثرها انتشاراً، واقتصرت زراعة التماكب على منطقة إربد^(٢). وقد انتشرت زراعة التبغ بأنواعه في مساحات واسعة في شرق الأردن يبين الجدول التالي بعضاً منها. جدول رقم (٢١) يبين المساحات المزروعة بالتبغ الهيشي بالدونم في الفترة ١٩٤٣-١٩٥٠م في بعض المقاطعات^(٣):

السنة / المنطقة	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
عمان	٦٨٤	١٥٠٠	١٢٦	-	-	١٥٠	٢٠٦٠	٢٤١٩
السلط	١٨٦٥	٣٥٠٠	٢٩٨٤	٦٦٠	٣٦٦	٣٢٣٥	٤٣٩٩	٤٩١٢
إربد	-	٢٠	-	-	-	-	-	-
عجلون	-	-	-	-	-	-	٥٠	٧٣٥١

جدول رقم (٢٢) يبين كميات إنتاج شرق الأردن من التبغ الهيشي بالطن في الفترة من ١٩٤٢-١٩٥٠م^(٤)

السنة	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الكمية بالطن	٨٣	٩٥	١٨١	١٣٠	٣١	١٢	١٢٠	١٨٩	١٩٤

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢١، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٢-٢٣.

(٢) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ١٨٣-١٨٥.

(٣) التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠م، ص ٦٩، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦م، ص ٤٠.

(٤) التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠م، ص ٦، التقرير الإداري لوزارة التجارة، لسنة ١٩٤٦م، ص ٥.

يتضح لنا من الجدولين السابقين انتشار زراعة التبغ الهيشي في منطقتي السلط وعمان، وتناقص المساحات المزروعة به، وكميات الإنتاج في السنوات ١٩٤٦-١٩٤٧ م. وانتشرت زراعة التبغ التركي على مساحات واسعة في شرق الأردن، أما التبغ فقد زرع في مساحات محددة، فجاءت كميات الإنتاج بالنسبة للتبغ التركي كبيرة، في المقابل كانت كميات التبغ قليلة، ويبين الجدول التالي المساحات المزروعة وكميات الإنتاج للتبغ التركي والتبغ. جدول رقم (٢٣) يبين المساحات المزروعة بالتبغ التركي والتبغ بالدونم، وكميات الإنتاج بالطن في الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٣ م^(١):

السنة		١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
التبغ التركي	المساحة	١٦٥٨	٩٤٤	٩٦٦	٣٢٤٢	١٤٢٥	١٨٠٤	٢٥٤٩
	الإنتاج	٤٦.٨٩	٥٢٩.٣٧	٥٨٨.٣٤	٨٤٥.١٠٧	٩٥٩.٦	٢٩٩.٨٣	٩٣٨.٩٤
التبغ التبغ	المساحة	١٧٧	١٩٧	٥٧	١٨٢	٥٨	٥٠	٥٠
	الإنتاج	٠.٦٠	٩١٧.٥	٤٢٥.١	١١٥.١٨	٥٤٥.٧	٢	٢

ويعمل في شرق الأردن مصنعان للتبغ هما شركة الدخان والسجائر الوطنية، وشركة التبغ والسجائر الأردنية، كانا يقومان بتصنيع الدخان وتعليبه في علب خاصة^(٢) ويبين الجدول التالي كميات الإنتاج لهذين المصنعين:

(١) Konikoff, Trans Jordan, p ١٠٨

(٢) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦ م، ص ٥.

جدول رقم (٢٤) يبين كميات إنتاج مصانع الدخان بالطن في شرق الأردن في الفترة من ١٩٤٤ - ١٩٤٩ م^(١)

الشركة / السنة	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
الوطنية	٣٦٧.١٠٦	٤٣٧.١٠٦	٨٥٩.١٠٧	٦٩٨.١٣٨	٤٨٢.١١٧	٠٢٢.١٧٤
الأردنية	٣٥٩.٣٢	١٣٥.٢١	٦٢٢.٢٠	٠٨٥.٢٧	٣٨٣.٤٢	٨٦١.١٧

نستنتج من الجدول السابق أن كميات التبغ المصنعة تزداد بشكل واضح لدى الشركتين في الفترة من ١٩٤٤ - ١٩٤٩ م، وكذلك تفوق شركة الدخان والسجائر الوطنية على شركة التبغ والسجائر الأردنية من ناحية الإنتاج.

ثالثاً: الأشجار المثمرة

احتلت زراعة الأشجار المثمرة في شرق الأردن مكانة بارزة من حيث الإنتاج ومن حيث المساحة المزروعة، وتأتي بعد زراعة الحبوب والبقوليات^(٢) وأولى هذه الأشجار هي:

• الزيتون:

وتعتبر من أشهر الأشجار المثمرة في شرق الأردن؛ حيث تشير بعض التقارير إلى أن عددها يوازي نصف مليون شجرة تغطي المرتفعات الشمالية ومناطق أخرى، وتغل أشجار الزيتون في السنة الجيدة ما يزيد على (١٠) آلاف طن، يذهب (٩٠٪) من المحصول إلى العصر ويستهلك

(١) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦ م، وزارة التجارة (١٩٤٩ م)، التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة ص ٥، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٩ م.

(٢) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٤.

الباقى كثمار للأكل^(١). انتشرت أشجار الزيتون فى السلط والكرك والطفيلة وإربد وعمان وعجلون ومعان وجرش^(٢) وفى الزرقاء^(٣).

ونتيجة لانتشار مساحة زراعة أشجار الزيتون فى أنحاء شرق الأردن؛ أدى ذلك إلى انتشار معاصر الزيتون بأنواعها المختلفة مثل المعاصر التى تدار بالماتور والمعاصر التى تدار باليد والمعاصر الحجرية والمكابس الإفرنجية، ويبين الجدول التالى أعدادها وأنواعها حسب تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م^(٤):

جدول رقم (٢٥) يبين أنواع وأعداد معاصر الزيتون فى مختلف مقاطعات الأردن فى سنة ١٩٣٠م.

نوع المعصرة/ المقاطعة	معاصر إفرنجية تدار بالماتور	معاصر إفرنجية تدار باليد	مكابس إفرنجية	معاصر حجرية	ملاحظات
إربد	١	٩	١٠	٣٩	قوة الماتور ٢٥ حصاناً
عجلون	٢	٢	٤	٦٦	قوة الماتور لإحدهما ٢٥ والثانية ١٥ حصاناً
جرش	-	-	-	٩	--
السلط	-	-	-	٣	--
الطفيلة	١	١	٢	٢١	قوة الماتور ٢٥ حصاناً
الشوبك	-	-	-	٦	--
المجموع	٤	١٢	١٦	١٤٤	--

يتضح لنا من الجدول السابق انتشار المعاصر بأنواعها فى منطقة شرق الأردن وخاصة المعاصر الحجرية التى وصل عددها إلى (١٤٤) معصرة، وهذا دليل على الاهتمام بزراعة أشجار الزيتون.

(١) حوراني، التركيب الاقتصادى، ص ٨٤.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٦٤.

(٣) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٥.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٦٥.

وتعتبر أشجار الزيتون أكثر الأشجار المثمرة إنتاجاً؛ فنجد على سبيل المثال أنه تم قطف الزيتون في شهري تشرين أول وتشرين الثاني من سنة ١٩٣١م في عموم المقاطعات؛ حيث كان معدل ما أعطته الشجرة الواحدة في لواء عجلون والبلقاء من (٥-١٥) كغم زيتوناً، صرف معظمها للأكل ككيسا، يقابلها (٨٠-١٠٠) كغم زيتوناً في سنة ١٩٣٠م، وما أعطته في جهات الكرك والطفيلة ومعان (٨٠-٩٠) كغم زيتوناً يقابلها (١٠-٢٠) كغم في سنة ١٩٣٠م^(١).

• العنب (الكرمة):

تعتبر من أهم الأشجار المثمرة انتشاراً في شرق الأردن؛ حيث غطت بين (٨٠-٩٠) ألف دونم، وهي زراعة أساسية لسكان المرتفعات والتلال، وكانت غالبية إنتاج الكروم تأتي من مناطق جبال عجلون والسلط حيث يذهب (١٥٪) من الإنتاج المحلي إلى إنتاج النبيذ ويصدر جزء منه إلى الخارج ويجفف، ويستهلك جزء منه كطعام والباقي يجفف ويصنع منه الزبيب^(٢). وقد انتشرت زراعة العنب في مختلف أنحاء شرق الأردن في السلط ومادبا والكرك والطفيلة والشوبك^(٣) وإربد ومعان وعجلون وعمان وجرش^(٤) والزرقاء^(٥).

وتعتبر أشجار الزيتون والعنب من أهم الأشجار المثمرة في شرق الأردن وأكثرها إنتاجاً ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين كميات إنتاج الزيتون والعنب والمواد التي تعتمد عليها مثل الزبيب وزيت الزيتون.

(١) خريسات، أعمال دائرة الحكومة، ص ١٠٤.

(٢) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٨٥.

(٣) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٦.

(٤) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ١٨٦-١٨٧.

(٥) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٤.

جدول رقم (٢٦) يبين كميات إنتاج أشجار الزيتون وزيت الزيتون والعنب والزبيب في الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٣ م بالطن^(١)

السنة / الصنف	العنب	الزبيب	الزيتون	زيت الزيتون
١٩٣٧	٢٢٥٠٠	١٠٠٠	١٠٥٠٠	١٢٠٠
١٩٣٨	٢٠٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	١١٥٠
١٩٣٩	١٩٢٠٠	١٢٠٠	٢١٥٠	٢٠٠
١٩٤٠	٢٦٥٠٠	١٢٥٠	١٠٤٠٠	١٢٠٠
١٩٤١	١٥٢٠٠	٧٥٠	١٥٠٠	١٠٠
١٩٤٢	٢٤٧٠٠	٢٠٠٠	١٠٦٠٠	١٢٥٠
١٩٤٣	٢٣٩٠٠	١٨٠٠	١٤٢٠٠	١٦٠٠

نستنتج من الجدول السابق ارتفاع كميات الإنتاج لأشجار العنب والزيتون وزيت الزيتون والزبيب بشكل طبيعي في الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٣ م، ماعدا سنة ١٩٤١ م؛ حيث انخفضت كميات الإنتاج بشكل ملحوظ بنسبة الثلث تقريباً من السنوات السابقة بسبب الحرب العالمية الثانية وتوالي سنوات الجفاف.

• الأشجار المثمرة الأخرى:

انتشرت أنواع كثيرة من الأشجار المثمرة في شرق الأردن والتي كان أهمها في منطقة الزرقاء مثل الخوخ والتفاح والمشمش والدراق والتوت والرمان^(٢). وانتشرت في مادبا والطفيلة أشجار التين والمشمش والखوخ والدراق والتفاح والليمون والتوت^(٣) وزرعت في منطقة الكرك اللوزيات والحمضيات بأنواعها، بالإضافة إلى النخيل والتين والرمان^(٤).

(١) ٤٤٤، Konikoff, Trans Jordan، حوراني، التركيب الاقتصادي، ٨٤.

(٢) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٤.

(٣) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١١، إسحاق، تاريخ الطفيلة، ص ٣٨.

(٤) المبيضين، لواء الكرك، ص ٩٩.

وزرعت في منطقة البلقاء أشجار الدراق والسفرجل والأجاص والمشمش والخوخ والتفاح والليمون والتوت، وفي السلط انتشرت زراعة أشجار الأجاص والمشمش والخوخ والتفاح والليمون، وفي معان انتشرت زراعة الخوخ والمشمش، وفي عمان انتشرت أشجار التوت^(١).

أما في الشوبك فقد انتشرت أشجار الدراق والمشمش والتين والرمان، وساعد على ذلك انتشار ينايع وعيون المياه في الشوبك^(٢)، كما انتشرت زراعة الموز في منطقة الأغوار بشكل كبير؛ حيث بلغ ما وزع منها ١٤٥٠٠٠ غرسة، وبلغ المحصول الناتج سنة ١٩٤٧م نحو (١٠٠٠٠٠) طن، صُدر جزء منه إلى فلسطين والعراق وسوريا^(٣).

جدول رقم (٢٧) يبين المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة بالدونم في الفترة من ١٩٤٤-١٩٤٧م^(٤):

النوع / السنة	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
موز	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠
عنب	٦٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
زيتون	٥٠٠٠٠	٥١٠٠٠	٥٢٠٠٠	٥٣٠٠٠
أشجار مثمرة أخرى	٢٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٦٠٠٠	٢٧٥٠٠

يتضح لنا من الجدول السابق زيادة المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة في منطقة شرق الأردن، ويعود سبب ذلك إلى اهتمام الحكومة بزراعة الأشجار، وتشجيعها للمزارعين، وتوزيعها الغراس المثمرة على المزارعين.

نلاحظ تنوع المحاصيل الزراعية التي انتشرت في شرق الأردن خلال فترة الدراسة، والتي تأثر إنتاجها بعدة عوامل، أهمها تذبذب مياه الأمطار، وتوالي سنوات الجفاف والقحط على المنطقة، واندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، والحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨م.

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥٧-١٦٠.

(٢) الرشيدة، تاريخ الشوبك، ص ٧٦.

(٣) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٤.

(٤) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٤.

الأدوات والآلات الزراعية

تعددت الأدوات والآلات الزراعية المستخدمة في العمليات الزراعية في شرق الأردن، وما تزال معظم هذه الأدوات مستخدمة ليومنا هذا، والتي يمكن تصنيفها إلى:

أولاً: أدوات الحراثة

وأولى هذه الأدوات: المحراث البلدي (عود الحراث) وهو أداة تستخدم لقلب التربة^(١) ويأتي على نوعين: الأول محراث ذو سكة حديدية كبيرة، واستخدم في التربة الثقيلة أو المروية، والثاني محراث ذو سكة حديدية صغيرة ذات جسم خشبي، واستخدم في التربة الخفيفة^(٢) والقوة التي تجر المحراث هي زوج من الحيوانات، سواء من الثيران أو البغال أو الحمير^(٣). ويتكون المحراث البلدي من الأجزاء التالية:

١. السكة، وهي أهم جزء في المحراث، مصنوعة من الحديد يبلغ طولها حوالي نصف متر، وهي حادة من الأسفل وتأخذ في العرض نحو الأعلى، وتأتي على نوعين صغيرة وكبيرة وتنتهي بجناحين.

٢. الذكر، وهي قطعة خشبية يبلغ طولها متراً ونصفاً، وتساعد على دخول السكة في الأرض.

٣. الكابوسة، وهي قطعة خشبية تقع في أعلى الذكر يركز عليها الحراث ومهمتها التحكم باتجاه الحراثة ومدى عمق السكة في الأرض^(٤) ويبلغ طولها ٤٠ سم، وعرضها حوالي ٤ سم^(١).

(١) حنفي، معان، ص ٨٧، القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١٠١.

(٢) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢١.

(٣) الرشيدة، تاريخ الشوبك، ص ٧٧، أبو النواس تاريخ الزرقاء، ص ٣٢١.

(٤) الطراونة، تاريخ البلقاء. ص ١٤٦.

٤. البرك، وهي قطعة من الخشب تصل بين الذكر والوصال، ويبلغ طولها حوالي المتر.
 ٥. الناطح، وهو قطعة خشبية تصل الذكر بالبرك.
 ٦. الوصال، وهو قطعة خشبية يتراوح طولها ما بين (٥، ١-٢م) حسب حجم الحيوان المستخدم في الحراثة.
 ٧. النير، ويتكون من خشبة طولها متر ونصف يتصل بها زوجان من النواصي، توضع في رقبتي الحيوانين المستخدمين في الحراثة، ومهمته مساعدة الحيوانات في جر المحراث وحفظ توازنه^(٢).
 ٨. القطريب، وهو قطعة خشبية طولها (١٥) سم تتصل بها حلقة النير لمنعها من الانزلاق.
 ٩. الحلقة، وهي قطعة خشبية منحنية بين الشرعة والوصال.
 ١٠. الشرعة، قطعة من جلد الإبل على شكل حزام، تصل بين النير والحلقة^(٣).
 ١١. المنساس، وهو عبارة عن خشبة مدببة من الأمام لوخز الحيوانات المستخدمة في الحراثة، وفي نهايتها حديدة عريضة تستعمل لإزالة التراب العالق بالسكة، وطولها حوالي متر ونصف^(٤).
- وهناك أدوات الحراثة الحديثة والتي تسمى بالتراكتور الزراعي الذي دخل إلى شرق الأردن عام ١٩٣٠م؛ حيث وصل عدد التراكتورات عام ١٩٣٩م إلى ثلاثة، وفي عام ١٩٤٦م وصل إلى ٧٤ تراكتوراً^(٥) وتستخدم هذه التراكتورات للقيام بنوعين من الحراثة، الأولى حراثة الصاجات،

(١) النواصرة، جرش، ص ١٠٢.

(٢) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٦.

(٣) النواصرة، جرش، ص ١٠٣.

(٤) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٧، النواصرة، جرش، ص ١٠٣.

(٥) عربيات، سليمان مفلح (٢٠١٣م)، الزراعة في عهد إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٦٤م، ط ١، عمان: دار ورد، ص ١٠١، وسيشار إليه لاحقاً، عربيات، الزراعة.

وكانت أجرة الدونم الواحد (٣٥٠) ملا، والثانية حراثة السكة، وأجرة الدونم الواحد (٥٠٠) مل^(١).

وكانت أعداد التراكتورات في شرق الأردن قليلة، وذلك يعود لارتفاع تكاليف استيراده وثمانه الذي يصل إلى ألفي جنيه، في حين أن تكاليفه لا تزيد على ثمانمائة جنيه، ووجود شروط لاستيراده وضعتها الحكومة لسد الأبواب أمام المزارعين مما يجعل الاستيراد محصوراً في فئة قليلة من التجار الذين يتحكمون بالسعر^(٢).

ثانياً: أدوات الحصاد والنقل

استخدم المزارعون في شرق الأردن أدوات عديدة في عملية الحصاد والنقل وهي:

١. المنجل، وهو يتكون من مقبض خشبي يثبت في طرفه قطعة من الحديد مسننة على شكل هلال، ويستخدم لحصاد القمح والشعير^(٣).
٢. الحاشوش أو الحاشوشة: وهي تشبه المنجل ولكنه أصغر حجماً، ويستعمله الشباب المبتدئون في الحصاد، ويكثر استعماله في حصاد القمح والشعير في سنوات الجفاف عندما تكون سيقان المحاصيل قصيرة، أو جمع الأعشاب لتغذية الحيوانات الأليفة^(٤).
٣. الحورة، وهي عبارة عن قطعة من الجلد يضعها الحصاد على صدره أثناء عملية الحصاد لحمايته من الشوك وسفير القمح وقصله^(٥).
٤. القادم، وهو أداة لنقل المحصول من الحقل إلى البيدر، ويصنع من الخشب الذي يعبأ بالمحصول ويحمل على ظهور الحيوانات مثل الحمير والبغال.

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٧/٣/٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٥ م.

(٢) مجلة الميثاق، عمان، ع ٥، ١٣/٨/١٩٤٩ م، ص ١٠.

(٣) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٧، النواصرة، جرش، ص ١٠٤.

(٤) عربيات، الزراعة، ص ١٠١.

(٥) النواصرة، جرش، ص ١٠٤، عربيات، الزراعة، ص ١٠٢.

٥. العربة، وهي أداة لنقل المحاصيل الزراعية من الحقل إلى البيدر وتجرها الحيوانات مثل البغال، والخيول، واستخدمها المهاجرون الشراكسة^(١).
٦. الوثر، وهو أداة خشبية تستخدم لحماية ظهر الحيوان عند حمل القادم عليه والذي ينقل بواسطته المحصول من الحقل إلى البيدر^(٢).

ثالثاً: أدوات الدراس

- استخدم المزارعون في شرق الأردن أدوات عديدة في عملية الدراس وهي:
١. النورج أو اللوح (لوحة الدراس)، وهو عبارة عن قطعة خشبية مسطحة عرضها متر وطولها متران ويحتوي ثقوباً من الأسفل مملوءة بحجارة الصوان أو حديد تساعد على درس المحصول (القش) وتنعيمه، ويسحب اللوح بواسطة زوج من الحيوانات، ويقف عليه المزارع لزيادة الثقل ولحث الحيوانات على الدوران على المحصول المنبسط على البيدر بشكل دائري^(٣).
٢. الشاعوب وهو عبارة عن عصا خشبية يصل طولها إلى متر ونصف تقريباً تثبت بها من الأمام قطعة حديدية لها أربعة أصابع (أسنان) تستخدم لتقليب القش أثناء عملية الدراس.
٣. المذراة، وهي أداة تشبه الشاعوب، مكونة من عصا خشبية طويلة تنتهي بمجموعة من الأصابع (أسنان) خشبية، وعادة ما تكون سبعة، وتستعمل في عملية التذرية عند هبوب الرياح وبعد عملية الدراس لفصل الحب عن التبن^(٤).
٤. الغريال، وهو عبارة عن وعاء دائري الشكل، إطاره مصنوع من الخشب وبداخله خيوط متشابكة مصنوعة من أمعاء الحيوانات أو جلودها، وتستعمل لتنقية الحبوب من الشوائب بعد عملية التذرية^(٥).

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٧.

(٢) حنفي، معان، ص ٨٧، المبيضين، لواء الكرك، ص ١٠١.

(٣) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٨، النواصرة، جرش، ص ١٠٤.

(٤) النواصرة، جرش، ص ١٠٥.

٥. الكربال (المقطف)، وهو عبارة عن وعاء دائري الشكل إطاره مصنوع من الخشب وبداخله خيوط متشابكة مصنوعة من أمعاء الحيوانات أو جلودها، وتستخدم لتنقية الحبوب من الشوائب، وهو يشبه الغربال، ويختلف عنه بأن عيونه (الثقوب الداخلية) أكبر من ثقوب الغربال^(١).

٦. العدول، وتستخدم لتعبئة الحبوب ونقلها من البيدر إلى مكان التخزين أو إلى السوق أو غيرها، وهي مصنوعة من نسيج صوف الأغنام وشعر الماعز^(٢).
وإستخدم المزارعون في شرق الأردن أدوات زراعية أخرى، مثل: مقص الأشجار، والمجرقة، والفأس، والقدوم، والقفة، والكريك^(٣).

وبعد نقل الحبوب من البيدر وتخزينها في أماكن مخصصة لها في منزل المزارع، تقسم هذه الحبوب إلى عدة أقسام^(٤):

١. بذار للعام القادم.

٢. طعام للمزارع وعائلته، وتسمى المونة؛ حيث يتم طحن جزء من الحبوب مثل القمح لصناعة الخبز.

٣. جزء لسداد ديون المزارع.

نلاحظ مما سبق، بدائية الأدوات والآلات الزراعية التي استخدمها المزارعون في شرق الأردن، وكذلك الاعتماد الكبير على قوة الحيوانات في استعمال هذه الأدوات البسيطة مما يحتاج إلى جهد ووقت أكثر لإنجاز العمل؛ حيث إن الآلات الحديثة دخلت متأخرة وبعدها قليل جداً لا يخدم سوى فئة قليلة، بالإضافة إلى أنها لا تتناسب مع طبيعة الأرض في كثير من المناطق وخاصة المرتفعة

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٨.

(٢) عربيات، الزراعة، ص ١٠٣.

(٣) النواصرة، جرش، ص ١٠٥.

(٤) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٩، المبيضين، لواء الكرك، ص ١٠٢.

(٥) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١٠٣.

صور لبعض الأدوات الزراعية



مجموعة أدوات زراعية منها لوح الدراس والمنجل والحاشوشة والغربال والشاعوب



الغربال



المذراة

الحراج والغابات

يعتبر الأردن بلدًا زراعيًا، وكان القسم الأكبر من أراضيه مغطى بالأشجار الحرجية والغابات الطبيعية، والدلائل على ذلك وجود الغابات وبقايا الأشجار الحرجية الطبيعية المتشرة في منطقة عجلون والبلقاء والطفيلة^(١).

وتكمن أهمية الأشجار الحرجية بكونها مفيدة للمناخ، وكذلك تعمل على تحسين خواص التربة الفيزيائية والكيميائية، وتقوم بتثبيت التربة وتحافظ على المناطق الزراعية والمراعي من التأثيرات السيئة للرياح الشديدة، كما تعتبر الأشجار الحرجية مصدرًا للأخشاب لاستعمالها كوقود، أو لصنع الفحم، أو كأعمدة للتليفونات والكهرباء، أو لصنع الأدوات الزراعية، أو مواد الدباغة وغيرها. بالإضافة إلى ذلك تعمل الأشجار الحرجية على تحسين جمال الطبيعة وعمل المنتزهات القومية، وكذلك توفر الحماية للطيور، وتعتبر عاملاً مهماً لتربية النحل^(٢).

لكن هذه الغابات والأشجار الحرجية في شرق الأردن تناقصت تدريجيًا لأسباب كثيرة ومختلفة؛ أدت بالتالي إلى انحسار شديد في الرقعة الخضراء، وأهم هذه الأسباب^(٣):

١. التخريب الناتج بسبب الرعي الجائر للمواشي من الأغنام والماعز.
٢. الاحتطاب والتفحيم دون إرشاد فني، وبالرغم من أن لكل قرية حق الاحتطاب من الغابات المخصصة لهذه الغاية، إلا أن عدم وجود تعليمات لدى السكان عن كيفية

(١) دائرة الحراج (١٩٦٢م)، الحراج في الأردن، مجلة رسالة الأردن، ع ١٥، ص ١٣، وسيشار إليه لاحقًا، الحراج في الأردن.

(٢) أبو غنيم، محمود (١٩٨٤م)، الأشجار الحرجية وأهميتها، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١، ص ١٢، وسيشار إليه لاحقًا، أبو غنيم، الأشجار الحرجية.

(٣) الشرق العربي، عمان، ع ٨٧، ١٢ / ١ / ١٩٢٥م، ص ٢-٣، طريف، السلط، ص ٢٢٩.

الاحتطاب وأماكنه أدى إلى القضاء على الغابات والأشجار الحرجية وخراب قسم كبير منها.

٣. إحراق الأشجار الحرجية من قبل أصحاب الكروم المجاورة؛ طمعاً في توسيع مساحات كرومهم والاستفادة من الرماد الناتج لتسميد الكروم وصنع الزبيب.

٤. عدم المحافظة على الأشجار الحرجية وحمايتها من الأمراض المختلفة.

٥. عدم الاهتمام بالأشجار الحرجية وتجديدها.

٦. قيام السكان ببيع قشور بعض أنواع الأشجار للدباغة، وخاصة البلوط لاستخدامها في صناعة الدباغة.

٧. انقطاع الفحم الحجري في فترة الحرب العالمية الأولى؛ مما دعا الدولة العثمانية إلى التوجه نحو قطع الغابات لسد النقص الحاصل في الفحم الحجري الذي كان يستخدم في تسير القطارات العسكرية أثناء الحرب.

رغم هذا التخريب للأشجار الحرجية بقيت جيوب متفرقة منها تركزت في المناطق التالية^(١):

١. غابات جبل عجلون، وهي الأكبر مساحة وتغطي جميع جبال عجلون.

٢. غابات العالوك والهويش وهي المنطقة المحيطة بمدينة جرش وتمتد إلى الجنوب الشرقي تجاه البلقاء.

٣. غابات العارضة وعباد، وتمتد حول السلط إلى الشمال والشمال الغربي.

٤. غابات بني حميدة، وتشمل المناطق الواقعة شمال غرب الكرك.

٥. غابات الفينان، وتشمل المناطق المحيطة بالطفيلة.

٦. غابات الهيشة، وتضم المنطقة حول الشوبك وتمتد نحو وادي موسى شمال البتراء.

تأسست دائرة الحراج الأردنية للحفاظ على الثروة الحرجية في شرق الأردن مع بداية تأسيس الإمارة الأردنية كفرع صغير من دائرة الزراعة عام ١٩٢٢م، وكان عملها مقصوراً على حماية

(١) غريبات، الزراعة، ص ٨٤.

الغابات الطبيعية في البلاد^(١). وقد بقيت هذه الدائرة ملحقة بدائرة الزراعة حتى ١/٤/١٩٣٨م، عندما ألحقت بدائرة الأراضي والمساحة، وعين لها مفتش بريطاني وهو المستر هيد (Head) الذي بقي في عمله هذا حتى عام ١٩٤٨م، وحل محله موظف أردني هو السيد يعقوب السلطي^(٢). وقد قسم الحراج في شرق الأردن من حيث أنواعه إلى^(٣):

١. الحراج السنديانية وهي تقارب (٧٥٪) من حراج الأردن، وتنبت معها البطم والزعرور والعبهر والقيقب والزيتون والسماق، كما الحال في حراج جبال عجلون، خاصة في المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين (٧٥٠-١٠٠٠م) ومعدل سقوط أمطارها من (٥٠٠-٧٠٠ ملم) وهي تنبت على تربة كلسية طينية.

٢. الأشجار الصنوبرية، وهي تنمو بشكل في المنطقة الكائنة بين برما وعجلون وتتوفر بين أشجار الصنوبر أشجار ثانوية مؤلفة من السنديان والبطم والقيقب والزعرور، وتنمو هذه الغابات على تربة كلسية وعلى ارتفاع يتراوح بين (٧٠٠-٩٥٠م) ومعدل سقوط الأمطار فيها يتراوح بين (٥٠٠-٨٥٠ ملم).

٣. غابات العرعر، وتنمو هذه الغابات على جبال ومنحدرات الطفيلة والشوبك باتجاه الغرب لتطل على وادي عربة وعلى ارتفاع يتراوح بين (٩٠٠-١٢٠٠م) ومعدل سقوط أمطارها (٤٠٠ ملم)، وتكثر في هذه المنطقة أيضًا شجيرات اسمها (الزفنان)، وهي ذات قدسية خاصة، لا تقطع ولا تأكلها الماشية وتنبت على ارتفاع (١٤٠٠-١٦٠٠م) ويمتد انتشارها إلى الجنوب حتى يصل إلى البتراء.

(١) الحراج في الأردن، ص ١٣.

(٢) دائرة الأراضي والمساحة (١٩٣٨م)، التقرير السنوي، إمارة شرق الأردن، ص ١٠، وسيشار إليه لاحقًا، التقرير السنوي لدائرة الأراضي لسنة ١٩٣٨م.

(٣) الحراج في الأردن، ص ١٣-١٤. لمزيد من المعلومات، انظر الملحق (٢).

٤. الحراج البطمية، ويظهر هذا النوع من الأشجار في طول البلاد وعرضها في أحجام كبيرة جداً كما هي الحال في أشجار البطم الكائنة قرب ياجوز ووادي البطم وعين لحظة في الطفيلة.

وتتركز الغابات في الأردن بشكل عام في المنطقة الشمالية الممتدة من عمان وحتى الحدود السورية، أما الغابات الجنوبية فتمتد من الطفيلة حتى وادي موسى، وتقسم هذه الغابات من حيث الملكية إلى ثلاثة أقسام وهي^(١):

١. غابات حكومية تبلغ مساحتها حوالي (٢٥٥٤٥٧) دونماً.
 ٢. غابات مملوكة لأشخاص تبلغ مساحتها حوالي (٤٦٦٥٣) دونماً.
 ٣. غابات مستثناة من التسوية، تبلغ مساحتها حوالي (٩٨٦١٨) دونماً.
- نجد أن مفهوم الحراج لم يكن يعني في الأردن الأراضي المغطاة بالغابات فقط، وإنما كان هناك ثلاثة أنواع وهي^(٢):

١. حراج أميري، ويشمل الأراضي التي تمتلكها الدولة الأردنية.
 ٢. حراج مملوك، ويشمل أراضي ملكاً للمواطنين.
 ٣. غابات القرى، وهي أراضي متروكة.
- وأهم الصعوبات التي واجهها هذا الحراج التمييز بين الأراضي الحراجية المملوكة للأشخاص والحراج الأميري؛ حيث تم التغلب على هذه المشكلة بعد عميلة التسوية للأراضي الحراج^(٣).

ويمكن تصنيف الأشجار الحرجية الطبيعية في الأردن من حيث النوع إلى^(١):

(١) دائرة الأراضي والمساحة (١٩٥٠م)، التقرير السنوي، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ١٣، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير السنوي لدائرة الأراضي لسنة ١٩٥٠م.

(٢) ملحق الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٢، ١٨/١/١٩٣١م، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٣) ملحق الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٢، ١٨/١/١٩٣١م، ص ٢٥١.

١. السنديان: وهي شجرة دائمة الخضرة، ويستعمل خشبها في عمل الأدوات الزراعية وكوقود في صناعة الفحم، ولها جذور قوية عميقة تحافظ على التربة من الانجراف، وقشور سيقانها وجذورها تحتوي على نسبة عالية من المواد الدباغية، وهي واسعة الانتشار من الشمال إلى الجنوب وتغطي ما مساحته (١٨٢) ألف دونم منفردة أو مختلطة مع غيرها من الأشجار.

٢. المّلّول: وهي شجرة متساقطة الأوراق، يستعمل خشبها كوقود، وتستعمل قشورها وجذورها وقموع ثمارها للدباغة، وتستعمل ثمارها غذاءً للحيوانات، وتغطي مساحات واسعة في وادي اليرموك ووادي زقلاب ومناطق العالوك، وتبلغ المساحة التي تغطيها حوالي (١١) ألف دونم.

٣. الفش، وهي شجرة متساقطة الأوراق تنمو في المناطق الرطبة ويستعمل خشبها في عمل الأدوات الزراعية وفي الجسور الخشبية وكوقود، وتوجد طبيعية في منطقة عجلون وفي منطقة الحسينيات.

٤. الصنوبر الحلبي، شجرة تعيش في التربة الكلسية وتحمل الجفاف، وتوجد في مناطق عجلون، وجرش (ساكب، ديين، برما) والسلط (زي، العارضة) وتستخدم أخشابها في الصناعات الخفيفة المختلفة، وتغطي ما مساحته (٣٠٥٠٠) دونم بشكل نقي أو مختلط مع الأشجار الأخرى.

٥. العرعر: وهي أشجار ذات خشب قوي ومتين، تستعمل كوقود، وفي صناعة الجسور الخشبية، تنمو طبيعياً في الواجهات الغربية لجبال الطفيلة في البتراء ووادي موسى، وتغطي مساحة تقارب (١٥٠) ألف دونم نقي أو مختلطة مع الأشجار الأخرى.

(١) أبو عرابي، غالب (١٩٨٤م)، وصف لأهم النباتات الطبيعية في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١، ص ٢، وسيشار إليه لاحقاً، غالب، النباتات الطبيعية. لمزيد من المعلومات، انظر الملحق (٢).

٦. السرو: وهي أشجار دائمة الخضرة وتستعمل كمصدات للرياح، وتنمو طبيعياً في منطقة لحظة في الطفيلة على ارتفاع (١٥٠٠م) عن سطح البحر، وتغطي مساحة (١٥) ألف دونم.

٧. البطم، ويوجد منها في الأردن ثلاثة أنواع وهي: الأطلسي والعديسي والفلسطيني، وهي أشجار مقاومة للجفاف وخشبها قاسٍ ثقيل تستعمل في أعمال النجارة وكوقود، وتنمو هذه الأنواع طبيعياً في أماكن مختلفة من الأردن.

٨. الخروب: وهي شجرة دائمة الخضرة، خشبها قاسٍ، يستعمل في أعمال النجارة اليدوية وكوقود، وكذلك تستعمل غذاءً للحيوانات لاحتوائها على مادة سكرية، ويستعمل في التحريج على جوانب الطرق وكمصدات للرياح، وتنتشر في عجلون، وجرش، والسلط بشكل أشجار منفردة.

٩. السماق، وهي أشجار تنمو داخل غابات السنديان، وتحمل الجفاف، وتستعمل أوراقها للدباغة، تصلح لتحريج الأراضي الجافة، وتنمو طبيعياً في مناطق عجلون، وجرش، والكورة، والسلط.

١٠. القيقب: شجرة دائمة الخضرة تنمو داخل الغابات الصنوبرية والسندية، وتنمو طبيعياً في مناطق جرش وعجلون والسلط.

دور الحكومة الأردنية في الحفاظ على الثروة الحرجية

قامت الحكومة الأردنية بمسح معظم الأراضي الحرجية وفرضها في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٠م، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، أدى بعدد من السكان إلى قطع الأشجار في أراضي الحراج وزراعتها بالحبوب خشية حدوث مجاعة شبيهة بمجاعة الحرب العالمية الأولى مما قضى على آلاف الدونمات في تلك الفترة^(١).

وقامت الحكومة الأردنية أيضًا بسن قانون الحراج والغابات في شهر أيلول ١٩٢٤م، وقد صيغ هذا القانون في ٥٠ مادة مقسمة إلى ستة فصول^(٢). ولتنفيذ هذا القانون قامت الحكومة الأردنية، بحصر مناطق الاحتطاب وإحراق الفحم بمراكز محددة؛ حيث خصصت لكل قرية محطبا، وكذلك حصلت على تعهد من شيوخ ومخاتير القرى ألزمتهم فيه بالمحافظة على ما تبقى من الأشجار الحرجية والتقييد بتعليمات مأمور الحراج أثناء عملية قطع الأشجار^(٣).

وكذلك تم تأليف لجنة لتخمين حدود الحراج اعتمدت سنة ١٨٦٥م مبدأ لعملها في تحديد أراضي الحراج، وكل أراضي لا تعود وثيقة استملاكها إلى هذا التاريخ تعتبر ملغاة، وللحكومة الأردنية حق إدارة استملاكها، وفي هذا التاريخ قامت الدولة العثمانية بتحرير أراضي القرى وتعيين أراضي الحراج^(٤).

(١) المسعود، ملكية الأراضي، ص ٨١.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ٧٣، ٦/١٠/١٩٢٤م، ص ٣-٤.

(٣) الشرق العربي، عمان، ع ٨٧، ١٢/١/١٩٢٥م، ص ٣.

(٤) الشرق العربي، عمان، ع ٨٧، ١٢/١/١٩٢٥م، ص ٣.

وقامت الحكومة الأردنية في شهر تموز لسنة ١٩٢٧م بإلغاء العمل بقانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٤م وأصدرت قانوناً جديداً صيغ في ٤٠ مادة مقسمة على أربعة فصول تضمن الأمور التالية^(١):

تناول الفصل الأول من المادة (١-٣) تعيين حدود الحراج والغابات التي هي ملك للحكومة تدير شؤونها إدارة الزراعة والحراج بمقتضى هذا القانون، أما الفصل الثاني فتناول المواد (٤-١٥) موضوع إدارة الحراج والغابات وحقوق الاحتطاب والتفحيم، وتضمن الفصل الثالث المواد (١٦-٢٣) بيان الممنوعات، مثل قطع الحطب والأشجار أو جذورها وأخذ النباتات والأحجار والتراب والمواد المعدنية بدون رخصة، وكذلك منع قطع الأشجار المثمرة القابلة للتطعيم والأشجار الخضراء للاحتطاب، أو لعمل الآلات والأدوات الزراعية، أو إنشاء البيوت، أو صنع الفحم وغيرها.

أما الفصل الرابع فقد تضمن العقوبات من المواد (٢٤-٣٧) استيفاء رسوم الرخصة مضاعفاً في حالة الإخلال بشروط الرخصة، مثل زيادة الكمية المسموحة بقطعها، أو الحبس من شهر إلى ستة أشهر أو غرامة من جنيه إلى خمسة جنيهات عن كل شجرة، أو جزء منها لمن يقوم بقطع أو إحراق شجرة واحدة وغيرها من العقوبات.

وفقاً للمادة ٣٨ من هذا القانون؛ فقد أصدر رئيس الحكومة الأردنية مجموعة من الأنظمة تضمنت وضع جميع الحراج والغابات الخصوصية المملوكة لأشخاص في شرق الأردن تحت إشراف من دائرة الزراعة والحراج^(٢)، إلى حين تسوية أراضي الحراج الأميرية التي تخص الحكومة، ووضع الخرائط الخاصة بها لدى دائرة الأراضي والمساحة الأردنية^(٣).

(١) الشرق العربي، عمان، ع ١٦١، ١٥/٧/١٩٢٧م، ص ٥-١٠.

(٢) وردت هذه الأنظمة في الجريدة الرسمية في أعداد كثيرة، منها ع ٢٦٧، ١٦/٧/١٩٣٠م، ص ٤٣٠، ع ٤٧٩، ١/٥/١٩٣٥م، ص ٢٤٨، ع ٥٤٣، ١٩/١٢/١٩٣٦م، ص ٤٣٠، ع ٦٢٥، ١٦/١٢/١٩٣٩م، ص ١٠٩.

(٣) وردت هذه الأنظمة في الجريدة الرسمية في أعداد كثيرة منها ع ٢٥٢، ٤/٣/١٩٣٠م، ص ٢٣١، ع ٥٢٨، ١٦/٧/١٩٣٦م، ص ٢٧٢، ع ٥٦٠، ١/٥/١٩٣٧م، ص ٣٠٦، ع ٦١٢، ١/١٠/١٩٣٨م، ص ٤٧٢.

قامت الحكومة الأردنية بإجراء مجموعة من التعديلات على قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧م كان أبرزها:

قانون تعديل الحراج والغابات لسنة ١٩٣٥م؛ حيث ألغيت بموجبه الفقرة الثانية من المادة (٣٥) واستبدالها بفقرة جديدة نصت على أصحاب الأراضي المجاورة للحراج الذي وقع فيه تخريب ولا يعرف الفاعل، دفع غرامة من جنيته إلى خمسة جنيهاً عن كل شجرة أو جزء منها^(١).

قانون تعديل الحراج والغابات لسنة ١٩٣٧م، وتضمن تعديل المادة ٢٦ من القانون الأصلي بتحديد الغرامة من جنيته إلى خمسة جنيهاً، أو الحبس من شهر إلى ستة أشهر عن كل شجرة أو جزء منها تقطع أو تحرق من الأشجار القابلة للتطعيم، كما عدلت المادة ٢٧ بتحديد الغرامة خمسمائة مل إلى خمسة جنيهاً، أو الحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر عن كل شجرة أو جزء منها يقطع أو يحرق من الأشجار غير الواردة في المادة ٢٦، وكذلك عدلت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ التي حددت الفئات المسؤولة عن التخريب في حالة عدم معرفة الفاعل وهي^(٢):

١. صاحب أو أصحاب قطعة أو قطع الأراضي المجاورة للحراج الذي وقع فيه التخريب.
٢. مستأجر أو مستأجرو القطعة والقطع المجاورة للحراج والذي وقع فيه التخريب.
٣. سكان القرية المجاورة أراضيهم للحراج الذي وقع فيه التخريب.
٤. الشخص أو الأشخاص الذين تحقق وجودهم اتفاقاً في القطعة أو قطع الأراضي المجاورة للحراج الذي وقع فيه التخريب.

قانون تعديل قانون الحراج لسنة ١٩٣٨م، وتضمن تعديل المادة ٢٠ من القانون الأصلي حيث نصت على منع تصدير الحطب والفحم إلى خارج شرق الأردن إلا إذا كان الفحم مصنوعاً من أشجار السدر بتصريح من دائرة الزراعة والحراج^(٣).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٠٨٤، ٢٤/١٢/١٩٣٥م، ص ٥٥٤.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٥٩٤، ١٧/٤/١٩٣٧م، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٨٤٤، ١٦/١/١٩٣٨م، ص ٢٠-٢١.

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠م؛ حيث نصت المادة الثانية منه على أن لا يطبق قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧م، بما في ذلك الرسوم الواجب دفعها على وادي الأردن، وتستثنى من ذلك مساحة بعرض عشرة أمتار تمتد على طول الضفة الشرقية من نهر الأردن، أما المادة الرابعة، فقد عيّنت مجلس الوزراء مسؤولاً على تحديد الرسوم الجمركية عن إنتاج حراج وادي الأردن الذي يصدر إلى خارج الأردن^(١).

وقرر مجلس الوزراء في ٨/٥/١٩٤٠م الموافقة على استيفاء مبلغ ٢٠ ملا عن كل ١٠٠ كغم أو جزء منه من الحطب المقطوع من حراج وادي الأردن لتصديره إلى خارج الأردن^(٢). كما قرر المجلس في ٢٨/١٠/١٩٤١م الموافقة على استيفاء مبلغ ٥٠ ملا عن كل ١٠٠ كغم أو جزء من فحم شجرة السدر عن تصديره إلى خارج الأردن^(٣).

وقامت الحكومة الأردنية بتحديد مناطق الحراج بصورة واضحة ووضعت سبعة طوافي حراج مدربين على أعمال المساحة لمنع التعديات وقطع الأشجار^(٤). ووصل عدد طوافي الحراج سنة ١٩٣٨م إلى ٢٤ طوافاً؛ مما أدى إلى ازدياد المراقبة على الحراج؛ وبالتالي ارتفاع سعر الحطب^(٥). وقامت دائرة الزراعة والحراج الأردنية بدور كبير لإعادة تحريج الغابات التي تعرضت للتخريب والمناطق الجرداء، فقد أشرفت الدائرة على أربعة مستنبتات أنشأتها الحكومة الأردنية حتى سنة ١٩٢٨م في كل من عمان، وعين الحمير، وجرش، والكرك لإنتاج الغراس وتوزيعها على المواطنين^(٦). كما أنشأت الحكومة مستنبتاً خامساً في قرية الباقورة في غور الأردن سنة ١٩٣٣م^(٧).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٦٩، ١٦/٤/١٩٤٠م، ص ٢٢٠.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٧١، ١٦/٥/١٩٤٠م، ص ٢٤٤.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٢٣، ١/١١/١٩٤١م، ص ٣٤٨.

(٤) دائرة الأراضي والمساحة (١٩٣٧م)، التقرير السنوي، إمارة شرق الأردن، ص ١١، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير لدائرة الأراضي لسنة ١٩٣٧م.

(٥) التقرير السنوي لدائرة الأراضي لسنة ١٩٣٨م، ص ١٠.

(٦) الموسى، تاريخ الأردن، ص ٣١٣.

(٧) محافظة، تاريخ الأردن، ص ٢١٨.

وعلى سبيل المثال قامت دائرة الزراعة سنة ١٩٣٢م بتوزيع (٢٦٠٠) غرسة من مختلف الأشجار الحرجية في عمان^(١). كما بلغ مساحة ما قامت الحكومة بتشجيرها من الحراج الأميري (٢٩٨٣) دونماً زرع فيها (٣٠٠٠٠) شجرة^(٢). كما قامت دائرة الزراعة بزراعة ١٥ دونماً من أراضي عجلون بالقرب من قلعة الرض بشجر اللزاب^(٣).

ورغم الدور الذي كانت تقوم به الحكومة الأردنية للحفاظ على الحراج إلا أن الاعتداءات والتخريبات بقيت مستمرة لأسباب مختلفة، ويبين الجدول التالي قضايا الاعتداءات على الحراج لسنوات ١٩٢٩-١٩٣٣م^(٤):

جدول رقم (٢٨) يبين عدد قضايا الاعتداءات على الحراج خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م:

السنة / المقاطعة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
عمان	١٨	٣٤	١١	٢١	١٦
السلط	٢١	٩٩	٩٢	٩٢	١٣٠
جبل عجلون	٤١	٣٢	٢٩	٤٤	٨٤
إربد	٣٤	٤٥	٤٦	٨٠	٩٦
جرش	٥٣	٢١	٦٥	٥٥	٤٣
الكرك	٣	٢	٥	٤	٧
الطفيلة	٢٥	١٧	١٢	٣	٩
معان	١٢	١٩	١٠	٣	٣
المجموع	٣٠٧	٢٦٩	٢٧٠	٣٠٢	٣٨٨

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٧١.

(٢) التقرير السنوي لدائرة الأراضي لسنة ١٩٣٨م، ص ١٢.

(٣) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ٨٠.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٧٥، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٨٩.

وقامت الحكومة الأردنية بعمليات التحريج الاصطناعي والتي بدأت أولها في سنة ١٩٤٦م، بمساحات محدودة لا تتعدى (٥٠٠) دونم في العام، زُرعت بالأشجار الحرجية في المناطق الجرداء متبعة الطرق التقليدية في التحريج، وبهذا العمل تكون دائرة الحراج انتقلت من مرحلة الحماية والحفاظ على الأراضي الحرجية إلى البدء في زراعة الأشجار^(١).

رغم ما قامت به دائرة الحراج من جهد للحفاظ على الثروة الحرجية، إلا أنها واجهت مجموعة من الصعوبات تمثلت في^(٢):

١. الحماية، وهي أهم وأصعب المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الدائرة، فالفقر والجهل الذي ينتشر عند أغلب سكان الريف يدفعان هؤلاء الناس إلى الاعتداء على الحراج بالقطع والتخريب.

٢. سنوات القحط والجفاف يزيد الضغط على دائرة الحراج من قبل أصحاب المواشي نظرًا لحاجتهم للمراعي؛ مما يضطرها لفتح الحراج لهؤلاء السكان الفقراء المعدمين.

٣. عدم توفر الإمكانات المالية.

٤. الحاجة إلى المزيد من الوعي الحرجي والتعاون لتحقيق أهداف الدائرة.

نستنتج أن الحراج في الأردن كان ينتشر بشكل كبير لكن بسبب مجموعة عوامل تعرض للتخريب، ومع ذلك قامت الحكومة بإنشاء دائرة الحراج التي تولت مهمة الحفاظ على الحراج وتنفيذ القوانين المتعلقة به، والتي استطاعت القيام بواجبها لكن واجهت صعوبات كبيرة أدت إلى زيادة الضغط عليها.

(١) حجازين، نزال، (١٩٨٤م)، التحريج الاصطناعي في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١، ص ٢٤، وسيشار إليه لاحقًا، حجازين، التحريج الاصطناعي.

(٢) الحراج في الأردن، ص ١٥.

التسويق الزراعي

كانت المنتجات الزراعية في شرق الأردن في البداية لسد حاجة المزارع من الحبوب وغيرها لاستعمالها كغذاء له ولحيواناته، وتوفير بذار للسنة القادمة، وتصريف الباقي في السوق المحلي، ولكن مع تطور الأوضاع الزراعية وتوفر الأمن زادت كميات الإنتاج؛ مما تطلب إيجاد أسواق لتصريفها.

وكانت أسواق المنتجات الزراعية تنتشر في مراكز المدن، ومن أهمها سوق الخضرة في مدينة السلط والذي يقام يوميًا، وكان هذا السوق يستقبل حمولات المزارعين على الدواب صباح كل يوم من صلاة الفجر حيث يقوم الدلال بالنداء على البضاعة بقصد الإعلان عنها وعن سعرها، ولم يكن ثمة فرق كبير بين السوق وسعر البيع بالمفرق، وكان بعض تجار الخضرة يستأجرون طلبة المدارس أو الأجراء العاديين لبيعوا الخضار والفاكهة في الحارات، حيث يحملونها على أكتافهم وينادون عليها لبيعها مباشرة لربات البيوت اللواتي يقمن بالتوصية على بعض الأصناف. وكانت معظم أصناف الخضار والفاكهة تجلب من وادي السلط القريب أو من القرى المجاورة مثل ماحص والفحيص ووادي الأردن، والشونة ودير علا وغيرها^(١).

وهناك سوق الحمام في السلط الذي يعتبر من أشهر الأسواق في المدينة والذي أخذ الاسم من الحمام الذي كان موجودًا في السوق نفسه^(٢). والذي يتكون من قسمين الأول سفلي وخصص لبيع الحيوانات والثاني علوي وخصص لبيع الخضار ويتوفر فيه دكاكين لتجارة الحبوب بأنواعها والدخان والخضار والألبان وغيرها^(٣). وهناك سوق الخضار في مدينة عمان والذي كان يقع بجانب سوق السكر نسبة إلى صاحبه المرحوم يوسف السكر الذي كان يضم التجارة العامة^(٤).

(١) العمدة، هاني (١٩٨٩م)، أسواق السلط الشعبية، مجلة الفنون الشعبية، ع ١٤، ص ٣٥-٣٦، وسيشار إليه لاحقًا، العمدة، أسواق السلط.

(٢) العمدة، أسواق السلط، ص ٢١٧.

(٣) المسعود، ملكية الأراضي، ص ١٧٣.

(٤) المسعود، ملكية الأراضي، ص ١٧١.

وكانت الأسعار في هذه الأسواق تختلف باختلاف الأوضاع العامة في البلاد وحسب العرض والطلب، ويبين الجدول التالي متوسط أسعار المنتجات الزراعية في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م^(١):

جدول رقم (٢٩) يبين متوسط أسعار المنتجات الزراعية للمائة كيلو بالمل الفلسطيني في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م:

السنة/ الصنف		١٩٢٩		١٩٣٠		١٩٣١		١٩٣٢		١٩٣٣	
ف	مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل
القمح	٩٧٠	==	٥٨٥	==	٧٥٧	==	٠٥٠	١	٠٥٢		
الشعير	٤٥٠	==	٤٧٥	==	٥٩١	==	٧٧٧	==	٦٦٠	==	
الكرسنة	٧٩٠	==	٤٨٥	==	٤٦٧	==	٦٣٧	==	٦٩٥	==	
الجلبانة	٧٥٠	==	٤٣٥	==	٤٣٥	==	٥٨٥	==	٦٥٣	==	
العدس	٠٩٠	==	٦٢٥	==	٤٥٦	==	٦٣٠	==	٨٣٨	==	
الفول	٧٩٠	==	٥٨٥	==	٥١٠	==	٧٢٠	==	٠٧٥	١	
الحمص	٧١٠	==	٥٠٥	==	٥٥٠	==	٧٠٥	==	٨٤١	==	
الذرة البيضاء	٥٥٠	==	٣٧٥	==	٦٧٢	==	٨٣٣	==	٨٧١	==	
الذرة الصفراء	١٠٠	==	٦٥٠	==	٥٥٥	==	٠٥٠	١	٢٥	١	
السمسم	١٠٠	٢	٨٠٠	١	٦٢٥	١	٤٢٥	١	١٤٦	٢	
الزبيب	٣٠٠	١	=	٢	١٩٥	١	٣٦٨	١	٧٦٨	١	
الزيتون	٥٠٠	١	٦٦٥	١	٣٣١	١	٩٥٠	١	٩٥٠	١	
زيت الزيتون	=	٣	٥٠٠	٣	٥٠٠	٣	٨٤	٤	٩٦٦	٥	
الدخان التركي	٥٠٠	٧	=	٥	٢٨٠	٧	٦٦٢	٨	٨٨٠	١١	
الدخان الهيشي	٧٥٠	٣	٤٠٠	٥	٣٠٠	٣	٢٨٧	٦	٨١٧	٦	

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٥٦-٦٣، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٨-٣٥، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢١-٣٥.

يتضح لنا من الجدول السابق ارتفاع الأسعار بشكل تدريجي واختلافها بين الزيادة والتقصان لبعض المحاصيل المهمة، كالعدس والقمح والشعير؛ حيث تأثرت هذه الأسعار بعدة عوامل أهمها: توالي سنوات القحط والجفاف التي مرت على شرق الأردن، بالإضافة إلى ما تبعه من الجراد والذي يغزو المنطقة^(١)، وكذلك فتح الأسواق الخارجية وإغلاقها.

(١) لمزيد من المعلومات عن المشاكل والمعوقات التي واجهت قطاع الثروة النباتية، انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

جدول رقم (٣٠) يبين متوسط أسعار المنتجات الزراعية بالمل الفلسطيني بالصاع البلقاوي والرتل النابلسي^(١)

النوع / متوسط السعر	قمح	شعير	عدس	حمص	كرسنة	جلبانة	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	سمسم	فول	دخان هيشهي	دخان تركي	زبيب	زيت
من	٣٠	٣٠	٢٥	٣٥	٣٥	٣٠	٣٥	٢٥	-	-	٨٠	١٤٠	-	-
إلى	٤٥	٣٠	٣٥	٤٥	٤٠	٣٥	٤٠	٣٠	-	-	١٤٠	٢٢٠	-	-
وحدة الوزن	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	-	-	رتل	رتل	-	- ^(٢)
من	٦٠	٢٨	٥٠	٤٧	٣٧	٣٥	٤٠	٤٥	٩٠	٥٥	١٤٠	-	٤٥	١٤٠
إلى	٦٥	٣٠	٥٥	٥٠	٤٢	٤٧	٤٥	٥٠	١٠٠	٦٠	١٦٠	-	٥٧	٢٠٠
وحدة الوزن	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	رتل	رتل	رتل	-	رتل	رتل ^(٣)
من	٥٥	٢٣	٥٢	٥٤	٤٣	٤٣	٤٠	٤٨	٦٥	٥٣	١٨٠	-	٥٧	١٤٥
إلى	٦٢	٢٧	٥٦	٥٨	٥٨	٤٨	٤٧	٥٢	٧٠	٦٠	٢٢٠	-	٧٢	١٢٣

- (١) الصاع البلقاوي: وهو أحد المكايل المستخدمة في منطقة شرق الأردن، وهو يساوي ٦ لترات للزيوت، أو ستة كيلوجرامات للحبوب، أما الرتل النابلسي، فهو أحد الأوزان المستخدمة في منطقة شرق الأردن، وهو يساوي (٨٨٤، ٢) كيلوجرام من الحبوب، انظر التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٥٠م، ص ٤.
- (٢) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ٨٥، الربع الثاني (١/٤ / ١٩٣١ - ٣٠/٦ / ١٩٣١م).
- (٣) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ١٩٤، الربع الثالث (١/٧ / ١٩٣٣ - ٣٠/٩ / ١٩٣٣م).

وحدة الوزن	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	رطل	رطل	رطل	-	رطل	رطل	رطل ^(١)
من	٥١	٢٢	٤٨	٤٨	٤٣	٣٨	٣٥	٤٥	٦٧	٤٧	١٥٧	-	٦٢
إلى	٥٦	٢٦	٥٣	٥٣	٤٨	٤٥	٤٠	٥٠	٧٧	٥٥	٢١٠	-	٧٣
وحدة الوزن	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	صاع	رطل	رطل	رطل	-	رطل ^(٢)

-
- (١) تقارير عن شرقي الأردن عام ١٩٣٤م (١٩٨٧م)، جمع وإعداد محمد عبد القادر خريسات، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، ص ٨٠-٨١، الربع الأول (١/١/١٩٣٤-٣/٣١/١٩٣٤م)، وسيشار إليه لاحقاً، خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م.
- (٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٩٢-٩٣، الربع الثالث (١/٧/١٩٣٣-٣٠/٩/١٩٣٣م).

وأدى اهتمام الحكومة الأردنية بتطوير القطاع النباتي^(١) إلى ازدياد الإنتاج؛ مما تطلب البحث عن أسواق جديدة والتي توفرت في البلاد المجاورة وخاصة فلسطين؛ الأمر الذي فتح باب التصدير، وفي المقابل باب الاستيراد للمنتوجات الزراعية التي لا تتوفر في الأردن.

وكان الأردن يصدر المنتوجات الزراعية عن طريق الممرات الزراعية الرئيسة الثلاث (البحر والجو والبر) والذي كان أنشط الممرات التجارية بالنسبة لحركة الصادرات، وكانت هذه المنتوجات تصدر إلى كل من فلسطين وسوريا والعراق ونجد ومصر؛ حيث شكل مجموعة من كبار الشخصيات في الأردن شركة للخدمات التجارية الجوية بين الأردن والأقطار العربية المجاورة، وتملك هذه الشركة خمس طائرات ممتازة وأرضاً صالحة لهبوط الطائرات، كما أن طيارها من ذوي الخبرة والقدرة وممن سبق لهم العمل في سلاح الطيران الملكي البريطاني، لكن هذه الشركة فشلت بسبب عدم سماح الدول المجاورة بهبوط الطائرات في مطاراتها^(٢).

واستلمت الحكومة الأردنية خلال عام ١٩٤٦م من السلطات الحربية البريطانية ميناء العقبة الحربي ومستودعات حفظ البضائع؛ مما أدى إلى زيادة النشاط التجاري البحري؛ حيث أصبح بإمكان المراكب التجارية زيارة العقبة وذلك لتوفير الشواطئ لإفراغ حمولتها على طول الميناء^(٣)، كما أعفت الحكومة الأردنية بعض المحاصيل الزراعية من الرسوم الجمركية اعتباراً من تاريخ ١/٦/١٩٤٧م. ومن أهم المحاصيل التي تم إعفاؤها: الفول، والعدس، والكرسنة، والقمح، والشعير، والذرة البيضاء، والذرة الصفراء^(٤)؛ الأمر الذي أدى إلى ازدياد حركة التصدير.

(١) لمزيد من المعلومات عن دور الحكومة الأردنية في تطوير قطاع الثروة النباتية، انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢) التقرير الإداري لوزراء التجارة لسنة ١٩٤٦م، ص ١٢.

(٣) وزارة التجارة (١٩٤٧م) التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، ص ١٧، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٧م.

(٤) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٧م، ص ٢٠.

جدول رقم (٣١) يبين قيم وكميات المنتجات الزراعية الرئيسة المصدرة من الأردن خلال الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٩ م بالطن / بالليرة الفلسطينية:

السنة	الكمية / القيمة	خضروات طازجة	كرسنة وحمص	فواكه طازجة	زبيب	عنب	قمح	شعير	ذرة	عدس
١٩٤٣	الكمية	٩٠٥.٤١٥٦	٤.١٧٨٢	١٨٥٣	١٦٧.٥١٠	٩٤٣.٢٤١٩	٨٢٨.٢٨١٦٥	٦١٥.١١٣٦٧	٣٣٨.٢٠٨	١٣٤.١٢٩٠
	القيمة	٥٧٠.٦٢	٨٣٨٥٢	٩٤٢٩١	٣٤٨٧٨	٦٤٤٥٠	٩٨٩٣٤٧	٢٣١٧٦٨	٤٠٣١٤	٨٦٤.٥٩
١٩٤٤	الكمية	٦٩٩.٤٤٨٧	٥٥٦.٤٧٤٨	٦٧٢.٢٨٤٧	٢٨٧.٦٤٥	٦٧٢.٢٨٤٧	٨٥٨.٧٤٥١	٣٠٩.٢٥٧	٥٢٧.٦٠٨	٨٠٣.٢٧١٩
	القيمة	٥٩٣٣٠	٩٧١٣٣	١٣٨٨٢١	٤٢٠٣٧	٥٤٦٣٨	٢٩٣١١٨	٥٩١٢	١٧٥٢٢	٩١٠.٣٣
١٩٤٥	الكمية	٣٧٣.٢٦٣٠	٣٩٥.١١٥٣	٤٥.١٩٩٠	١٤٣.٤٣٥	٤٠٦.٥٣٤١	١٢١.١٦٩٩٩	٠.٨٨.٤٢٦٠	٦٩٦.٠٢	٣٢٣.٨٢٨
	القيمة	٥٥٦٩٧	٤٣٧٤١	١٢٨١٢٤	٢٥٥١٨	٦٥٥٣٦	٧٠.٢٦٦٨	٩٨٢٧٣	٢٠٠.٨	٢٦٦٩٨١
١٩٤٦	الكمية	٠٥٦.٢٩٣٣	٤١.٣٠٥٦	٥٩٥.٢٨٣١	٧١٨.٤٠١	٩٤٥.٢٩٣٨	١٤٩.٢٧١٤٩	١٩٩.٧٥٧٩	٦٥٧٤.٠٦	٢٣٠.٦٠٩
	القيمة	٦٤٠.٧٧	٨٦١٤٥	١٤٠.٨٨٩	١٠.٨٩٥	٦٠٥٤٠	١٠.٨٤٦٩١	١٥٨٥٦	١٣٣٧٠	٦٤٣٩٧ ^(١)
١٩٤٧	الكمية	١٠٤.٤٥٦٤	١	٧٤١.٣٩١٠	٣٥٠.٢٥٢	١٦٥٨	١٣٠٠	-	-	٠.٤٤.٨٠٣

(١) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦ م، ص ١٣.

	القيمة	٦٠٥٩٦	٢٦	١٨٧٧٦٦	١٨٧٧٦٦	٢٩٧٠٨	٥٤٠٣٩	-	-	٢٩٥١١ ^(١)
١٩٤٨	الكمية	٤٢٩١	٢.٦١٦	٣٨.٢١٤٢	٥٣.١	-	٥.٦١٧	٤٩	٥.١٤	٢.١٤٣١
	القيمة	٨٢٣٩١	٢١٠٧٨	٤٣١١	٧٤	-	٤٠٤٤٠	١٢٧٤	٤٥٠	٥١١٠٩
١٩٤٩	الكمية	٦.٣١٩	١٨٩٧	٢٢٤٨	١	-	٧٤٤٦	١٠٧٧٦	٢٢٦٤	١٩٧٧
	القيمة	٦٢٩٤٦	٣٣٧٨٠	٣٠٤٧٤	٥٠	-	٢٠٣٠٤٣	١٣١١٨٣	٢٦٣٢٦	٣٠٥٥٦ ^(٢)

يتضح لنا من الجدول السابق أنه كانت هناك حركة تصدير نشطة للمنتجات الزراعية في منطقة شرق الأردن، وخاصة في الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٦م، وكانت أكثر المنتجات تصديراً القمح والشعير، لكن الصادرات انخفضت في سنة ١٩٤٧م بسبب الجفاف الذي حدث أثناء موسم البذار وخاصة في منطقة الجنوب مما أدى بالحكومة الأردنية إلى استيراد المحاصيل الزراعية مثل القمح (٢٠٤٤) طنًا، والشعير (٢٧٢٩) طنًا من تركيا وتوزيعها على السكان في المناطق التي تعرضت للجفاف، كما استوردت (٧٥٠) طنًا من الدقيق، في المقابل كان إنتاج الفواكه قريئاً في السنوات السابقة وذلك لتوفر مياه الري في منطقة وادي الأردن^(٣). كما نلاحظ توقف تصدير العنب من سنة ١٩٤٨-١٩٤٩م، والذي كان يصدر دائماً إلى منطقة فلسطين بسبب الاضطرابات السائدة هناك وقيام الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م^(٤).

(١) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٧م، ص ١٣.

(٢) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٩م، ص ٨.

(٣) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٧م، ص ٣.

(٤) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٩م، ص ١٤.

وقامت الحكومة الأردنية في ١٦ / ٧ / ١٩٤٩م بإعادة الرسوم الجمركية على عدد من المحاصيل الزراعية مثل الفول والعدس والكرسنة والقمح والشعير والذرة البيضاء والذرة الصفراء^(١) الأمر الذي أثر على كميات المحاصيل المصدرة.

وكانت هناك مجموعة من الأمور تؤثر على عملية التسويق الزراعي، منها انتشار الآفات الزراعية التي كانت تقضي على المحاصيل الزراعية مثل الجراد الذي يغزو المنطقة كل فترة والتي كانت أشدها سنة ١٩٣٠م وأدى إلى هلاك المحاصيل ونقصها وارتفاع أسعارها في البلاد، والأمراض التي تصيب المزروعات نفسها^(٢).

وأيضاً هناك الاضطرابات التي كانت في فلسطين سنة ١٩٣٦م؛ حيث منع استمرار الاضطرابات سكان الأردن من بيع منتجاتهم من العنب، وكان الحل المقترح لهذا الأمر تحويل العنب إلى زبيب وتقوم الحكومة بشراء الزبيب من أصحاب الكروم^(٣).

وفي كتاب وجهه مدير الجمارك والتجارة والصناعة بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٣٦م إلى رئيس الوزراء يوضح أن شركة معشر إخوان ستقوم في حالة استمرار الاضطرابات في فلسطين بشراء العنب من مناطق السلط والفحيص وصنع الزبيب وتعليه في علب خاصة وتخزينه من أجل بيعه في شهر تشرين الثاني القادم عندما تتحسن الأسعار، وفي المقابل يطلب مدير الجمارك تسليف هذه الشركة الأموال اللازمة من المصرف الزراعي في حالة حاجتها للأموال^(٤).

وتأثرت الأسعار أيضاً وخاصة أسعار القمح والشعير والذرة التي تستخدم لصناعة المادة الرئيسة لغذاء السكان في الأردن، وهي الخبز، بسبب استيراد الأردن كميات من الدقيق الأجنبي الذي يستخدم لصناعة الخبز ويغني عن خبز القمح والشعير والذرة، وعلى سبيل المثال انخفض سعر القمح سنة ١٩٣٧م من ١٠٠ مل للصاع إلى ٩٠ ملا، والشعير من ٥٠ ملا إلى ٤٥ ملا، والذرة من ٦٠ إلى ٥٥ ملا خلال فترة أسبوعين بسبب دخول كميات كبيرة من الدقيق الأجنبي إلى الأردن^(٥).

(١) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٩م، ص ٢١.

(٢) لمزيد من المعلومات عن الآفات الزراعية، انظر موضوع الآفات الزراعية في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ٢٠، بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٣٦م.

(٤) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة، رقم ٢٥ / ١ / ٢٢، بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٣٦م.

(٥) الأردن، عمان، ٧١٧٤، ٢٤ / ٢ / ١٩٣٧م، ص ٢.

وهناك القرارات الحكومية المتعلقة بفرض الرسوم على المحاصيل الزراعية، وعلى سبيل المثال، قرار الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٨م، باستيفاء رسوم على الفواكه والخضار الطازجة التي تباع في الأسواق العامة ضمن المناطق البلدية كافة في أنحاء شرق الأردن، حيث كانت الرسوم المفروضة على النحو التالي^(١):

المبلغ المفروض بالمل الفلسطيني	كمية البضاعة
٥	على القفف التي لا يزيد وزنها على الرطلين
٢٠	عن كل حمل بهيم
٢٥	عن كل بغل أو كدش
٣٠	عن كل حمل جمل
١٥٠	عن كل حمل سيارة أقل من التتراك
٥٠٠	عن كل حمل سيارة تتراك
٥٠	عن كل قطار من البطيخ والأثمار الحمضية

وهناك مشاكل الحدود، وخاصة مع فلسطين؛ حيث يعاني سكان الأردن، وخاصة في الشمال من تسويق العنب في فلسطين وذلك لحاجتهم لإصدار جواز سفر وتأشيرة لدخول فلسطين كما أن إصدار جواز السفر يحتاج إلى وقت طويل قد يصل إلى شهر تقريباً وكذلك يحتاج المال مما يجعل الفلاحين يرسلون إنتاجهم من العنب مع الآخرين، كذلك ضابط قوة الحدود في جسر المجمامع على الحدود يعطي تصاريح الدخول لفلسطين في ساعة معينة من صباح كل يوم، فإذا تأخرت السيارة بسبب معين يضطر الفلاح الانتظار إلى اليوم التالي حتى يحصل على إذن الدخول وإذا حصل التصريح فيكون ليوم أو يومين فقط؛ مما يضطر الفلاح لبيع محصوله بأسرع وقت وبسعر بخس ليعود بالوقت المحدد^(٢) مما يؤدي هذا الأمر إلى انخفاض سعر العنب في كثير من الأحيان.

ومن أكثر الأمور التي تؤثر على أسعار المنتجات الزراعية الجفاف والقحط، ومثال على ذلك ارتفعت أسعار المحاصيل الزراعية الشتوية سنة ١٩٤١م، وخاصة القمح والشعير بسبب

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٩٤، ٢/٤/١٩٣٨م، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) الأردن، عمان، ع ٨٤٤، ٥/٩/١٩٣٩م، ص ٢.

انحباس الأمطار وكثرة الطلب عليها من فلسطين، ولحل هذه المشكلة قامت الحكومة الأردنية بإصدار قرار يمنع تصدير المحاصيل الزراعية حتى تستقر الأسعار^(١).

وهناك التكلفة المادية للتسويق الزراعي، وعلى سبيل المثال قامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٤٢م بتشجيع أصحاب كروم العنب على صنع الزبيب من العنب ليسهل عليهم تسويقه في فلسطين بسبب ارتفاع أجور الشحن إلى فلسطين، وكذلك انصراف سيارات الشحن إلى العمل مع السلطات العسكرية في أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م^(٢).

وقد تأثر الوضع الاقتصادي في الأردن بنتائج الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م؛ الأمر الذي أدى إلى غلاء الأسعار وفقدان بعض المواد من الأسواق مثل القمح؛ مما أدى بالحكومة الأردنية إلى وضع تسعيرة للمواد الغذائية، وعلى سبيل المثال قامت بلدية السلط في شهر أيار ١٩٤١م بتحديد الأسعار على النحو التالي: ثلاثة قروش سعر رطل البندورة وقرشان سعر رطل الخيار وأربعة قروش سعر رطل الفاصوليا الخضراء وقرشان سعر رطل الباذنجان، حيث كانت هذه التسعيرة تعلن لعموم السكان والباعة والدعوة إلى الالتزام بالتسعيرة خوفاً من المخالفات، ولكن هذه التسعيرة سرعان ما ارتفعت بنسبة الثلث تقريباً^(٣) وهذا دليل على تدهور الأوضاع الاقتصادية.

هذه بعض المشاكل التي أثرت على عملية التسويق الزراعي وأسعار المحاصيل الزراعية وكمية الصادرات الزراعية في شرق الأردن، وسنحاول في الفصل الثالث بيان المشاكل والمعوقات التي تؤثر على قطاع الثروة النباتية في الأردن بشكل عام بما فيها الأسعار والتسويق.

(١) الأردن، عمان، ٩١٨ع، ١٢/٥/١٩٤١م، ص ١.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥/٢/٩٠١، بتاريخ ٤/٥/١٩٤٢م.

(٣) العمدة، هاني صبحي (٢٠٠٨م)، السلط، ملامح من الحياة اليومية للمدينة من خلال سجلي البلدية لسنتي ١٩٤٠، ١٩٤١م، عمان: وزارة الثقافة، ص ٢٥-٢٧، وسيشار إليه لاحقاً، هاني العمدة، ملامح الحياة اليومية لسنة ١٩٤٠-١٩٤١م.

الفصل الثالث

دور الحكومة الأردنية

في تنمية قطاع الثروة النباتية والمشاكل
والمعوقات التي واجهها هذا القطاع

دور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة النباتية

قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٥٠م بالعمل على تطوير وتنمية قطاع الثروة النباتية في الأردن؛ لأن الزراعة تعتبر القطاع الإنتاجي الأول ويعمل فيه معظم سكان البلاد.

وقد حددت دائرة الزراعة في تقريرها السنوي لعام ١٩٣٠م سياستها الزراعية التي تحتوي على المواد التالية^(١):

١. إدخال التعليم الزراعي العملي إلى المدارس الثانوية بصورة واسعة النطاق وجعل التعليم في مدارس القرى يتكون من قسمين: قسم عملي، وقسم نظري.
 ٢. تأسيس مدرسة زراعية مستوفاة جميع الشروط الفنية.
 ٣. القيام بحملة منظمة لتشجير الأراضي في جميع المقاطعات.
 ٤. الإكثار من حقول التجارب لمختلف المحاصيل الزراعية.
 ٥. تحسين أنواع الحيوانات والطيور الداجنة والنحل.
 ٦. الإكثار من مستنبتات الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
 ٧. إنشاء دائرة لهندسة الري للقيام بمشروعات ري الأغوار والمناطق التي فيها ينابيع.
 ٨. إيجاد أسواق للاستهلاك وصلات تجارية مع الخارج.
- وتنفيذاً لهذه السياسة؛ عملت الحكومة الأردنية على تطوير وتنمية قطاع الثروة النباتية في المجالات التالية:

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٢٠-٢١.

• الإدارة الزراعية

بعد تأسيس الإمارة الأردنية، أخذت الحكومة على عاتقها تشجيع الزراعة وتحسينها، وخاصة أن حوالي (٨٥٪) من سكان البلاد كانوا يعملون في الزراعة ويعيشون من مردودها، فكانت أهم خطواتها في هذا المجال تضمين الموازنات المالية السنوية مخصصات لدائرة الزراعة والحراج، والتي أخذت بالازدياد خلال عهد الإمارة، وتضاعفت في سنوات الاستقلال الأولى^(١). وجاءت هذه المخصصات على النحو التالي:

جدول رقم (٣٢) يبين مخصصات دائرة الزراعة والحراج والبيطرة في الموازنة العامة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٨ م بالجنيه الفلسطيني:

السنة المالية	التفقات العامة	مخصصات الدائرة	النسبة المئوية
١٩٣٠ / ١٩٢٩	٣٣٧٨١	٦٥١٦	١٩.١٪ ^(١)
١٩٣١ / ١٩٣٠	٣٧١٥١٠	٦٧٠٠	١٨.١٪ ^(١)
١٩٣٢ / ١٩٣١	٣٥٧٠٢٨	٦٢٥٠	١.٧٪
١٩٣٣ / ١٩٣٢	٣٥٤٨٨٧	٦٥٤٣	١٨.١٪ ^(٢)
١٩٣٤ / ١٩٣٣	٣٦٤٧٨٣	٧٣٩٣	٢.٠٪ ^(٣)
١٩٣٥ / ١٩٣٤	٣٨٦٥٤٠	٧٥٨٩	١٩.١٪ ^(١)
١٩٣٦ / ١٩٣٥	٤٠٤٤٠٤	٨٠٤٨	١.٢٪ ^(٢)
١٩٣٧ / ١٩٣٦	٤٦٩٩٠٩	٩٤٧٠	٢.٠٪
١٩٣٨ / ١٩٣٧	٥٠٢٧٣٢	١٠٦٩٦	٢.١٪ ^(٨)
١٩٣٩ / ١٩٣٨	٧٢٩٨٥٣	٧٣٣٨	١.٠٪ ^(١)

(١) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٥-٢١٦.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٥٠، ١٦ / ٥ / ١٩٣٠ م، ص ٥٤-٥٥.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٦٩، ٧ / ٣ / ١٩٣١ م، ص ٩١-٩٢.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٩-١٠.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩-١٠.

(٦) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٧، ٢٢ / ١١ / ١٩٣٤ م، ص ٣٥-٣٨.

(٧) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٩، ٩ / ١ / ١٩٣٦ م، ص ٣٤-٣٧.

(٨) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١٤، ٢٤ / ١١ / ١٩٣٨ م، ص ٤٨-٥٢.

نستنتج من الجدول السابق اختلاف مقدار مخصصات دائرة الزراعة والحراج والبيطرة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٨م بين الزيادة والنقصان من سنة لأخرى، رغم ازدياد مخصصات الموازنة العامة للدولة، فقد بلغت نسبة مخصصات دائرة الزراعة من النفقات العامة (٩.١٪) في السنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠م انخفضت إلى (٧.١٪) في السنة المالية ١٩٣١/١٩٣٢م، ثم ارتفعت إلى (١.٢٪) في السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨م، ثم عادت إلى الانخفاض بشكل كبير في السنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٩م لتصل إلى (١٪).

وقد أثر اختلاف قيمة المعونة البريطانية المقدمة للحكومة الأردنية في مقدار زيادة ونقصان مخصصات دائرة الزراعة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٩م؛ حيث بلغت نسبة المعونة البريطانية (٢٤٪) من مجموع الواردات العامة في السنة المالية ١٩٢٩/١٩٣٠م، وارتفعت إلى (٣٩٪) في السنة المالية ١٩٣٢/١٩٣٣م، ثم انخفضت إلى (٢١٪) من مجموع الواردات العامة^(١)، الأمر الذي أدى إلى اختلاف مخصصات دائرة الزراعة والحراج والذي بينه الجدول السابق.

ونظرًا لازدياد أهمية الزراعة واتساع رقعتها؛ أسست الحكومة الأردنية وزارة الزراعة والتجارة لأول مرة عام ١٩٣٩م في وزارة السيد توفيق أبو الهدى^(٢) الثانية^(٣). ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩م حال دون تحقيق هذه الأهداف المرجوة من الوزارة، ويظهر الجدول التالي مقدار مخصصات وزارة الزراعة في الموازنة العامة.

(١) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٥، ١٨ / ١١ / ١٩٣٨م، ص ٦٧-٧٠.

(٢) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٢.

(٣) توفيق أبو الهدى (١٨٩٥-١٩٥٦م) ولد في عكا، ودخل مدرسة اللوازم في الآستانة، وتخرج برتبة وكيل ضابط، أصبح مديرًا لمديرية تسجيل الأراضي سنة ١٩٢٦م، ثم عضوًا في المجلس التنفيذي سنة ١٩٢٨م، وأصبح مديرًا للمصرف الزراعي سنة ١٩٣٣م، وشكل أول وزارة سنة ١٩٣٨م، ثم تبعته الوزارات الأخرى، ومنها وزارة عام ١٩٣٩م، و ١٩٤٠م، و ١٩٤٣م، و ١٩٤٧م، و ١٩٥١م، و ١٩٥٢م، و ١٩٥٤م، وتوفي أبو الهدى منتحرًا. انظر الشلبي، سهيلا سليمان (٢٠٠٤م)، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية ١٩٣٨-١٩٥٥م، عمان: دار اليازوري، ص ١٣-١٦، وسيشار إليه لاحقًا، الشلبي، توفيق أبو الهدى.

(٤) الوثائق الأردنية (١٩٩٩م)، الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٩٩م، دائرة المطبوعات والنشر، ص ٢٤، وسيشار إليه لاحقًا، الوزارات الأردنية.

جدول رقم (٣٣) يبين مخصصات وزارة الزراعة في الموازنة العامة في الفترة من ١٩٣٩-١٩٤٥ م بالجنيه الفلسطيني^(١)

السنة المالية	النفقات العامة	مخصصات الوزارة	النسبة المئوية
١٩٣٩ / ١٩٤٠	٨٧٤٨٣٥	٨٢٦٠	٪٩.٠
١٩٤٠ / ١٩٤١	٨١٠١٢٥	٧٧٢٤	٪٩.٠
١٩٤١ / ١٩٤٢	١١٠٩٤٢٢	٧٦٩٧	٪٦.٠
١٩٤٢ / ١٩٤٣	١٦١٠٥٤٤	٧٩٧٨	٪٤.٠
١٩٤٣ / ١٩٤٤	٢٣١٨٥٢٩	٨١٧٧	٪٣.٠
١٩٤٤ / ١٩٤٥	٣١٢٩٣٥٥	٩٧٧٢	٪٣.٠

نستنتج من الجدول السابق أن مخصصات وزارة الزراعة كانت في تناقص مستمر خلال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ م؛ حيث انخفضت نسبتها من النفقات العامة للدولة من (٠-٩٪) في السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ م إلى (٠-٣٪) في السنة المالية ١٩٤٤ / ١٩٤٥ م، أي بمقدار الثلثين تقريباً، وهذا دليل على إهمال الزراعة خلال فترة الحرب.

ورغم قيام الحكومة البريطانية أثناء فترة الحرب العالمية الثانية بزيادة المعونة النقدية المقدمة للحكومة الأردنية، فقد بلغت (٢٢٣٨٩٧) جنيهاً فلسطينياً في السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ م ما نسبته (٣٦٪) من مجموع الواردات العامة، وارتفعت إلى (٥٤٣٦٨١) جنيهاً فلسطينياً في السنة المالية ١٩٤٥ / ١٩٤٦ م بنسبة وصلت إلى (٤٦٪) من الواردات العامة^(٢) رغم ذلك بقيت مخصصات وزارة الزراعة في تناقص.

وقد تنبه أعضاء المجلس التشريعي الأردني الخامس لما تحتاجه البلاد، وخاصة في الجانب الزراعي، بعد الإهمال الذي لحق به في فترة الحرب العالمية الثانية، فقاموا بتقديم عريضة مطالب

(١) السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٦٣.

(٢) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٣.

للحكومة بينوا فيها أن الزراعة مورد البلاد الأساسي وعليها تركز حياة وسعادة الشعب؛ لذلك يجب زيادة مخصصات وزارة الزراعة للقيام بواجباتها وهي^(١):

١. تعميم غرس الأشجار المثمرة، وخاصة الزيتون، وتحريج قطع الأراضي التي خصصت لهذه الغاية وأنفق عليها مبالغ طائلة ولا زالت مهمة.

٢. العمل على جلب ماكينات لحفر آبار ارتوازية وتعميم حفرها في البلاد المعمورة والبادية لأجل تأمين حياة المزارعين ولإحياء الأراضي الموات وتعميم وتأمين الزراعة فيها.

٣. جلب أدوات زراعية تُعطى للمزارعين بالأقساط.

بالإضافة إلى مخصصات دائرة الزراعة المقررة في الموازنة العامة، كانت هناك مخصصات فوق العادة للدائرة لبعض السنوات يتطلبها مصاريف مثل مكافحة الجراد، ويبين الجدول التالي هذه المخصصات.

جدول رقم (٣٤) يبين المخصصات فوق العادة لدائرة الزراعة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٦ م بالجنيه الفلسطيني:

السنة المالية	مخصصات دائرة الزراعة	المخصصات فوق العادة	سبب إحداث هذه المخصصات
١٩٣٠ / ١٩٢٩	٦٥١٦	١٢٠٠٠	مكافحة الجراد
١٩٣١ / ١٩٣٠	٦٧٠٠	٢٢٩٢٥	مكافحة الجراد ^(٢)
١٩٣٤ / ١٩٣٣	٧٣٩٣	٦٥٠	— ^(٣)
١٩٣٥ / ١٩٣٤	٧٥٨٩	٥٩٠	— ^(٤)
١٩٣٦ / ١٩٣٥	٨٧٥٣	٦٠٠	— ^(١)

(١) مذكرات المجلس التشريعي الخامس، الدورة العادية الرابعة، الجلسة ٦، ١٢ / ١١ / ١٩٤٥ م، ص ٥-٦.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٤٧.

(٣) الصلاح، محمد (١٩٩٤ م)، دور الحكومة في تنمية القطاع الزراعي في الأردن بين سنتي ١٩٢١-١٩٤٦ م، مجلة أبحاث اليرموك، مج ١٠، ع ٢، ص ٥، وسيشار إليه لاحقاً، الصلاح، تنمية القطاع الزراعي.

(٤) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٧، ٢٢ / ١١ / ١٩٣٤ م، ص ٩.

وتوزعت مخصصات دائرة الزراعة على عدة جوانب هي^(١):
أولاً: الرواتب للموظفين في المركز الرئيسي في عمان، وللموظفين في دائرة الزراعة والحراج في المقاطعات وموظفي قسم البيطرة.
ثانياً: النفقات الأخرى والتي توزعت على الأمور التالية: من نقلات وسفريات وإنارة وتدفئة وبرق وبريد وهاتف وألبسة ولوازم وتجهيزات بيطرية وتقليم وتحريج وصيانة المستنبتات وحقوق التجارب وحدائق المدارس ومكافحة الأوبئة وغيرها.
ونشير هنا إلى أن هذه المخصصات تشمل كل جوانب دائرة الزراعة والحراج، بما فيها قسم البيطرة المسؤول عن الثروة الحيوانية التي سوف نتناولها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

• إجراء البحوث والتجارب الزراعية

قامت دائرة الزراعة بإجراء التجارب والبحوث الزراعية الرامية إلى رفع الإنتاج وتحسين نوعيته، مستعملة أسلوب البحث التطبيقي في تجارب تحسين الحبوب والخضروات ووقاية النباتات، ولأجل تحقيق ذلك؛ قامت دائرة الزراعة بإنشاء مجموعة من المحطات والمستنبتات والحقول الزراعية في مختلف أنحاء الأردن وهي:

أولاً: المحطات الزراعية وتشمل:

١. محطة الباقورة:

أنشئت هذه المحطة عام ١٩٣٣م في قرية الباقورة في منطقة الأغوار على مساحة تقدر بـ (١١٠) دونمات، وأنشئ فيها مستنبت زراعي^(٢) متخصص بإنتاج غراس الحمضيات، بالإضافة إلى

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٩، ١٩ / ١ / ١٩٣٦م، ص ٩.
(٢) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٧، ٢٢ / ١١ / ١٩٣٤م، ص ٣٥-٣٨، ومذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١٤، ٢٤ / ١ / ١٩٣٨م، ص ٤٨-٥٢.

(٣) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا، ص ٣٩٧.

إنتاج أشتال عقل الكرمة وغراس التين والرمان وغراس النخيل التي ثبت نجاحها في منطقة الأغوار^(١).

٢. محطة قرية الجبيهة:

أنشأت دائرة الزراعة عام ١٩٣٣م محطة زراعية في قرية الجبيهة في عمان بمساحة تقدر بـ(٦٠٠) دونم، بهدف إنشاء حقل تجارب وإنتاج مطاعيم أشجار الفاكهة، وكذلك لإنتاج الحبوب المحسنة أو إدخال أصناف محسنة من الخارج وإكثارها. وأهم إنجازات هذه المحطة إدخال بعض أصناف الحبوب، وجربت أصناف أخرى من الحبوب مثل القمح (ف٨) والعدس الأنطاكي^(٢).

ثانيًا: المستنبتات الزراعية وتشمل:

١. مستنبت كفرسوم:

قامت دائرة الزراعة سنة ١٩٣٠م بإنشاء مستنبت زراعي في كفرسوم في منطقة إربد؛ نظرًا لزيادة نشاط الأهالي لغرس الأشجار والاعتناء بها^(٣). وتم الاستغناء عن هذا المستنبت سنة ١٩٣٣م لرداءة تربته وصعوبة مراقبته وبعده عن مصادر المياه التي يسقى منها^(٤).

٢. مستنبت مادبا:

أنشأت دائرة الزراعة سنة ١٩٣٢م مستنبتًا زراعيًا في مادبا على مساحة أربعة دونمات لسد احتياجات أهالي القضاء من الغراس المثمرة^(٥) لكنه لم يستمر طويلًا؛ حيث تم إلغاؤه في سنة ١٩٣٥م^(٦).

(١) حماد، حسن (١٩٨٢م)، محطات أبحاث وزارة الزراعة ما لها وعليها، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٤٥، ص ٩، وسيشار إليه لاحقًا، حماد، محطات أبحاث الزراعة.

(٢) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا، ص ٣٩٧-٣٩٨.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ١٦.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٤.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٤.

(٦) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ٦٣.

٣. مستنبت الأزرق:

أنشأت دائرة الزراعة سنة ١٩٣٤م مستنبتاً زراعياً في منطقة الأزرق على مساحة ثمانية دونمات واستخدم لزراعة أشجار النخيل التي جلبتها دائرة الزراعة من الخارج^(١).

٤. مستنبت الرصيفة:

وتقدر مساحته بخمسين دونماً، خصص لزراعة الأشجار التي تصلح للجبال والسهول والأودية وفي الأماكن المرتفعة، كالتفاح والأجاص والمان والكرز^(٢).

٥. مستنبت عمان:

أنشأت دائرة الزراعة مستنبتاً زراعياً في عمان على مساحة ثلاثة دونمات لإنتاج أغراس الأشجار المثمرة للمستنبتات الأخرى^(٣) ولكن تم إلغاؤه بسبب صعوبة وصول الماء إليه ونقل ما كان به من الغراس إلى مستنبت الرصيفة وجرش^(٤).

٦. مستنبت جرش:

أنشأت دائرة الزراعة مستنبتاً زراعياً في منطقة جرش، وقامت الدائرة سنة ١٩٣٣م باستبدال مستنبت جديد بالمستنبت القديم على مساحة ستة دونمات ونصف، وترتبه أجود وخصص لزراعة أشجار الزيتون والإكثار منها وتطعيمها^(٥). وفي سنة ١٩٣٥م أصبحت مساحته عشرة دونمات^(٦).

٧. مستنبت وادي الكرك:

أنشأت وزارة الزراعة سنة ١٩٤٠م مستنبتاً زراعياً في وادي الكرك على مساحة (١٦) دونماً، زرع معظمها بمختلف أنواع البذور والغراس المثمرة اللازمة لاحتياجات المناطق الجنوبية في

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٩، فلسطين، يافا، ع ٢٨٦٠، ١/ ٢/ ١٩٣٥م ص ٢.

(٢) فلسطين، يافا، ع ٣١٣٠، ١٧/ ١٢/ ١٩٣٥م، ص ٧.

(٣) فلسطين، يافا، ع ٢٨٦٠، ١/ ٢/ ١٩٣٥م، ص ٢.

(٤) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ٢٩٤.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٤.

(٦) فلسطين، يافا، ع ٢٨٦٠، ١/ ٢/ ١٩٣٥، ص ٢، فلسطين، يافا، ع ٣١٣٠، ١٧/ ١٢/ ١٩٣٥م، ص ٧.

الأردن^(١) كما أنشأت وزارة الزراعة مستنبتات زراعية في اللواء الجنوبي بالإضافة إلى الكرك في معان وقضاء الطفيلة؛ حيث شجع على ذلك توفر التربة الصالحة لزراعة أغراس الأشجار، وكذلك رغبة الأهالي الذين كانوا يقدمون حيواناتهم لحرث أرض المستنبت مجاناً وكذلك إقبالهم على التشجير^(٢). وهذا دليل على اهتمام الأهالي بالزراعة وأهمية هذه المستنبتات في تطور الحياة الزراعية في هذه المناطق.

٨. مستنبت العقبة:

أنشأت وزارة الزراعة سنة ١٩٤٧م مستنبتاً زراعياً في منطقة العقبة على مساحة (٥٠٠) دونم للإكثار من أنواع النخيل وتعميمها في المناطق الغورية، ومن أنواع الكرمة الأمريكية والأشجار المثمرة الأخرى لسد احتياجات المناطق الجنوبية ومساعدة مستنبت الباقورة والرصيفة على سد حاجة المناطق الشمالية ومنطقة البلقاء^(٣) وجرى تقسيمه على النحو التالي^(٤):

- ١٥٠ دونماً بستاناً دائماً للنخيل.
- ١٠٠ دونم بستان كرم دائماً للعنب الأمريكي.
- ٨٠ دونماً مشاتل للنخيل والأشجار المثمرة والكرمة.
- ٧٠ دونماً مشاتل للخضروات.
- ١٠٠ دونم بستاناً دائماً للأشجار المثمرة ونباتات المناطق الحارة والمعتدلة.

٩. مستنبت وادي شعيب:

أنشأت وزارة الزراعة مستنبتاً زراعياً في وادي شعيب على مساحة (١٧٧) دونماً، بهدف زراعة عقل الكرمة الأمريكية الواردة من فرنسا وأشجار الفواكه المختلفة^(٥).

(١) الأردن، عمان، ع ٩١٠، ١٨/٢/١٩٤١م، ص ٢.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ١٠٠٤، ٧/٧/١٩٤٠م، ص ٤.

(٣) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٥، الجزيرة، عمان ع ١١٨٦، ٢٥/٥/١٩٤٧م، ص ٦.

(٤) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٥.

(٥) الأردن، عمان، ع ١٥٢٣، ٢٥/١٢/١٩٤٩م، ص ٢.

١٠. مستنبت الزرقاء:

قررت وزارة الزراعة سنة ١٩٥٠م رصد مبلغ خمسين ألف جنيه فلسطيني لإنشاء مستنبت زراعي في الزرقاء، وذلك لإجراء البحوث العلمية الزراعية، وتقرير مدى قابلية التربة الغورية للزراعة^(١).

ثالثاً: حقول التجارب:

قامت دائرة الزراعة في سنة ١٩٣٢م بتأسيس أربعة حقول للتجارب في أراضي بعض السكان في المناطق التالية^(٢):

١. قروق (إربد) لتجارب الأسمدة الكيميائية وأنواع القمح والشعير.
 ٢. رباع الشومر (أيدون، إربد) لتجارب الأسمدة الكيميائية.
 ٣. حنوطية (وادي السير) لتجارب أنواع الشعير والقمح والأسمدة الكيميائية.
 ٤. الرصيفة لتجربة الذرة الصفراء والأسمدة الكيميائية.
- كما أسست دائرة الزراعة سنة ١٩٣٣م أربعة حقول للتجارب في المناطق التالية^(٣):

١. قرية سمر في إربد.
 ٢. وادي اليابس (جديتا) في إربد.
 ٣. سوف في جرش.
 ٤. الثنية في الكرك.
- وقامت دائرة الزراعة بإجراء مجموعة من البحوث والتجارب الزراعية لتحسين الحالة الزراعية في منطقة شرق الأردن، وكان أهمها:

أولاً: مشروع حبوب الإكثار

ويعتبر من أهم مشاريع دائرة الزراعة والذي كان له دور كبير في تطور الحياة الزراعية في الأردن، وهو مشروع بدأ سنة ١٩٣٥م حيث كانت البداية استيراد سنة ١٩٣٥م نصف كيلو غرام

(١) الأردن، عمان، ع ١٥٣٧، ١٣/١/١٩٥٠م، ص ٢.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٤٧.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٦٦.

من القمح نوع (ف٨) من محطة عكا الزراعية بفلسطين والعمل على تجريب إكثارها فثبت جودة إنتاج هذا الصنف وتفوقه على غيره من الأصناف من حيث كمية الإنتاج والصفات التجارية، فقامت دائرة الزراعة بتعميم هذه التجربة على المحطات الزراعية المختلفة حتى توفرت لديها كميات كافية فقامت بإقراضها لعدد من المزارعين في البداية، ثم انتشر هذا الصنف في مختلف أنحاء الأردن وتوسعت عمليات الإكثار والإقراض وأصبح مشروعاً قائماً بذاته سمي مشروع حبوب الإكثار^(١).

وعلى سبيل المثال، رصدت الحكومة الأردنية عام ١٩٤٢م مبلغ (٢٥٠٠٠) لف لشراء الحبوب للمزارعين المحتاجين في جنوبي الأردن، وتضمنت عميلة الشراء النقاط التالية^(٢):

١. يشتري في الكرك (٥٠٠) طن من القمح بمبلغ (١٥٠٠٠) لف، و(٢٠٠) طن من الشعير بمبلغ (٤٠٠٠) لف بواسطة المتصرف وبعض التجار المختارين.

٢. تنقل الحبوب إلى مراكز التوزيع على الخط الحديدي بالقرب من منطقة القطرانة لتوزيعها على المزارعين مقابل دفع مبلغ من المال يقدر بـ (٥) لف عن الطن يكفي لسد النفقات الحقيقية.

٣. تكون كمية الحبوب المراد تسليمها لكل مزارع تساوي (٥٠٪) من البذار اللازم لزراعة أرضه لاعتقاد الحكومة بأن المزارع يملك ما يكفي لزراعة النصف الآخر من أرضه.

٤. تسليم الحبوب للمزارع بعد تعهده بأن يعيد نفس الكمية من الحبوب التي تسلمها إلى مركز معين بعد موسم الحصاد.

وقامت وزارة الزراعة سنة ١٩٤٨م لأجل مشروع حبوب الإكثار بالاقتراض من خزانة الدولة العامة بمبلغ (٧٠) ألف جنيه، وضعت منها (٤٠) ألف جنيه للمصرف الزراعي لإقراضه للمزارعين الكبار كي يتمكنوا من شراء البذار اللازمة لأراضيهم، ووضعت (٣٠) ألف جنيه

(١) وزارة الزراعة (١٩٦٣م)، التقرير السنوي ١/ ٤ / ١٩٦٢ - ٣١ / ٣ / ١٩٦٣م، عمان، الأردن، ص ٨، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٦٣م.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٧ / ٢ / ٢ بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٤٢م، وثيقة رقم ٢٧ / ٢ / ٢ بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٤٢م، وثيقة رقم ٢٧ / ٢ / ٢ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٤٢م.

مقابل الحبوب الموجودة في مستودعات الحكومة لتوزيعها على المزارعين الصغار الذين يملكون أقل من مائة دونم، ويكون توزيع الحبوب على طريقة إقراض حبوب الإكثار، وهي الطريقة السهلة التي لا تحتاج إلى وقت طويل مثل القروض الزراعية من المصرف الزراعي^(١). وكانت الحكومة الأردنية في حالات المحل تعفي المزارعين من إعادة حبوب الإكثار كما حدث في موسم عام ١٩٣٦م؛ حيث قرر المجلس التنفيذي إعفاء من أمحلت أراضيهم من إعادة حبوب الإكثار التي استقرضوها، وتحصل مثلاً واحداً مما أعطت محاصيلهم من (٣-٥) أمثال، وتحصل مثلاً ونصفاً من أعطت محاصيلهم ٦ أمثال فأكثر^(٢).

وكانت أهم المشاريع الزراعية لدائرة الزراعة سنة ١٩٣٥م هو شراء (٣٦٠) طناً من أنواع القمح والشعير والقطاني الممتاز التي أثبتت تجارب السنين الماضية أنها صالحة لمحيط شرق الأردن وفاق محصولها محصول الأنواع التي اعتاد أهالي البلاد زراعتها من زمن طويل لمدة ثلاث سنوات توزع على المزارعين الذين سيهتمون بالمحافظة عليها؛ حيث تم تجربة هذه الطريقة في العام الماضي؛ حيث تم إقراض المزارعين ثلاثة وعشرين طناً من هذه الأنواع التي أتت بنتائج باهرة جداً؛ مما جعل هؤلاء المزارعين يقبلون على زراعتها هذا العام^(٣).

• ثانيًا: مشروع توزيع الغراس

كانت أهم الفوائد التي قدمتها المحطات والمستنباتات وحقول التجارب الزراعية المنتشرة في أنحاء شرق الأردن توفير الغراس اللازمة للمزارعين، مثل غراس التين المثمر، والرمان، والتفاح، والأجاص، والبرقوق، والدراق، والزيتون^(٤)، واللوز، والعنب، والخوخ، والسفرجل، والجوز،

(١) الجزيرة، عمان، ع ١٢١٤، ١٩ / ١ / ١٩٤٨م، ص ٢.

(٢) خريسات، أعمال دوائر الحكومة، ص ٢٥٧.

(٣) فلسطين، يافا، ع ٣١٣٠، ١٧ / ١٢ / ١٩٣٥م، ص ٧.

(٤) الأردن، عمان، ع ١٥٣٧، ١٣ / ١ / ١٩٥٠م.

والليمون وغيرها^(١) والتي كانت توزع على المزارعين بأسعار رمزية، وفي كثير من الأحيان توزع مجاناً، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

قرار المجلس التنفيذي في ١٢ / ٢٤ / ١٩٣٠م توزيع مالدى إدارة الزراعة من غراس من الأشجار المثمرة والمطعمة وغراس الزينة على الأهالي مجاناً^(٢) وكذلك قرار المجلس التنفيذي في ١٢ / ٢٦ / ١٩٣٤م على بيع ما يوجد في مستنبتات دائرة الزراعة من الغراس المثمرة المطعمة بسعر خمس ملات لغراس المشمش، واللوز، والعنب، والرمان، وعشر ملات لغراس الدراق، والخوخ، والسفرجل، والجوز، والليمون، وخمسة عشر ملا لغراس التفاح، والأجاص، والزيتون^(٣).

وقرار مجلس الوزراء عام ١٩٤٠م توزيع خمسمائة غرسة مثمرة من مستنبت الرصيفة مجاناً على الأشخاص الذين تضرروا من جراء السيول الجارفة التي داهمت بساتين معان^(٤) وكذلك قرار مجلس الوزراء الموافقة على تحديد أسعار جميع أنواع الغراس المثمرة التي تباع في مستنبتات دائرة الزراعة، وجعل سعر كل غرسة منها خمسة ملات^(٥).

وتشير تقارير دائرة الزراعة إلى أعداد الغراس التي تم توزيعها على المزارعين كما هو مبين في الجدول التالي:

-
- (١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٦٥، ١٦ / ١ / ١٩٣٥، ص ٣١.
 - (٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٨٩، ١ / ١٢ / ١٩٣١م، ص ٦٢٩.
 - (٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٦٥، ١٦ / ١ / ١٩٣٥م، ص ٣١.
 - (٤) الجزيرة، عمان، ع ٩٤٢، ٤ / ١ / ١٩٤٠م، ص ٣.
 - (٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٢٠، ١ / ١٠ / ١٩٤١م، ص ٣١٥.

جدول رقم (٣٥) يبين أعداد ما وزع من غراس المستنبتات عام ١٩٣٢م في جميع المقاطعات^(١)

المقاطعة	غراس مثمرة مطعمة	غراس مثمرة غير مطعمة	غراس حرجية وزينة	المجموع
عمان	٢٦٤٤	٦٤٥٢	٤٦٠٤٥	٥٥١٤٤
السلط	٩٠١	٦٦١٦	٢٤٧٣	١٠٣٤٠
مأدبا	٢٠٢	٣٩٥٥	١٨١٨	٥٩٧٥
الكرك	١١٣١	١٢٦١	٤٦٠٠	٦٩٩٢
الطفيلة	٥٠	٢٦٠	٢٥	٣٣٥
معان	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
إربد	٢٦٩	٢٤١٦٩	١٠٣٢٦	٣٤٧٦٤
جرش	٣٨٥	١٢٨٠٩	١٦٩٣	١٤٨٨٧
عجلون	٣٢	-	-	٣٢
المجموع	٦١١٤	٥٦٠٧٢	٦٧٩٨٠	١٣٠٤٦٩

جدول رقم (٣٦) يبين أعداد الغراس التي وزعت في الأردن عام ١٩٤٧م في جميع المقاطعات^(٢)

المقاطعة	غراس مثمرة	غراس غير مثمرة	المجموع
عمان	١١٦٩	٦٩٢٢	٨٠٩١
إربد	٤٥٥٠	١٥٤٢٥	٢٠٩٧٥
عجلون	٨٠٠	١٥١٥	٢٣١٥
جرش	١٢٠٠	١٤٢٠	٢٦٢٠
السلط	٢٦٥١	٤٥٤٥	٧١٩٥
مأدبا	١٢٠	١١٠٠	١٢٢٠
الكرك	٢٨	١٥٠	١٧٨
الطفيلة	٣٨٨	١٢٦٥	١٦٥٣
المجموع	١٠٩٠٥	٣٢٣٤٢	٤٤٢٤٧

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٤٤، لمزيد من المعلومات عن نوع الغراس الموزعة وأعدادها، انظر ملحق رقم ٣.

(٢) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ١٢، ولمزيد من المعلومات عن نوع الغراس الموزعة وأعدادها، انظر ملحق رقم ٣.

يتضح لنا من الجدولين السابقين أن دائرة الزراعة استطاعت من خلال المستنبات الزراعية المنتشرة في أنحاء الأردن من إنتاج أعداد كبيرة من الغراس المثمرة وغير المثمرة والمطعمة وغير المطعمة والحرجية والتي وزعت على جميع المقاطعات في الأردن والتي ساهمت في زيادة الرقعة الخضراء.

• الإرشاد الزراعي

قامت دائرة الزراعة، وفيما بعد وزارة الزراعة، بدور كبير لإرشاد المزارع الأردني وتوعيته وتطوير العملية الزراعية في شرق الأردن، ومن هذه الأعمال التي قامت بها دائرة الزراعة لإرشاد المزارع ما يلي:

قيام الحكومة الأردنية سنة ١٩٣١م بأمر الحكام الإداريين في المقاطعات لمساعدة موظفي دائرة الزراعة أثناء قيامهم بجولات في القرى لإعطاء المحاضرات للأهالي عن الزراعات الدورية ومكافحة الأمراض النباتية والحيوانية، وعن التدابير والطرق المتبعة في الزراعة ومعالجة الأوبئة والآفات والمحافظة على الحراج، وكذلك تخصيص بعض الأيام في كل شهر لجمع كبار المزارعين لتقديم النصائح والإرشادات الزراعية لهم^(١).

وكذلك أمر الأمير عبد الله بن الحسين في خطاب العرش سنة ١٩٣٣م على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢م) بتأليف لجنة اقتصادية تنظر في الذرائع الناجعة لتحسين مرافق البلاد، وتعيين ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي المنتخب في هذه اللجنة^(٢) وكذلك قيام وزارة الزراعة سنة ١٩٤٦م بفتح مكاتب رئيسية في مناطق الشمال والجنوب، ويتوفر في كل مكتب طبيب بيطري وضابط زراعي وكتبتهما ومأمورهما ومستودع زراعي شامل ويرتبط المكتب من

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٢٢، ١٦/١٠/١٩٣١م، ص ٤٥٢.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ٥، ١/١١/١٩٣٣م، ص ٣.

فلسطين، يافا، ع ٢٤٧٨، ٧/١١/١٩٣٣م، ص ٧.

الناحية الإرشادية بالدائرة الزراعية في العاصمة، ويأخذ على عاتقه تأمين التقدم الزراعي في منطقته حسب ما تقتضيه البيئة والمصلحة العامة^(١).

موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٤٦م على تأسيس جمعية تدعى "جمعية حماية الاقتصاد الوطني" والغاية منها تنظيم الاقتصاد الوطني في البلاد، والعمل على حماية وترقية الإنتاج المحلي، والقيام بالدراسات الفنية اللازمة للوصول إلى هذه الغاية، ويكون مركزها عمان، ويجوز لها تشكيل مشروع لها في جميع أنحاء الأردن^(٢).

وتتكون هذه الجمعية من أعضاء عاملين^(٣) وأعضاء مؤازرين. والأعضاء العاملون هم الذين اشتركوا في تأسيس هذه الجمعية أو من تقرر الهيئة الإدارية للجمعية اعتبارهم أعضاء عاملين ممن تقدموا إليها بطلب انتساب خطي، أما الأعضاء المؤازرون فهم كل من يساعد الجمعية مساعدة مادية أو معنوية دون أن يرغب في الانتساب إليها كعضو عامل^(٤).

وقامت وزارة الزراعة سنة ١٩٤٨م برصد مخصصات كافية من موازنة السنة المالية لعام ١٩٤٨م تحت مادة الدعاية والإرشاد بهدف إنشاء قطع نموذجية في أراضي مختلف أفضية الأردن بغية تحقيق الأهداف التالية^(٥):

١. دراسة أصلح أنواع الأشجار للزراعة البعلية في أفضية إربد وجرش وعجلون والسلط ومادبا والكرك والطفيلة وعمان.

٢. تعويد الأهالي على وسائل العناية قبل الغرس وبعده في كروم أشجارهم الخاصة.

(١) الجزيرة، عمان، ع ١١٦٣، ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٦م، ص ١.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ١١٠٢، ٨ / ٣ / ١٩٤٦م، ص ٦.

(٣) الأعضاء العاملون هم: الدكتور عبد الرحمن شقير، والدكتور حسن السعدي، وحازم محمد جودي، ومحمد علي بدير، وحسن عزيزية، ومنير شقير، وجودت شعشاعة، والمحامي صبحي القطب، وسامي حبيبي، انظر الجزيرة، عمان، ع ١١٠٢، ٨ / ٣ / ١٩٤٦م، ص ٦.

(٤) الجزيرة، عمان، ع ١١٠٢، ٨ / ٣ / ١٩٤٦م، ص ٦.

(٥) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٧ / ٤ / ٨١ بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٤٨م.

٣. تأسيس مراكز ثابتة للحصول في المستقبل على مطاعيم من الأشجار التي تثبت صلاحيتها للتكاثر في مناطقها.

٤. إيجاد نماذج من قطع صغيرة لا تتجاوز مساحتها ١٥ دونماً يقدم فيها المزارع الأراضي والقيام بالأعمال الفنية من الحرث وتقليم ومكافحة الحشرات، في المقابل تقوم وزارة الزراعة بتقديم الأشجار والقيام بكافة أعمال الغرس والعناية بها لخمس سنوات. وأصدرت وزارة الزراعة سنة ١٩٤٩م بلاغاً إلى فروعها في المقاطعات تحثهم فيه على نشر الدعاية بين الأهالي للإقبال على استغلال الأراضي بالمزروعات الصيفية، كالذرة والسمسم والخضار البعلية كالبنندورة والباويا، ونظراً لسقوط كميات كافية من الأمطار في هذه السنة والذي يبشر بموسم زراعي خصب، وتنبه المزارعين إلى ما سيعود عليهم من دخل وافر بسبب ارتفاع أسعار الخضار وازدياد نسبة الاستهلاك نتيجة لزيادة عدد سكان البلاد^(١).

وقامت الحكومة الأردنية بعمل مشاريع توطین البدو، حيث كان أول برنامج حكومي تم إعداده من قبل دائرة الزراعة لتنفيذ هذا المشروع عام ١٩٣١م، وهدف إلى إقامة مدارس متنقلة لتعليم البدو، وتطوير موارد المياه في مناطقهم، وتوزيع الأراضي على القبائل، وتوفير مرشد زراعي للمستفيدين من الأرض وتزويدهم مجاناً بالبذور وإقامة وحدات سكنية ثابتة للأسر البدوية قرب الينابيع والآبار تمهيداً لإقامة قرى صغيرة لاستيعاب السكان، مع ذلك لم يتحقق من المشروع إلا بناء مدرستين وإحضار وحدة طبية، مع ذلك كانت الجهود التي بُذلت كافية لانتقال البدو من البادية إلى القرب من المناطق الزراعية والتقليل من التنقل والهجرة، والتوجه تدريجياً نحو الزراعة؛ حيث أصبح في كل قبيلة أو فرع منها مالك لقطعة من الأرض الزراعية^(٢).

وقامت الحكومة الأردنية بتمويل كثير من المشاريع الزراعية في منطقة شرق الأردن، وأهمها تقديم القروض الزراعية عن طريق المصرف الزراعي^(٣).

(١) الجزيرة، عمان، ع ١٣٣٩، ٢٤/٢/١٩٤٩م، ص ٢.

(٢) عربيات، الزراعة، ص ٩٢.

(٣) لمزيد من المعلومات عن المصرف الزراعي والقروض التي كان يقدمها، انظر موضوع المصرف الزراعي في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

• إصدار الحكومة الأردنية مجموعة من القوانين للحفاظ على قطاع الثروة النباتية

قامت الحكومة الأردنية للحفاظ على قطاع الثروة النباتية وتطويرها في منطقة شرق الأردن بإصدار مجموعة من القوانين من أهمها:

أولاً: قانون صيانة المزروعات والغراس

صدر هذا القانون لحماية المزروعات والغراس من خطر الاعتداءات التي تتعرض لها بسبب رعي المواشي أو القطع والحرائق والتخريب من قبل الأفراد؛ حيث أصدرت الحكومة الأردنية ثلاثة قوانين لصيانة المزروعات والغراس، كان الأول في شهر آذار ١٩٢٥م، والثاني في شهر تشرين الثاني ١٩٣٥م^(١) والثالث في نيسان ١٩٣٧م^(٢).

وقررت الحكومة الأردنية في ٤/٦/١٩٣٢م عدم إعطاء القرى التي يرتكب أهلها جرائم قطع وتخريب المزروعات والغراس قروضاً زراعية^(٣)، وبسبب عدم فعالية هذا القرار في ردع الأشخاص الذين يرتكبون تلك الجرائم؛ قررت الحكومة في سنة ١٩٣٥م بحصر القرار بعدم إقراض الشخص أو الحمولة أو الفرقة التي تفرض عليها غرامة قطع وتخريب المزروعات والغراس دون أن يشمل ذلك جميع أهالي القرية^(٤).

ثانياً: قانون الحراسة

بهدف توطيد قواعد الأمن والنظام وحماية الأبنية والمزروعات في شرق الأردن؛ أصدرت الحكومة الأردنية في ١٨/٣/١٩٢٥م قانون الحراسة الذي اشتمل على (١٨) مادة تضمنت شروط الحراس ومرجعيتهم الإدارية ورواتبهم ومهامهم^(٥).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٠٤، ١/١٢/١٩٣٥م، ص ٥٠١-٥٠٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٦٠، ١/٥/١٩٣٧م، ص ٢٩٩.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٥١، ١٦/٦/١٩٣٢م، ص ٢٦٠.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٩٩، ٢/١١/١٩٣٥م، ص ٤٦١.

(٥) الشرق العربي، عمان، ع ١٠٢، ٤/٥/١٩٢٥م، ص ٣.

وبقي تطبيق أحكام هذا القانون مناطاً برئيس الوزراء ووزير المالية والعدلية حتى عام ١٩٣٩م؛ حيث انتقلت جميع الصلاحيات والواجبات التي يقوم بها رئيس الوزراء بمقتضى قانون صيانة المزروعات وقانون الحراسة إلى وزير الداخلية^(١).

ثالثاً: قانون وقاية النباتات

قامت الحكومة الأردنية بوقاية المزروعات من الآفات النباتية عن طريق إصدار قانون وقاية النبات في ١٨/١٢/١٩٢٧م من أجل حفظ شرق الأردن من تسرب بعض أمراض النباتات من الدول المجاورة نتيجة استيراد الثمار والخضروات والبذور المختلفة، وقد صيغ هذا القانون في أربع عشرة مادة^(٢).

ولتنفيذ هذا القانون عين رئيس الحكومة كلاً من مأمور جمرك الرمثا^(٣) ومأمور حقول النماذج^(٤) ومأمور جمرك المفرق مفتشي نبات^(٥). وهناك أمثلة كثيرة على تطبيق هذا القانون، نذكر منها أمر رئيس الحكومة سنة ١٩٣٠م بمنع إدخال بعض الأشجار والأشجار الواردة من سوريا ولبنان إلى شرق الأردن منعاً باتاً، والسماح بإدخال بعضها بشرط حصولها على شهادة من دائرة الزراعة تفيد بمعاييتها وخلوها من الأمراض^(٦)، وكذلك السماح بإدخال شجيرات الياسمين والورد من سوريا سنة ١٩٣٣م^(٧)، والسماح بإدخال ثمار الرمان والبلح من سوريا ولبنان إلى شرق الأردن سنة ١٩٣٧م بعد فحصها وإثبات خلوها من الأمراض^(٨).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٤٣، ١٩/٨/١٩٣٩م، ص ٥٠٩.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ١٧٦، ١٥/١/١٩٢٨م، ص ٧.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٠٩، ١٦/٦/١٩٣١م، ص ٢٥٤.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٦٠، ١٦/٨/١٩٣٢م، ص ٣٧١.

(٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٧٥، ١٦/١/١٩٣٣م، ص ١٦.

(٦) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٨٤، ١٧/١١/١٩٣٠م، ص ٦٢٤.

(٧) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٩٩، ٢/٩/١٩٣٣م، ص ٣٢٧.

(٨) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٨١، ١/١٢/١٩٣٧م، ص ٦٨٨.

وأيضاً قرار الحكومة الأردنية سنة ١٩٤٩م السماح باستيراد البرتقال والليمون الحلو والحامض والسفرجل من كافة الأقطار العربية إلى شرق الأردن بشرط أن يحمل ناقلها شهادة من مصالح رقابة النباتات تفيد بأنها خالية من الأمراض والحشرات^(١).

وبقي تطبيق قانون وقاية النبات من صلاحيات رئيس الحكومة لغاية سنة ١٩٣٩م عندما وافق المجلس التشريعي الرابع نقل صلاحيات هذا القانون إلى وزير التجارة والزراعة^(٢).

رابعاً: قانون إبادة الجراد

بهدف الحفاظ على المزروعات من التلف بسبب أسراب الجراد التي غزت شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٨-١٩٣٠م، أصدرت الحكومة الأردنية قانون إبادة الجراد لسنة ١٩٢٨م، ثم قانون إبادة الجراد لسنة ١٩٢٩م، وألغت بموجبه العمل بالقانون السابق^(٣) وسنحاول توضيح هذا القانون بالتفصيل عند تناول موضوع الآفات الزراعية في هذا الفصل.

خامساً: قانون منع استيراد أو تصدير الحبوب والدقيق

قامت الحكومة الأردنية من أجل الحفاظ على أسعار الحبوب في منطقة شرق الأردن، وخاصة في سنوات القحط والجفاف، بإصدار قانون منع استيراد وتصدير الحبوب والدقيق لسنة ١٩٣٥م^(٤)، وتطبيقاً لهذا القانون؛ أصدرت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٥م قراراً بمنع دخول الحبوب بكافة أنواعها إلى منطقة شرق الأردن^(٥).

وفي هذا المجال أصدرت الحكومة الأردنية مجموعة من القرارات، منها القرار الصادر سنة ١٩٣٦م. ونظراً لارتفاع أسعار الحبوب، ولقرب موسم البذار، وقلّة الحبوب المتوفرة في شرق

(١) الجزيرة، عمان، ع ١٣٥٢، ١١/٣/١٩٤٩م، ص ٢.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ٤، ٤/١٢/١٩٣٩م، ص ٥.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٤٦، ٣١/١١/١٩٢٩م، ص ٢٢. ولمزيد من المعلومات عن قوانين إبادة الجراد، انظر موضوع الآفات الزراعية في هذا الفصل.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٩٢، ١٤/٨/١٩٣٥م، ص ٤٠٩.

(٥) البشير، بيروت، ع ٤٩١٢، ٢٢/٨/١٩٣٥م، ص ٣.

الأردن؛ قررت الحكومة السماح باستيراد الكميات التالية من الحبوب والدقيق حسب الجدول التالي^(١):

جدول رقم (٣٧) يبين كميات الحبوب والدقيق المستوردة سنة ١٩٣٦م بالطن:

الصفة / اللواء	دقيق	قمح	شعير	ذرة بيضاء
الكرك	==	١٥٠٠	١٠٠٠	٢٥
معان	==	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٥
عجلون	==	١٠٠٠	٣٠٠	٢٠٠
البلقاء	٤٥٠	١٠٠٠	٧٠٠	٢٠٠
المجموع	٤٥٠	٤٥٠٠	٣٠٠٠	٤٥٠

وبسبب ارتفاع أسعار الحبوب سنة ١٩٤١م ارتفاعاً فاحشاً، وخاصة في المقاطعات الشمالية، نجد وزير التجارة والزراعة يطلب من رئيس الحكومة اتخاذ تدابير سريعة لإيقاف هذا الارتفاع، وذلك بمنع تصدير الحبوب لفلسطين وغيرها من الأقطار المجاورة، والسماح باستيراد حبوب القمح الأسترالي من فلسطين، وهذا النوع أرخص بكثير من القمح المحلي، وأيضاً وضع رقابة شديدة لمنع تهريب الحبوب لسوريا^(٢).

وبسبب تأخر نزول المطر وارتفاع الأسعار سنة ١٩٤١م؛ أصدرت الحكومة الأردنية أمراً بمنع تصدير الحبوب إلى خارج شرق الأردن مؤقتاً ريثما يعلم موسم السنة^(٣) وكذلك قررت الحكومة سنة ١٩٤٩م منع استيراد المحاصيل الزراعية التالية وهي: العدس، والكرسنة، والقمح، والشعير، والذرة البيضاء، والذرة الصفراء، والدقيق^(٤).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٣٦، ١١/١٠/١٩٣٦م، ص ٣٥٨.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٠/١/١/٧٥ بتاريخ ٢٠/٩/١٩٤١م.

(٣) الأردن، عمان، ع ٩١٣، ٢٢/٣/١٩٤١م، ص ٢.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٩٨٧، ١/٧/١٩٤٩م، ص ١٨٩.

ونلاحظ التركيز على الحبوب والدقيق دون المحاصيل الزراعية الأخرى لأنها تعتبر المحاصيل الرئيسة في شرق الأردن، وخاصة القمح والشعير والذرة، وأيضًا يعتمد إنتاج الدقيق عليها، كما تشكل هذه الحبوب النسبة الأكبر من الزراعة في شرق الأردن^(١).

سادسًا: قانون تسوية المياه

أصدرت الحكومة الأردنية في ٢٦ / ١١ / ١٩٤٦م قانون تسوية المياه من أجل تنظيم عمليات الري، وقد صيغ في إحدى وأربعين مادة مقسمة إلى خمسة فصول^(٢).

تناول الفصل الأول المادتين (١-٢) والمقدمة التي توضح دلالات الألفاظ في القانون، مثل مشاريع الحكومة، ومنطقة الري، ومشروع الري، وسجل الماء، ومنطقة تسوية المياه، أما الفصل الثاني فتناول في المواد (٣-١٥) خطوات تسوية المياه من تحديد المنطقة، والإعلان عنها، والبدء بتنفيذها، والانتهاء منها، والاعتراض عليها، والبت في الاعتراضات في المحاكم، وإصدار شهادات تسجيل حقوق المياه، وتحديد رسومها، وكذلك التغيرات التي تحدث على حصص المياه وبيان أسباب ذلك.

وتناول الفصل الثالث المواد (١٦-٢٣) التي بينت مناطق الري ومشاريع الري والشروط الواجب توافرها لإنشاء مشاريع الري، أما الفصل الرابع فتناول المواد (٢٤-٣٤) التي تضمنت مواد شتى مثل شروط إنشاء مشاريع ري خاصة بأصحاب الأراضي وإمكانية استملاك الأراضي الضرورية لتنفيذ مشاريع الري العامة وغيرها، أما الفصل الخامس فتناول المواد (٣٥-٤١) التي تضمنت المخالفات المتعلقة بالاعتداء على مشاريع الري بالتخريب والتلويث أو عدم الالتزام بحصص المياه المقررة وقيمة المخالفات على هذه الأعمال.

وقد جاء هذا القانون لتنظيم عمليات الري لحل المنازعات التي تحدث بين أصحاب الأراضي نتيجة عمليات الري والكميات المخصصة لكل أرض، وإنشاء مشاريع الري الحكومية

(١) لمزيد من المعلومات عن مساحات الأراضي المزروعة بالحبوب وكميات الإنتاج، انظر موضوع المحاصيل الزراعية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة ٥، ٢٦ / ١١ / ١٩٤٦م، ص ١٣-٢١.

ومشاريع الري الخاصة التي يشترك فيها مجموعة من أصحاب الأراضي؛ الأمر الذي يؤدي إلى تطور عملية الزراعة المروية في البلاد.

سابعاً: تعليمات تفتيش المزارع

أصدرت الحكومة الأردنية تعليمات تفتيش المزارع بهدف الاطلاع على أوضاع المزارع، وخاصة في سنوات القحط والجفاف لتقدير مدى الضرر الذي لحق بالمزارع وللقيام بمساعدة المناطق المتضررة، وكان أول هذه التعليمات قد صدرت سنة ١٩٤٢م^(١) وظلت تطبق حتى سنة ١٩٤٧م^(٢)، وكانت الثانية سنة ١٩٤٨م^(٣)، والثالثة سنة ١٩٤٩م^(٤).

• التعليم الزراعي

حظي التعليم الزراعي باهتمام خاص في مدارس الإمارة الأردنية من أجل النهوض بالمجتمع الريفي، الذي يعتمد على الزراعة؛ كونها مصدراً أساسياً للدخل، وبينت إدارة المعارف أن التعليم الزراعي يسعى لتحقيق الأهداف التالية^(٥):

١. إعداد ابن القرية ليكون مزارعاً قادراً على استغلال أرضه والعناية بها.
٢. تدريب أبناء القرى على أساليب الزراعة وكيفية غرس الأشجار، وأساليب الري والعناية بالمزارع.
٣. تدريبه على كيفية تربية الدواجن والعناية بها واستغلالها.
٤. تعريفه بالظروف المناخية ومعدلات سقوط الأمطار، وكيفية التعامل معها واختيار المزارع المناسبة.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٣٧، ١٦ / ٤ / ١٩٤٢م، ص ١٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٨٩٤، ١ / ٤ / ١٩٤٧م، ص ٧١٧.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٩٤٦، ١ / ٦ / ١٩٤٨م، ص ٢٠٤.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٩٨٤، ١ / ٦ / ١٩٤٩م، ص ١٥٧.

(٥) إدارة المعارف (٢٠١٥م)، التقرير السنوي لسنة ١٩٣٤م، تحقيق محمد سالم الطراونة وآخرون، ط ١، عمان: دار كنوز المعرفة، ص ٩٥، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير دائرة المعارف لسنة ١٩٣٤م، أبو دية، سعد، (١٩٩٨م) صفحات مطوية من تاريخ الأردن، حوادث ومواضيع متفرقة من تاريخ الأردن في القرن الماضي والحاضر، ط ١، عمان: البنك الأهلي، ص ٢٩٩، وسيشار إليه لاحقاً، سعد أبو دية، صفحات مطوية.

ولتحقيق هذه الأهداف ولنشر التعليم الزراعي في القرى؛ قررت الحكومة الأردنية تخصيص لكل مدرسة قروية معلماً زراعياً وأرضاً تتراوح مساحتها بين (١٠-١٥) دونماً لتكون حديقة أو حقل تجارب يتدرب فيها الطلاب على الأعمال الزراعية^(١).

والحديقة عبارة عن قطعة أرض تتراوح مساحتها بين (١٠-١٥) دونماً قريبة من بناء المدرسة، ويحيط بها سور مرتفع من الحجارة أو الأسلاك الشائكة، ويغرس في أطرافها صفان من الأشجار الحرجية لصد الرياح، وفي داخلها طرق معبدة، وتقسم الحديقة تبعاً لشكلها إلى أحواض متساوية المساحة، منها ما يخصص لزراعة أصناف الحبوب وتجاربها، ومنها ما يخصص لزراعة الخضروات الشتوية والصيفية، ومنها ما يخصص لزراعة الأشجار المثمرة وأشجار الفواكه المطعمة، ومنها قطع الأشجار الحرجية والذي يسمى حراج الحديقة، كما خصصت في بعض الحدائق مساحة لغرس الزيتون والعنب، ويمكن تلخيص فوائد الحدائق المدرسية بالأمور التالية^(٢):

١. تنمية الميول الزراعية في نفوس الطلاب، وجعلهم أكثر استعداداً لقبول الحياة القروية حتى يصبح بمقدورهم رفع المستوى الزراعي المنشود.
٢. تعتبر الحديقة مختبراً زراعياً بسيطاً يمكن الطلاب من إجراء التطبيقات العملية وملاحظة تطور النباتات والأشجار في مختلف مواسمها.
٣. تغذية نفوس الطلاب بروح النشاط والعمل، وذلك بتعويدهم على العمل المتواصل، وذلك بقيامهم يومياً بأعمال زراعية مختلفة تناسب مع مقدرتهم الجسمية.
٤. اكتساب الطلاب لأفضل طرق العناية بالإنتاج الزراعي من خلال الممارسة العملية في الحدائق.

ونتيجة لذلك أصبح عدد حدائق المدارس (٣٠) حديقة^(٣)، وكانت أكبرها مساحة حديقة مدرسة الرمثا (٢٠) دونماً، ويبين الجدول التالي أسماء المدارس ومساحة الحدائق بها^(٤):

(١) فلسطين، يافا، ع ٢٧٣٥، ٦/٩/١٩٣٤م، ص ٣.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ٩٤٩، ٢٩/١/١٩٤٠م، ص ٤.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٨٢.

(٤) تقرير دائرة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص ٩٦.

جدول رقم (٣٨) يبين أسماء المدارس القروية في شرق الأردن، ومساحة الحديقة المدرسية في كل منها بالدونم:

الرقم	اسم المدرسة	مساحة الحديقة فيها بالدونم
١	الطيبة	١١
٢	حوارة	١١
٣	كفر أسد	٥.١٠
٤	خرجا	١١
٥	كفريوبا	١٢
٦	ملكا	١٠
٧	حرثا	١١
٨	الطرة	١٠
٩	سحم الكفارات	١٠
١٠	دير أبي سعيد	١١
١١	كفرعوان	١٠
١٢	جديتا	١١
١٣	أم قيس	٥.٦
١٤	كفرسوم	٩
١٥	الحصن	٥.١
١٦	بصيرة	٨
١٧	صفحة	٩
١٨	الشوبك	١٠
١٩	الرية	١٢
٢٠	أيدون	١٢
٢١	حمود السماكية	١١
٢٢	السلط	١٠
٢٣	الكتة	١٠
٢٤	وادي موسى	٥.٥
٢٥	صخرة	٥.٥
٢٦	فارة	٥.٢
٢٧	الرمثا	٢٠
٢٨	صويلح	١٠
٢٩	المزار	١٠
٣٠	سما الروسان	١٠
المجموع	=====	٣٠١

نستنتج من الجدول السابق اهتمام الحكومة الأردنية بالتعليم بشكل عام والذي يظهر لنا من عدد المدارس واهتمامها بالتعليم الزراعي بشكل خاص؛ حيث كانت أقل مساحة للحدائق في مدرسة الحصن التي بلغت (٥.١) دونم، ومدرسة فارة والتي بلغت ٥.٢ دونم، أما أكبر مساحة فكانت في مدرسة الرمثا حيث بلغت ٢٠ دونمًا.

وكانت دائرة الزراعة تصدر تعليمات الزراعة والعناية بالمزروعات المتعلقة بالحدائق المدرسية والتي تتضمن تعليمات عن مواد الزراعة وأنواعها، صيفية أو شتوية، وكمية البذار، وكمية مياه الري، وعن أساليب التعشيب، ونوعية الأرض المناسبة للزراعة^(١).

وكانت إدارة المعارف تتولى مهمة التفتيش على حدائق المدارس ومدى تطبيق التعليمات الصادرة من دائرة الزراعة التي وضعت للمحافظة على الحدائق والمزروعات فيها من حيث التعشيب والري والحراثة وغيرها، ومعاينة المسؤول عن هذا التقصير^(٢).

قامت إدارة المعارف ودائرة الزراعة بتزويد المدارس بالأدوات الزراعية اللازمة لمساعدة المدارس والعناية بالحدائق وزراعتها، ومن هذه الأدوات مقص تقليم الأشجار ومدقات دراس خشبية، ورشاشات ماء ونكاشات مع عصيها وفؤوس مع العصي ومجاريف مع عصيها وعلاقات حديدية^(٣) وكذلك شوايعب وعربات حديدية كبيرة وأبواب خشبية وأكياس خيش فارغة ومحاريث وبذارات وأمشاط لتسوية التربة وأجهزة لقياس المطر وقبانات (موازين) يدوية وغيرها^(٤).

(١) انظر تعليمات الزراعة في الحدائق المدرسية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الوثائق التي تحمل الأرقام التالية: ٢٢/٥/١٨، ٢٢/٥/١٩، ٢٢/٥/٢٠، ٢٢/٥/٢١، ٢٢/٥/٢٢، ٢٢/٥/٢٣، ٢٢/٥/٢٤، ٢٢/٥/٢٥، بتاريخ ٢٢/٣/١٩٣٣ م.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٢/٥/١١، بتاريخ ١٤/٣/١٩٣٣ م.

(٣) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤ م، ص ٢٦، تقرير دائرة المعارف لسنة ١٩٣٤ م، ٩٨-١٠٠.

(٤) تقرير دائرة المعارف لسنة ١٩٣٤ م، ص ٩٧-٩٨.

كذلك كانت دائرة الزراعة تزود الحدائق المدرسية بالبذار التي تحتاجها من مختلف الأنواع، سواء كانت شتوية أو صيفية^(١) في المقابل كانت المحاصيل الزراعية الناتجة تسلم من قبل المدرسة إلى المختير لإرسالها إلى مأمور الزراعة في المقاطعة التي تتبع لها المدرسة^(٢) وقامت دائرة الزراعة سنة ١٩٣٤م بتوزيع مجموعة من الغراس المثمرة وغير المثمرة من أنواع مختلفة حسب الجدول التالي^(٣):

جدول رقم (٣٩) يبين أعداد الغراس المختلفة التي زرعت في حدائق المدارس لسنة ١٩٣٤م.

الرقم	اسم المدرسة	عدد الأشجار	الرقم	اسم المدرسة	عدد الأشجار
١	الحصن	١٤٣	١٦	كفرعون	١٢٧
٢	أيدون	١٤٦	١٧	جديتا	١٨٥
٣	كفرسوم	١٤٣	١٨	أم قيس	١٠٧
٤	حوارة	١١٩	١٩	الكتة	١٢٧
٥	خرجا	١٢٣	٢٠	حمود	١٩٢
٦	حرثا	١٧٤	٢١	الربة	١٩٢
٧	سحم الكفارات	١٧٨	٢٢	مؤتة	٨٨
٨	ملكا	٩٠	٢٣	الشوبك	٣٠
٩	كفرأسد	١٦٢	٢٤	صفحة	٨٨
١٠	الطيبة	١٤٤	٢٥	بصيرة	٧٨
١١	كفريوبا	٢٨٩	٢٦	وادي موسى	٤٥
١٢	الكورة	١٥١	٢٧	ماحص	٨٢
١٣	كفرنجة	٣٨	٢٨	إربد	١٠٥
١٤	صخرة	٧٩	٢٩	الكرك	١٢٥
١٥	الطيبة	١٨٣	٣٠	سما	٢٠

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٧/٥/١٣، بتاريخ ١٨/٣/١٩٣٤م.

(٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٢٧.

(٣) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٢٣-٢٤.

ومن أهم المحاصيل الزراعية التي زرعت في الحدائق المدرسية: القمح، والشعير، والكرسنة، والحلبة، والفول، والعدس، والبازلاء، والبااميا، والذرة الصفراء والبيضاء، والشوفان، والجلبانة، والفاصوليا، واللوبياء، البطاطا، والخيار^(١). وأهم الأشجار المثمرة وغير المثمرة التي زرعت في حدائق المدارس التفاح والأجاص والسفرجل والمشمش والخوخ والدراق والتوت والرمان والزيتون والسرو والكينيا والأكاسيا وغيرها^(٢).

وكانت حدائق المدارس في بدايتها مرتبطة بدائرة الزراعة والتي قامت بجهود كبيرة لتنفيذ هذا المشروع، لكن بالنظر إلى صعوبة تحديد مسؤولية معلم القرية وحدوث بعض العلاقات المربكة بالنسبة إلى ارتباطه بدائرتين مشرقتين على أعماله، ولأجل توحيد التعليم بالشكل والطريقة التي تتوخاها وزارة المعارف، ولأن حدائق المدارس أنشئت لتكون جزءاً متمماً للمدرسة لما يحقق الارتباط المنشود بين الدروس النظرية وراء المقاعد والعملية في الحديقة، وللأسباب السابقة؛ أخذت وزارة المعارف منذ عام ١٩٤٠م على عاتقها أمر الإشراف على حدائق المدارس وتسييرها بموجب أنظمتها^(٣).

وعادت وزارة المعارف سنة ١٩٤٨م لتشارك مع وزارة الزراعة في تأسيس مدرسة صناعية زراعية في الجبيلة تحت إشرافهما، وقدرت نفقات التأسيس بـ(٤٥) ألف جنيه فلسطيني تساهم خزينة الدولة بـ(١٠) آلاف وتدفع وزارة المعارف (٦) آلاف، ووزارة الزراعة ألفين، و(١٥٠٠) جنيه من واردات الجبيلة، و(٣٠) ألفاً ثمن الأرض، ويتكون التعليم فيها من خمسة صفوف ويقبل فيها الطلاب الذين أتموا الدراسة الابتدائية^(٤).

وكان من أهم مشاريع التعليم الزراعي هو الاتفاق بين وزارة الزراعة مع وزارة المالية لإعداد برنامج خاص ستعمل على تطبيقه خلال سنتين، وقد نفذ القسم الأول بافتتاح أول المدارس الزراعية في الجبيلة، وينص المشروع على تأسيس أربع مدارس زراعية ابتدائية مدة الدراسة فيها

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٨٢-٨٦، سعد أبو دية، صفحات مطوية، ص ٣٠٠.

(٢) تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص ١٠٢، سعد أبو دية، صفحات مطوية، ص ٣٠٠.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ٩٤٩، ٢٩ / ١ / ١٩٤٠م، ص ١.

(٤) الجزيرة، عمان، ع ١٢٤٠، ٢٢ / ٢ / ١٩٤٨م، ص ٢.

سنتان، يضم الصف الواحد فيها عشرين طالبًا، ثم يلتحقون بمدرسة زراعية متوسطة مدتها سنتان، يتخرجون بعدها ليلتحقوا بكلية زراعية عالية مدتها ثلاث سنوات^(١).

وقامت إدارة المعارف من أجل الارتقاء بالتعليم الزراعي في الأردن إلى ابتعاث عدد من الطلبة لإكمال دراستهم خارج البلاد وداخلها على نفقة الحكومة الأردنية^(٢). وكانت الحكومة الأردنية ترسل البعثات إلى مدرسة ثعلبايا، وهي مدرسة عملية أسست في لبنان من قبل مؤسسة الشرق الأدنى Near East Foundation وكانت غايتها^(٣):

١. تزويد معلم القرية بالمعلومات الزراعية ليتمكن من إلقاء الدروس الزراعية على طلابه وتحبيب الأعمال الزراعية والحياة القروية للطلاب.

٢. إعطاؤه من المعلومات الزراعية ما يمكنه من تقديم النصائح للمزارعين وإرشادهم إلى الطرق الحديثة.

٣. تنبيهه إلى الشؤون القروية التي تحتاج إصلاحًا، وترغيبه في استعمال نفوذه لرفع مستوى الحياة الاجتماعية في القرية التي يدرس فيها أو في القرى المجاورة.

٤. تزويده ببعض المعلومات الحديثة والعلمية عن علم التربة ليقوم بمهمة التدريس في القرية.

وقد أرسلت الحكومة الأردنية عام ١٩٣٤م ثلاثة عشر معلمًا لحضور الدورة الزراعية الصيفية في مدرسة ثعلبايا في لبنان؛ حيث مكثوا فيها ستة أسابيع^(٤) تدربوا خلالها على الأعمال الزراعية ثم عادوا ليطبّقوا ما تعلموه في حدائق مدارسهم، والقيام بإرشاد الأهالي إلى طرق الزراعة الحديثة، والاستفادة من السماد العضوي، وكيفية تعشيب المزروعات، وتعريفهم بأنواع المزروعات المناسبة لأراضيهم^(٥).

(١) الأردن، عمان، ع ١٥٠٦، ٦/١٢/١٩٤٩م، ص ٤.

(٢) سعد أبو دية، صفحات مطوية، ص ٣٠٠.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ٣٣٩، ٢٦/١٢/١٩٣٩م، ص ٢.

(٤) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٢٨، فلسطين، يافا، ع ٢٧٣٥، ٦/٩/١٩٣٤م، ص ٣.

(٥) تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص ١٠٦-١٠٧.

وقد تخرج عام ١٩٣٤م، طالبان من الطلاب المبتعثين على نفقة الحكومة الأردنية من مدرسة ثعلبايا اللبنانية وهما: زحر الدين شوكة، وعز الدين عبد القادر الملكاوي، بعد انتهاء دراستهما^(١). وكانت الحكومة الأردنية ترسل البعثات أيضًا إلى مدرسة خضوري في طولكرم في فلسطين وهي مدرسة أنشئت سنة ١٩٣٠م على أرض تبلغ مساحتها حوالي ٦٠٠ دونم بتبرع من أهالي طولكرم، بعد أن قدم السير أليس خضوري Sir Els Khadouri هبة لحكومة الانتداب البريطاني بلغت (١٥٠) ألف جنيه فلسطيني تبرعاً لنشر التعليم في فلسطين، وبناء على ذلك تم تأسيس مدرسة زراعية في طولكرم للطلاب العرب سميت مدرسة خضوري، كما تأسست مدرسة أخرى للطلاب اليهود على جبل طابور في فلسطين قرب طبريا، وسميت مدرسة خضوري طابور، وكانت المدرسة تحت إشراف دائرة الزراعة الفلسطينية حتى عام ١٩٤٤م حيث أصبحت تحت إشراف دائرة المعارف الفلسطينية إلى أن انتقلت إدارتها إلى وزارة التربية والتعليم الأردنية في سنة ١٩٤٨م^(٢).

وكانت الحكومة الأردنية ترسل البعثات الزراعية إلى مدرسة خضوري لمدة سنتين أو ثلاث؛ حيث بلغ عدد المبتعثين حتى عام ١٩٣٨م أربعة عشر طالباً يعهد إليهم بعد تخرجهم إدارة مدرسة قروية والتعليم فيها نظرياً وعملياً وذلك بالتطبيق في الحديقة المدرسية^(٣).

واختارت إدارة المعارف سنة ١٩٣٤م ثلاثة طلاب من طلاب الصف الثامن الأساسي من مدرستي إربد والسلط ليرسلوا إلى مدرسة خضوري الزراعية في طولكرم، وكذلك اختارت اثنين من المعلمين ليرسلا إلى صف المعلمين في مدرسة خضوري، وهما عبد الرؤوف النابلسي معلم مدرسة كفرسوم، وعبد التل معلم مدرسة قرية وادي موسى لاختصاص مدة سنة بفن الزراعة^(٤) كما

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٢٥، سعد أبو دية، صفحات مطوية، ص ٣٠٠.

(٢) النجاب، عبد الرحمن رشيد (د.ت)، مدرسة خضوري الزراعية وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية والإقليمية، ١٩٣٠-١٩٦٤م، ط ٢، د.ن، ص ٩-١٠. وسيشار إليه لاحقاً، عبد الرحمن النجاب، مدرسة خضوري.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ٣٣٩، ٢٦/١٢/١٩٣٩م، ص ٢.

(٤) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٢٦.

ابتعثت إدارة المعارف كلاً من طاهر الناجي، ومحمد الفرحان للدراسة في مدرسة خضوري الزراعية؛ حيث تخرجاً فيها سنة ١٩٣٤م^(١).

وأوفدت دائرة الزراعة عام ١٩٤٦م اثنين من موظفيها إلى معاهد مصر الزراعية للاختصاص بعلم النبات وأمراضها وطرق معالجتها والوقاية منها، وكانت هذه البعثة الأولى^(٢) كما أوفدت الحكومة أيضاً عام ١٩٤٧م اثنين من موظفيها إلى مصر للاختصاص بأعمال مكافحة الأوبئة لمدة سنة^(٣).

وكانت وزارة الزراعة تقوم بإيفاد وابتعثات الشباب لدراسة العلوم الزراعية في معاهد أوروبا وأمريكا، ولكن عدد المبتعثين قليل لا يتجاوز الستة، بينما المتقدمون للبعثات بالعشرات؛ لهذا تألفت لجنة برئاسة مدير دائرة الزراعة مهمتها فحص المتقدمين للبعثات واختيار الأنسب والأجدر لهذه البعثة^(٤).

وأدى إرسال هذه البعثات الزراعية إلى المدارس والمعاهد الزراعية في لبنان ومصر وأوروبا إلى توفر عدد من خريجي المدارس والمعاهد الزراعية لديهم الخبرة الكبيرة في مجال الزراعة؛ الأمر الذي انعكس على تطور الحياة الزراعية في الأردن من خلال عملهم في التعليم في مدارس القرى والعمل في دائرة الزراعة وتقديم الإرشاد الزراعي للمزارعين.

(١) تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص ١٠٦، سعد أبو دية، صفحات مطوية، ص ٣٠٠.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ١١٦٤، ٢٣/١٢/١٩٤٦م، ص ٣.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ١١٨٦، ٢٥/٥/١٩٤٧م، ص ٦.

(٤) مجلة الميثاق، عمان، ع ٥، ١٣/٨/١٩٤٩م، ص ١٠.

المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة النباتية

كانت هناك مجموعة من المعوقات والمشاكل التي أثرت على قطاع الثروة النباتية في منطقة شرق الأردن في الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٥٠م، والتي كان أبرزها:

• الظروف المناخية

أسهمت الظروف المناخية القاسية، كالجفاف والقحط، الناتجة عن تذبذب سقوط الأمطار وكذلك السيول، إلى إلحاق أضرار بالمزروعات والأشجار، وخسائر مادية كبيرة بالمزارعين، وأدت إلى ارتفاع أسعار الغلال في بعض السنوات.

ونتيجة تذبذب سقوط الأمطار؛ تعرضت منطقة شرق الأردن سنة ١٩٣١م للجفاف؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث مجاعة في أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الجنوبية^(١) وفي تقرير لقائم مقام مادبا بين فيه سوء الحالة التي يعاني منها عشائر بني حميدة بقوله: "إن السواد الأعظم منهم لا يستطيعون إعالة نفسه ولا يملك قوته اليومي، وإذا لم تمد الحكومة أكف المساعدة إلى المزارعين هنالك فلسوف تبقى معظم الأراضي بوراً، ولقد صرح لي بعضهم أن الكثيرين يأكلون النخالة التي قدمتها لهم الحكومة مساعدة للحيوانات بعد مزجها بقليل من دقيق الشعير"^(٢). وساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢م) في تعميق الأزمة الأردنية.

وقد أثار أعضاء المجلس التشريعي الثاني الأزمة مطالبين الحكومة باتخاذ الوسائل اللازمة لمساعدة المواطنين، واقتراحوا عدة حلول تمثلت^(٣) في:

١. إعفاء عموم مزارعي المنطقة من بقايا الأموال الأميرية لغاية سنة ١٩٣٠م، وإبقاء تحصيل الأموال لسنة ١٩٣١م.

(١) الكرمل، حيفا، ع١٦٣٨، ٢/ ١٢ / ١٩٣١م، ص ٤.

(٢) فلسطين، يافا، ع١٨٧٩، ٢٥ / ١١ / ١٩٣١م، ص ٧.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٤، ١٢ / ١١ / ١٩٣١م، ص ١٩-٢١.

٢. تكليف الحكومة لإيجاد مبالغ كافية باسم المصرف الزراعي تقرض للمزارعين بعد أخذ التأمينات عليهم بعدم صرفها إلا في أمور الزراعة.

٣. أن تكون مدة الإقراض لا تقل عن خمس سنوات وأن تقبل هيئة إدارة المصرف الزراعي الكفالة المتسلسلة تسهيلاً لسرعة إتمام المعاملات؛ لأن معاملة الرهن توجب التأخير فيكون قدفات وقت الزراعة.

٤. في حالة عدم توفير الأموال في خزانة الدولة وصندوق المصرف الزراعي، على الحكومة توفير المبالغ الضرورية في الوقت المناسب؛ لأن المزارع هو الأمل في هذه البلاد وعليه يعتمد الاقتصاد.

وتكرر الجفاف سنة ١٩٣٢م ونتج عنه ما عرف بالأزمة الاقتصادية التي أثارها أعضاء المجلس التشريعي مطالبين الحكومة باتخاذ الوسائل اللازمة لمساعدة المواطنين^(١) وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر الخبز سنة ١٩٣٢م في قرية أم العمد والذي هدف إلى بيان الأوضاع التي وصل إليها الناس نتيجة الجفاف والفقر، حيث باع الناس كل ما يمتلكون من المواشي والخيول والجمال والأراضي، كذلك مصادرة المصرف الزراعي لأراضيهم لعدم قدرتهم على السداد^(٢). وعقد المؤتمر الاقتصادي سنة ١٩٣٣م الذي كان يسعى لحل مشاكل المزارعين، والوقوف على بعض المشاكل الاقتصادية في شرق الأردن والتي كانت أهم مطالبه ما يلي^(٣):

١. طلب العفو عن بقايا الأموال الأميرية.

٢. إعفاء القرى الممحلة أراضيها من الضرائب العشرية.

٣. تقديم القروض للمزارعين عن طريق المصرف الزراعي.

وكذلك عقد المؤتمر الوطني الأردني الخامس في ٦ / ٦ / ١٩٣٣م والذي كان من أهم قراراته معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية بتنفيذ الأمور التالية^(٤):

(١) ملحق الجريدة الرسمية، عمان، ع ١٠٠، ١٣ / ١١ / ١٩٣٢م، ص ١٣.

(٢) الكرمل، حيفا، ١٧١٩، ٥ / ١١ / ١٩٣٢م، ص ٢.

(٣) الكرمل، حيفا، ١٧٨٢، ٥ / ٧ / ١٩٣٣م، ص ٣.

١. إعفاء بقايا الأموال الأميرية لغاية عام ١٩٣٣ م.
 ٢. إعفاء القرى الممحلة من كافة الضرائب بنسبة ما أصابها من محل.
 ٣. تأجيل ديون المصرف الزراعي لمدة يتمكن خلالها المستقرض من تحسين موارده لتسديد هذه الديون، ووقف بيع أراضي المدنيين للمصرف المذكور.
 ٤. زيادة رأس مال المصرف الزراعي لدرجة يمكن معها مساعدة كافة المحتاجين من المزارعين وإقراضهم ما يحتاجونه من الأموال لمدة كافية.
 ٥. إيجاد مشاريع عمل لتشغيل المزارعين والعمال العاطلين.
 ٦. عقد قرض كافٍ للقيام بمشروع ري الغور وتفويض أراضي الغور للأهالي على أساس الحاجة.
 ٧. اتخاذ الطرق الاقتصادية الناجعة لإيجاد أسواق لتصريف منتجات شرق الأردن.
 ٨. تعميم التشجير في الأراضي الصالحة للتشجير، وسن تشريع يكفل صيانة المزروعات والمغروسات.
- أدى توالي سنوات الجفاف على سكان منطقة شرق الأردن إلى انتشار المجاعات في البلاد، وكذلك قيام السكان بهجر قراهم بسبب الجوع والعطش إلى مناطق أخرى^(١).
- وتعرضت منطقة شرق الأردن سنة ١٩٣٤ م إلى أشد سنوات الجفاف؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار المجاعات في مناطق الأردن، وخاصة منطقة بني حسن، حيث بين تقرير للحكومة الأردنية أن (٩٤) شخصاً من عشيرة بني حسن ماتوا جوعاً وخمسة آخرين على وشك الموت، وعلاوة على ذلك، فإن (١٤٠٠) شخص من العشيرة يعانون الألم والمرض الذي سببه الجوع والعطش والعري^(٢).

(١) فلسطين، يافا، ع ٢٣٤٨ م، ٧/٦/١٩٣٣ م، ص ١، خريسات، محمد عبد القادر (٢٠٠٨ م)، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨-١٩٣٩ م، عمان: وزارة الثقافة، ص ١١٦، وسيشار إليه لاحقاً، خريسات، الأردنيون، والقضايا الوطنية.

(٢) الكرمل، حيفا، ع ١٧٧٥، ١٠/٦/١٩٣٣ م، ص ١.

(٣) فلسطين، يافا، ع ٢٥٥٦، ٩/٢/١٩٣٤ م، ص ٥.

ولحل هذه الأزمة شكلت قيادة الجيش العربي الأردني جمعية خيرية^(١) تحت رعاية الأمير عبد الله بن الحسين، غايتها إسعاف المحتاجين، وإطعام الفقراء، وتوزيع الألبسة، وإيجاد الأشغال، وإسعاف المساجين الفقراء عند خروجهم من السجن، وتكون فائدة هذه الجمعية شاملة لكل محتاج بغض النظر عن جنسيته أو مذهبه^(٢).

وكذلك قام رئيس الوزراء عند سماع نبأ مجاعة عشيرة بني حسن بزيارتهم للاطلاع على أوضاعهم، وأمر بأخذ (٢٠٠) شخص وتشغيلهم في الطرق بأجرة يومية مناسبة وقد أمن رئيس الوزراء أيضًا معيشة (٢٠٠) عائلة يربو عدد أفرادها على (٨٠٠) شخص، وكذلك أمر بإقامة حفلة في نادي الضباط لجمع التبرعات اللازمة من موظفي الحكومة^(٣).

وقد اضطرت الأوضاع السيئة في البلاد إلى قيام مثقال باشا الفايز شيخ عشائر بني صخر إلى مقابلة المندوب السامي البريطاني في القدس لتوضيح مدى الأوضاع التي وصلت إليه عشيرته وحاجتها إلى مساعدة سريعة حتى لا تصل إلى ما وصلت إليه عشيرة بني حسن^(٤).

ونتيجة عن الجفاف الذي أصاب المنطقة سنة ١٩٣٤م والذي كان أهم أسبابه قلة سقوط الأمطار تقلصت مساحة الأراضي المزروعة، ومثال على ذلك نقصت مساحة الأراضي في جهات بني حسن بنسبة (٤٠٪) بسبب توالي المحل وعدم إمكان البعض من زراعة أراضيهم أو قسم منها^(٥). أما عشائر بني حميدة فلم تتمكن من زراعة أكثر من ثلث أراضيهم المعتاد زراعتها. أما قرى بني صخر فبقيت أراضيهم في قرى المشتى وأم الرصاص بوراً في سنة ١٩٣٤م، كما بقي ثلثاً أراضي القرى المعتاد زراعتها في السنوات العادية بدون زراعة ما عدا قرية أم العمد، إذ زرعت

(١) كانت الجمعية برئاسة نور هيلد بك، وعضوية كل من القائد محمد علي بك العجلوني وكيل القائد محمد بك جانبيل، وكيل القائد أحمد رمزي بك، ومدير المستودع عمر العمري، والرئيس عاهد بك السخن، انظر فلسطين، يافا، ع ٢٥٥٦، ٩/٢/١٩٣٤م، ص ٥.

(٢) فلسطين، يافا، ع ٢٥٥٦، ٩/٢/١٩٣٤م، ص ٥.

(٣) فلسطين، يافا، ع ٢٥٥٦، ٩/٢/١٩٣٤م، ص ٥.

(٤) فلسطين، يافا، ع ٢٥٦٢، ١٥/٢/١٩٣٤م، ص ٣، البشير، بيروت، ع ٤٦٨٦، ١/٣/١٩٣٤م، ص ٣.

(٥) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٧٢.

ثلثاً أراضيها المعتاد زراعتها وبقي الثلث الأخرى بوراً، أما الجيزة فلم يزرع من أراضيها أكثر (٦٠) دونماً^(١).

ولحل الأزمة اقترح أعضاء المجلس التشريعي الثالث على الحكومة سنة ١٩٣٥م العدول نهائياً عن جباية ضرائب السنة ١٩٣٣-١٩٣٤م التي تأجلت لهذه السنة نظراً للضيق الذي يعانيه المزارعون، ولكن الحكومة رفضت ذلك بسبب العسر المالي، كما طالبوا بعقد قرض بمبلغ (١٦) ألف جنيه لتسليف المزارعين بسبب ازدياد الأزمة^(٢).

وأصابت شرق الأردن في شهر شباط ١٩٤٧م حالة من الجفاف وقلة سقوط الأمطار^(٣). وبين تقرير قدم لرئيس الحكومة في ١٢/٤/١٩٤٧م، أن سكان المناطق الجنوبية الواصلة بين مادبا والعقبة بحالة سيئة للغاية؛ إذ إن مزروعات معظم المواقع أصابها المحل بدرجة ١٠٠٪، وإذا لم يسقط المطر خلال هذا الشهر فإن بقية المزروعات ستكون كذلك، وأن ٥٠٪ من مواشيتها قد نفقت وستنفق البقية الباقية إذا لم تتخذ إجراءات سريعة لتوفير العلف لها، وأن قسماً كبيراً من السكان سيكون بأشد الحاجة إلى مياه الشرب بعد شهور تقريباً^(٤).

ولحل هذه الأزمة، قامت الحكومة بإعفاء المزارعين من أكثر من ستين ألف جنيه من الضرائب عن السنة المالية ١٩٤٧م، كما أعفت ما يقرب من عشرين ألف جنيه من بقايا الأموال الأميرية عن السنين السابقة عن الفقراء المكلفين الذين ثبتت عجزهم. ولحماية الأراضي الزراعية من الانتقال من أيدي أصحابها في مثل هذه الظروف الصعبة، وضعت الحكومة تشريعاً مؤقتاً يمنع بموجبه بيع الأراضي الزراعية وفاء للديون لمدة ستين^(٥).

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٨٧.

(٢) البشير، بيروت، ع ٤٨٣٨، ٢٦/٢/١٩٣٥م، ص ٤.

(٣) مذكرات مجلس الأمة، مجلس النواب الأردني الأول، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١٠، ٢٦/١١/١٩٤٧م، ص ١.

(٤) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٠/١/١٧٨، بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٧م.

(٥) مذكرات مجلس الأمة، مجلس النواب الأردني الأول، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١، ١/١١/١٩٤٧م، ص ٣.

وقامت وزارة الزراعة سنة ١٩٤٧م باتخاذ سياسة جديدة لصد خطر المحل الناتج عن الجفاف لهذا العام وتتلخص بالأمور التالية^(١):

١. العمل على تشجيع مزارعي الأغوار على زراعة أكبر كمية ممكنة من الذرة البيضاء والصفراء في أراضيهم.

٢. العمل على زراعة مساحات كبيرة من البرسيم في هذه الأراضي تكفي لقسم كبير من المواشي.

٣. السماح لعدد كبير من المواشي الرعي في الأحراج الأميرية في المناطق الشمالية الممنوع الرعي فيها.

وقامت الحكومة الأردنية للحد من آثار القحط والجفاف الذي أصاب المنطقة عام ١٩٤٧م بشراء كميات من الذرة البيضاء والصفراء لزراعتها في الأراضي المروية لتخفيف الأزمة عن المزارعين نتيجة لفقدان القمح والشعير في الأسواق التجارية، وقد اشترت (١٧٠٣٣) كغم من الذرة البيضاء، و(٤٩١٣) كغم من الذرة الصفراء وأقرضتها للمزارعين على النحو التالي^(٢):

جدول رقم (٤٠) يبين كميات الذرة البيضاء والصفراء التي أقرضتها الحكومة للمزارعين سنة ١٩٤٧م بالكيلوغرام:

القضاء	الذرة البيضاء	الذرة الصفراء
السلط	٥٨٣٩	—
إربد	٣٠٠٠	—
جرش	٢٠٨	٢٩٤٢
عجلون	٢٥٠٠	—
مأدبا	٥٢٠	—
الكرك	٢٠٠٠	٩٧
الطفيلة	٢٩٦٦	—
معان	—	١٠٠٠
المجموع	١٧٠٣٣	٤٠٣٩

(١) الجزيرة، عمان، ع ١١٨٦، ٢٥ / ٥ / ١٩٤٧م، ص ٦.

(٢) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ١٣.

وكانت السيول من أهم الظروف المناخية التي أثرت على الحياة الزراعية في شرق الأردن، ومنها السيول التي حدثت في أوائل شهر شباط سنة ١٩٣٥م والتي أدت إلى جرف قسم كبير من الأراضي المزروعة الواقعة على ضفتي سيل الزرقاء والوديان القريبة وهدمت معظم السدود التي تسقى منها^(١).

وجرفت السيول التي حدثت في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٣٥م قسمًا كبيرًا من الأراضي الزراعية على ضفتي وادي السلط ووادي السير التي بلغت مساحتها (١٥٠) دونمًا من الخضروات الشتوية، وحوالي (٣٠٠) دونمًا من مختلف الأشجار المثمرة وغير المثمرة^(٢). ولمعالجة مثل هذه الظروف؛ أصدرت دائرة الزراعة نشرات التوعية للمزارعين للحد من خطر السيول، مثل النشرة الصادرة عام ١٩٣٦م بعنوان "كيف تمنع انهيار التربة من جراء هطول الأمطار الغزيرة" التي أكدت أن على المزارعين بناء سلاسل من الحجارة في الأراضي التي تقع في سفوح الجبال لمنع انجراف التربة^(٣).

• كثرة الضرائب المفروضة على المزارع وتعنت الجباة

استمرت الحكومة الأردنية بعد تأسيس الإمارة سنة ١٩٢١م في جباية الضرائب وفقًا لقوانين الدولة العثمانية حتى عام ١٩٣٢م^(٤) وأهم هذه الضرائب التي لها علاقة بالزراعة: أولاً: ضريبة العُشر، وهي التي تجبى من أصحاب الأراضي بنسبة (١٠٪) من حبوبهم وسائر حاصلاتهم الزراعية، والتي ارتفعت لتصل إلى (١٢.٥٪) وكانت الحكومة تجبيها بواسطة الملتزمين، فيعهد لأحدهم بدفع مبلغ من المال لصندوق الحكومة عن حاصلات إحدى النواحي، ثم يحصل أضعاف ذلك المبلغ، وكانت الحكومة تخصص (١٢٪) من المبالغ

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ٦٢.

(٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ٧٨.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٢٦، ١/٧/١٩٣٦م، ص ٢٥٦.

(٤) محافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٧.

المتحصلة للمصرف الزراعي الذي عهدت إليه عملية إقراض المزارعين و(٤٪) للطرق والأشغال العامة، و(٥٪) للمعارف^(١).

ثانيًا: ضريبة الويركو والمسقفات، وقد فرضت بموجب القانون العثماني لسنة ١٨٨٦م وكانت تجبى من أصحاب الأملاك بنسبة أربعة في الألف، وعن الأراضي خمسة في الألف وعن البيوت المعدة للسكن، وعشرة في الألف من الدكاكين والبيوت المعدة للإيجار، وقد تزايدت نسبة هذه الضريبة مع تزايد أعباء الدولة العثمانية المالية والعسكرية، كما أن ضريبة المسقفات وهي ضريبة فرضت على المباني سنة ١٩١٠م بدلًا عن الويركو بلغت (٢٥٪) من أجل دعم الأسطول العثماني^(٢).

ثالثًا: ضريبة الطرق، وهي ضريبة فرضت على كل شخص يتراوح عمره ما بين (٢٠-٦٠) سنة، ويجب على المكلف بموجب هذه الضريبة أن يدفع ١٦ قرشًا في السنة، أو العمل في تعبيد الطرق ثلاثة أيام في السنة^(٣).

وقامت الحكومة الأردنية عام ١٩٣٣م بفرض ضريبة الأراضي التي حلت محل ضرائب الويركو والعشر وضريبة الطرق والتي تحسب على أساس الدخل الزراعي والتي حددت بنسبة (٦٪) وقد اختلفت قيمة هذه الضريبة تبعًا للمحصول الزراعي الذي كان يتأثر بالمناخ والأمطار؛ حيث كانت الحكومة تضطر لتأجيل تحصيلها أو تخفيضها^(٤). وقد جرت على هذا القانون مجموعة من التعديلات أبرزها سنة ١٩٣٤م من أجل تعديل الضريبة في القرى التي تمت فيها أعمال تسوية الأراضي التي أصبحت بموجبه تدفع ضريبة سنوية عن قطع الأراضي التي فرزت بمقتضى أحكام قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٣م^(٥). وبالإضافة إلى تعديل سنة ١٩٣٩م والذي

(١) الموسى، تاريخ الأردن، ص ١٢، عبد الحق، التخطيط والتنمية، ص ١١.

(٢) الموسى، تاريخ الأردن، ص ١٢، عبد الحق، التخطيط والتنمية، ص ١١.

(٣) عبد الحق، التخطيط والتنمية، ص ١١.

(٤) محافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٨، حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ١١٦.

(٥) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية ١٩٤٦م (د.ت)، جمع محمد عدنان البخيت وآخرون، عمان: مطبعة الاستقلال، ج ١، ص ٦١٢، وسيشار إليه لاحقًا، محمد البخيت، مجموعة القوانين.

تضمن إعفاء الأراضي المسجلة باسم الأمير عبد الله بن الحسين والمعتمد البريطاني وقوات جلالته البريطانية وقوة حدود شرق الأردن والمؤسسات الدينية والخيرية من ضريبة الأراضي^(١).

قامت الحكومة الأردنية عام ١٩٢٥م بفرض ضريبة الأبنية والأراضي والتي حلت محل ضريبة المسقفات والتي كانت تحصل بمعدل (٨٪) من الريع المقدر للأبنية، والأراضي المعدة للإيجار، و(٦٪) من الريع المقدر للبناء إذا كان جزء منه قد اتخذ مسكناً والجزء الآخر للإيجار، و(٤٪) من الريع المقدر إذا كان البناء لسكن صاحبه^(٢).

وأصدرت الحكومة الأردنية عام ١٩٣٠م قانون ضريبة الأراضي المزروعة تبغاً لسنة ١٩٣٠م والتي بلغت بمعدل (٥٠٠) مل عن كل دونم من الأراضي المزروعة تبغاً سنوياً^(٣).

وقد فرضت الحكومة البريطانية ضريبة إضافية على ما يصدر إلى خارج شرق الأردن من القمح والشعير قدرها مائتا مل عن كل طن من القمح، وعشرون ملا عن كل طن من الشعير^(٤). وفي السنة المالية ١٩٤٢/١٩٤٣م صدر قانون الضرائب الإضافية والذي نص على فرض الضرائب التالية^(٥):

١. فرض ضريبة إضافية على رسوم الجمارك قدرها واحد ونصف بالمائة من قيمة جميع البضائع المستوردة.

٢. فرض ضريبة إضافية على ما يصدر إلى خارج شرق الأردن من القمح والشعير قدرها (٢٠٠) مل عن كل طن من القمح، و(١٢٠) ملا عن كل طن من الشعير، ونجد أن الحكومة الأردنية حاولت بفرض الضرائب على السكان في شرق الأردن بمن فيهم المزارعون، توفير مصدر للموازنة العامة التي كانت تعتمد بشكل أساسي على المعونة

(١) محمد البخيت، مجموعة القوانين، ج ١، ص ٦٤.

(٢) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ١٧، عبد الحق، التخطيط والتنمية، ص ٣٩.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الأول، الدورة فوق العادية الأولى، الجلسة ١، ٩/٣/١٩٣٠م، ص ١٣.

(٤) السقار، الأردن خلال الحرب، ص ١٠٥.

(٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٣٤، ٩/٣/١٩٤٢م، ص ٩٣.

البريطانية، بالإضافة إلى الذي تحصله من الضرائب المختلفة التي كانت تشكل موردًا أساسيًا لدعم الدولة الفتية.

وهناك مشاكل تخمين المحاصيل الزراعية في شرق الأردن لأجل فرض الضرائب كانت كثيرة، ومثالاً على ذلك، شكوى المزارعين في غور الأردن من ظلم موظفين التخمين مما يؤدي إلى دفعهم أضعاف العشر المقرر^(١).

كذلك تعنت الجبابة في تحصيل الضرائب المفروضة على السكان، ومن الأمثلة على ذلك، شكوى وجهاء مأدبا لمراسل جريدة فلسطين سنة ١٩٣١م، تعنت الجبابة في تحصيل الضرائب وعدم مراعاتهم لأوضاع الناس وظروف القحط والجفاف الذي أصاب المنطقة^(٢).

ونلاحظ أن فرض هذه الضرائب كان يتم بطرق بدائية ويحصل عليها كثير من التعديلات، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود طرق تستطيع من خلالها تقدير قيمة الضريبة بصورة صحيحة، كما أن هذه الضرائب أثقلت كاهل المزارع الأردني وزادت فقره، مع توالي سنوات القحط والجفاف على شرق الأردن؛ مما أدى إلى تأخر الزراعة.

• تفتت ملكية الأراضي الزراعية:

تعتبر الملكية الفردية الصغيرة هي النظام السائد في شرق الأردن، وهي عبارة عن قطع من الأراضي يملكها السكان بسندات تملك، فقد يملك أحدهم مساحة من الأرض موزعة في جهات مختلفة من أراضي القرية أو المدينة^(٣).

وتعتبر مشكلة تفتت ملكية الأراضي الزراعية من أهم المشاكل التي واجهت قطاع الثروة النباتية والتي حالت دون تطور الزراعة في شرق الأردن؛ حيث قامت الحكومة الأردنية بجهود كبيرة لتنظيم مسألة الأراضي بإصدار قانون تحرير الأراضي لسنة ١٩٢٧م والذي حل محله قانون تحديد الأراضي ومسحها وتأمينها لسنة ١٩٣٠م، وبعدها قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٣م؛

(١) الكرمل، حيفا، ع ١٧٠٣، ١٥/١٠/١٩٣٢م، ص ٢.

(٢) فلسطين، يافا، ع ١٨٨٦، ٦/١٢/١٩٣١م، ص ٤.

(٣) عبيدات، التطور الحضاري، ص ٨٧.

الأمر الذي أدى إلى تسجيل الأراضي بأسماء أصحابها^(١). وهذا أدى إلى تفتت ملكية الأراضي عن طريق نظام الوراثة والقدرة على بيع الأرض وكثرة عدد المالكين؛ مما أدى إلى إهمال هذه الأراضي، وكذلك قلة الجودة الاقتصادية من زراعتها نتيجة لصغر مساحتها^(٢).

• الأوبئة والطواعين:

كانت منطقة شرق الأردن عرضة لموجات الأوبئة والأمراض التي كانت تظهر في البلاد المجاورة، والتي كان أهمها: الملاريا، والحصبة، والجذري، والتفؤيد، والسل، وذات الرئة، والإنفلونزا والتي أدت إلى موت أعداد كبيرة من السكان ومنهم المزارعون؛ مما أدى إلى تقليل أعداد الأيدي العاملة في الزراعة، وخاصة في سنوات القحط والجفاف^(٣). ويبين الجدول التالي أعداد المصابين وأعداد الوفيات بهذه الأمراض:

جدول رقم (٤١) يبين أعداد المصابين بالأمراض الوبائية، وأعداد الوفيات نتيجة هذه الأمراض في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤١م^(٤):

(١) الملقى، الأرض وملكيتها، ص ١٥.

(٢) لمزيد من المعلومات عن تفتت ملكية الأراضي الزراعية، انظر موضوع دائرة الأراضي والمساحة في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

(٣) طلافحة، أسامة على أرشيد، (٢٠٠٨م)، التطور التاريخي للأحوال الصحية في عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ٥٧-٦١، وسيشار إليه لاحقاً، أسامة طلافحة، الأحوال الصحية.

(٤) أسامة طلافحة، الأحوال الصحية، ص ٦٢.

المرض		الحصبة		الإنفلونزا		السل		حمى التيفوئيد		ذات الرئة	
العام	الإصابات	الوفيات	الإصابات	الوفيات	الإصابات	الوفيات	الإصابات	الوفيات	الإصابات	الوفيات	الإصابات
١٩٢٩	٢٣٦٠	٢٧٨	٤٩	-	٢٠٢	٦٩	٣٣	٥	١٠٩	٤٠	
١٩٣٠	١٤٣٣	١٢٨	٥٤٦	١٧	٢٢٧	٥٦	٥١	٥	١٠٦	٢٤	
١٩٣١	٦٩	١٣	٧٣	١٢	٢٠٤	٣٨	١٠٠	١٢	١١٢	٢٤	
١٩٣٢	٤٢٥	٤٨	٦١٥	٢٣	٢٠٤	٣٦	٩٤	٨	١٤٣	٣٠	
١٩٣٣	٢٠١٠	١٨٥	١٠٨٦	٤١	-	-	١٣٢	١٤	٢١٢	٤٨	
١٩٣٤	٧١٩	٧٧	٧٤٦	٧٧	-	-	٩٦	٦	١٢٩	٢٨	
١٩٣٥	١٢٠٨	١٦٩	٢٥٤	٨	٥٣٢	٤٦	١٦٥	١٦	١٠٧	٢٧	
١٩٣٦	١١٠٢	٣٣	١٣٦٥	٤٦	٥٩٥	٤٠	١٠٢	١٠	١٧١	٤٨	
١٩٣٧	٥٣٨	٧٠	٦٨٤	٢٠	٦٢٤	٣٣	١٦٥	١١	١٥٦	٣٠	
١٩٣٨	٦٨٨	٥٢	٣٦٩	٤	٤٨٢	٣٢	١٤٤	١٨	١٦٤	٢٢	
١٩٣٩	١٩١٤	-	٣١٩	١٢	٣٦٧	١٦	١٣٧	٣	١٦٣	١٦	
١٩٤٠	٢٠٣٩	-	٣٦٣	٦	٤٤٦	٢٠	١١٨	٨	١٩٢	١٠	
١٩٤١	١٥٧٢	-	١٩٥	-	٣٥٩	٨	٢٧١	٧	٢٥٣	٩	

نستنتج من الجدول السابق ارتفاع عدد الإصابات بالأمراض، مع ذلك هناك انخفاض في عدد الوفيات مثل مرض الحصبة، وهذا دليل على اهتمام الحكومة بالصحة العامة، كما نجد أن كثرة عدد الوفيات نتيجة هذه الأوبئة أدى إلى نقص الأيدي العاملة بالزراعة وبالتالي تأثر الحياة الزراعية في الأردن.

• غزو أسراب الجراد:

كانت أسراب الجراد التي تغزو منطقة شرق الأردن من حين لآخر هي أهم المشكلات التي واجهت المزارعات في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠ م، والتي جاءت نتيجة الجفاف وتذبذب سقوط الأمطار، وكان من أهم أنواع الجراد الذي يهاجم البلاد ما يلي^(١):

١. الجراد المراكشي، وهو صغير الحجم ويحتاج بيضه حتى يفقس تسعة أشهر تقريباً ويضع بيضه في الأراضي القاسية بين الصخور.

٢. الجراد النجدي، وهو أكبر حجماً من المراكشي، ويفضل وضع بيضه في الأراضي المفلوحة أو الرطبة أو الرملية، ويحتاج بيضه حتى يفقس مدة تتراوح بين عشرين إلى ستين يوماً.

٣. الجراد الصحراوي، وهو من الحشرات الناقصة التطور ولا يستطيع الطيران لذلك سمي بالزحاف، وينمو الجراد الزحاف حتى يكتمل نموه فيتحول إلى جراد طيار، وبعدها بأسبوع يبدأ بالتزاوج ويضع بيضه داخل التراب على عمق بضعة سنتيمترات والذي يفقس بعد شهر فيظهر الجراد الزحاف^(٢).

وتعرضت منطقة شرق الأردن لغزو الجراد عدة مرات، منها سنة ١٩٢٨ م^(٣) وفي سنة ١٩٣٠ م حيث غزت أسراب الجراد منطقة إربد والنعيمة والحصن والرمثا.^(٤) كما غزت أسراب الجراد النجدي الأحمر الطيار لواء معان والكرك والسلط ومنطقة سحاب.^(٥) وغزت أسراب من الجراد الطيار سنة ١٩٣١ م منطقة إربد^(٦).

(١) الجزيرة، عمان، ع ٩٧٥، ١٦/٥/١٩٤٠ م، ص ٤.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ١٠٧٠، ١٩/٦/١٩٤٥ م، ص ٣.

(٣) الشرق العربي، عمان، ع ١٨١، ١٥/٢/١٩٢٨ م، ص ٥.

(٤) الأردن، عمان، ع ٣٣٨، ٢٤/٤/١٩٣٠ م، ص ١.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٩-١٠.

(٦) فلسطين، يافا، ع ١٧٢٥، ٢٤/٥/١٩٣١ م، ص ٥.

وتعرضت المنطقة إلى غزو الجراد سنة ١٩٤٥م؛ حيث غزت أسراب الجراد الأصفر المناطق الشمالية للأردن.^(١) وفي سنة ١٩٤٦م غزت أسراب الجراد الأحمر منطقة الأزرق^(٢) وفي سنة ١٩٤٧م غزت أسراب الجراد الطيار ذي اللون الأحمر والأسود منطقة وادي كفرنجة^(٣). وكانت غزوات الجراد سنة ١٩٣٠م أشدها وطأة؛ الأمر الذي اضطر الحكومة إلى استخدام (٧٠) ألف رجل في أعمال مكافحة؛ لذلك قامت الحكومة بتأليف لجنة تتولى أعمال مكافحة الجراد عهد برئاستها للمستتر كيركبرايد (Kirkbride) مساعد المعتمد البريطاني في عمان^(٤). وقامت الحكومة الأردنية بإصدار قانون إبادة الجراد لعام ١٩٢٨م لحفظ المزارع من التلف.^(٥) كما أصدرت قانوناً جديداً لإبادة الجراد في ١٧/٢/١٩٢٩م ألغت بموجبه العمل بالقانون السابق، وقد صيغ القانون الجديد في ثمان مواد أعطت رئيس الحكومة الصلاحيات التالية^(٦):

١. إصدار الأنظمة الضرورية لتأمين مكافحة الجراد وبيوضه، وإيقاع العقوبة على الأشخاص الذين يخالفون أحكام هذه الأنظمة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة.
٢. تفويض من ينوب عنه بالدخول إلى أي أرض مع الدواب والعربات وآلات البحث عن بيض الجراد وإبادته، وإقامة الحفر والأكواخ والمصائد لاصطياد الجراد وحرقه، وله الحق في خلع المزارع القائمة إذا كان ذلك ضرورياً لتنفيذ أحكام هذا القانون، على أن تعوض أصحاب المزارع التي تلفت.

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٠/٣/١٥٥، بتاريخ ٢١/٤/١٩٤٥م.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٠/٣/١٦٢، بتاريخ ٧/٢/١٩٤٦م.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٠/٣/١١٩، بتاريخ ٢٧/٢/١٩٤٧م.

(٤) الموسى، تاريخ الأردن، ص ٣١٥.

(٥) الشرق العربي، عمان، ع ١٨١، ١٥/٢/١٩٢٨م، ص ١-٤.

(٦) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٤٦، ٣١/١٢/١٩٢٩م، ص ٢-٤.

٣. يجوز لرئيس الحكومة فرض غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات فلسطينية أو السجن مدة لا تزيد على شهر واحد على كل من يحرض آخرين ممن استخدمتهم الحكومة في إبادة الجراد ويضضه على عدم القيام بواجباتهم.

٤. منح مكافآت لا تزيد على خمسة جنيهات فلسطينية في كل مرة إلى الأشخاص الذين يكون لهم السبق في تبليغ الحكومة بوجود الجراد ويضضه.

وقد انتقلت جميع الصلاحيات والواجبات التي يقوم بها رئيس الحكومة بمقتضى قانون إبادة الجراد إلى وزير الزراعة والتجارة وفقاً للنظام الإداري الصادر في ١٥ / ٨ / ١٩٣٩ م^(١).

وأصدرت الحكومة في ٢٩ / ١٢ / ١٩٣٩ م نظاماً خاصاً لأجل تأمين إبادة الجراد وبيوضه، وبموجب هذا النظام تم تعيين مدير عام للعمل ومأمورين وعمال ذوي خبرة، وكلف النظام جميع سكان شرق الأردن الذكور الذين بلغت أعمارهم أربعة عشر عاماً فما فوق بإبادة الجراد وبيوضه في أي مكان من اللواء الذين يقيمون فيه، بالإضافة إلى تكليف من لديهم محاريث وبقر بحرثة الأرض التي توجد فيها بيوض الجراد، وفرض النظام غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات على الذين يقصرون بدون عذر في القيام بالعمل، ويمتنعون عن تقديم حيواناتهم لاستخدامها، أو المخاطر الذين يقصرون في الإبلاغ عن وجود الجراد وبيوضه ضمن حدود قراهم^(٢).

وكانت هناك لجان يتم تشكيلها لمكافحة الجراد، والتي تشكل عبئاً مادياً ثقيلاً على الدولة، حتى أن مصروفات هذه اللجان كانت من الميزانية مباشرة، ومنها:

١. لجستان في منطقة مادبا، الأولى مكونة من نائب مخفر ذيبان، وعضو مجلس الإدارة وأحد رؤساء العشائر، واللجنة الثانية مكونة من نائب الدرك في مادبا، وعضوين من رؤساء العشائر^(٣).

٢. لجنة لمكافحة الجراد في أراضي الجيزة وما يتبعها من قرى مكونة من قائد درك الجيزة وعضوية مختار قرية الجيزة، ومختار الموقع الذي ينظر فيه الجراد^(٤).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٤٣، ١٩ / ٨ / ١٩٣٩ م، ص ٥٠٩-٥١٠.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٤٦، ٣١ / ١٢ / ١٩٢٩ م، ص ٢٢.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٢٢، ١٨ / ٣ / ١٩٢٩ م، ص ٦-٧.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٢٨، ١٦ / ٥ / ١٩٢٩ م، ص ٤٢.

وقد استعملت الحكومة الأردنية طرقاً عديدة لمكافحة الجراد ومنها استخدام النخالة المسمومة بمادة الزرنيخ والتي كانت تشر على الأرض، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تعمم على جميع أصحاب الحيوانات في المناطق الموبوءة بالجراد والتي تنوي فيها استعمال النخالة المسمومة بالزرنيخ، بعدم الرعي في أماكن نثر النخالة المسمومة لأنها تسمم الحيوانات عامة إذا أكلت منها^(١).

واستخدمت الحكومة لمكافحة الجراد سموم الأجر وسايد الذي يتم خلطه بشكل جيد مع النخالة الجافة والماء بنسب معينة، وتستعمل النخالة المسمومة حسب الأحوال من (٥-٥.٢) كغم للدونم، وأفضل وقت لشرها بين الساعة السادسة والعاشر صباحاً^(٢).

واستخدمت الحكومة طريقة الحراثة؛ حيث كانت تحدد المناطق التي يضع فيها الجراد الطيار بيوضه ليتم حرثها ولتعريض البيض لأشعة الشمس وحرارتها الكافية لقتل البيض، وعملية الحراثة سهلت التطبيق في الأراضي المفلوحة، أما في المناطق الصخرية فيتم استعمال الفؤوس في قلب التراب، وبهذه الطريقة يمكن إتلاف (٨٠٪) من بيوض الجراد^(٣).

وكذلك استخدمت الحكومة طريقة الخنادق لمكافحة الجراد الزحاف حيث يتم وضع على حافة الخنادق ألواح الزينكو كحواجز، وتقام هذه على طول الجهة المتجهة نحوها أسراب الجراد، فتحفز خنادق واسعة أمام الحواجز على مساحات متساوية فتلاقي أسراب الجراد الزحاف ألواح الزينكو معترضة طريقها، وعندما يتعذر عليها تسلق ألواح الزينكو تسقط في الخنادق حيث يتم حرقها^(٤).

ومن الطرق المستخدمة لمكافحة الجراد، قيام الحكومة بحث المزارعين على ترك بقايا جذامات القمح والشعير عند الحصاد لكي يقع عليها الجراد ويتم حرقها للقضاء عليها^(٥).

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٠/٣/١٦٥، بتاريخ ٢٠/٣/١٩٤٦م

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٠/٣/١٧٥، بتاريخ ١٢/٢/١٩٤٧م.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ١٠٧٠، ١٩/٦/١٩٤٥م، ص ٢-٣.

(٤) الجزيرة، عمان، ع ١٠٧٠، ١٩/٦/١٩٤٥م، ص ٣.

(٥) الكرمل، حيفا، ع ١٣٥٢م، ٨/٥/١٩٣٩م، ص ٦، البشير، بيروت، ع ٣٩٤١، ١٤/٥/١٩٢٩م، ص ٣.

استخدمت الحكومة فاذفات اللهب التي تستخدم الوقود وتنفذ اللهب لمكافحة الجراد عن طريق حرقه، وكما استخدمت صفائح التونيا لقتل الجراد للقضاء عليه^(١).

نلاحظ أن منطقة شرق الأردن تعرضت لغزوات عديدة من الجراد الذي يأتي عادة مع سنوات القحط والجفاف وتذبذب سقوط الأمطار لتجتمع هذه العوامل وتؤثر بشكل كبير على المحاصيل الزراعية، كما أدى الجراد في كثير من السنوات إلى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة في شرق الأردن.

• الآفات الزراعية:

تعرضت المحاصيل الزراعية في منطقة شرق الأردن في الفترة ١٩٢٩-١٩٥٠م للإصابة بأنواع مختلفة من الآفات الزراعية كان لها دور في التأثير على الحياة الزراعية بشكل عام، وكان من أهم هذه الآفات:

١. فأر الحقل، ويعتبر من القوارض والذي يتغذى على محاصيل الحبوب ويقضي عليها، وقد ظهر في سنة ١٩٣٠م في قرى عمان ومادبا ولواء إربد^(٢) كما ظهر في ٢٤ قرية من قرى قضاء إربد سنة ١٩٣٢م^(٣) وقامت الحكومة الأردنية بمكافحة فأر الحقل خلال سنتي ١٩٣١-١٩٣٢م في قرى إربد، إلا أنه في عام ١٩٣٣م ظهر بعدد قليل بمساحات ضئيلة في مزروعات قرى إربد، والبارحة، وايدون؛ حيث تم مكافحته باستخدام سموم الزرنيخ^(٤).

وقد ظهر فأر الحقل في منطقة شرق الأردن في سنوات مختلفة، وفي كل مرة كانت دائرة الزراعة تقوم بأعمال مكافحته، ومن الأمثلة على ذلك ظهوره في سنة ١٩٣٤م في بعض مزروعات

(١) البشير، بيروت، ع ٣٩٣٥، ٣٠/٤/١٩٢٩م، ص ٣، وع ٣٩٤١، ١٤/٥/١٩٢٩م، ص ٣.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ١٥.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٥.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٥.

قرى إربد وحواره^(١)، وظهر سنة ١٩٣٩ م في جهات إربد الشرقية، وقرى عمان ومأدبا^(٢)، وظهر سنة ١٩٤٠ م في أراضي بني صخر ومأدبا ومنطقة البلقاء وعجلون وجرش^(٣).

٢. حشرة السمسم، وهي عبارة عن دودة تقوم بالتهام أوراق السمسم وتلحق الضرر بنباتات البندورة والباذنجان والنباتات المتسلقة، وتتكاثر بواسطة البيض الذي تضعه على الأوراق، ويمكن الوقاية منها بجمعها بالأيدي في الصباح والمساء بعد زوال حرارة الشمس لأنها تختبئ في شقوق الأرض عند ارتفاع الحرارة، ويمكن الوقاية منها بعدم زراعة الأرض المصابة لمدة سنتين متتاليتين بنبات السمسم^(٤).

٣. حشرة اللجاة (السونة)، وهي حشرة تظهر في شهر آذار، وقد يختلف ذلك تبعاً للمحيط والحالة الجوية، وعندما تبلغ درجة الحرارة ١٨-٢٠ تظهر على سيقان نباتات الشعير والقمح، ويكون ضررها على النباتات بامتصاصها لنسج القمح، ولا يمكن القضاء عليها عندما تعم المزروعات، ولكن يمكن التقليل منها عن طريق اتباع ما يلي^(٥):

أ) عن طريق جمعها باستخدام تنكات الكاز، ثم حرقها على أن تدير أعمال الجمع الحكومة المحلية بمساعدة المأمورين الزراعيين.

ب) زرع الشعير الذي ينضج باكراً في المناطق المعرضة لهذه الحشرة لعدة سنوات، ثم حرق بقايا الشعير المحصود بسرعة لأن الشعير ينضج قبل القمح، وبذلك يكون قبل فقس بيوض هذه الحشرة.

ج) تنظيف الأرض من جميع الأعشاب التي توجد في الحقل بعد الحصاد لأن حشرة السونة ترجع إليها بعد الانتهاء من القمح.

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤ م، ص ٣٧.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٧/١/٣٣/١٠٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٤٠ م.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ٩٦١، ٢٠/٣/١٩٤٠ م، ص ٤.

(٤) الشرق العربي، عمان، ع ١٣٣، ١/٨/١٩٢٦، ص ٧.

(٥) الأردن، عمان، ع ٦٥٤، ١١/١٢/١٩٣٥ م، ص ٢.

د) جمع البيض الذي تضعه الحشرة وإتلافه بالحرق، والبحث عن أماكن تواجد حشرة السونة في الشتاء وإتلافها.

وقد ظهرت هذه الحشرة في منطقة شرق الأردن سنة ١٩٣٤م في بعض مزارع بني حميدة في لواء الكرك، وبمساحات ضئيلة من مزارع القمح في قرية بصيرة^(١) كما ظهرت هذه الحشرة بمساحات ضئيلة في مزارع بعض قرى لواء عجلون وكان تأثيرها بسيطاً؛ حيث جُمعت من قبل الأهالي وأُتلفت تحت إشراف دائرة الزراعة^(٢).

٤. دودة الزرع، وهي دودة تلتهم أوراق القمح والشعير وتظهر في شهر شباط، ويمكن مكافحتها باتباع الطرق التالية^(٣):

أ) حراثة الأرض الموبوءة بعد الحصاد حراثة عميقة لتعريض هذه الحشرة إلى العوامل الجوية.

ب) ولأن هذه الدودة تظهر في أماكن محصورة ثم تنتقل إلى غيرها وتنتشر بشكل بطيء يمكن القضاء عليها بجمع جميع الحشائش المصابة وحرقها.

ج) تعميم أنواع القمح التي تنضج باكراً وتسلم من دودة الزرع مثل القمح الرومي والقمح المراكشي.

وقد ظهرت دودة الزرع سنة ١٩٣٣م بمساحات واسعة في مزارع القمح والشعير الواقعة في الجهات الشمالية والشرقية وقصبة مادبا وأُتلفت (٣٠٪) منها واضطر أصحابها إلى الاستغناء

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٨٩-٩٠.

(٢)، تقارير حكومة الانتداب البريطاني عن شرق الأردن في الفترة من ١/٤/١٩٣٩ - ٣٠/٩/١٩٣٩م (١٩٩٣م)، جمع وإعداد محمد سالم الطراونة، جامعة مؤتة، منشورات لجنة إحياء التراث، ص ٢٤، وسيشار إليه لاحقاً، الطراونة، تقارير حكومة الانتداب.

(٣) الأردن، عمان، ع ٦٥٣، ٨/١٢/١٩٣٥م، ص ٥، الجزيرة، عمان، ع ١١٨١، ١٦/٤/١٩٤٧م، ص ٣.

عنها وإطعامها للمواشي^(١). كما ظهرت بمساحات كبيرة سنة ١٩٣٤م في مزارع بعض القرى في إربد وجرش والبلقاء^(٢).

٥. حشرة التين القشرية، وهي حشرة تصيب أشجار التين، وقد ظهرت في سنة ١٩٣٣م في بساتين مádبا والكرك ومعان؛ حيث قامت دائرة الزراعة بمكافحتها بمحلول الألبوليوم^(٣) وظهرت سنة ١٩٣٤م في بساتين الطفيلة على أشجار التين^(٤) وظهرت سنة ١٩٣٥م في جهات عجلون على أشجار التين وقد تم مكافحتها بواسطة محلول الكاز^(٥) وظهرت في بعض أشجار التين في جهات الطفيلة وعمان، وكوفحت بمحلول الفولك^(٦).

٦. مرض دابوق الزيتون (العنبة) وهو مرض فطري يظهر على أشجار الزيتون وقد ظهر سنة ١٩٣٢م في المقاطعات الشمالية وقد استطاعت دائرة الزراعة التخلص منه وإحراقه^(٧)، كما ظهر سنة ١٩٣٤م في بعض أشجار الزيتون في قضاء الطفيلة؛ حيث تم مكافحته بنجاح من قبل دائرة الزراعة^(٨).

٧. مرض الرهوب أو الطابون أو الفحامي، وهو يصيب الحبوب، ويمكن مكافحته باتباع الدورة الزراعية واستعمال البذور النظيفة وتعقيم البذار والأرض الموبوءة، كما يمكن تعقيم البذار باستخدام كربونات النحاس وكبريتات النحاس (الجنزارة)^(٩) والفورمالين، وقد ظهر بمساحات ضئيلة في مزارع عمان ومأدبا؛ حيث كانت

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٥.

(٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٩٠.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٦.

(٤) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٧٧.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٦٩.

(٦) الطراونة، تقارير حكومة الانتداب، ص ٢٤.

(٧) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٣٣.

(٨) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ١٠٠.

(٩) الجزيرة، عمان، ١١٨٢ع، ٢٣/٤/١٩٤٧م، ص ٤.

الإصابة شديدة الوطأة مما جعل الأهالي يدركون ضرورة معالجة الحبوب بأحد المحاليل للقضاء على المرض^(١).

٨. دودة الربيع، ظهرت بسبب تذبذب سقوط الأمطار وعدم نمو الحشائش البرية في سنة ١٩٣٣م في مزارعات التبغ في وادي السير وبعض الخضروات في السلط؛ حيث قامت دائرة الزراعة بمكافحتها عن طريق جمعها وحرقتها وتم الإعلان عنها باعتبار هذه الدودة وباء^(٢).

ومن الآفات الزراعية التي كانت تصيب المزارعات في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٥٠م بسبب الحشرات المن ومرض الصدأ^(٣) وحشرة الفيلوكسيرا^(٤) ومرض الكسرة^(٥) والحشرة القرمزية الحمراء والحشرة القشرية^(٦).

• مشاكل متفرقة:

هناك مشاكل متفرقة أثرت على الحياة الزراعية في شرق الأردن، ومنها عدم قدرة المزارع على تحديد المواعيد الرئيسة للزراعة، وقلة درايته بظروف الطقس ومدى ملائمة بعض المحاصيل الزراعية للظروف المناخية^(٧).

وأيضاً عدم تنظيم الإنتاج لملاءمة احتياجات السوق، فالمزارعون قد اعتادوا على زراعة أنواع معينة من المحاصيل كل عام دون العناية الكاملة بمتطلبات الأسواق، ولذلك كثيراً ما يكون إنتاج

(١) الطراونة، تقارير حكومة الانتداب، ص ٣٤.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٦.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٦، الطراونة، تقارير حكومة الانتداب، ص ٢٤.

(٤) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٥.

(٥) الجزيرة، عمان، ع ١٠٠٨، ١٠/٩/١٩٤٠م، ص ٣.

(٦) Palestine and Transjordan, Vol ٣, P ٧٥٣.

(٧) النواصرة، جرش، ص ١١١.

أحد هذه المحاصيل كثيرًا للغاية؛ فتنخفض أسعاره في الأسواق، أو لا يكاد يكفي السوق ومتطلباته، بالإضافة إلى قلة استعمال الأساليب الحديثة في الزراعة والإنتاج^(١).

وعانى سكان شرق الأردن من اعتداءات القبائل البدوية المتكررة على المزارعين ومزروعاتهم ومواشيهم، وكانت القبائل البدوية في وقت الربيع تعتدي على محاصيلهم الزراعية وتتخذها مراعي لقطعانها من الأغنام والإبل^(٢). وللحد من هذه الاعتداءات، حاولت الحكومة الأردنية فرض الأمن في الثلاثينات والأربعينات؛ مما أدى إلى التوسع في استغلال الأراضي الزراعية وزيادة التنوع في المحاصيل الزراعية، مع ذلك بقيت مشكلة النزاعات على ملكية الأراضي قائمة^(٣).

وشكلت ديون المصرف الزراعي وعدم قدرة المزارعين على سدادها وتراكمها مشكلة للمزارعين على مرور السنوات ولأسباب مختلفة، أهمها سنوات القحط والجفاف التي مرت على شرق الأردن، وانخفاض الأسعار، بالإضافة إلى الفائدة العالية لهذه القروض^(٤). ونلاحظ أن هذه المشاكل والمعوقات أثقلت كاهل المزارع الأردني وحالت دون تطور الزراعة في شرق الأردن، في الوقت الذي عجزت فيه الحكومة الأردنية عن مديد المساعدة للمزارعين بسبب عدم توفر الأموال اللازمة، لذلك بقيت إجراءاتها بسيطة لمساعدة المزارع الذي عانى الكثير.

(١) عبيدات، التطور الحضاري، ص ٩٢.

(٢) عبيدات، التطور الحضاري، ص ٩٢.

(٣) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٥١، القعايدة، تاريخ مادبا، ص ٩٥.

(٤) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٢٦، لمزيد من المعلومات عن هذه الديون، انظر موضوع المصرف الزراعي في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الفصل الرابع

قطاع الثروة الحيوانية

أنواع الحيوانات

لا تقل الثروة الحيوانية أهمية عن الثروة النباتية بالنسبة لسكان شرق الأردن؛ حيث تعد مصدرًا أساسيًا للدخل، كما اهتم السكان بالثروة الحيوانية باعتبارها من مستلزمات الحياة الزراعية، فهم يستخدمونها في حراثة الأرض ودرس المحاصيل الزراعية ونقلها، ويعتمدون عليها في طعامهم ولباسهم وتنقلهم ودفع مهور زواجهم^(١).

ويقسم القانون الأردني الحيوانات إلى عدة أنواع وهي^(٢):

أولاً: الحيوانات الأليفة، وتشمل: الأبقار، والأغنام، والماعز، والخيول، والجمال وغيرها.
ثانياً: الحيوانات غير الأليفة، وتشمل حيوانات الصيد والحيوانات المفترسة وحيوانات الفراء.

ثالثاً: الطيور الداجنة، وتشمل: الدجاج البلدي، والدجاج الأجنبي، والحبش، والبط، والإوز، والحمام، وغيرها.

رابعاً: الطيور غير الداجنة، وتشمل: طيور الصيد، والطيور المهاجرة، وطيور الزينة وغيرها.
خامساً: الأسماك، وتشمل الأسماك التي تربي في المياه العذبة، والأسماك البحرية التي تعيش في البحار.

الحيوانات الأليفة، وتقسم إلى الأنواع التالية:

أولاً: الماشية

انتشرت تربية الماشية والتي تشمل الأغنام والماعز في مختلف أنحاء منطقة شرق الأردن، فقد كثرت تربية الأغنام في المناطق السهلية، بينما كثرت تربية الماعز في المناطق الوعرة والجبلية

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٦٢.

(٢) الطاهر، كمال (١٩٦٣م)، الثروة الحيوانية في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٢٩، ص ٢٧، وسيشار إليه لاحقاً، الطاهر، الثروة الحيوانية.

لمقدرتها على التسلق. وقد استفاد السكان من لحوم الأغنام والماعز وألبانها في غذائهم، ومن صوفها في لباسهم وأثاثهم المنزلي، واستفادوا من جلودها في صناعة الأحذية والقرب^(١).

وكانت أشهر أنواع الأغنام في الأردن هي الأغنام البلدية، ومعظمها من نوع العواسي أو الجفالي، وهو حيوان أليف صبور، ذو ذيل مستدير، يعتبر مثلاً على صحة الحيوان، فإذا كان موسم المراعي الذي تعتمد الأغنام عليه اعتماداً كلياً خصباً كان هذا الذيل كبيراً مكتنزاً بالدهن، وإذا كان الموسم جافاً أصبح الذيل هزيلاً ضامراً يكاد لا يستر مؤخرة الأغنام. ومن أهم منتوجاتها: اللحوم والصوف والحليب^(٢). وهي تنتشر في جميع مناطق الأردن وترعى في قطعان صغيرة أو متوسطة (٥٠-١٠٠) رأس، والقليل منها قطعان كبيرة أكثر من مائة رأس، وهناك نوع آخر من الأغنام وهو النجدي^(٣). وانتشرت تربية الأغنام في مختلف مناطق شرق الأردن وخاصة في مناطق عمان وإربد وجرش والكرك والسلط ومأدبا^(٤).

ويوجد في شرق الأردن نوعان من الماعز هما:

١. الماعز البلدي الذي يشكل الجزء الأكبر من عدد الماعز، وهو من النوع الصغير الحجم قليل الإنتاج مقارنة بالماعز الشامي، ويرعى في معظم أنحاء الأردن وخاصة في مناطق إربد ومعان وعمان، ويعتمد غالبية الماعز البلدي في غذائه على المراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، وعلى بقايا المحاصيل بعد حصاد الحبوب، إضافة إلى الأعشاب والشجيرات التي تنمو على سفوح وقمم الجبال والهضاب^(٥). ومن أهم فصائل الماعز

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٦٢-١٦٣.

(٢) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٢٩.

(٣) شرايحة، وديع وآخرون (١٩٨٩م)، الموسوعة الأردنية، ط ١، عمان: دار الكرمل، ج ٣، ص ٣٢، وسيشار إليه لاحقاً، شرايحة، الموسوعة الأردنية.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧١، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٩٣.

(٥) شرايحة، الموسوعة الأردنية، ج ٣، ص ٣٢.

البلدي فصيلة تسمى الدحيوي، وهي صغيرة الحجم جدًا تقترب من ثلث حجم الماعز الشامي، إلا أن الثديين ناميان جدًا^(١).

٢. الماعز الحلوب، ويوجد في الأردن نوعان وهما^(٢):

أ) الماعز السعائين، وهي بيضاء ذات عيون واسعة وأثداء نامية، وتدر كمية تتراوح بين (٤-٦) لترات من الحليب في اليوم، ومدة الحلابة تبلغ حوالي ضعف مدة الحلابة في الماعز البلدي الذي يتراوح معدل إدراره بين نصف إلى لتر واحد من الحليب في اليوم الواحد.

ب) الماعز الشامي، وهو ذو لون أحمر أو أسود أو خليط بينهما ومعدل إدراره للحليب يتراوح بين (٣-٥). لتر يوميًا، وله جسم نام يبلغ حوالي ضعف جسم الماعز البلدي.

وقد انتشرت تربية الماعز في المناطق الجبلية والوعرة في شرق الأردن، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الماعز تتميز عن الأغنام بخفة الحركة والالتزان في المناطق الوعرة مثل منطقة الطفيلة^(٣)، ومنطقة الشوبك^(٤)، وكذلك انتشرت في قرية سوف وريمون والكتة وبرما ودبين وغيرها؛ نظرًا لملاءمة الطبيعة لهذا النوع من الماعز الذي اعتنى به السكان لتكلفتها القليلة^(٥).

ومن أساليب استثمار الأغنام في منطقة شرق الأردن (الغنومية)، وهي أن يشتري الحضري الأغنام ويسلمها للبدوي الذي يقوم برعايتها وتقديم الماء لها وحلبها وتصنيع حليبها إلى زبدة وسمن ولبن، مقابل ذلك يأخذ الحضري عن كل رأس من الغنم رطلًا من السمن إضافة إلى

(١) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٢٩.

(٢) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٣٠.

(٣) إسحاق، تاريخ الطفيلة، ص ١٤١.

(٤) الرشيدة، تاريخ الشوبك، ص ٧٩-٨٠.

(٥) النواصرة، جرش، ص ١١٤.

حملها، ويأخذ البدوي ما زاد على الرطل إضافة إلى الصوف، وتدفع الرسوم عن الأغنام مناصفة بين الطرفين^(١).

وتبقى الأغنام عادة خلال فصل الربيع في الحقول البعيدة عن القرية تجري وراء الكلاً والماء، وبحلول فصل الشتاء يعود الراعي بها إلى القرية وتأكل الأغنام خلال هذا الفصل التبن والحبوب، وتلد الأغنام وتكون بحاجة ماسة إلى التدفئة والعناية بها خوفاً من البرد^(٢).

ويرتبط بعملية تربية الماشية عملية الرعي والتي يقوم بها شخص يسمى الراعي ومهمته رعي الماشية مقابل شرط (أجرة) قدره خاروف عن كل عشرين رأس من الأغنام، وجدي عن كل عشرين رأس من الماعز، وكلما زاد العدد يعطى بنسبة واحد عن كل عشرة رؤوس، إلا أنه يعطى الشرط مناصفة، نصفاً من الذكور ونصفاً من الإناث، والراعي يستلم شرطه في أواخر شهر نيسان بعد فطام صغار الماشية^(٣).

وللراعي مع شرطه كسوة معروفة، تتكون من ثوبين ومنديلين وعباءة وفروية رعوية حمراء للشتاء وتقوم مقام اللحاف لأن الراعي يقضي سنته وهو ينام في البراري، وفي أيام الشتاء يأوي مع الماشية إلى الكهوف، كما يحق للراعي أن يطلب حملاً من صاحب الماشية لنقل لوازمه عليه، ويرتاح بالركوب عليه عند التعب، وفي حالة الخلافات بين الراعي وصاحب الماشية يحسم الخلاف بينهما قاضي الرعيان، وهو من طبقة القضاة الصغار حسب الأعراف والتقاليد العشائرية في شرق الأردن^(٤).

وهناك تقاليد لتربية الأغنام كثيرة منها ربط أجراس في أعناقها، وهذه الأجراس مختلفة الأحجام وكل منها يعلق في رقبة نوع خاص من الأغنام، وللأجeras أشكال كثيرة، فمنها ما يكون بحجم قبضة اليد ويعلق في رقبة الكبش، ومنها أكبر حجماً ويسمى النحلة ويعلق في عنق المرياع

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) الطاهات، محمد (١٩٧٤م)، تقاليد تربية الحلال في قرى الشمال، مجلة الفنون الشعبية، ع ١، ص ٨٤، وسيشار إليه لاحقاً، الطاهات، تقاليد تربية الحلال.

(٣) جورج سابا، مآدبا وجوارها، ص ١٩٧-١٩٨.

(٤) جورج سابا، مآدبا وجوارها، ص ١٩٧-١٩٨.

وهو رأس من الأغنام الجيدة الذي يربى منذ الصغر على شرب الحليب وأكل الخبز ليكون خلف الراعي في كل خطوة من خطواته، ويكون دائماً في المقدمة خلف حمار الراعي، وهناك القرقاع، وهو جرس كبير الحجم ويعلق في عنق الكبش الجيد، وهو ذكر الأغنام، والهدف من وضع الأجراس هو طرد الثعابين والذئب فعندما يكون الراعي نائماً يتحرك المرياع الذي يكون دائماً في المقدمة وتكون حركته سريعة وخاصة في حالة الخطر، وهذه الحركة تجعل الأجراس تتحرك وتُخرج صوتاً قوياً مما يدفع الراعي إلى اليقظة والانتباه^(١).

ومن تقاليد تربية الماشية أن لها أسماء كثيرة عند الراعي، وذلك من أجل عدم ضلالها ليلاً وهي في البداية حيث يناديها بأسماء: الشعلاء، والعذراء، والدعماء، والعطشاء، والرخماء، والقرطاء، وعند الولادة يتولى الراعي المهمة فيقوم بمساعدة الماشية عندما تصعب الولادة عليها، فيقوم بسحب المولود وينفخ بفمه ليساعده على التنفس ويدخل الدفء إلى قلبه وكما تأخذ الماشية بلحس المولود حتى يشتد قوامه^(٢).

وهناك تقاليد أخرى لتربية الماشية وتتمثل بعملية السقاية والتي تتم مرتين يومياً وخاصة في فصل الصيف وتسمى الميراد، وأهم أدوات الميراد التي يستعملها الراعي جرن الحجر المجوف الذي يبلغ طوله مائة سنتيمتر وعرضه خمسين سنتيمتراً، وكذلك القطوة، وهي عبارة عن برميل مقصوص منه نصفه ويستعمل الدلو لنشل الماء من البئر، وبعد عملية السقاية تربط الأغنام على شكل مجموعات من أجل حلبها، وهناك أغان كثيرة للراعي ترافق عملية السقاية منها^(٣):

وردت شعلاء وشقراء فتح يا قلب العمى

عوقي والشايب الناعوقي حنن عليه النوق

(١) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٤-٨٥.

(٢) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٥.

(٣) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٦-٨٧.

وحتى لا تختلط المواشي في البادية، تقوم كل عشيرة من العشائر الأردنية بتمييز ماشيتها بعلامة خاصة تسمى الوسم حتى تتعرف عليها من بين المواشي الأخرى، وتختلف رموز الوسم باختلاف القبائل والعشائر، ومن أهم أشكال الوسم^(١):

١. يكون على شكل طوق حيث يطوق عنق الحيوان من جميع الجهات.
 ٢. يكون على شكل مثلث قائم الزاوية.
 ٣. يكون على شكل ثلاثة خطوط مستطيلة.
 ٤. يكون على شكل إشارة الضرب.
 ٥. يكون على شكل إشارة سبعة.
 ٦. يكون على شكل إشارة صليب.
 ٧. ما يسمى بالقصيرة، أي قطع قطعة صغيرة من مقدمة أذن الحيوان.
- ويتم الوسم بطريقتين هما^(٢):

١. بواسطة أداة حادة لقطع أو شخ جزء من آذان الماشية لاستحداث علامة، ولكل حالة اسمها التي تم التعارف عليها على أنها وسم، ومنها القطشة، وهي قطع جزء يسير من أسفل طرف الأذن، والصلم ويكون بإزالة ما يقرب نصف حجم الأذن، والشرخة تكون بإحداث شق مع طول الأذن، ومنها الريشة لأنها تكون على عرض الأذن، والقبلة، وهي إزالة جزء يسير من أحد جانبي الأذن على شكل نصف دائرة، إما من جهة العين، أو من صوب الرقبة.

٢. الوسم بالكلي، ويتم باستخدام أداة يطلق عليها اسم الميسم، وهو عبارة عن قضيب معدني يحمل شكل الوسم ويتم إحماؤه (بتسخينه) بالنار إلى حد الاحمرار ويكوى به موضع الوسم، فيأكل بحرارته شيئاً من الجلد ليمنع نمو الشعر في الموقع الذي تم كيه فيكون موضع علامة بارزة لا تتغير، وتستخدم هذه الطريقة أيضاً مع الإبل.

(١) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٦.

(٢) الهلال، عارف عواد (٢٠١٥م)، أعراف البادية، عمان: وزارة الثقافة، ص ١٢٠-١٢١، وسيشار إليه لاحقاً، عارف الهلال، أعراف البادية.

وهناك طريقة أخرى لتمييز قطعان الأغنام في البادية وهي المغرة، ويستخدم فيها التراب الأحمر الموجود في الصحراء كطلاء له خاصية البقاء والاحتفاظ بلونه مدة طويلة، وله عدة ألوان، منها الأحمر والأزرق والأخضر، ويكون التلوين عادة على الرأس أو مؤخرة الظهر^(١).

وعند بداية فصل الصيف تكون الأغنام قد أمضت فصل الربيع في المراعي وسمت وتكون بحاجة إلى جز (قص) صوفها ليتعرض جسمها لأشعة الشمس؛ حيث يقوم الراعي بغسل الأغنام بعد عملية الجز (القص) لإزالة الأوساخ عنها. ومن الأغاني التي ترافق عملية الجز^(٢):

يا شياه فلان ودهن حلاوة خروف اقرع من فوق يلاوه

وأن قلت العوانه كيف أسوي بيدي مقص ويدي أسوي

وقد اختلفت أعداد الماشية في منطقة شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧م حيث يبين الجدول التالي أعدادها^(٣):

جدول رقم (٤٢) يبين أعداد الأغنام والماعز في منطقة شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧م بالرأس

السنة	عدد الأغنام	عدد الماعز
١٩٢٩	٢٢٩١٠٢	٢٨٩٥٤١
١٩٣٠	٢٩١٧٧٨	٣٤١٤٠٠ ^(٤)
١٩٣١	٣٧٤١١٥	٤٣٨٥٢٨
١٩٣٢	٣٢٦٢٧٤	٣٩٥٩٦٦ ^(٥)
١٩٣٣	٢٢٧٩٠٦	٣٥٤٤٩٣ ^(٦)
١٩٣٥	١٥٦١٠٠	٣٤٢٤٠٠
١٩٣٧	١٨٩٤٠٠	٤١٧٢٠٠
١٩٣٩	٢٢٤٢٠٠	٤٣٨٦٠٠

(١) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٦.

(٢) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٧.

(٣) لمزيد من المعلومات عن أعداد الماشية في المقاطعات المختلفة، انظر الملحق رقم (٤).

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧١.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨١.

(٦) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٩٣.

السنة	عدد الأغنام	عدد الماعز
١٩٤١	٣٢٨٠٠٠	٥١٢٠٠٠ ^(١)
١٩٤٣	٢٦٥٠٠٠	٣٥٦٠٠٠
١٩٤٤	٣٠٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
١٩٤٥	٢٩٦٠٠٠	٣٠٧٠٠٠
١٩٤٦	٢٦٤٨٠٠	٣٨١١٠٠
١٩٤٧	٢٣٨٨٧٠	٣٠٤٣٧٨ ^(٢)

ويشير الجدول السابق إلى أن أعداد الأغنام والماعز تختلف من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: خوف السكان من التعداد الذي ينتج عنه في الغالب ضرائب مثل ضريبة المواشي، وفي كثير من الأحيان يتناقص عددها بسبب الظروف الجوية مثل الجفاف والقحط الذي ينتج عنه هلاك كثير من الحيوانات بسبب نقص الغذاء واعتماد الأهالي عليها كغذاء، بالإضافة إلى زيادة الطلب على هذه الحيوانات لاستخدام لحومها كغذاء خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ م.

ثانيًا: الإبل أو الجمال

الإبل من الحيوانات التي تتحمل الظروف الصحراوية، وتعتمد كليًا في تغذيتها على الأعشاب والشجيرات والنباتات الصحراوية وقد اعتمد عليها البدو بشكل كبير إذ تسمى عندهم سفينة الصحراء التي تتحمل العطش لمدة أطول عن باقي الحيوانات الأخرى، وقد استخدموها للنقل والركوب، واستفادوا من لحومها وحليبها ووبرها^(٣)، كما كانت الإبل عماد القوافل التجارية في المسافات الطويلة، واستعان بها بعض أهالي المدن والقرى في نقل بضائعهم وحوائجهم مقابل أجره معينة، كما كانت بعض القبائل تؤجر جمالها للقائمين على شؤون قافلة الحج الشامي^(٤).

(١) Konikoff, Trans Jordan, p.١٠٧

(٢) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٢٨.

(٣) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١٦، حنفي، معان، ص ٩١.

(٤) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٦٣.

ويفضل البدو الإبل على الأغنام، فيعبرون عن الإبل بالجليلة، فيما يعبرون عن الأغنام بالدقيقة^(١) ويرون أن صاحب الإبل يشعر بالسعادة والعزة والأنفة، أما صاحب الأغنام فإنه يشعر بالهم والتعاسة، فهو يشيب قبل أن يشيب، ويظهر ذلك من خلال القصيدة المعروفة باسم شيخة القصيد للشاعر علي الرميثي يقول فيها^(٢):

ثامن وجاني به عزة وهية عليل بسفن البرجرش العراقيب
الزبد لا يغريك هو والروية ترغب نهوش الضأن وتخلي النيب
راعي الغنم يشيب من قبل شبيه والإبل معزة تبعد الهم وتشيب
لن اشلهب الوقت لو هو حليه يوصلك الأيام القضا والتعاصيب
وتقسم الإبل حسب الاستعمال إلى نوعين هما^(٣):

أ) نوع للركوب ويسمى الهجين، ويستعمله البدو في تنقلاتهم وكذلك أفراد الهجانة في قوى الأمن الداخلي، وتعرف بأن لها أجسامًا صغيرة وقوائم دقيقة ورؤوسها صغيرة وعيونها واسعة وهي ذات مزاج هادئ مطوعة لراكبها سريعة الحركة.

ب) جمل الحمل، ويستعمل هذا النوع من الجمال في حمل الأثقال وخاصة في القرى أو مضارب البدو.

واتنتشرت تربية الإبل في مختلف مناطق شرق الأردن وخاصة في مناطق عمان وإربد ومأدبا ومعان والكرك وجرش والطفيلة^(٤). وكانت من نوع الإبل ذات السنام الواحد التي كان من أهم أنواعها:

أ) إبل الحرة، وهي تعيش في البادية وتصبر على الماء وتتصف بسرعتها وخفة حركتها، ومنها نوع يطلق عليه الهجين، وهو نوع من الجمال مختص بالركوب^(٥).

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٤.

(٢) جورج سابا، مأدبا وجوارها، ص ١٦٧، القعايدة، تاريخ مأدبا، ص ١١٦.

(٣) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٣٠.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧١، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨٠.

(٥) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٤.

ب) الإبل التيهية وأصلها من السودان وكانت تأتي مع القوافل الآتية من مصر، وهي صغيرة تفيد للسرعة والغزو، وتقطع مسافات طويلة، وتكثر في منطقة البلقاء، واستخدمت لنقل البضائع بين السلط ودمشق وبغداد والمدن الفلسطينية^(١).

ومن الأسباب التي قللت من أعداد الإبل في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين استقرار العشائر الأردنية في أراضٍ محدودة وممارسة الزراعة، إضافة إلى استخدام سيارات النقل والركوب الكبيرة مما جعل اقتناء الإبل محدوداً في منطقة شرق الأردن^(٢).

جدول رقم (٤٣) يبين أعداد الإبل في شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧ م بالرأس:

السنة	عدد الإبل
١٩٢٩	٢٦٣٠٥
١٩٣٠	٢٧٥٩٧ ^(١)
١٩٣١	٢٩٧٧٠
١٩٣٢	٢٢٣٦٥ ^(٢)
١٩٣٣	١٥٩٤٧ ^(٣)
١٩٣٥	٣٤٠٠
١٩٣٧	٣٩٠٠
١٩٣٩	٢٢٠٠
١٩٤٠	٧٠٠٠ ^(٤)
١٩٤٣	١٧٠٠٠
١٩٤٤	٢٥٠٠٠
١٩٤٥	٣١٠٠٠
١٩٤٦	٣١١٤٥
١٩٤٧	٢٤٨٠٠ ^(٥)

(١) طريق، السلط، ص ٥٣٣.

(٢) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧١.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨٠.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٣.

(٦) Konikoff, Trans Jordan, p ١٠٧.

(٧) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧ م، ص ٢٨.

نستنتج من الجدول السابق اختلاف أعداد الإبل في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧م لعدة أسباب مختلفة، منها الظروف المناخية مثل الجفاف والقحط، ورحيل كثير من القبائل التي تعتمد على تربية الإبل إلى المناطق المجاورة واستقرار كثير من القبائل البدوية، وظروف الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م.

ثالثاً: الأبقار

اهتم السكان في منطقة شرق الأردن بتربية الأبقار؛ حيث انتشرت تربيتها في مختلف أنحاء البلاد وخاصة في مناطق إربد وعمان والسلط وعجلون وجرش والكرك^(١). وتصنف الأبقار حسب الاستخدام إلى صنفين هما^(٢):

أ) البقر العمال، وهي تستخدم لحراثة الأرض والأعمال الزراعية الأخرى.
ب) البقر غير المدرب على الحراثة، وعادة يكون أغلبها من الإناث ومهمتها التوالد والاستفادة من حليبها.
واهتم السكان في منطقة شرق الأردن، وخاصة الشراكسة والتركمان، بتربية الأبقار للاستفادة من لحومها وحليبها ومشتقاتها، ولإستخدامها في حراثة الأرض ودرس المحصول وجر العربات^(٣).

وانتشر في شرق الأردن نوعان من الأبقار هما^(٤):
أ) الأبقار البلدية، وهي ذات ألوان مختلفة، منها الأسود أو الأبيض أو الأحمر، أو خليط بين الأبيض والأسود، أو الأسود والأحمر، أو الأحمر والأبيض، وهي في معظمها ذات أجسام صغيرة وإفرازها للحليب قليل وتربى بطرق بدائية، وتعتمد بشكل كبير على المراعي الطبيعية المحيطة بقرى أصحابها.
ب) الأبقار الأجنبية، وأغلبها من الأبقار الهولندية والأبقار الإنجليزية الجيرس والجيرنسي. وكانت أعداد الأبقار في إمارة شرق الأردن قليلة مقارنة بأعداد الماشية، وكذلك تختلف أعدادها من سنة لأخرى لأسباب مختلفة^(٥).

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧١، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٩٣.

(٢) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١٥.

(٣) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٦٣.

(٤) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٢٨-٢٩.

جدول رقم (٤٤) يبين أعداد الأبقار في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧ م بالرأس:

السنة	عدد الأبقار
١٩٢٩	٥١٠٣٠
١٩٣٠	٦٣٨٤٠ ^(٢)
١٩٣١	٦٧٢٩٥
١٩٣٢	٧٦٠٨٠ ^(٣)
١٩٣٣	٧٠٩٨٠ ^(٤)
١٩٣٥	٤٦٩٠٠
١٩٣٧	٤٩٥٠٠
١٩٣٩	٥٧٨٠٠
١٩٤١	٥٩٨٠٠ ^(٥)
١٩٤٣	٦٢٠٠٠
١٩٤٤	٧٧٠٠٠
١٩٤٥	٨٣٠٠٠
١٩٤٦	٧٦٣٧٠
١٩٤٧	٥٩٥٩٨ ^(٦)

نستنتج من الجدول السابق اختلاف أعداد الأبقار في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧ م، لعدة أسباب مختلفة، منها الظروف المناخية وسنوات القحط والجفاف المتوالية على المنطقة، وكذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ م؛ مما زاد الطلب على لحوم الحيوانات بشكل عام وخاصة الأبقار.

(١) لمزيد من المعلومات عن أعداد الحيوانات في مختلف مقاطعات شرق الأردن، انظر الملحق رقم ٤.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧١.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨٠.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٣.

(٥) Konikoff, *Trans Jordan*, p ١٠٧.

(٦) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧ م، ص ٢٨.

رابعاً: الحمير والبغال

اهتم سكان منطقة شرق الأردن بتربية الحمير والبغال لحاجتهم إليها في التنقل وحمل الأثقال ولاستخدامها في بعض مجالات الزراعة مثل حراثة الأرض ودرس المحصول ونقله^(١) ونقل الماء من العيون والينابيع إلى المنازل.^(٢) وكان موظف البريد في عمان يستخدم الحمار أثناء تنقله في المدينة لإيصال البريد من مكان لآخر^(٣).

وانتشرت تربية الحمير والبغال في مختلف أنحاء شرق الأردن وخاصة في مناطق عمان وجرش وإربد والطفيلة والكرك والسلط^(٤). وقد وجدت في منطقة شرق الأردن ثلاثة أنواع من الحمير وهي^(٥):

١. الحمير الآسيوية، وتعود إلى أصل آسيوي، وتعرف بلونها المائل إلى السواد، وتستخدم للركوب وللحمل.

٢. الحمير المصرية، وهي بيضاء اللون، وارتفاعها أكبر من ارتفاع الحمير الآسيوية، ولا تستخدم إلا للركوب.

٣. الحمير القبرصية وهي كبيرة الحجم يصل ارتفاعها إلى حوالي (١٣٠) سم، وتستخدم في تلقيح إناث الخيل للحصول على بغال قوية البنية، وقد استخدمت بلدية الزرقاء الحمير القبرصية منذ عام ١٩٤٠م لجبر عربات جمع القمامة من شوارع البلدية.

وتتمثل فائدة البغال في قوتها وتحملها للعمل مدة طويلة، وحمل الأثقال في المناطق التي يصعب على الحيوانات الأخرى حملها، وتستخدم في جر سكك الحراثة الكبيرة التي لا تستطيع الأبقار أو الحمير جرها بسهولة، إضافة إلى جر العربات الكبيرة المخصصة لحمل البضائع، لهذا

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٦٤.

(٢) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١٥.

(٣) ملكاوي، مدينة عمان، ص ١٠٥.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧٢، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨١.

(٥) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٥-٣٣٦.

اعتمدت قوة الحدود (الجيش) على البغال لجر أو حمل المواد التموينية والعسكرية في المناطق الوعرة^(١).

وقد اختلفت أعداد الحمير والبغال في مناطق شرق الأردن حسب استعمالها، ويبين الجدول التالي أعدادها في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧ م بالرأس.

جدول رقم (٤٥) يبين أعداد الحمير والبغال في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧ م بالرأس:

السنة	الحمير	البغال
١٩٢٩	٢٦٧٤	٢٧٣٧٠
١٩٣٠	٢٤٠٢	(٢) ٢٨٨٠٧
١٩٣١	٢١٩١	٢٨٤٩٠
١٩٣٢	٢٢٢٥	(٣) ٢٩٨٦٠
١٩٣٣	٢١٨٣	(٤) ٣٠٩٣٠
١٩٣٥	١٢٠٠	٢٦٥٠٠
١٩٣٧	١٣٠٠	٢٥٥٠٠
١٩٣٩	١٨٠٠	٢٩٧٠٠
١٩٤١	١٦٠٠	(٥) ٣٠٠٠٠
١٩٤٣	٢٣٠٠	٣٢٠٠٠
١٩٤٤	٣٥٠٠	٣٣٠٠٠
١٩٤٥	٢٥٠٠	٣٢٠٠٠
١٩٤٦	٢٤١٣	٣٢٧٠٠
١٩٤٧	٢٤٦٢	(٦) ٢٥٢٥١

(١) لمزيد من المعلومات عن أعداد الحيوانات في مختلف مقاطعات شرق الأردن، انظر الملحق رقم (٤).

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧٢.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨١.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٤.

(٥) p١٠٧, Trans Jordan, konikoff

(٦) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧ م، ص ٢٨.

ونلاحظ انتعاشًا في تربية الحمير والبغال في منطقة شرق الأردن بسبب استخدامها في أعمال مختلفة، وخاصة الحمير، لقلة تكلفة تربيتها، ولكن أعدادها تأثرت بعدة أمور أهمها اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م؛ مما أدى إلى استخدام كثير منها في أعمال الجر والنقل للتموين العسكري، وخاصة في المناطق الوعرة التي لا تستطيع السيارات والآلات العسكرية الحديثة الوصول إليها.

خامسًا: الخيول

اهتم سكان منطقة شرق الأردن وخاصة في الريف والبادية بتربية الخيول لحاجتهم إليها في الغزو والنقل، ولاستخدامها لدرس المحاصيل الزراعية ونقلها،^(١) ولإبراز مظاهر الواجهة ولغايات التجارة بها^(٢). وقد انتشرت تربية الخيول في معظم أنحاء شرق الأردن، وخاصة مناطق السلط وإربد وجرش والكرك وعجلون ومعان^(٣).

وعرفت منطقة شرق الأردن ثلاثة أنواع من الخيول وهي:

أولًا: الخيول العربية الأصيلة، وهي جميلة الشكل ذات عنق رشيق شديد العضل وظهر مستقيم وصدر واسع وبطن صغير وقوائم رشيقة وشعر لامع وعرف طويل ناعم، وكانت تستخدم للركوب والسباق^(٤). وهناك طريقتان لبيع الخيول العربية الأصيلة وهي^(٥):

- الأولى المثاني: وهي أن يأخذ البائع ثمن الفرس ويبقى له حق الحصول على مهرتين من نتاج الفرس، أما إذا كان ناتج الفرس أحصنة فهي للمشتري.
- الثانية المناصفة: وهي أن يأخذ البائع نصف ثمن الفرس ويقدم البائع للمشتري حجة خطية تثبت أصل الفرس موقعة من بعض شيوخ العشائر العربية، وكل فرس لا يثبت

(١) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٦٤.

(٢) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١٢.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨١.

(٤) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٦.

(٥) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١٢-١١٣، أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٦.

انتسابها لإحدى سلالات الخيل المعروفة لا تعد أصيلة، بل تعد من نوع الكدش. وأشهر سلالات الخيول العربية الأصيلة التي انتشرت في منطقة شرق الأردن هي^(١):

١. الصقلاويات، والواحدة منها صقلاوية.
 ٢. القدرانيات، والواحدة منها قدرانية.
 ٣. الكحيلات، والواحدة منها كحيلة، وكحيلات أمات عرقوب، والواحدة منها كحيلة أم عرقوب، وكحيلات العجوز، والواحدة منها كحيلة عجوز.
 ٤. المخلديات، نسبة إلى خالد بن الوليد، والواحدة منها مخلدية.
 ٥. الكيشات، والواحدة منها كيشة.
 ٦. الجفلات، والواحدة منها جفلة.
 ٧. الحمدانيات، والواحدة منها حمدانية ويقولون عنها تايهة الخيل، أي أن أصلها غير مثبت تمامًا، لكن ذلك لا يمنعها من أن تكون ممتازة، خاصة في مجالات السباق والسرعة.
 ٨. المعنقيات، والواحدة منها معنقية.
 ٩. الصويتيات، والواحدة منها صويتية.
 ١٠. عبيات أمات جريس، والواحدة منها عبية أم جريس، وعبيات شراكيات، والواحدة منها عبية شراكية.
- وللخيول العربية الأصيلة صفات لا بد أن تتوفر فيها لتكون محط أنظار الشيوخ والزعماء والفرسان، بالإضافة إلى النسب المعروف، لا بد أن تكون الفرس كاملة التسعة، أي أن بها تسع خصال متكاملة، ويعبرون عنها بقولهم إن في تلك الفرس^(٢):
١. ثلاثة وساع أو واسعة أو متسعة، وهي: الأنف والعين والصدر.
 ٢. ثلاثة قصار، وهي الظهر والذيل والقبن، وهو مكان القيد في قدم الفرس.
 ٣. ثلاثة طوال، وهي الرقبة والأذن والذراع.

(١) مبضين، حازم (١٩٧٤م)، الخيول في محافظة الكرك، مجلة الفنون الشعبية، مج ١، ع ٢، ص ٦٥-٦٦، وسيشار إليه لاحقاً، مبضين، الخيول في الكرك، جورج سبابا، مادبا وجوارها، ص ١٧١.

(٢) مبضين، الخيول في الكرك، ص ٦٦.

وهناك صفات جمالية تزيد من جمال الخيول الأصيلة عند توفرها وهي^(١):

أ) بالنسبة للون الإضافي وتأتي على ثلاث حالات:

١. أن تكون جميع أقدامها من لون جسدها عدا اليد اليمنى فيكون لونها أبيض،

ويكون لها غرة بيضاء تمتد من أعلى الجبين إلى أسفل الشفة العليا ويقولون عنها محجلة الثلاث مطوقة اليمين.

٢. أن تكون قدمها الخلفيتان ملونتين بلون أبيض، بينما الأماميتان بلون جسدها،

ويسمونها محجلة التوالي مطوقة الأوالي.

٣. أن تكون قدمها الأماميتان ملونتين بلون أبيض، بينما تكون القدمان الخلفيتان

بلون الجسد، ويسمونها محجلة الأوالي مطوقة التوالي.

ب) بالنسبة للشعر يفضل أن تتميز الخيول بطول شعر رقبتها (المعركة) وطول شعر الذيل (الشليل).

ج) بالنسبة لطباعها، يفضل مقتنو الخيل أن تكون هادئة في الحالات العادية، وأن لا تقوم

بقرض الرسن، وأن لا تقوم بحك مؤخرتها بالحائط والجدار أثناء وقوفها؛ إذ يشوه

ذلك منظرها؛ حيث يتساقط شعر الذيل ويسبب بعض الجروح.

ثانيًا: خيول الكدش (البراذين) وهي تجلب من منطقة الأناضول، وتستخدم في حمل الأثقال

أو جرّها، وللحراثة ودرس المحاصيل الزراعية ولا تستخدم للركوب^(٢).

ثالثًا: الخيول المولدة، وهي تتولد نتيجة لتلقيح ذكور الخيول العربية لإناث الخيول

الأوروبية، وهي أقوى من خيول الكدش وأجمل شكلاً وتستخدم للركوب وجر العربات^(٣).

وتباينت أعداد الخيول في منطقة شرق الأردن لعدة أسباب في الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٤٧ م^(٤)

وبين الجدول التالي هذه الأعداد.

(١) مبيضين، الخيول في الكرك، ص ٦٧.

(٢) القعايدة، تاريخ مادبا، ص ١١٣، أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٦.

(٣) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٦.

(٤) لمزيد من المعلومات عن أعداد الخيول في مقاطعات شرق الأردن، انظر الملحق رقم (٤).

جدول رقم (٤٦) يبين أعداد الخيول في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧م بالرأس:

السنة	عدد الخيول
١٩٢٩	٣٦٠١
١٩٣٠	٥٥٤٣ (١)
١٩٣١	٥٥٤٣
١٩٣٢	٥٩٠٥ (٢)
١٩٣٣	٥٥٣٦ (٣)
١٩٣٥	٤٤٠٠
١٩٣٧	٥١٠٠
١٩٣٩	٦٢٠٠
١٩٤١	٥٦٠٠ (٤)
١٩٤٣	٣٠٠٠
١٩٤٤	٤٠٠٠
١٩٤٥	٣٧٠٠
١٩٤٦	٣٣٥٠
١٩٤٧	٢٤٦٠ (٥)

نستنتج من الجدول السابق تباين أعداد الخيول في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٤٧م لأسباب مختلفة أهمها كلفة تربيتها العالية، والظروف المناخية، وسنوات القحط والجفاف التي أدت إلى هلاك كثير من الحيوانات بما فيها الخيول، واستقرار كثير من القبائل البدوية وتوجههم إلى العمل بالزراعة، وقلة استخدامهم للخيول في الغزو لتوفر الأمن.

جدول رقم (٤٧) يبين أعداد خيول الكدش في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٧م بالرأس: (٦)

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧٢.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨١.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٩٤.

(٤) konikoff, **Trans Jordan**, p ١٠٧

(٥) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٢٨.

(٦) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٢٨.

السنة	عدد خيول الكدش
١٩٤٣	٤٠٠٠
١٩٤٤	٤٠٠٠
١٩٤٥	٣٩٠٠
١٩٤٦	٣٩٣٠
١٩٤٧	٣٤٦١

نستنتج من الجدول السابق استقرار أعداد الخيول الكدش في الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٧م والتي كانت تستخدم للأعمال الزراعية مثل حراثة الأرض، ودرس المحصول الزراعي ونقله، وجر العربات وحمل الأثقال المختلفة.

الحيوانات غير الأليفة:

انتشر في منطقة شرق الأردن نوعان من الحيوانات غير الأليفة، أولها: الحيوانات المفترسة، ومن أهمها الضبع والذئب والثعلب وبنات آوى والقطط البرية. وثانيها: حيوانات الصيد وأهمها^(١):

١. الغزال ومن أهم أنواعه الغزال الصحراوي، ويعتبر من أجمل حيوانات الصيد ويتنشر في الصحراء الأردنية بقطعان كثيرة وكبيرة ولكن بسبب الصيد الجائر قلت أعدادهم مما دعا الحكومة لإصدار قانون وقاية الصيد للحفاظ على مثل هذا النوع، وهناك الغزال الجبلي ويعرف بالحمري وهو أصغر حجماً وأدق عوداً من الغزال الصحراوي ويوجد حول بعض المرتفعات في مناطق عجلون والبلقاء.
٢. الوعل، وهو حيوان لطيف وجميل يشبه ذكر الماعز الكبير من حيث المنظر، إلا أنه أكبر حجماً وله قرون كبيرة، ويسكن الوديان الوعرة الكثيرة الانحدار في مناطق مآدبا والكرك والطفيلة ووادي موسى.

(١) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٣١-٣٢.

٣. الأرنب البري وهو من أهم حيوانات الصيد الذي يكثر في المراعي الطبيعية أو الجبلية القريبة من الصحراء.

٤. الوبر، وهو حيوان يشبه الأرنب ويكثر في بعض المرتفعات.

الطيور الداجنة:

اهتم سكان منطقة شرق الأردن بتربية الطيور الداجنة والتي تعتبر من مقتنيات البيت الفلاحي، ومن أنواعها الدجاج والحباش والحمام والإوز والبط، وكان يستفاد من لحمها ويضربها كغذاء رئيسي للسكان^(١). وانتشرت الطيور الداجنة في مختلف أنحاء شرق الأردن، وخاصة في مناطق عمان والسلط وإربد والكرك وجرش وغيرها من المناطق^(٢)، وقد اختلفت أعدادها في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م^(٣).

جدول رقم (٤٨) يبين أعداد الطيور الداجنة في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م:

السنة	عدد الطيور الداجنة
١٩٢٩	٤٠٧٨٧٠
١٩٣٠	٩٢٥٥٣٠ ^(٤)
١٩٣١	٩٢٥٥٣٠
١٩٣٢	١٢٤١١٠٠ ^(٥)
١٩٣٣	١٢٦٨٥٦٢ ^(٦)

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٧.

(٢) تقرير دائرة الزراعة، لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧٢، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٤.

(٣) لمزيد من المعلومات عن أعداد الطيور الداجنة في مقاطعات شرق الأردن، انظر الملحق رقم (٤).

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧٢.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨١.

(٦) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٤.

نستنتج من الجدول السابق ازدياد أعداد الطيور الداجنة في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م، وهذا دليل على اهتمام السكان بتربيتها لقلّة تكلفتها وللإستفادة من لحمها وبيضها كغذاء مهم.

وكان الدجاج من أشهر الطيور الداجنة والتي اهتم سكان شرق الأردن بتربيتها بنوعيتها البلدي والأجنبي من أجل الإستفادة من لحمها وبيضها كغذاء؛ حيث أصبح هناك مزارع لتربية الدجاج وخاصة في منطقة عمان، ويبين لنا الجدول التالي أعداد الدجاج في الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٧م.

جدول رقم (٤٩) يبين أعداد الدجاج في شرق الأردن في الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٧م^(١):

السنة	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
عدد الدجاج	٥٥.٠٠٠	٥٦.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٤٢.٤٠٠	٣٨.٥٢٠

يتبين لنا من الجدول السابق تناقص أعداد الدجاج في شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٤٣-١٩٤٧م بشكل ملحوظ، ويعود ذلك لارتفاع أعداد سكان شرق الأردن، وزيادة كميات الاستهلاك من الدجاج كطعام، والأوضاع في فلسطين أدت إلى هجرة أعداد كبيرة إلى منطقة شرق الأردن، واندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩م، والحاجة إلى كميات كبيرة من الدجاج كطعام.

الطيور غير الداجنة:

انتشر في شرق الأردن العديد من الطيور غير الداجنة والتي تقسم إلى قسمين، الأول: الطيور الجارحة مثل الصقور والنسور والباشق وغيرها،^(٢) والثاني: طيور الصيد، وتقسم إلى^(٣):

أولاً: طيور الصيد المقيمة وهي عديدة الأنواع أهمها:

(١) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٢٨.

(٢) النواصرة، جرش، ص ١١٥.

(٣) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٣٢.

١. طيور السبت، وتعتبر من أجود وأطيب طيور الصيد، وهو طير متوسط الحجم أرقش الريش يظهر في بعض البساتين والأزوار في الأغوار الأردنية.
 ٢. الحجل، وهو طير الصيد المفضل عند الصيادين، ويكثر في المرتفعات وحول المناطق الزراعية وكثير من الوديان والحراج الأردنية.
 ٣. الشنار، وهي طيور أصغر من الحجل وقريبة الشكل منها، وتكثر في الوديان والمناطق القريبة من الحراج.
 ٤. الحمام البري، وهو كثير في منطقة شرق الأردن، وكانت الحكومة تشجع صيده لخطره على المحاصيل الزراعية.
 ٥. الطيور المغردة وطيور الزينة، وهي كثيرة في منطقة شرق الأردن، أهمها الحسون والشحرور والبلبل.
- ثانياً: طيور الصيد المهاجرة، وهي الطيور التي تمر بمنطقة شرق الأردن في مواسم معينة في السنة، وأهمها: البط، والإوز، والقطا، والرقطي، والزرزور وغيرها، وتكثر في مناطق الصحراء كالأزرق.

الأسماك:

- تعد الأسماك من أهم أنواع الثروة الحيوانية في منطقة شرق الأردن؛ حيث كان يتم الحصول عليها بطريقتين هما^(١):
١. استغلال تربية الأسماك في المياه العذبة عن طريق إنشاء برك صناعية حول ضفاف الأنهار والسيول وكذلك في منطقة الأزرق.
 ٢. عن طريق صيد الأسماك الذي كان يتم في خليج العقبة جنوبي الأردن عن طريق القوارب الصغيرة.
- وتعتبر عملية الصيد في خليج العقبة من أهم مصادر الثروة السمكية في شرق الأردن حيث استخدمت عدة طرق للصيد وهي^(١):

(١) الطاهر، الثروة الحيوانية، ص ٣٢.

١. الصيد بالديناميت، وهي طريقة بدائية تقتضي على الذرية، بالإضافة إلى أن الصيد بالديناميت ممنوع في أنحاء العالم لما له من تأثير وأضرار جسيمة، وعرفت هذه الطريقة في فلسطين ومنها انتقلت إلى الأردن.

٢. الصيد بالخيوط والسنارة وهذه الطريقة تستعمل على الشواطئ ذات الأعماق الضحلة ويتم عن طريق ربط عدد من السنارات بخيوط طويلة من النايلون ويوضع بكل سنارة طعم له رائحة خاصة تجذب السمك، وتثقل كل سنارة بقطعة من الرصاص ثم يلقي الخيط إلى قعر البحر فتغرق السنارة وتأتي الأسماك على رائحة الطعم فتعلق بالسنارة ويسحب الخيط مربوط بالمركب وتتزع الأسماك.

٣. الصيد بالشباك حيث تلعب فتحات الشباك دوراً رئيسياً في الصيد، وهذه الفتحات إما أن تكون ضيقة وأما أن تكون واسعة، وكل نوع مخصص لمناطق معينة حسب نوعية السمك وعمق المياه، ويكون بنهاية كل شبكة قطعة صغيرة من الرصاص ومن أعلى قطعة من الفلين، والصيد بطريقة الشباك يحتاج إلى عمل جماعي وذلك أن سحب الشبكة المملوءة بالسمك من البحر يحتاج إلى أكثر من ثلاثة أشخاص.

٤. قارب النخيل، وهو عبارة عن ثلاثة عيدان من جذور النخيل، وتُصف هذه العيدان بجانب بعضها البعض جيداً، ومن مميزات هذا القارب أنه لا يحتمل سوى شخص واحد ولا يستطيع أن يذهب إلى مسافة طويلة داخل البحر.

٥. قارب الهوري، وهو قارب صغير لا يستطيع أن يحمل أكثر من ثلاثة أشخاص، ويبلغ طوله من (٤-٥) أمتار، وعرضه (٨٠) سنتيمتراً وهو يشبه السكة.

ويوجد في خليج العقبة ما يزيد على أربعين نوعاً من الأسماك، أهمها الفارسي الأحمر والصراع والحذب وبوري كوين والريم والشعور وسلطان إبراهيم والعربي والسيقان والغريدي والمليط وكلب البحر (قرش) والجريد الأبيض وشراري^(١).

(١) الطاهات، محمد (١٩٧٦م)، تقاليد الصيد في العقبة، مجلة الفنون الشعبية، مج ٣، ع ١٠، ص ٥٤-٥٥، وسيشار إليه لاحقاً، الطاهات، تقاليد الصيد في العقبة.

(٢) الطاهات، تقاليد الصيد في العقبة، ص ٥٦.

وكانت رحلة صيد الأسماك في البداية قصيرة لكنها مع مضي الوقت أصبحت طويلة وقد تستمر عشرة أيام وأحياناً تستغرق شهراً كاملاً دون الحصول على الكثير من السمك ويعود ذلك لقلة توفر السمك الذي أخذ يهرب بعيداً عن الشاطئ بسبب حركة البواخر والسفن التي أخذت بالازدياد في خليج العقبة بسبب ازدياد حركة التجارة البحرية، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية^(١).

واشترى أحد التجار الأردنيين من الحكومة الفلسطينية عام ١٩٤٦م تجهيزات صيد الأسماك في العقبة بهدف تصدير الأسماك إلى الأقطار المجاورة.^(٢) وبلغت كميات الأسماك التي اصطيبت خلال عام ١٩٤٧م (٣٥) طنّاً؛ حيث صُدّر منها طن واحد إلى سوريا و(١١) طنّاً إلى فلسطين وتم استغلال (٢٣) طنّاً في شرق الأردن.^(٣) أما في عام ١٩٤٨م فبلغت كميات الأسماك التي اصطيبت (١٠) أطنان صُدّر منها (٦.٢) طن واستهلك منها (٤.٧) طن في شرق الأردن.^(٤) وبلغت كميات الأسماك التي اصطيبت خلال عام ١٩٤٩م (٤٥) طنّاً استهلك جميعها في شرق الأردن ولم يصدر منها شيء^(٥). وقد رافق عملية صيد الأسماك الغناء الجماعي الذي يثير الحماس لدى الصيادين ويقوي العزيمة، ومن هذه الأغاني^(٦):

عندك بحرية يا ريس والبحر اكويس يا ريس
قطع الحبال يا ريس وارسي المراسي يا ريس
وزنود قوية يا ريس وعند بحرية يا ريس
أنا وسط المية يا ريس والبحر غزير يا ريس
ما تخافش عليها يا ريس قلبي هام فيها يا ريس
والبحر كويس يا ريس

(١) الطاهات، تقاليد الصيد في العقبة، ص ٤٩.

(٢) التقرير السنوي لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٦م، ص ٨.

(٣) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٧م، ص ٨.

(٤) وزارة التجارة (١٩٤٨م)، التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك التجارية والصناعة، ص ٩، وسيشار إليه لاحقاً، التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٨م.

(٥) التقرير الإداري لوزارة التجارة لسنة ١٩٤٩م، ص ٨.

(٦) الطاهات، تقاليد الصيد في العقبة، ص ٥١.

المنتجات الحيوانية

شكلت الثروة الحيوانية لأهالي شرق الأردن مورداً اقتصادياً جيداً حيث أنتجوا من مواشيهم المواد الغذائية كالحليب ومشتقاته من اللبن والزبدة والسمن والجميد، كما صنع الأهالي من جلود الحيوانات أدواتهم الجلدية التي تحفظ هذه المنتجات، مثل الشكوة والضبية والشرع والقربة والزق والجود، كما استفاد الأهالي من صوف الحيوانات ووبرها في صناعة العدول والحبال القصيرة والطويلة والمفارش وأكياس الخيش، كما استفاد من قرون الماعز في صناعة مكملات الأمواس التي تسمى النصاب، واستفادوا أيضاً من مخلفات الحيوانات كسماد طبيعي لتسميد أراضيهم الزراعية.^(١) بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية الأخرى، مثل المصارين (الأمعاء) والشعر واللحوم المقددة والعظام والقرون.^(٢)

وتعددت كميات المنتجات الحيوانية من مقاطعة إلى أخرى^(٣) ويبين الجدول التالي كميات المنتجات الحيوانية في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م.
جدول رقم (٥٠) يبين كميات المنتجات الحيوانية وأنواعها في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالطن:

المنتج	شعر	صوف	سمن	لبن جميد	جلود	مصارين
١٩٢٩	٥٥.١٦٠	٦٥.٤١٩	٧٥.٨١٢	٩٥.٤١٤	٤.١٢٠	١٧.١٦
١٩٣٠	٥١.١٨٨	٥٦.٦٤٦	١٥.٧٢١	٨٩.٥٧٩	٦٥.١٢٠	٣٢.١٦ (٤)
١٩٣١	٤٠٧.١٧٥	٤٩.٥٩٠	٨٠٧.٦٨٣	٥١٦.١٧٠.٨	٨٠٢.١٣٩	٥٣.٢٢ (٥)
١٩٣٢	٨.١١٨	٥١٥.٣٩١	٨.٥٤٢	٧.١٣٥	٦٦٤.١٦٥	٩٨٩.٢٧
١٩٣٣	٥٥.٧٠٨	٤٨٩.٢٧٣	٣٢٦.٤١٩	٣١٥.١٠٤٨	٣٤٦.١٧٤	٩٦٨.٢٩ (١)

(١) النواصرة، جرش، ص ١١٧-١١٨.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٨٢-٨٥.

(٣) لمزيد من المعلومات عن كميات المنتجات الحيوانية في مقاطعات شرق الأردن، انظر الملحق رقم ٥.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٨١-٨٢.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٩١-٩٢.

نستنتج من الجدول السابق تنوع المنتجات الحيوانية التي كانت تنتج في منطقة شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م التي كانت أكثرها إنتاجاً الصوف والسمن ولبن الجميد، وتناقصت كميات إنتاج هذه المنتجات، خاصة في عامي ١٩٣٢-١٩٣٣م بسبب توالي سنوات القحط والجفاف على البلاد.

وتعتبر اللحوم أهم المنتجات الحيوانية التي يتم استهلاكها في شرق الأردن، وقد شملت الحيوانات اللاحمة الجمال والأغنام والماعز والأبقار، ويبين الجدول التالي أنواع وأعداد الحيوانات التي تم ذبحها من أجل اللحوم في الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣م. جدول رقم (٥١) يبين أنواع وأعداد الحيوانات التي تم ذبحها من أجل استهلاك لحومها في شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣م بالرأس:

السنة/الحيوان	الجمال	البقر	الأغنام	الماعز
١٩٣٠	٦٥	٥١	١٨٩٩٩	٨٦٣٨ (٢)
١٩٣٢	٨٧	٢٠٩	١٧٤٧٩	٩٤٧٧ (٣)
١٩٣٣	١٠٥	٣٠٤	١٩١٦٠	٩٦٧٣ (٤)

نستنتج من الجدول السابق، أن سكان شرق الأردن كانوا يستخدمون لحوم الحيوانات كغذاء لهم، وأكثر هذه الحيوانات تستهلك من أجل لحومها كانت الأغنام، ثم يليها الماعز وأقلها الجمال.

ونجد أن التقارير السنوية التي كانت تصدرها الحكومة الأردنية تبين كذلك الحيوانات المذبوحة من أجل الاستهلاك البشري، ويبين الجدول التالي هذه الأعداد.

جدول رقم (٥٢) يبين أعداد الحيوانات الصغيرة والكبيرة المذبوحة في عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٥م من أجل استهلاك لحومها في شرق الأردن:

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٨٧.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ١٠٣.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ١١٢.

حجم الحيوان/ الحيوان	الأغنام	الماعز	البقر	الجمال
كبير	١٠٨	٢٣٠	١٢	٨
صغير	١١٦٤	٣٢	٣٣	-
المجموع	١٢٧٢	٢٦٢	٤٥	٨ ^(١)
كبير	٩٩١	٤٣٦	٤	٧
صغير	٢٣١٣	٢٥٧	١٦	-
المجموع	٣٣٠٤	٦٩٣	٢٠	٧ ^(٢)
كبير	١٤٥٤	١٣٨٢	٤٨٠	٢
صغير	١٠٢	٤٨٠	٧	-
المجموع	١٥٥٦	١٨٦٢	٤٨٧	٢ ^(٣)
كبير	١٦١٠	١١٨٤	٢٦	٢
صغير	٢٠	٣	٢١	-
المجموع	١٦٣٠	١١٨٧	٤٧	٢ ^(٤)

ونرى أن المنتجات الحيوانية في شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م متنوعة وكثيرة، ومنها ما كان يستخدم كغذاء للسكان كاللحوم والسمن واللبن، ومنها ما كان يستخدم لصناعة أدواتهم مثل الصوف والشعر والجلود، ولكن إنتاج هذه المنتجات كان يتأثر بعدة عوامل أهمها الظروف المناخية من القحط والجفاف والعرض والطلب على هذه المنتجات^(٥).

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٨٢، الربع الأول (١/ ١- ١٩٣٤/ ٣/ ٣١م).

(٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٩٤، الربع الثاني (١/ ٤- ١٩٣٤/ ٦/ ٣٠م).

(٣) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ٧٦، الربع الثالث (١/ ٧- ١٩٣٥/ ٩/ ٣٠م).

(٤) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ٨١، الربع الرابع (١/ ١٠- ١٩٣٥/ ١٢/ ٣١م).

(٥) لمزيد من المعلومات عن المشاكل والمعوقات التي واجهت المنتجات الحيوانية، انظر موضوع المشاكل والمعوقات التي يواجهها قطاع الثروة الحيوانية في هذا الفصل.

المراعي في شرق الأردن

ارتبطت تربية الحيوانات وخاصة الماشية في شرق الأردن بتوفر المراعي الخصبة، حيث تعرف المراعي بأنها تلك الأراضي التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن (٢٠٠) ملم، وعلى هذا الأساس تتركز النسبة العظمى من هذه الأراضي في المناطق الشرقية الشمالية والجنوبية الشرقية^(١).

وبناءً على ذلك؛ تقسم مناطق المراعي في شرق الأردن إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

أولاً: المراعي الصحراوية (البادية)

وهي المراعي التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن (١٠٠) ملم، وتقل كمية الأمطار الساقطة فيها كلما اتجهنا شرقاً وجنوباً حتى تصل إلى (٥٠) ملم سنوياً أو أقل، وتمتاز هذه المراعي بتذبذب سقوط الأمطار من سنة لأخرى، بالإضافة إلى عدم انتظام توزيع الأمطار والتي تكون على شكل زخات رعدية تسقط في فترات قصيرة^(٢)، وتبلغ مساحة هذه المراعي حوالي (٦٨) مليون دونم تغطي مساحة واسعة منها طبقة من الحجارة الصوانية تحفظ تحتها تربة خفيفة ناعمة القوام وتنتشر فيها نباتات مثل الشيح والقيصوم والقبا في مجاري الأودية، وكذلك نبات الشنان غير المرغوب للرعي، وهي تشكل منطقة المراعي الرئيسية في الأردن وهي خالية من السكان تقريباً سوى بعض التجمعات البدوية التي تعتمد على تربية الحيوانات^(٣).

(١) حجازين، فؤاد (١٩٨٤م)، المراعي في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١، ص ٢٥، وسيشار إليه لاحقاً، حجازين، المراعي في الأردن.

(٢) التلاوي، عبد المعطي (١٩٨٩م)، الغابات في الأردن، عمان: دار البشير، ص ٩-٣، وسيشار إليه لاحقاً، التلاوي، الغابات في الأردن.

(٣) حوراني، التركيب الاقتصادي، ص ٣١.

ثانيًا: أراضي المراعي الجافة

وتقع إلى الغرب من المراعي الصحراوية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين (١٠٠ - ٢٠٠) ملم سنوياً، وتعاني من مشاكل كثيرة أهمها الرعي الجائر، وتفتت الملكية، وسوء الاستعمال بمختلف الأشكال^(١) وهي تنقسم إلى منطقتين رئيسيتين هما^(٢):

١. منطقة الشجيرات، وتعتبر من أفضل المراعي في شرق الأردن وأكثرها قابلية للتطوير والاستغلال، تمتد على شكل شريط عرضه بين (٤-٩) كم من منطقة رأس النقب في الجنوب وحتى مدينة المفرق في الشمال، حيث تبلغ مساحتها حوالي (٦) ملايين دونم، ويسود فيها نبات الشيح.

٢. منطقة الأعشاب، وهي المنطقة الممتدة من مدينة المفرق غرباً وحتى الحدود العراقية الأردنية في الشرق ومحاذة الحدود السورية في الشمال، وتبلغ مساحتها حوالي (٤) ملايين دونم ويسود فيها نباتات القبا والصمعة.

ثالثًا: المراعي الجبلية ومراعي الغابات

ويتراوح معدل سقوط الأمطار فيها بين (٢٥٠-٦٠٠) ملم سنوياً، وأهم النباتات الرعوية التي تنتشر فيها القبا والقرام والشعير البري، هذا بالإضافة إلى الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الحقلية والتي توفر الحبوب والتبن للمواشي في أشهر الربيع والصيف، وتشكل بقايا المحاصيل الزراعية بعد عملية الحصاد مراعي جيدة للرعي والمواشي^(٣)، وتبلغ مساحة الغابات الطبيعية حوالي (٤٠٠) ألف دونم والغابات المحرقة اصطناعياً والصالحة للرعي حوالي (٢٠٠) ألف دونم، بالإضافة للأراضي المسجلة كمراعٍ في المناطق الجبلية، والتي تبلغ (٤٥٠) ألف دونم^(٤).

(١) التلاوي، الغابات في الأردن، ص ٣١٠.

(٢) المسعود، ملكية الأراضي، ص ١٧٦.

(٣) التلاوي، الغابات في الأردن، ص ٣١١.

(٤) المسعود، ملكية الأراضي، ص ١٧٩-١٧٧.

وهناك مجموعة من العوامل أدت إلى تدهور المراعي في شرق الأردن وأهمها^(١)

١. الحراثة الخاطئة وغير الاقتصادية؛ حيث إن حراثة أراضي المراعي الطبيعية في المناطق

قليلة الأمطار أدت إلى القضاء على الغطاء النباتي الموجود في التربة وتنشيط عمليات

الانجراف، وخاصة بعد دخول الحراثة الآلية إلى مناطق المراعي الطبيعية.

٢. الرعي الجائر وغير المنتظم في مناطق المراعي الطبيعية؛ حيث أسهم ذلك في تعرية

التربة من غطائها النباتي.

٣. الشجيرات واستعمالها في أعمال التدفئة والطهي وصناعة الأدوات الخشبية الزراعية

والمنزلية.

٤. تفتت الملكية ونشأة المقاسم العشائرية التي تهدف إلى استملاك الأراضي بقصد بيعها

أو استغلالها لاستعمالات غير رعوية؛ مما أدى إلى إزالة الغطاء النباتي الأصلي فيها

نتيجة عملية الحراثة وزراعتها بمحاصيل حقلية^(٢).

(١) حجازين، المراعي في الأردن، ص ٢٥-٢٦.

(٢) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٧.

التسويق الحيواني

كانت تربية الثروة الحيوانية في شرق الأردن في البداية بهدف سد حاجة سكان المنطقة باعتبارها من مستلزمات الحياة الزراعية، فهم يستخدمونها في حراثة الأرض ودرس المحاصيل ونقلها، كما أنهم يعتمدون عليها في طعامهم ولباسهم وتنقلهم ودفع مهووزواجهم، ومع تطور الأوضاع وتوفر الأمن ازدادت كميات الإنتاج؛ مما تطلب إيجاد أسواق لبيع الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

وكانت أسواق الثروة الحيوانية تنتشر في مراكز المدن، ومن أهمها في منطقة الزرقاء، حيث اتخذت بلدية الزرقاء سنة ١٩٢٩م، قطعة أرض مساحتها ثلاثة دونمات من الأراضي المشاع كسوق لبيع الحيوانات مقابل رسم للبلدية عن كل رأس من الحيوانات يقف في هذا السوق تسهيلاً للعمل وحفظاً لواردات البلدية^(١).

وهناك السوق المعروف باسم سوق الحلال في منطقة عمان، ومن أهم الحيوانات التي عرضت فيه الحمير والبغال والخيول والثيران والجمال والماشية والأبقار^(٢) وكان يوم الخميس أكثر أيام الأسبوع ازدحاماً فيه؛ حيث يتسوق الناس فيه ضمن مساحة ضيقة ومكشوفة، وكان البعض يطلقون على السوق اسم الموقف أي المكان الذي تقف فيه الحيوانات بقصد عرضها للبيع وكانوا من خارج المدينة ييكرن في القدوم للسوق حتى أنهم كانوا ينامون فيه مع حيواناتهم لبيعها في ساعات مبكرة في الصباح^(٣). كما كانت ساحة المدرج الروماني، أو مقهى الجامعة العربية في منطقة عمان مخصصة لبيع بعض أنواع الطيور والحمام^(٤).

(١) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٣.

(٢) ملكاوي، مدينة عمان، ص ١٠٥.

(٣) المسعود، ملكية الأراضي، ص ١٧٢.

(٤) ملكاوي، مدينة عمان، ص ١٠٥.

وكانت البلديات والحكام الإداريون يقومون بفتح الأسواق لبيع الحيوانات والإشراف عليها، ومن هذه الأسواق قرار بلدية جبل عجلون بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٣٠م بفتح سوق لبيع الحيوانات في قصبة عجلون يقام يوم الثلاثاء من كل أسبوع^(١). كما قرر قائممقام قصبة جرش بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٣٠م فتح سوق عام لبيع الحيوانات في قصبة جرش يقام كل يوم إثنين لبيع الحيوانات الأهلية على اختلاف أنواعها^(٢). وقام مجلس بلدية جرش بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٣٦م بجعل يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع موعداً لبيع الحيوانات بدلاً من يوم الإثنين^(٣).

وقامت بلدية السلط بفتح سوق عام لبيع الحيوانات في قصبة السلط يقام يوم الجمعة من كل أسبوع^(٤)، وعرف هذا السوق باسم سوق الحلال وكان موقعه أسفل شارع الحمام، وأصبح بعدها يقام يومي الجمعة والإثنين من كل أسبوع، وكانت أكثر الحيوانات عرضاً بهذا السوق الحمير والبغال والماشية وبعض الجمال^(٥).

وكانت الأسعار في هذه الأسواق تختلف باختلاف الأوضاع العامة في البلاد وحسب العرض والطلب، كما تختلف من مقاطعة إلى أخرى، ويبين الجدول التالي أسعار الحيوانات والطيور في عمان خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣م:

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢١ / ٨ / ٢ / ٦، بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٣٠م.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢١ / ٨ / ٢ / ٧، بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٠م.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢١ / ١ / ٣ / ٢٢، بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٣٦م.

(٤) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢١ / ٨ / ٢ / ١٣، بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٣٤م.

(٥) العمدة، أسواق السلط، ص ٣٦.

جدول رقم (٥٣) يبين أسعار الحيوانات والطيور في عمان خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣ م بالليرة الفلسطينية^(١):

السنة		١٩٣٠		١٩٣٢		١٩٣٣	
السعر	مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل
ثور الحرث	٥٠٠	٨	٣٥٠	٧	٣٣٣	٧	
العجول	٥٠٠	٢	٧٣	٢	٦٣٠	١	
إناث البقر الكبير	-	٦	٩٩٠	٤	١٧٥	٤	
إناث البقر الصغير	-	-	١١٠	٣	٢٠٠	٢	
الجاموس	-	١٠	١٠٠	٩	٥٠٠	٧	
الأغنام	٥٠٠	١	١٧٦	١	١١٥	١	
الحملان	٨٠٠	-	٧٢٩	-	٦٤٥	-	
الجديان	٥٠٠	-	٤٥٠	-	٤٣٠	-	
الماعز	-	١	٧٢٠	-	٦٦٠	-	
جمال الحمل	٥٠٠	١٢	٦٤٠	٥	٢٦٥	٤	
فرس الركوب	-	٢٣	-	١٥	٥٠٠	١٢	
فرس الجر	-	-	-	٨	-	٦	
الحمير	٥٠٠	٢	٤٥٠	٢	-	٢	
البغال	-	١٢	-	١١	٧٠٠	٨	
الدجاج	-	-	٥٥	-	٥٥	-	
الحمام	-	-	٢٥	-	٢٠	-	
الحبش	-	-	١٠٧	-	١٨٠	-	
البط	-	-	١٨٥	-	٢٣٠	-	
الإوز	-	-	٢١٠	-	٣٥٠	-	

نستنتج من الجدول السابق تنوع الحيوانات والطيور التي تم بيعها في أسواق شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣ م، وتناقص أسعارها في عام ١٩٣٣ م مقارنة مع الأعوام السابقة؛ ويعود ذلك إلى الظروف المناخية التي أصابت المنطقة المتمثلة بالقحط والجفاف الأمر الذي أثر على الحركة التجارية بشكل عام.

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧٣-٧٤، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨٢-٨٣، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٥-٩٦.

وكذلك كانت أسعار المنتجات الحيوانية تختلف حسب الأوضاع في منطقة شرق الأردن، وكان الصوف أهم هذه المنتجات؛ حيث يبين الجدول التالي متوسط أسعاره في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م:

جدول رقم (٥٤) يبين متوسط أسعار الصوف في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالليرة الفلسطينية:

السنة		من		إلى		متوسط سعر السنة	
السعر	مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل
١٩٢٩	-	٤	-	٥	٥٠٠	٤	
١٩٣٠	-	٣	-	٤	٥٠٠	٣ ^(١)	
١٩٣١	-	٤	-	٥	٥٠٠	٤	
١٩٣٢	٢٠٠	٣	٣٣٠	٣	٢٦٥	٣ ^(٢)	
١٩٣٣	٢٢٥	٣	٥٦٤	٣	٣٩٤	٣ ^(٣)	

يظهر لنا من الجدول السابق تذبذب أسعار الصوف في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م وتناقصها خاصة في عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ م بسبب الظروف المناخية التي مر بها الأردن المتمثلة بالقحط والجفاف الذي أدى إلى هلاك عدد كبير من الأغنام.

وكانت في شرق الأردن حركة تجارية نشطة؛ حيث كان الأردن يصدر الحيوانات والطيور باختلاف أنواعها عن طريق البر إلى الدول المجاورة إلى كل من فلسطين وسوريا والعراق ونجد ومصر، ويبين الجدول التالي أعداد الحيوانات والطيور المصدرة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالرأس.

جدول رقم (٥٥) يبين أعداد الحيوانات والطيور المصدرة إلى سوريا وفلسطين في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالرأس^(١):

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٣٨.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٦٣.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٢٧.

الحيوان/	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الخيول	٣٤	٩٣	٤٩	٤٦	١٦٣
الإبل	٩٦٧٠	٨٩١٢	٧٠٧٧	٣١١٣	٧٧٧٣
البغال	٤	-	١	٧	١٨٨
الحمير	٣	١٨	-	٣	٤١١
البقر	٢٧٣٣	١٧٣٣	١٥١٤	٤٣٧٠	٤٤٤٨
الأغنام	٣٨٧٩٧	٥٦٨٣٢	٦٠٣١٤	٦٢٩١٩	٤٥٤٠٤
الماعز	١٦١٧٣	١٨٣٥٢	١٣١٧٨	٣٣٣٤	٣٧٤٢
الكلاب	-	-	-	١	٤٦
الدجاج	١٨١٤٠	٨٢٢٣٥	١٠٢٦٠٧	٦٤٦٨٣	٤٨٣٦٣
الحبش	-	٤٦	٩	-	٥٢
الإوز	٦٠	-	٤	٣	٣
الحمائم	١٧٥	١٦٥	١٧٨	٢	٢

نلاحظ من الجدول السابق وجود حركة تجارية نشطة نتيجة لزيادة الصادرات الأردنية من مختلف أنواع الحيوانات والطيور، حيث تصدرت الأغنام والجمال قائمة الحيوانات المصدرة والدجاج قائمة الطيور المصدرة.

جدول رقم (٥٦) يبين كميات وأنواع المتوجات الحيوانية المصدرة من شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالطن^(١)

المتوج/ السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
صوف	١٦٨.٢٦٥	٧٣٣.٢٦٠	١٥٨.٢٨٣	٨٤٦.١٧٩	٧١٠.٨١
شعر	١٤٣.٠	-	-	٢٨٦.٠	٠٦٨.٠
جلود	٣٣١.٥٨	٥٦٦.٤٤	٦٠٤.٤٠	٣٩٤.٢٧	٩٨٩.٦٤

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧٦-٧٧، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨٩-٩٠، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٩٩.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٨٣-٨٤، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٩٦-٩٧، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ١٠٥-١٠٦.

المتوج/ السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
قصاصة جلود	٠١٧.٢	٦٥٢.٢	٩٧١.٠	٧٧٢.٠	-
مصارين	٦٨٦.٧	١٤٠.٥	٨٥٠.٣	٣٠١.٢	١٠٦.٨
لحوم مقددة	١٣٠.٠	-	-	-	٠٩٨.٠
عظام وقرون	٠٧٠.٠	-	١٠٥.٠	٠١٢.٠	-

نستج من الجدول السابق تنوع المنتجات الحيوانية واختلاف كمياتها المصدرة إلى خارج الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م والتي كان أهمها الصوف والجلود، لكن هذه المنتجات وكمياتها تناقصت في عام ١٩٣٢م مقارنة مع الأعوام السابقة بسبب القحط والجفاف. وفي مقابل حركة الصادرات كان هناك حركة واردات نشطة في شرق الأردن وخاصة من الدول المجاورة، ويبين الجدول التالي أعداد الحيوانات والطيور الواردة إلى شرق الأردن من سوريا ونجد في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م. جدول رقم (٥٧) يبين أعداد الحيوانات والطيور الواردة إلى شرق الأردن من سوريا ونجد في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م بالرأس^(١):

الحيوان/ السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الأغنام	١١٩٦٥	١٨٦٧	٢١٦٠	٣٠٨	٥٤١٩
الماعز	١٤٣٧	٣٥٦٠	١٤٢٨	٣٥٠	٢٣٣٣
البقر	-	١٣	١٨٩	-	٧٦
الإبل	٦٨٨٧	٦٨٦٥	٦٩١٩	٢٩٣١	٩٢٤٢
البغال	-	-	-	-	٦٦
الخيول	٦	٣٣	١١	١٢	٨٣
الحمير	-	-	-	-	٢٥٢
الدجاج	-	١٣	-	١٥٤٢	١٢٥٦

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٧٨-٨٠، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨٦-٨٨، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ١٠١-١٠٢.

نستنتج من الجدول السابق وجود حركة تجارية نشطة نتيجة ازدياد الكميات الواردة من الحيوانات، واقتصار الاستيراد في مجال الطيور على الدجاج، في المقابل انخفضت أعداد الحيوانات المستوردة في عام ١٩٣٣م بشكل كبير بسبب القحط والجفاف الذي أصاب البلاد. جدول رقم (٥٨) يبين كميات وأنواع المنتجات الحيوانية الواردة إلى شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م بالطن: ^(١)

المنتج / السنة	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الصوف	-	٧٢١.٠	٥٥٣.٠	٢٥٤.٠
الشعر	٠.١٦	٠.٤٠	١.٠٥	١.٤٠
شحم	٠.٢٨	-	٢٧٠.٠	٣٥٠.١
لحوم مقددة	-	-	٠.٢٤	٨٢٢.٥
الجلود	١٧٥.٠	٠.١٥	٢٦٢.١٥	٥١٧.٢١

نستنتج من الجدول السابق قلة كميات المنتجات الحيوانية الواردة إلى شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م والتي تركزت على الصوف والشعر والجلود، ويعود السبب في ذلك لتوفر هذه المنتجات في شرق الأردن. ونلاحظ أن هناك في منطقة شرق الأردن حركة تجارية نشطة خلال فترة الدراسة، والدليل على ذلك وجود الأسواق لبيع الحيوانات والطيور وحركة الصادرات والواردات، مع ذلك هناك مجموعة من المشاكل التي أثرت على حركة الأسواق في البلاد ^(٢).

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٨٥-٨٦، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٩٣-٩٥، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) لمزيد من المعلومات عن المشاكل التي واجهت التسويق الحيواني، انظر موضوع المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة الحيوانية في هذا الفصل.

دور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة الحيوانية

قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م بالعمل على تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية في شرق الأردن، باعتبارها مصدر دخل أساسي لمعظم سكان البلاد، وقد شملت مجالات تنمية تطوير هذا القطاع ما يلي:

• الإدارة الزراعية لقطاع الثروة الحيوانية

بعد تأسيس الإمارة الأردنية عام ١٩٢١م، أخذت الحكومة على عاتقها تشجيع الزراعة وتحسينها، وخاصة أن حوالي (٨٥٪) من سكان البلاد كانوا يعملون في الزراعة ويعيشون من مردودها وخاصة قطاع الثروة الحيوانية. فكانت أهم خطواتها في هذا المجال تضمين الموازنات المالية السنوية مخصصات لدائرة الزراعة والتي شملت قسم البيطرة الذي يعنى بقطاع الثروة الحيوانية، والتي أخذت بالازدياد خلال عهد الإمارة وتضاعفت في سنوات الاستقلال الأولى^(١)، وقد جاءت المخصصات على النحو التالي:

جدول رقم (٥٩) يبين مخصصات دائرة الزراعة ومقدار حصة البيطرة منها في الموازنات المالية العامة في الفترة من ١٩٣٣-١٩٣٩م بالجنيه الفلسطيني:

(١) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٥-٢١٦.

السنة المالية	النفقات العامة	مخصصات دائرة الزراعة	مخصصات قسم البيطرة
١٩٣٣ / ١٩٣٤	٣٦٤٧٨٣	٧٣٩٣	٨١٥
١٩٣٤ / ١٩٣٥	٣٨٦٥٤٠	٧٥٨٩	٨٢٦ ^(١)
١٩٣٥ / ١٩٣٦	٤٠٤٤٠٤	٨٠٤٨	٦٧٦ ^(٢)
١٩٣٦ / ١٩٣٧	٤٦٩٩٠٩	٩٤٧٠	٨١٧
١٩٣٧ / ١٩٣٨	٥٠٢٧٣٢	١٠٦٩٦	٨٢٣ ^(٣)
١٩٣٨ - ١٩٣٩	٧٢٩٨٥٣	٧٣٣٨	٨٢٩ ^(٤)

نستنتج من الجدول السابق اختلاف مقدار مخصصات قسم البيطرة في الفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٩ م بين الزيادة والنقصان من سنة لأخرى، رغم ازدياد مخصصات الموازنة العامة للدولة؛ فقد بلغت مخصصات قسم البيطرة في السنة المالية ١٩٣٣ / ١٩٣٤ م (٨١٥) جنيهًا فلسطينيًا، وارتفعت في السنة المالية ١٩٣٥ / ١٩٣٦ م إلى (٨٧٦) جنيهًا فلسطينيًا، ثم انخفضت لتصل إلى (٨١٧) جنيهًا فلسطينيًا في السنة المالية ١٩٣٦ / ١٩٣٧ م، ثم عادت إلى الارتفاع بشكل بطيء رغم ازدياد مخصصات دائرة الزراعة في الفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٩ م.

وكانت مخصصات قسم البيطرة عبارة عن رواتب لرئيس قسم البيطرة، والطبيب البيطري، ومساعد البيطري، والسايس. وكانت الزيادة في قيمة مخصصات قسم البيطرة عبارة عن زيادة سنوية للطبيب البيطري^(٥)، أما النقص فيرجع إلى استبدال رئيس البيطرة برئيس جديد بعقد سنوي وراتب أقل مما سبقه كما حدث في السنة المالية ١٩٣٦ / ١٩٣٧ م^(٦).

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٧، ٢٢ / ١١ / ١٩٣٤ م، ص ٣٦ - ٣٨.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٩، ٩ / ١ / ١٩٣٦ م، ص ٣٥ - ٣٧.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١٤، ٢٤ / ١ / ١٩٣٨ م، ص ٥٠ - ٥٢.

(٤) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٥، ٨ / ١١ / ١٩٣٨ م، ص ٦٨ - ٧٠.

(٥) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٧، ٢٢ / ١١ / ١٩٣٤ م، ص ٣٦،

مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٥، ٨ / ١١ / ١٩٣٨ م، ص ٦٨.

(٦) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٢، ١٥ / ٣ / ١٩٣٧ م، ص ٤٥.

ونشير هنا إلى أن قسم البيطرة هو جزء لا يتجزأ من دائرة الزراعة، وهناك أيضًا نفقات مشتركة مع الأقسام الأخرى، مثل علف الحيوانات، وأجور النقلات والسفريات والبريد والبرق والهاتف والألبسة^(١).

• إجراء البحوث والتجارب الزراعية في مجال الثروة الحيوانية:

قامت دائرة الزراعة ممثلة بقسم البيطرة بإجراء البحوث والتجارب العلمية الزراعية الرامية إلى رفع الإنتاج الحيواني وتحسين نوعيته مستعملة أسلوب البحث العلمي التطبيقي في تجارب تحسين إنتاج فصائل الدواجن والعناية بها واستغلالها، ولأجل تحقيق ذلك قامت دائرة الزراعة بالأعمال الآتية:

أشار تقرير إدارة المعارف لسنة ١٩٣٤م، أن بداية تربية الدجاج كانت في حقل مدرسة الكرك الثانوية سنة ١٩٣٣م، وأنها بدأت بخليط من الدواجن الأجنبية من أصناف مختلفة والأصناف البلدية، مع تربية أزواج من الحمام والأرانب، وقامت إدارة الزراعة بتوزيع عشر دجاجات وستة ديوك من نوع الليكهورن، وعشرين دجاجة وستة ديوك من نوع الروايلاند، وعشر دجاجات بلدية على مدارس كل من الحصن وملكا ودير أبي سعيد وحوارة^(٢).

وقد اشترت دائرة الزراعة في أوائل السنة الدراسية للعام ١٩٣٤م خمسة أنواع من الدجاج سلمتها إلى معلم مدرسة حوارة، وهي على النحو التالي^(٣):

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة فوق العادية الأولى، الجلسة ٢، ١٥/٣/١٩٣٧، ص ٤٦، مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٥، ٨/١١/١٩٣٨م، ص ٦٩. ولمزيد من المعلومات عن الإدارة الزراعية، انظر موضوع الإدارة الزراعية في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢) تقرير دائرة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص ٥٢.

(٣) تقرير دائرة المعارف لسنة ١٩٣٤م، ص ٥٢.

جدول رقم (٦٠) يبين أعداد وأنواع الدواجن التي اشترتها دائرة الزراعة في عام ١٩٣٤م:

النوع	العدد
ليكهورن	٥٦
رودايلان	٣٩
اوسترالوب	١٩
ساسكس	١٢
وايندوت	٢٧
المجموع	١٥٣

ولتوفير البيئة المناسبة لتربية هذه الدواجن قامت دائرة الزراعة في الربع الثالث من سنة ١٩٣٤م ببناء خمسة بيوت للدواجن في حديقة مدرسة حوارة، وحفر بئر ماء فيها يكفي للدواجن في هذه الحديقة^(١) وأسست الدائرة في سنة ١٩٣٥م في قرية حوارة حقلاً لتربية الطيور الداجنة مكوناً من ستة بيوت يستوعب كل منها ستين طيراً من الأنواع الأصلية. كما أنشأت ثلاثة حقول فرعية تابعة لحقل حوارة في قرى الحصن وملكا ودير أبي سعيد. كما وزعت في عام ١٩٣٥م (٢٠٠٠) بيضة على صغار المزارعين بقصد تأسيس مركز لتربية الدجاج وإعارتهم بعض الديوك التي اشترتها الدائرة لتدجين الأنواع المختلفة^(٢).

وقامت دائرة الزراعة عام ١٩٣٥م بتأسيس حقل تجارب في ضواحي عمان تبلغ مساحته ستمائة دونم، ويحتوي على أنواع مختلفة من الحيوانات بقصد عمل التجارب عليها. وكذلك يحتوي على ثلاثة عشر بيتاً (قنا) للدجاج مبنياً على أحدث الأصول الفنية. كما وأن التجارب قد أثبتت أن بعض الأنواع المستوردة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط ومن إنجلترا تصلح لمحيط شرق الأردن، والغاية منها إنتاج بيض كثير لتوزيعه وقت التفقيس على المزارعين بضمن زهيد لإنتاج ما يهجن الأنواع البلدية. كما سيستج هذا الحقل عدداً كبيراً من الديوك توزع على

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ٢٨.

(٢) فلسطين، يافا، ع ٢٨٦٠، ١/ ٢/ ١٩٣٥م، ص ٧.

القرى بعد أن ترفع منها جميع ديوكها وتترك لكل موسم التفقيس، ثم تعاد إلى الحقل، كما توجد في الحقل أيضًا ثيران وأكباش وذكور الماعز لتهجين الأنواع البلدية من هذه الحيوانات^(١).

وقد خصصت الحكومة الأردنية عام ١٩٣٥م مبلغ (٢٩٤٠) جنيهًا فلسطينيًا كإغاثة، وكلفت دائرة الزراعة بشراء الماعز وتوزيعها عن طريق لجنة على فقراء الأهالي، فكان نصيب بني حسن (١٤١٥) رأسًا، وبني حميدة (٥٢٥) رأسًا، ومأدبا (٥٢٦) رأسًا، والسلط (٥٠٥) رؤوس، وإربد (٧٠٠) رأس، وبلغ مجموع الماعز الذي تم شراؤه ٣٩٥٧ رأسًا^(٢).

واشتمل منهج الزراعة في المدارس الابتدائية في إمارة شرق الأردن لسنة ١٩٣٣/١٩٣٤م على مجموعة من الأمور التي تخص الثروة الحيوانية، ومنها ما ورد في منهج الصف الرابع الذي تضمن تمرين تلاميذ هذا الصف مع تلاميذ الصف الثالث على معرفة أنواع الدجاج المحلية في شرق الأردن وما جلب منها، وأصناف كل نوع وما تتطلبه من خدمة وعناية وغذاء، والتعرف على كيفية عمل الجبنة العادية بصورة عملية^(٣).

وشمل منهج الزراعة للصف السادس الابتدائي لسنة ١٩٣٣/١٩٣٤م على طريقة تربية الحيوانات الأهلية ومنافعها مثل الخيل، ويتطلب من التلميذ معرفة أنواعها وأصولها ووظائفها وحجمها وكيفية الاعتناء بها وعلفها وسقايتها ومأواها، وكذلك الحمير وأنواعها ومنافعها، والبغال وأوصافها ومنافعها وعروقها، والبقر ومأواها وأمراضها، والجواميس ومنافعها، والأغنام ومنافعها وأنواعها وأصولها والعناية بها وانتقاء المراعي لها. كما يتطلب من التلميذ معرفة طرق الانتفاع بالحليب والعوامل التي تؤثر فيه، ومعرفة أساليب غش الحليب، وطريقة استخراج الزبدة واللبن وصناعة الجبنة^(٤). وفي مجال الدجاج يجب على التلميذ معرفة أنواع الدجاج وغذائه وأوان البيض والتفقيس وتربية الفراخ وتسمين الدجاج^(٥).

(١) فلسطين، يافا، ع ٣١٣٠، ١٧/١٢/١٩٣٥م، ص ٧

(٢) فلسطين، يافا، ع ٢٨٦٠، ٢/١/١٩٣٥م، ص ٧.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٢/٤/٩/٢٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٨م.

(٤) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٥/٤/٩/٢٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٨م.

(٥) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٦/٤/٩/٢٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٨م.

وقامت وزارة الزراعة عام ١٩٤٧م بجلب عدد قليل من البيض لتفقيسه في حقل تجارب الجبيرة، وإنتاج دجاج من أشهر الفصائل، كالرودايلند الأحمر، واللايت سكس حيث وصل عدد الدجاج في حقل الجبيرة في أواخر ١٩٤٧م إلى (٤٢٩) بين دجاجة وديك^(١). وقامت وزارة الزراعة عام ١٩٤٩م بإدخال الأبقار الهولندية إلى شرق الأردن، وبفضل التجارب التي أجريت عليها في حقل الجبيرة بلغ إنتاج بعض هذه الأبقار ستة آلاف كيلو غرام من الحليب في السنة^(٢).

• إصدار الحكومة الأردنية مجموعة من القوانين للحفاظ على قطاع الثروة الحيوانية:

قامت الحكومة الأردنية للحفاظ على قطاع الثروة الحيوانية وتطويرها في منطقة شرق الأردن بإصدار مجموعة من القوانين وأهمها:

أولاً: قانون صيد الأسماك

استمرت الحكومة الأردنية بالعمل بقانون نظام ضابطة صيد الأسماك العثماني الصادر في ١٣٠ / ١ / ١٨٨٢م وذيله. وقامت بإجراء بعض التعديلات عليه كان أبرزها سنة ١٩٣٧م، بإلغاء المادة ٢٧ من نظام ضابطة صيد الأسماك العثماني لسنة ١٨٨٢م والاستعاضة عنها بالنص التالي: "كل من يقيم سدًا في نهر أو بحيرة فينشأ عنه مستنقع من شأنه أن يضر بصحة السكان المجاورين يعاقب بغرامة من جنيه إلى عشرة جنيهات فلسطينية، ويهدم السد الذي أحدثه، وكل من يستعمل في صيد الأسماك المفترقات (طوريل) أو أي تركيب كيميائي في أية مياه بما في ذلك البحر يعاقب بالحبس من أسبوع إلى سنتين أو بغرامة من جنيه فلسطيني إلى خمسة وعشرين جنيهًا أو بكلتا هاتين العقوبتين ويصادر السمك الذي اصطاده بهذه الطريقة"^(٣).

(١) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٢٦.

(٢) الناشف، سليم (د.ت)، الأبحاث الزراعية في الأردن، عمان: وزارة الزراعة، ص ٤، وسيشار إليه لاحقًا، الناشف، الأبحاث الزراعية.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ٥٥٩٤، ١٧ / ٤ / ١٩٣٧م، ص ٢٧٨.

وبسبب توافر البعوض الذي تتغذى عليه الأسماك في الأزرق؛ الأمر الذي ألحق الضرر بصحة المواطنين، قامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٧م بإصدار قانون منع صيد الأسماك في الأزرق الذي اشتمل على أربع مواد^(١)، كما أصدرت في سنة ١٩٤٣م قانون مصائد الأسماك والذي اشتمل على (٤٧) مادة^(٢).

ثانيًا: قانون منع سرقة الحيوانات

استمرت الحكومة الأردنية في العمل بقانون سرقة الحيوانات العثماني الصادر بتاريخ ١٨/ جمادي الأولى / ١٣٣١هـ والذي اشتمل على (٢٠) مادة^(٣). وقد قام أعضاء المجلس التشريعي الثاني بمناقشة مواد قانون سرقة الحيوانات وخاصة المواد (٦-٩) التي تحمّل أهل القرية أو المحلة أو العشيرة ثمن الحيوانات المسروقة في حين انتهى أثر الحيوانات في حدود مناطقهم إلى إلحاق الضرر بالسكان، وتم الاتفاق لحل المشكلة بالتوجه لقيادة الجيش لإصدار أوامرها لقادة المناطق والمقاطعات لاستخدام قصاصي أثر من ذوي الخبرة والأمانة عند تطبيق قانون منع سرقة الحيوانات^(٤).

ثالثًا: قانون الرفق بالحيوان

يهدف الرفقة بالحيوانات وحمايتها من التعذيب والضرب والمعاملة القاسية التي تكون عرضة لها ومعالجة المجرّوح أو المريض منها؛ أصدرت الحكومة الأردنية عام ١٩٢٥م قانون الرفق بالحيوان الذي اشتمل على (١٣) مادة^(٥).

وبسبب التكاليف العالية لمعالجة الحيوانات في المستشفيات البيطرية التي وصلت بالنسبة للجمل والفرس والبغل إلى ثلاثة عشر قرشًا فلسطينيًا، وللحمار عشرة قروش عن كل ليلة

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٧٦، ٣/ ١٠/ ١٩٣٧م، ص ٥٩٥.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٨٢، ١٦/ ١٢/ ١٩٤٣م، ص ٢٣٥-٢٣٧.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٥/ ٤/ ١/ ٢ وثيقة رقم ٣٥/ ٤/ ٣/ ١ بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٣٢م.

(٤) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٢٠، ٧/ ٣/ ١٩٣٢م، ص ٢-٤.

(٥) الشرق العربي، عمان، ع ١١٦، ١/ ١١/ ١٩٢٥م، ص ١٢-١٣.

يقضيها الحيوان في إسطنبول المستشفى البيطري، بالإضافة إلى المعاملة السيئة من الموظفين الذين يطبقون قانون الرفق بالحيوان؛ قام أعضاء المجلس التشريعي الأول بالمطالبة بإلغاء هذا القانون^(١)؛ حيث أصدر المجلس التشريعي الأول عام ١٩٢٩م قانون إلغاء قانون الرفق بالحيوان الذي اشتمل على خمس مواد^(٢).

رابعاً: قانون أمراض الحيوانات

لحماية الثروة الحيوانية في شرق الأردن؛ قامت الحكومة بوضع إعلان يبين الحيوانات والمنتجات الحيوانية التي يجب أن تكون حائزة على شهادة صحية من دائرة البيطرة، وشملت الحيوانات: الخيل والجمال والبغال والأبقار والجواميس والحمير والخنازير والكلاب والأغنام والماعز، وشملت المنتجات الحيوانية الجلود الحيوانية البرية والأهلية واللحوم والقرون والعظام والصوف والشعر، وشملت الطيور الحبش والإوز والدجاج والبط^(٣).

وبهدف حماية الثروة الحيوانية في شرق الأردن من الإصابة بالأمراض الحيوانية ومنع انتشارها؛ أصدرت الحكومة قانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦م، والذي اشتمل على ستة فصول تضمنت الأمور التالية^(٤):

تناول الفصل الأول دلالات بعض الألفاظ في هذا القانون، مثل لفظة "المواشي"، وتعني الأبقار والماعز والأغنام والجمال والخيل والبغال والحمير، وتعني لفظة "الأبقار" الجواميس والبقرة والثيران والعجول، وبين أنواع الأمراض والأوبئة التي يمكن أن تصيب الحيوانات.

وتناول الفصل الثاني التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة الأمراض الحيوانية والتبليغ عن الحيوانات المريضة وفصلها عن السليمة. أما الفصل الثالث فقد تناول سلطات الموظفين وفق هذا القانون مثل حق فحص الحيوانات، وتلقيحها، وتطهيرها، وحرق جثث الحيوانات المصابة، ومنع بيع الحيوانات المصابة في الأسواق لمنع تفشي المرض وغيرها من الأمور.

(١) مذكرات المجلس التشريعي الأول، الدورة الاستثنائية، الجلسة ١٨، ٣٠/٥/١٩٢٩م، ص ١٦-١٧.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الأول، الدورة الاستثنائية، الجلسة ٢٩، ٢٦/٦/١٩٢٩م، ص ٤-٧.

(٣) الشرق العربي، عمان، ع ١٤، ٢٧/٨/١٩٢٣م، ص ٣.

(٤) الشرق العربي، عمان، ع ١٣٥، ٢٦/٨/١٩٢٦م، ص ٢٢-٢٨.

وتناول الفصل الرابع المناطق الموبوءة التي يملك رئيس الحكومة السلطة في أي وقت للإعلان في الجريدة الرسمية عن أي منطقة في شرق الأردن بأنها منطقة موبوءة بالمرض أو أنها خالية من المرض بعد تطهيرها.

وتناول الفصل الخامس موضوع الأنظمة التي يستطيع رئيس الحكومة إصدارها لتنفيذ أحكام هذا القانون وخاصة أمور مراقبة الحيوانات المصابة أو المشتبه بإصابتها أو تعيين وتنظيم إتلاف الحيوانات وعلفها وزيلها والأدوات التي استعملها. أما الفصل السادس فتناول بعض المتفرقات، مثل مكافأة المخبرين عن الحيوانات المريضة، كذلك اعتبار تقرير الطبيب البيطري كينة في المحاكمات، وكذلك رئيس الحكومة مأمور بتنفيذ أحكام هذا القانون.

وتطبيقاً لقانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦م أصدرت الحكومة الأردنية سنة ١٩٢٩م نظاماً خاصاً لإنشاء مذابح للحيوانات في البلديات. وقد اشتملت على (٢١) مادة^(١).

وتطبيقاً لأحكام قانون أمراض الحيوانات ولحماية الثروة الحيوانية من الأمراض؛ أصدرت الحكومة الأردنية نظاماً حول تطعيم الحيوانات الواردة إلى شرق الأردن، وأهم ما ورد فيها: فرض التطعيم الإجباري على جميع الحيوانات الواردة إلى شرق الأردن بلقاحات الحمى الفحمية ولقاح الجدري، كما يستوفي عشر ملات عن كل جرعة من لقاح الحمى الفحمية ولقاح الجدري^(٢).

ومن الأمثلة على تطبيق قانون الأمراض، الإعلانات التي تبين المناطق الموبوءة بالأمراض، ومنها الإعلان المنشور بالجريدة الرسمية في سنة ١٩٤٠م الذي تضمن ما يلي^(٣):

١. أن أبقار قرى جديتا وسمر التابعتين للواء عجلون موبوءة بمرض الحمى القلاعية.
٢. أن قريتي البارحة وكفر سوم التابعتين للواء عجلون موبوءة بداء الكلب.
٣. أن قرى كفر راكب وزوييا وعنجرة وراجب التابعة للواء عجلون موبوءة بمرض جرب الماعز.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٤٦، ٣١/١٢/١٩٢٩م، ص ٧-٩.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٩٣٨، ١٦/٣/١٩٤٨م، ص ١١٧.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٧٣، ١/٦/١٩٤٠م، ص ٢٨٧.

وأيضاً الإعلان المنشور في الجريدة الرسمية في سنة ١٩٤٩م والذي تضمن انتشار مرض طاعون الدواجن بين دواجن قضاء الكرك، وكذلك خلو قضاءي عمان والكرك من مرض كوليرا الدجاج^(١).

وتطبيقاً لقانون الأمراض الحيوانية ولمنع انتشار الأمراض الحيوانية؛ قامت الحكومة بنشر إعلانات لإقفال أسواق بيع المواشي. ومن الأمثلة على ذلك قيام مدير الزراعة سنة ١٩٣٩م بمنع البيع في الأسواق العامة أو في ساحات البيع الخاصة في مقاطعة السلط بسبب انتشار مرض الحمى القلاعية في الأبقار^(٢)، وكذلك منع البيع في الأسواق وساحات البيع في إربد وعجلون وعمان بسبب تفشي مرض الحمى القلاعية^(٣).

خامساً: قانون وقاية الصيد

بهدف الحفاظ على حيوانات الصيد في شرق الأردن؛ أصدرت الحكومة الأردنية في ٨ / ١١ / ١٩٣٤م قانون وقاية الصيد الذي اشتمل على أربع مواد^(٤):

سادساً: قانون منع تصدير السماد الطبيعي

بهدف منع انتشار الأمراض والأوبئة الحيوانية في المقاطعات في شرق الأردن وإلى الأقطار المجاورة؛ أصدرت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٦م قانون منع تصدير السماد الطبيعي والذي اشتمل على ثلاث مواد^(٥).

سابعاً: منع استيراد أو تصدير الحيوانات

قامت الحكومة الأردنية للحفاظ على الثروة الحيوانية من انتشار الأمراض والأوبئة الحيوانية بإصدار مجموعة من الأنظمة بمقتضى قانون أمراض الحيوانات، ومنها قيام الحكومة بإصدار

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ١٠٠٣، ١٧ / ١٢ / ١٩٤٩م، ص ٤١٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٢٨، ١٦ / ٣ / ١٩٣٩م، ص ١٧١.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٣١، ١٦ / ٤ / ١٩٣٩م، ص ٣٠٢.

(٤) محمد البخيت، مجموعة القوانين، ج ٢، ص ٢٨٣.

(٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥١٧، ١ / ٣ / ١٩٣٦م، ص ١٢٣.

نظام خاص حول منع استيراد الطيور الداجنة من سوريا ولبنان سنة ١٩٣٧م تضمن منع استيراد الدجاج والحش والبط والإوز والحمائم من سوريا ولبنان إلى شرق الأردن^(١)، وتكرر إصدار هذا النظام سنة ١٩٤٥م الذي تضمن منع استيراد الطيور الداجنة مثل الدجاج والحش والإوز والبط والحمائم^(٢).

وأصدرت الحكومة الأردنية نظامًا خاصًا حول منع استيراد الحيوانات ذات الأظلاف ومنتجاتها وعلفها في سنة ١٩٢٩م، وتضمن النظام منع استيراد ما يأتي من سوريا إلى شرق الأردن^(٣):

١. المواشي ذات الأظلاف (البقر، الأغنام، الماعز).
 ٢. جلود الحيوانات ذات الأظلاف وشعرها وصوفها.
 ٣. القش والتبن والزبل والعلف الأخضر والجاف.
- وقد تكرر إصدار نظام منع استيراد الحيوانات ذات الأظلاف ومنتجاتها وعلفها من فلسطين والعراق ولبنان في سنوات عديدة، كان في كل مرة يتضمن ما يلي^(٤):
١. يمنع استيراد المواشي ذات الأظلاف (البقر والأغنام والماعز).
 ٢. يمنع استيراد القش والتبن والزبل والعلف الأخضر والجاف.
- وأصدرت الحكومة مجموعة من الأنظمة حول منع دخول وخروج حيوانات الفصيلة الخيلية، ومنها النظام الصادر سنة ١٩٤٤م والذي تضمن منع استيراد الخيول والحمير والبغال من مصر والسودان والحبشة وفلسطين^(٥).

وأصدرت الحكومة الأردنية كذلك مجموعة من الأنظمة حول السماح باستيراد الحيوانات ومنها نظام حول السماح باستيراد الأغنام والماعز سنة ١٩٣٧م والذي تضمن السماح باستيراد

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٦١، ١/٥/١٩٣٧م، ص ٣٢٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٨٨، ١٦/٣/١٩٤٤م، ص ٤٨.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٤٤، ١/١٢/١٩٢٩م، ص ٩. وتكرر إصدار هذا النظام في الجريدة الرسمية

في الأعداد ٧٢٩، ١٧/١/١٩٤٢م، ص ١٨ وع ٢٩٩، ١/٤/١٩٣١م، ص ١٤٣.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣١١، ١/٧/١٩٣١م، ص ٢٧٢-٢٧٣. وتكرر في الأعداد ٧٩٥،

١/٦/١٩٤٤م، ص ١١٨، وع ٥٥١، ١٣/٢/١٩٣٧م، ص ٩٣، وع ٩١٥، ٢/٨/١٩٤٧م، ص ٨٩١-٨٩٢.

(٥) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٩٩، ١/٤/١٩٤٤م، ص ١٧١. وع ٨٠٢، ١٦/٩/١٩٤٤م، ص ٢١٥.

الأغنام والماعز من العراق وسوريا لبنان والاستمرار بمنع استيراد الأبقار ومنتجاتها وعلفها.^(١) وكذلك أصدرت الحكومة سنة ١٩٤٤م نظامًا حول استيراد الحيوانات ذات الأظلاف ومنتجاتها وعلفها من القش والتبن والعلف الأخضر والجاف ومخلفاتها مثل الزبل من فلسطين.^(٢) نلاحظ أن الحكومة الأردنية قامت بدور كبير للحفاظ على الثروة الحيوانية في إمارة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م تمثلت بمجموعة من الإجراءات وإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة، ورغم ذلك كان تطور الثروة الحيوانية بطيئاً لعدة أسباب مختلفة.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٥٦، ٢١/٣/١٩٣٧م، ص ٢٠٨.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٩٨، ١٦/٧/١٩٤٤م، ص ١٥٩.

المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة الحيوانية

كانت هناك مجموعة من المشاكل والمعوقات التي أثرت على قطاع الثروة الحيوانية في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م والتي كان أبرزها:

• الظروف المناخية

أسهمت الظروف المناخية القاسية، كالجفاف والقحط، الناتجة عن تذبذب سقوط الأمطار في إلحاق الضرر بالثروة الحيوانية، وخسائر مادية كبيرة بأصحاب الحيوانات، وأدت إلى ارتفاع أسعار الثروة والمنتجات الحيوانية.

ونتيجة للبرد الشديد والمرض الساري الذي تعرضت له منطقة شرق الأردن سنة ١٩٣٢م في المناطق الشرقية؛ هلكت معظم مواشيهم بسبب البرد والمرض وعدم توفر المراعي؛ الأمر الذي أدى إلى فقر السكان في تلك النواحي؛ مما دعا أحد أعضاء المجلس التشريعي الثاني الطلب من الحكومة تأجيل دفع الأموال الأميرية ورسوم المواشي وإعفاءهم هذه السنة من التعداد^(١).

ونتيجة لتذبذب سقوط الأمطار؛ تعرضت منطقة شرق الأردن خلال سنتي ١٩٣٢-١٩٣٣م للجفاف والقحط وارتفاع درجة الحرارة وهبوب الرياح الشرقية والشمالية المحرقة (الخماسينية)؛ مما تسبب بموت كثير من الحيوانات التي كانت تملكها عشائر بني حسن، وإلى موت أفراد منهم يومياً بسبب الجفاف، مما دعا الحكومة في شرق الأردن إلى اتخاذ مجموعة إجراءات للتغلب على المشكلة تمثلت بصرف قروض زراعية لفقراء المزارعين وتقديم مساعدات مالية وتشكيل لجان لجمع التبرعات لفقراء بني حسن^(٢).

وقد تعرضت منطقة شرق الأردن في سنة ١٩٤١م للقحط والجفاف بسبب قلة سقوط الأمطار وتسبب ذلك بهلاك مواشي وجمال عشيرة الحويطات بسبب الجوع والعطش. كما تعرضت

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الأولى، الجلسة ٢، ١٠/٣/١٩٣٢م، ص ٥.

(٢) أبو النواس، تاريخ الزرقاء، ص ٣٣٠.

المنطقة في كانون الثاني ١٩٤٢م لسقوط الثلوج بشكل كبير جداً مما أدى إلى هلاك كثير من مواشي الحويطات والحجايا، كما أشارت التقديرات إلى أن الأهالي في مناطق الشوبك ووادي موسى ومعان فقدوا (٥٠٪) من مواشيهم وجمالهم، بينما فقد أهل الطفيلة (٣٠٪) من الثروة الحيوانية^(١).

وتكرر الجفاف والقحط في سنة ١٩٤٧م في موسم البذار؛ مما دفع المزارعين إلى تصدير مواشيهم إلى فلسطين لكي يستطيعوا الحصول على قسم من رأسمالهم نقداً لعلهم بأن مواشيهم سوف تتعرض للهلاك بسبب الجوع والعطش نتيجة الجفاف الذي أصاب المنطقة^(٢). وبين تقرير قدم لرئيس الحكومة في ١٢ / ٤ / ١٩٤٧م أن سكان المناطق الجنوبية الواصلة بين مادبا والعقبة بحالة سيئة للغاية، وأن (٥٠٪) من مواشيهم قد نفقت وستنفق البقية الباقية إذا لم تتخذ إجراءات سريعة لتوفير العلف لها^(٣). نلاحظ تعرض منطقة شرق الأردن خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م إلى مرات عديدة من سنوات القحط والجفاف نتيجة لتذبذب سقوط الأمطار مما أدى إلى التأثير على الثروة الحيوانية^(٤).

• كثرة الضرائب والرسوم المفروضة على الثروة الحيوانية

استمرت الحكومة الأردنية بعد تأسيس الإمارة الأردنية سنة ١٩٢١م في جباية الضرائب وفقاً لقوانين الدولة العثمانية، ومن أهم هذه الضرائب ضريبة الأغنام والتي تفرض على الأغنام والجمال المعدة للنقل والتي تراوحت بين (٤-١٣) قرشاً على الرأس الواحد^(٥).

(١) الموسى، تأسيس الإمارة، ص ٣٦٩، السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٧٥.

(٢) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ٣.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٠ / ١ / ١٧٨ بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٤٧م.

(٤) لمزيد من المعلومات عن سنوات القحط والجفاف، انظر موضوع المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة النباتية في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٥) الموسى، تاريخ الأردن، ص ١٢، محافظة، الفكر السياسي، ج ١، ص ١٧.

قامت الحكومة الأردنية في سنة ١٩٢٩م باستبدال ضريبة الأغنام بضريبة جديدة أطلق عليها اسم ضريبة المواشي، وتم سن قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٢٩م والذي اشتمل على (٢١) مادة تضمنت الأمور التالية^(١):

١. تستوفي ضريبة سنوية عن جميع ما يكون موجوداً في شرق الأردن من أنواع الحيوانات بمقدار مئة وعشرين ملا في السنة عن كل رأس من الإبل أو الجواميس، وخمسين ملاً في السنة عن كل رأس من الأغنام والماعز.

٢. يعين مدير الخزينة مدة لتعداد جميع الحيوانات التي تدفع ضريبة المواشي، ويتم التعداد بواسطة لجنة تدعى لجنة التعداد، مؤلفة من المختير وهيئة الشيوخ في القرى، أو من الشيوخ في العشائر تحت رئاسة جابي الدائرة.

٣. يتم تفتيش معاملات لجنة التعداد من لجنة ثانية تدعى لجنة التفتيش مؤلفة من المتصرف أو القائمقام، أو ضابط من الجيش العربي مأموراً أولاً، ومن جابي الدائرة مأموراً ثانياً، ويعين مدير الخزينة المدة التي سيجري خلالها التفتيش، ويهيئ قائد المنطقة أو المقاطعة قوة من الجند المرافقة للجنة التفتيش.

٤. تعطى لجنة التعداد إكرامية قدرها (٢٪) عن الرسوم المستحقة على الحيوانات المعدودة و(٥٪) من الغرامات عن الحيوانات المحكوم بأنها مكتومة؛ حيث تقسم هذه الإكرامية نصفها للجابي ونصفها الآخر لأعضاء اللجنة الآخرين، كما تعطى لجنة التفتيش إكرامية قدرها (٢٪) من الرسوم المستحقة على الحيوانات التي أصدرت من أجلها تذاكر التفتيش، و(٥٪) من الغرامات المفروضة على المحكوم بأنها مكتومة.

٥. عندما يرفض أصحاب المواشي دفع الرسوم المستحقة على مواشيهم، فللجنة أن تضع يدها على عدد منها يكفي من حيث القيمة لتسديد الرسوم والغرامات المستحقة وأن تباع في الحال في المزاد العلني.

وجرى على هذا القانون مجموعة من التعديلات أبرزها في عام ١٩٤٣م والذي تضمن إعفاء الحيوانات التي تدخل شرق الأردن من فلسطين وسوريا في غير أوقات التعداد والتفتيش من الضريبة، وكذلك الحيوانات التي تدخل شرق الأردن من فلسطين أو سوريا خلال أوقات التعداد

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢١٦، ٢٨/١/١٩٢٩م، ص ٢-٧. وع ٢٢١، ٥/٦/١٩٢٩م، ص ٥-٧.

على أن يكون في حوزة أصحابه تذاكر تعداد تثبت أن هذه الحيوانات قد عدت في فلسطين وسوريا
لفرض ضريبة المواشي، ويشترط في جميع الحالات أن تعامل فلسطين وسوريا شرق الأردن
بنفس المعاملة^(١).

وكذلك التعديل الصادر عام ١٩٤٩م الذي تضمن تعديل الضريبة المفروضة على أنواع
الحيوانات فأصبحت مئتي مل في السنة عن كل رأس من الإبل أو الجواميس، ومئة وخمسين ملاً
في السنة عن كل رأس من الخنازير، ومئة مل في السنة عن كل رأس من الأغنام والماعز^(٢).

وكان أصحاب الحيوانات يدفعون رسوماً وفقاً لقانون البلديات عن الحيوانات التي تذبح
ضمن مناطق البلدية، ومن الأمثلة على ذلك الرسوم المفروضة سنة ١٩٣٧م على النحو التالي^(٣):

- خمسة وعشرون ملا عن كل رأس حمل أو جدي.
- خمسون ملا عن كل رأس من الأغنام أو الماعز.
- مائتا مل عن كل رأس من العجول.
- ثلاثمائة مل عن كل رأس من البقر.
- أربعمائة مل عن كل رأس من الجمال أو الجواميس.

وكان أصحاب الحيوانات يدفعون رسوماً للبلديات لقاء بيع حيواناتهم في الأسواق العامة،
ومن الأمثلة على ذلك الرسوم التي كان يدفعها أصحاب المواشي في سنة ١٩٤٠م التي كانت على
النحو التالي^(٤):

- عشر ملات عن كل رأس من الماعز أو الأغنام.
- خمسة ملات عن كل رأس من الخراف التي لا تتجاوز السنة من العمر.
- عشرون ملا عن كل رأس من الحمير.
- ثمانون ملا عن كل رأس من البقر أو الخيل أو البغال أو الإبل أو الجواميس.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٦٢، ١/٣/١٩٤٣م، ص ٦٣.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٩٧٢، ١/٣/١٩٤٩م، ص ٥٤.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة ١٠، ٣٠/١٢/١٩٣٧م، ص ١٦.

(٤) الأردن، عمان، ع ٨٦٣، ١/٦/١٩٤٠م، ص ٢.

وكانت الحكومة الأردنية تستوفي رسومًا للبيطرة عن الحيوانات والمنتجات الحيوانية المستوردة أو المصدرة تسمى رسم المعاينة، ومن الأمثلة على هذه الرسوم التي كانت تدفع في سنة ١٩٤٩م على النحو التالي^(١):

- ٥٠ ملا عن كل رأس من الخيل أو البغال.
- ٣٠ ملا عن كل رأس من الإبل.
- ٤٠ ملا عن كل رأس من البقر أو الجواميس.
- ٢٠ ملا عن كل رأس من الحمير.
- ١٠ ملات عن كل رأس من الأغنام والماعز.
- ١٠٠ مل عن كل رأس من الخنازير.
- ٢٠ ملا عن كل رأس من الكلاب أو القطط.
- ٥ ملات عن كل طير من الإوز أو الحبش أو طيور الزينة.
- ٥ ملات عن كل كيلو غرام من جلود الحيوانات اليابسة أو الطرية.
- ١٠ ملات عن كل كيلو غرام من جلود الحيوانات المدبوغة الواردة.
- ٥ ملات عن كل كيلو غرام من جلود الحيوانات المدبوغة الصادرة.
- ١٠ ملات عن كل كيلو غرام من السمن أو الزبدة أو الجبن.
- ٣ ملات عن كل كيلو غرام من قطع الجلود والمصارين المملحة أو الصوف أو الشعر أو الوبر أو الريش.
- ٥ ملات عن كل كيلو غرام من لحم الحيوانات إذا زاد الوزن عن خمسة كيلو غرامات.
- ملان عن كل طير من الدجاج أو البط أو الحمام، سواء كانت مذبوحة أو غير مذبوحة.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ٩٦٨، ١٦ / ١ / ١٩٤٩م، ص ٢٠-٢١.

• الأمراض التي تصيب الحيوانات

تعرضت الثروة الحيوانية في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م للإصابة بأنواع مختلفة من الأمراض الحيوانية كان لها دور في التأثير على الثروة الحيوانية بشكل عام، وكان من أهم هذه الأمراض:

أولاً: الأمراض التي تصيب الأغنام والماعز، وهي على النحو التالي^(١):

١. مرض النتهة، وهو مرض يصيب الأغنام والماعز، وأعراضه ضيق في التنفس وإخراج المخاط اللزج من فمها وأنفها، ويتم علاجه باستخدام بول الأغنام المصابة مع خلطه بالملح وتسقى الأغنام من هذا المزيج حتى تشفى.
٢. مرض النطاط، وهو مرض يصيب الأغنام، وسببه السممة وشرب الماء البارد في أيام الحر الشديد وأكل سنابل القمح، وهو يسبب الموت الفجائي للأغنام ولا يوجد له علاج.
٣. مرض الكزة، وهو مرض يصيب الأغنام والماعز، ويكون نتيجة البرد القارس عند نوم الأغنام في البرد وبدون مأوى لفترة طويلة، ومن أعراضه ارتجاف الأسنان وارتجاف الجسم، ويعالج بغلي السمن مع أحد النباتات التي تنمو بالصحراء وتسمى (الموصيا) وتسقى للحيوان المصاب لمدة ثلاثة أيام حيث يقوم المزيج بإدخال الدفء إلى معدة الحيوان.
٤. الظلاع في الأغنام، وهو مرض يصيب الأغنام في أقدامها فيلين القسم المنطبق على الأرض من الظلف ويتشرب منه رائحة كريهة؛ فيتعذر على الحيوانات المصابة الاستناد بقوائمها إلى الأرض فتعرج ولا تستطيع السير كثيراً أثناء الرعي؛ فتضعف من قلة الغذاء، ويتم علاجه بالنظافة السليمة ونقلها إلى مكان نظيف، وطلاي الأظلاف بالقطران وغسلها بمحلول كبريتات الحديد^(٢).
٥. الحمى المالطية، وهو مرض يصيب الماعز ويعود منشأ هذا المرض إلى جزيرة مالطا وسواحل البحر الأبيض المتوسط، وينتقل إلى الإنسان عن طريق الحليب غير المغلي،

(١) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٧-٨٩.

(٢) الكرمل، حيفا، ١١٧٤ع، ٧/٣/١٩٢٦م، ص ٩.

ومن أعراضه عند الماعز التهاب الثدي وعرج بلا سبب والتهاب الخصية وتورم في المفاصل وسقوط الجنين وارتفاع درجة الحرارة وتورم الطحال واختلال في الرئة^(١).

ثانيًا: الأمراض التي تصيب البقر، وهي على النحو التالي^(٢):

١. مرض الهدلان، وهو مرض يصيب البقر ويسبب ضعفًا عامًا ويبقى الماء ينزل من فمها وأنفها، ويكون رأسها دائمًا إلى الأسفل، ويعالج بإعطاء الحيوان المصاب ملحًا إنجليزيًا ويغلى في الماء ويسقى للبقرة.

٢. مرض التشقق، وهو مرض يصيب البقر حيث تشقق أرجلها وأصابعها وتصبح عرجاء من شدة الألم، ويعالج بدهن أرجل البقر بشحم السيارات، ويستعمل كذلك الماء البارد ويخلط مع التراب الأحمر ويوضع بين أصابع البقرة لمدة أسبوع حتى تشفى من مرضها.

ثالثًا: الأمراض التي تصيب الإبل:

١. مرض الصرر أو الصرة، وهو مرض يصيب الإبل في بطونها ويعالج بالكي.

٢. مرض الطير، وهو مرض يشبه الجنون يصيب الإبل ويعالج بالكي على الرأس، وهو مرض قاتل ويدعى الجمل المصاب به المطيور والناقة المطيورة^(٣).

٣. مرض الرهصة ويصيب الإبل، ولا تستطيع المشي بسبب الورم بخفه، ويعالج بمادة القطران ويدهن بها.

٤. مرض الطبقة ويصيب الإبل في فصل الشتاء في آخر شهر شباط حيث يكون البرد قارسًا جدًا، حيث لا يستطيع الجمل المصاب الوقوف، ويعالج الجمل المصاب بتغطيته أو لفه بالخيش والتبن بقصد التدفئة^(٤).

(١) الأردن، عمان، ٨٣٧ع، ١٦ / ٧ / ١٩٣٩م، ص ١.

(٢) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٧-٧٩.

(٣) جورج سابا، مآدبا وجوارها، ص ١٦٨.

(٤) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٦٩.

رابعاً: الأمراض التي تصيب الخيل وهي^(١):

١. مرض الظفر، وهو مرض يصيب الخيل، ومن أعراضه تقلب الفرس بطناً لظهراً وبروز زائدة غضروفية تحت الجلد عند منخر الفرس، ويعالج بشق الجلد واستئصال الزائدة الغضروفية ووضع الملح مكانها لقطع نزيف الدم.
٢. مرض السطح، وهو مرض يصيب الخيل، ومن أعراضه إصابة الفرس بهزال عن أثر تعب شديد أو عدو لمسافة طويلة، ويعتقد أن سبب المرض ينشأ عن تمزق في صفاق بطن الفرس ويعالج بالكّي.
٣. مرض الحمرة، وهو مرض يصيب الخيل بسبب إكثارها من أكل القمح، وتصبح الدابة المصابة بالحمرة كأنها مقيدة وهي تمشي، وتعالج بفصد كاحليها من تحت الركبة.
٤. مرض السقاوة، وهو مرض يشبه الإنفلونزا عند الإنسان، ويعالجون الخيل المصابة بإرغامها على استنشاق دخان الملابس القديمة المحترقة وبالكّي على العظمتين البارزتين خلف الأذنين.
٥. مرض السراحة، وهو مرض يصيب الخيل، وهو عبارة عن أورام سرطانية يعالجونها بالكّي وتنتهي عادة بموت الفرس المصابة بها.

خامساً: الأمراض التي تصيب الدجاج:

١. وتصيب الدجاج ثلاثة أنواع من الحشرات، هي قمل الدجاج القارص والقراد (النمس) والبراغيث وتقوم هذه الحشرات بامتصاص دم الدجاج ويمكن الوقاية منها بتنظيف أماكن تربية الدجاج كل شهرين مرة وإخراج كل الأوساخ والقاذورات فيها ورشها بمحلول الكلس والصابون الحار، وأن تسد جميع الشقوق في الحائط حتى لا تعيش فيها هذه الحشرات. وتعالج الطيور نفسها بالتمرغ بالتراب لقتل هذه الحشرات لذلك لا يجب حبس الدجاج^(٢).

(١) جورج سابا، مآدبا وجوارها، ص ١٧١.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ١٣٣، ١/ ٨/ ١٩٦٦م، ص ١٢.

٢. مرض المكوسحة، وهو مرض يصيب الدجاج حيث لا تستطيع الوقوف على رجليها، ويخرج الماء من فمها وتمتنع عن الأكل والشرب، وتعالج بدق البصل مع الملح ويوضع في الماء لتشرب منه لمدة أسبوع^(١).

سادسًا: الأمراض التي تصيب أكثر من حيوان وهي على النحو التالي:

١. مرض الجدره أو الحصبة، وهو مرض يصيب الأغنام والدجاج ومن أعراضه تورم في مؤخرة الأغنام وفي أذنيها، ويسمى عند البدو (المباركة)، ومن أعراضه عند الدجاج حبوب صغيرة مدورة منها الحمراء وهي سهلة الشفاء، والبيضاء وهي صعبة الشفاء ولا يوجد لها علاج، ولا يستطيع أن يفتح الطير عيونه ولا يستطيع الأكل والشرب، ويتم علاجه باستعمال بول البقر بوضعه في عيون الحيوانات المصابة في أربعة أيام.

٢. مرض الجعام، وهو مرض يصيب الأغنام والجمال، وسببه عند الأغنام أكل أوساخ الأعشاب المختلفة، ويتم علاجه بغلي البول مع الملح وتسقى منه الأغنام لمدة عشرة أيام ويستعمل كذلك مزيج من قشر الرمان والشبة ويغلى وتسقى منه. أما بالنسبة للجمال فيعتبر مرضًا خطرًا لأنه صعب العلاج؛ حيث يصاب الجمل بإسهال دائم ويعالج بالكي على الخواصر وآخر الذيل.

٣. مرض التلسين، وهو مرض يصيب البقر والحمير، ومن أعراضه حبوب صغيرة على اللسان تسبب الألم الشديد وتمنع الحيوان من الأكل والشرب، ويعالج بخليط من الملح واللبن.

٤. مرض الملعون، وهو مرض يصيب الخيل والحمير، ومن أعراضه اللهث واستمرار خروج الماء من الفم، ويعالج باستنشاق دخان الملابس المحترقة الذي يساعد الحيوانات على فتح أنفها وفمها.

٥. مرض الجرب يصيب كل الحيوانات على اختلاف أنواعها، وهو عبارة عن بقع بيضاء تتحول إلى حمراء من كثير فركها من شدة الألم، ويعالج بدهن جسم الحيوان بمادة القطران.

(١) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٨.

٦. الكسر، وهو ناتج عن حادث وقوع للحيوان حيث تعالج الأغنام والماعز بعمل جيرة لها مكونة من قضبان خشب وقطع قماش وصوف، أما الجمال والخيول فهي لا تجبر مطلقاً^(١).

٧. مرض الحمى الفحمية، وهو مرض يصيب الماشية وينتقل إلى الحيوان عن طريق المراعي أو العلف أو مياه الشرب، وسببه عدم دفن جثث الحيوانات الميتة وينقل المرض إلى الإنسان عن طريق الجروح إذا تلوثت من جثة حيوان مصاب بهذا المرض ويسبب له مرض الجمرة الخبيثة أو أكل من لحم الحيوان مصاب فيصاب الإنسان بمرض باطني يسمى الجمرة المعائية، وإذا استنشق الإنسان غباراً يحمل ميكروب المرض ويصاب بمرض الجمرة الرئوية وكلها أمراض تسبب الوفاة، ومن الطرق المتبعة للوقاية من هذا المرض إبعاد الحيوانات المصابة عن مصدر المرض^(٢).

وتعرضت الحيوانات في منطقة شرق الأردن للإصابة بمجموعة أخرى من الأمراض مثل مرض الجدري، ومرض ذات الرئة، وداء القراد والتي تصيب الماعز، ومرض الحمى القلاعية التي تصيب البقر، ومرض داء الكلب الذي يصيب الكلاب والحمير، ومرض رغام الخيل، والتهاب الأوعية الدموية التي تصيب الخيل، ومرض كوليرا الدجاج، وتيفوئيد الدجاج وغيرها^(٣).

وقامت الحكومة الأردنية بدور كبير للحد من انتشار هذه الأمراض في منطقة شرق الأردن، ومن الأمثلة على ذلك قيامها بقتل كثير من الكلاب في البلاد للقضاء على مرض داء الكلب. ويبين الجدول التالي أعداد هذه الكلاب المتلفة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م:

(١) الطاهات، تقاليد تربية الحلال، ص ٨٧-٨٩.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ٥٤٧٤، ١٦ / ١ / ١٩٣٧ م، ص ٩٧.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٨٨-٩٠، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ١٠٩-١١٠.

جدول رقم (٦١) يبين أعداد الكلاب المتلفة في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م للتخلص من داء الكلب:

السنة	العدد
١٩٢٩	٩٣١
١٩٣٠	٨١٩ (١)
١٩٣١	٥٦٨
١٩٣٢	١١٧١ (٢)
١٩٣٣	٢١٦٣ (٣)

نستنتج من الجدول السابق تزايد أعداد الكلاب المتلفة في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣ م بهدف القضاء على مرض داء الكلب في البلاد، وهذا دليل على اهتمام الحكومة بالثروة الحيوانية.

ومن الأمثلة على اهتمام الحكومة الأردنية بصحة الحيوانات في منطقة شرق الأردن تأسيس دائرة البيطرة في الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣ م بمعاينة عدد كبير من الخيول لمعرفة ملاءمتها للعمل في خدمة الجيش العربي، ويبين الجدول التالي هذه الأعداد.

جدول رقم (٦٢) يبين أعداد الخيول التي عايتها البيطرة في عمان لقبولها في خدمة الجيش العربي في الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣ م

السنة	عدد الخيول المريضة التي عوينت	عدد الخيول التي عوينت لقبولها بالخدمة	عدد الخيول الصالحة للخدمة	عدد الخيول غير الصالحة للخدمة
١٩٣٠	٩٠	١٦٤	١٢٤	٤٠ (٤)
١٩٣٢	٨	٧٨	٧٨	— (٥)
١٩٣٣	١٥٠	١٠٤	٧٤	٣٠ (١)

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٩١.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ١٠١.

(٣) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ١١١.

(٤) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٩١.

(٥) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ١٠٢.

ونلاحظ انتشار مجموعة كبيرة من الأمراض الحيوانية في منطقة شرق الأردن في فترة الدراسة، والتي كان لها الأثر الكبير على تربية الحيوانات في البلاد وهلاكها في كثير من الأحيان، وقامت الحكومة الأردنية ممثلة بدائرة البيطرة، رغم ضعف الإمكانيات، بالحد من هذه الأمراض ومساعدة أصحاب الحيوانات على معالجتها.

• مشاكل التسويق الحيواني

كانت هناك مجموعة من الأمور التي أثرت على عملية التسويق الحيواني وأسعارها، ومنها هبوط أسعار المواشي بشكل كبير جدًا عام ١٩٣٣م بسبب القحط والجفاف الذي أصاب منطقة شرق الأردن بسبب تذبذب سقوط الأمطار؛ مما دفع كثيرًا من المزارعين الذين أمحلت مزروعاتهم لبيع مواشيهم لتأمين حاجاتهم الضرورية وتأمين بذار للسنة القادمة^(١). وأيضًا تأثرت أسعار الحيوانات بأسعار المحاصيل الزراعية نتيجة لارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية عام ١٩٣٩م بسبب الأحوال الجوية؛ حيث ارتفعت أسعار حيوانات الحراثة وأغنام الذبح^(٢)، كما هبطت أسعار الحيوانات ولحومها في منطقة شرق الأردن سنة ١٩٤٧م بسبب القحط والجفاف الذي أصاب البلاد نتيجة لتذبذب سقوط الأمطار^(٣).

وقد تأثر الوضع الاقتصادي في الأردن بنتائج الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م؛ الأمر الذي أدى إلى غلاء الأسعار وفقدان بعض المنتجات الحيوانية؛ مما أدى بالحكومة الأردنية إلى وضع تسعيرة لبعض المنتجات الحيوانية، وعلى سبيل المثال قامت بلدية السلط في شهر أيار ١٩٤١م بتحديد الأسعار على النحو التالي: سبعة وعشرون قرشًا سعر رطل لحم الخروف بالعظم، وأربعة عشر قرشًا سعر رطل لحم الجدي، وعشرون قرشًا سعر رطل اللحم النجدي بالعظم، وخمسة قروش سعر رطل اللبن، وأربعة قروش سعر رطل الحليب، حيث كانت هذه التسعيرة تعلن لعموم السكان والباعة والدعوة إلى الالتزام بها خوفًا من المخالفات لكن هذه

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ١١١.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٦.

(٣) الطراونة، تقارير حكومة الانتداب، ص ٥٥، السقار، الأردن خلال الحرب، ص ٧٥.

(٤) التقرير السنوي لوزارة الزراعة لسنة ١٩٤٧م، ص ١.

التسعيرة سرعان ما ارتفعت بنسبة الثلث تقريباً^(١)، وهذا دليل على عدم ثبات الأسعار وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

وأدى قيام الكيانات السياسية المجاورة إلى تقييد حرية التنقل وعبور الحدود، كما هو الحال بين نجد وشرق الأردن، وكذلك بين سوريا وشرق الأردن؛ مما أدى إلى وجود مشاكل الحدود ومنها مع سوريا حيث تم إغلاق الحدود السورية عام ١٩٣٢م في وجه تصدير الصوف عقب ظهور مرض الحمى القلاعية في حيوانات شرق الأردن وتأثر أسعاره، وهبطت إلى نحو ٣٥٪^(٢). وهذه بعض المشاكل التي أثرت على عملية التسويق الحيواني وتسويق المنتجات الحيوانية وكمية الصادرات؛ الأمر الذي زاد من سوء الأحوال الاقتصادية في شرق الأردن.

• مشاكل متفرقة

وهناك مشاكل متفرقة أثرت على الثروة الحيوانية في شرق الأردن، ومنها كثرة تعرض أصحاب الحيوانات للسرقة والنهب أثناء تنقلهم وترحالهم، وقد أشارت جريدة فلسطين إلى العديد من هذه القضايا، نذكر منها على سبيل المثال قيام أحد قادة بن سعود المدعو النشمي بالإغارة في ٧/٢/١٩٣٠م على حدود شرق الأردن ومهاجمة قبيلة الشيخ داغش ونهب مواشيهم، ثم الإغارة على الحويطات ونهب مواشيهم ويوتهم^(٣)، وكذلك قيام المدعو ابن ضبعان وجماعته بمهاجمة عرب الحويطات وسلب ونهب مواشيهم^(٤).

وشكلت ديون المصرف الزراعي، وعدم قدرة أصحاب المواشي على سدادها وتراكمها مشكلة لأصحابها بعد مرور السنوات عليها، ولأسباب مختلفة أهمها سنوات القحط والجفاف

(١) هاني العمدة، ملامح الحياة اليومية لسنة ١٩٤٠-١٩٤١م، ص ٢٩-٢٧.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٤.

(٣) فلسطين، يافا، ع ١٣٧٠م، ١٦/٢/١٩٣٠م، ص ٢.

(٤) الوثائق الهاشمية (١٩٩٧م)، أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية السعودية ١٩٢٥-١٩٥١م، جمع وإعداد محمد عدنان البخيت وآخرون، مج ١٠ قسم ١، المفروق: جامعة آل البيت، ص ٣٨٨-٣٨٩، وسيشار إليه لاحقاً، الوثائق الهاشمية.

التي مرت على شرق الأردن، وانخفاض الأسعار، بالإضافة إلى الفائدة العالية لهذه القروض مما دعا العديد من أصحاب المواشي إلى بيع مواشيهم لسداد هذه الديون^(١). ونلاحظ تعرض الثروة الحيوانية في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م لمجموعة من المشاكل والمعوقات والتي كان أهمها الظروف المناخية ممثلة بالقحط والجفاف، وكذلك أمراض الحيوانات؛ مما أدى إلى تأخر تطور قطاع الثروة الحيوانية.

(١) لمزيد من المعلومات عن هذه الديون، انظر موضوع المصرف الزراعي في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الفصل الخامس

المؤسسات الزراعية العاملة في قطاع الزراعة

المصرف الزراعي

كانت بداية ظهور الإقراض الزراعي في زمن الدولة العثمانية والتي قامت سنة ١٨٦٦م بإصدار نظام يقوم بموجبه تأسيس صناديق تسمى صناديق البلاد التي أبدل اسمها بعدئذ بصناديق المنافع، وكانت هذه المؤسسات الصغيرة نواة المصرف الزراعي في الدولة العثمانية، وقد بدأت عملها بأن أخذت من كل قرية ومدينة قسمًا من محاصيلها الزراعية من المزارعين تعادل (١٪) ويبيع هذا القسم وأودعت قيمته في صندوق خاص باسم تلك القرية أو المدينة المعنية يحتفظ به في مركز القضاء وفي حساب خاص لتشكل بدورها مخصصات كل قرية، فتحصل منه على القروض المطلوبة لها دون غيرها من القرى، وتضاف الأرباح الصافية في نهاية كل عام إلى رأس المال الخاص بكل صندوق^(١).

وكانت هذه الصناديق لا تفتح إلا مرة في الأسبوع، أي في يوم السوق العمومي في مركز القضاء، وفي ذلك اليوم فقط تعقد القروض وتستوفي النقود والفوائد بإشراف هيئة منتخبة ممثلة لقرى القضاء، وكانت الفائدة المستوفاة من القروض الممنوحة تحسب على أساس شهري وبمعدل (١٪)، أما التأمينات المطلوبة لتلك القروض فتمثلت برهن الأملاك غير المنقولة والمجوهرات والحلي، وكان لكل قرية من القرى الحق في إنفاق جزء من الأرباح المتراكمة على المشروعات العامة في نفس القرية، كأعمال تحسين سبل المياه، أو أعمال شق الطرق وتعييدها أو بناء المدارس^(٢).

(١) المصرف الزراعي في شرق الأردن (١٩٣٨م)، التقرير السنوي في نهاية سنة ١٩٣٧/١٩٣٨م المالية، عمان: مطبعة الأردن، ص ٣، وسيشار إليه لاحقًا، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م.

Report on the Agricultural Bank in Trans Jordan At The End of The financial Report

١٩٣٧/١٩٣٨ وسيشار إليه لاحقًا، p٣، ١٩٣٧/١٩٣٨ year

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٤، ١١/٥/١٩٤٠م، ص ١.

(٢) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٣، p٣، ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

وقامت الحكومة العثمانية في سنة ١٨٨٧م بإلغاء صناديق المنافع، وحولت نقودها إلى المصرف الزراعي الذي صدر نظام خاص بتأسيسه وجعل له فروعاً في مراكز الولايات والألوية وعدد من الأقضية، كما استمرت الحكومة العثمانية بأخذ الإعانات من المزارعين بنسبة (١٪)، ولم يكن نظام المصرف الزراعي يجيز قبول تأمينات غير الأملاك والأراضي، ولكن بعد تأسيسه ببضع سنوات سمح باقتراض البذار عيناً بطريقة الكفالة المتسلسلة عند حصول القحط، ثم سمح بإقراض النقود بنفس الطريقة في سنين المحل، لكن المبالغ التي كانت تقرض لهذه الغاية كانت قليلة لا تتجاوز بضع ليرات عثمانية^(١).

وكان المصرف الزراعي العثماني يشترط على كل من يرغب بالاقتراض منه أن يرهن أرضه للمصرف، ومن لم يكن لديه أرض فعليه أن يحضر كفيلاً ليكفله لدى المصرف، ولا يتم فك الحجز عن الأرض المرهونة إلا عندما يقوم الشخص المستدين بسداد المبلغ الذي استدانته من المصرف، ولم تقتصر الاستدانة على الرجال، بل شاركت كذلك النساء في الاستدانة منه^(٢).

واستمر العمل بأحكام نظام المصرف الزراعي العثماني الصادر بتاريخ ١٨٨٧م حتى صدور قانون مؤقت للمصرف الزراعي في نهاية شهر آذار ١٩١٤م، وسعت بمقتضاه إدارة المصرف الزراعي إلى طرق إصدار القروض المتنوعة. ثم أصدرت السلطة التشريعية القانون القطعي بتاريخ ١٢/٣/١٩١٦م بعد تعديل بعض مواده، وقد نص هذا القانون على إصدار نظام فصدور بتاريخ ١٢/٥/١٩١٧م^(٣).

وقبل زوال الحكم العثماني كان يوجد في شرق الأردن ثلاثة فروع للمصرف الزراعي هي إربد والسلط والكرك والتي تتبع إلى المديرية العامة في دمشق. وعلى أثر انسحاب العثمانيين في أيلول ١٩١٨م أخذ موظفو المصرف الزراعي معهم جميع موجودات هذه الفروع وأوراقها ولم يترك أي قيد يستدل منه على ما كانت عليه الفروع عند الانسحاب غير بعض حسابات أخذت من

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢، p٤، ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٤، ١١/٥/١٩٤٠م، ص ١-٥.

(٢) الطراونة، تاريخ البلقاء، ص ١٤٥، النواصرة، جرش، ص ١٠٧.

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢-٣، p٤-٥، ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٤، ١١/٥/١٩٤٠م، ص ٥.

صور الدفاتر التي جلبت من الأستانة سنة ١٩٢٧م. ويتضح منها أن رأس المال الحقيقي للفروع الثلاثة يبلغ (٢٦٨٨٨) لف و (٩٨) قرشاً وأن مبلغ (١٤٦٢٤) لف و (٣٦) قرشاً أرسل للإدارة المركزية وهو أكثر من نصف رأس المال^(١).

وبعد انسحاب العثمانيين من بلاد الشام أصبحت منطقة شرق الأردن تابعة للحكومة الفيصلية السورية، والتي تشكلت في ٣٠ أيلول ١٩١٨م وأصبحت دمشق عاصمة لها، وفي بداية عام ١٩١٩م، أعدت سجلات جديدة لثلاثة فروع في شرق الأردن، واعتبرت رؤوس أموالها القابلة للتنمية ممثلة في أرصدة القروض القائمة بيد المزارعين آنذاك، إضافة إلى أملاكها من الأراضي والأبنية، وبذلك نقصت رؤوس الأموال من (٢٦٨٨٨) لف و (٩٨) قرشاً إلى (٧٩٣٢) لف و (٩٣) قرشاً، وقد ظلت هذه الفروع مرتبطة بمديرية المصرف الزراعي العامة في دمشق حتى نهاية شهر أيلول ١٩٢٠م، حيث بقي كل فرع مستقلاً في عمله خلال حكم الحكومات المحلية التي استمرت حتى نيسان ١٩٢١م؛ حيث بدأ تأسيس إمارة شرق الأردن. وبعد ذلك ارتبطت فروع المصرف بوزارة المالية مباشرة إلى أن تأسست مديرية عامة للمصرف في عمان خلال شهر نيسان ١٩٢٢م^(٢).

• نشأة المصرف الزراعي في شرق الأردن:

اعتباراً من بداية سنة ١٩٢٢/١٩٢٣م المالية، صارت الفروع الثلاثة للمصرف الزراعي تابعة للمديرية العامة والتي تولت إدارتها، وقامت فوق ذلك بأعمال صندوق خاص بقضاء عمان مع قضاء مادبا. وعندما تأسست المديرية العامة كان رأس المال القابل للتنمية بما فيه المبالغ التي شطبت بالنتيجة من القروض قد بلغ (١٢٣١٥) لف سلمت من الحكومة مقابل نسبة الإعانة من المحاصيل الزراعية^(٣).

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٣-٤، ٦-٧، p ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٤، ١١/٥/١٩٤٠م، ص ٥-٦.

(٢) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٥-٦، ٨-٧، p ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٥، ١٦/٥/١٩٤٠م، ص ٦.

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٦، ٩، p ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٥، ١٦/٥/١٩٤٠م، ص ٦.

ويمثل الجدول التالي ميزانية المصرف الزراعي في شرق الأردن للسنة المالية ١٩٢٣/١٩٢٤ م.

جدول رقم (٦٣) ميزانية المصرف الزراعي في شرق الأردن للسنة المالية ١٩٢٣/١٩٢٤ م والتي تبدأ في ٣١/٣/١٩٢٣ م^(١):

الموجودات	جنيه	المطلوبات	جنيه
قروض بضمانة غير منقولة	٩٥٥.٤٠٤٥٠	رأس المال	٢٢٣.٦٦١٦٧
قروض بكفالة متسلسلة	٥٦٩.٢٦٣٩٧	مخصصات احتياطي	٩٠٨.١٦٠٦
أراض وأبنية	٥٥١.٣٠١٤	صافي أرباح	٦٠٨.٣٣٥٥
رسوم تحصيلات مستردة	١٥١.١٠١	مجموع المقرض من خزينة	٠٠٠.٧٠٠٠
مبالغ مدفوعة مقدماً	٠٩٠.٨٥	ودائع	٦٤٨.٦٣٤
مجموع القروض غير القابلة	١٥٩.٤٩٤	_____	_____
رصيد المصرف	٣١٩.٨١٠٧	_____	_____
الرصيد النقدي	٥٩٣.١١٣	_____	_____
المجموع	٣٨٧.٧٨٧٦٤	_____	_____

وكان رأس مال المصرف الزراعي في شرق الأردن غير محدد بمبلغ معين ثابت وإنما بقي حسب قانون المصرف الزراعي العثماني يحصل على (١٪) من المحاصيل الزراعية^(٢). واستمر ذلك حتى سنة ١٩٣٣ م؛ حيث أصبح رأس مال المصرف يزداد دائماً بإضافة (٣٥٠٠) جنيه إليه في كل سنة وذلك مبلغ مقطوع تؤديه الحكومة مقابل حصة إعانة الأعشار التي ألغيت.^(٣) ويضاف إلى رأس المال في نهاية كل سنة (٧٥٪) من الأرباح الصافية ثم ارتفعت لتصل إلى (٨٥٪) من

(١) Report ١٩٣٧/١٩٣٨، بني هاني، شفيق (١٩٩٠ م)، دراسة تحليلية حول التطور التاريخي للإقراض الزراعي الرسمي وشبه الرسمي في الأردن ومرحلته الراهنة، عمان: مؤسسة الإقراض الزراعي، ص ٨، وسيشار إليه لاحقاً، شفيق، دراسة تحليلية.

(٢) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٢، Report ١٩٣٧/١٩٣٨،

الجزيرة، عمان، ٩٧٤٤، ١١/٥/١٩٤٠ م، ص ١-٥.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ٤١٤٤، ١٦/١٢/١٩٣٣ م، ص ٤٦٢.

الأرباح، أما الأموال الاحتياطية فتألفت من (١٥٪) من الأرباح الصافية تضاف إليها فوائد الأرباح التي تحصل على الأرباح عينها^(١).

جدول رقم (٦٤) يبين رأس مال المصرف الزراعي والأموال الاحتياطية ١٩٢٢-١٩٣٨ م^(٢)

السنة المالية		رأس المال		الأموال الاحتياطية	
مل	لف	مل	لف	مل	لف
١٩٢٣/١٩٢٢	٢٨٩	١٥٥١٥	١٥٥١٥	١٥٥١٥	١٥٥١٥
١٩٢٤/١٩٢٣	٥١٩	١٦٥٨٤	١٦٥٨٤	١٦٥٨٤	١٦٥٨٤
١٩٢٥/١٩٢٤	٥٢٨	١٨٨١	١٨٨١	١٨٨١	١٨٨١
١٩٢٦/١٩٢٥	٠٠٥	٢١٥٦٢	٢١٥٦٢	٢١٥٦٢	٢١٥٦٢
١٩٢٧/١٩٢٦	٥١٦	٢٥١٥٦	٢٥١٥٦	٢٥١٥٦	٢٥١٥٦
١٩٢٨/١٩٢٧	٥٢٢	٢٨٦٦٤	٢٨٦٦٤	٢٨٦٦٤	٢٨٦٦٤
١٩٢٩/١٩٢٨	٣٦٩	٣٢١٤٩	٣٢١٤٩	٣٢١٤٩	٣٢١٤٩
١٩٣٠/١٩٢٩	٦٤٥	٣٥٥٨٨	٣٥٥٨٨	٣٥٥٨٨	٣٥٥٨٨
١٩٣١/١٩٣٠	٦٢١	٣٩١٩٩	٣٩١٩٩	٣٩١٩٩	٣٩١٩٩
١٩٣٢/١٩٣١	٨٩٥	٤١٣٨٣	٤١٣٨٣	٤١٣٨٣	٤١٣٨٣
١٩٣٣/١٩٣٢	٢٠٠	٤٢٢٢٣	٤٢٢٢٣	٤٢٢٢٣	٤٢٢٢٣
١٩٣٤/١٩٣٣	٠٠٤	٤٤٤٢٦	٤٤٤٢٦	٤٤٤٢٦	٤٤٤٢٦
١٩٣٥/١٩٣٤	٥٠٧	٥١٦١٢	٥١٦١٢	٥١٦١٢	٥١٦١٢
١٩٣٦/١٩٣٥	٨٨٢	٥٥٢٩٤	٥٥٢٩٤	٨٦٩	٢٥
١٩٣٧/١٩٣٦	٤٦٠	٦٣١٢٧	٦٣١٢٧	٥٥٧	٨٩٠
١٩٣٨/١٩٣٧	٤٨٩	٦٩٠١٩	٦٩٠١٩	٢٥٠	٢١١٠

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٤٧، ١٦/١/١٩٣٧ م، ص ٢٠، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٧.

(٢) المصرف الزراعي في شرق الأردن (١٩٣٦ م)، التقرير السنوي في نهاية سنة ١٩٣٦/١٩٣٥ م المالية، ص ٣-٤، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦/١٩٣٥ م، المصرف الزراعي في شرق الأردن (١٩٣٧ م)، التقرير السنوي في نهاية سنة ١٩٣٦/١٩٣٧ م المالية، عمان: مطبعة الأردن، ص ٢، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦/١٩٣٧ م، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٧-٨.

ونلاحظ من الجدول السابق أن رأس مال المصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة ١٩٢٢-١٩٣٨م يزداد بشكل تدريجي. أما الأموال الاحتياطية فلم تتوفر إلا في الفترة من ١٩٣٥-١٩٣٨م، وهذا دليل على أن المصرف لم يحقق الأرباح الكافية واللازمة لتزيد الأموال الاحتياطية إلا في الفترة من ١٩٣٥-١٩٣٨م.

قامت دائرة المصرف الزراعي في السنة المالية ١٩٢٣/١٩٢٤م بتأسيس فرع جديد في قضاء جرش، إلا أنه ألغي في نهاية السنة نتيجة لعدم نجاحه، كما أسست في السنة المالية ١٩٢٤/١٩٢٥م فرعاً في قضاء الطفيلة استمر ثلاث سنوات ثم ألغي لتوالي الخسائر فيه. أما الفروع الثلاثة (السلط وإربد والكرك) فقد استمرت في أعمالها، وكانت تصدر القروض مباشرة إلا أنها كانت بلا رقابة فعالة وسليمة من قبل المديرية العامة للمصرف الزراعي مما أوقعها في خسائر مالية كبيرة؛ الأمر الذي اقتضى إدخال نظام جديد على المصرف الزراعي سنة ١٩٢٨م اشترط فيه عدم منح القروض من الفروع إلا بعد موافقة المديرية العامة للمصرف^(١) واستمر الوضع كذلك حتى سنة ١٩٣٤م حيث تم إلغاء كافة الفروع، وتولت المديرية العامة للمصرف في عمان عملية إصدار القروض مباشرة للمزارعين بواسطة الحكام الإداريين في المناطق^(٢).

وبعد مرور فترة من الزمن لوحظ أن المزارعين طالبي القروض كانوا يتكبدون نفقات باهظة من أجل الحصول على تلك القروض نتيجة لبعد المسافة ومشقة الوصول مما اضطر إدارة المصرف الزراعي ورغبة منها في التيسير عليهم إعادة فتح فرعي إربد والكرك، وافتتاح ثلاثة فروع جديدة للمصرف الزراعي في جرش ومادبا والطفيلة^(٣).

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٥، p ١٠، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

(٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ١٦٨، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٥،

Report ١٩٣٧/١٩٣٨، p ١٠

(٣) تجربة الأردن في مجال الائتمان الزراعي (١٩٨٦م)، الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي، عمان: د.ن، ص ١٦٩ وسيشار إليه لاحقاً، تجربة الأردن في مجال الائتمان الزراعي.

• آلية عمل المصرف الزراعي:

لا يسمح قانون المصرف الزراعي بإصدار القروض إلا للمزارعين، ويقضي بأن تكون من الأنواع التالية^(١):

١. بتأمينات من الأموال غير المنقولة.
٢. بالكفالة المتسلسلة.
٣. برهن الحلي والمجوهرات.
٤. برهن التحاويل والأسهم المقبولة.
٥. بإسناد بوالص للشركات الزراعية من نوع (فوئوبراتيف) التي تقبل رقابة المصرف الزراعي.

وضع المصرف الزراعي في شرق الأردن شروطاً للحصول على القروض مستمدة من القوانين العثمانية، ومنها بأن لا يزيد القرض للمزارع الواحد على مئتي جنيه، وأن لا تزيد مدة القرض على عشر سنوات والفائدة السنوية على (٩٪)، وعلى أن تكون الموافقة على إعطاء القروض التي لا تزيد على مائة جنيه من صلاحية الموظف في فرع المصرف. أما ما يزيد على ذلك فتكون صلاحية اللجنة المركزية في عمان. وللتأمين على هذه القروض ترهن أموال المستدين المنقولة أو كفيله وعلى أن لا يزيد قيمة القروض على (٤٠٪) من قيمة التأمين إذا كان مزروعاً بالأشجار، و(٦٠٪) من قيمة التأمين إذا كان أرضاً زراعية^(٢).

وتعطى القروض بطريقة الكفالة المتسلسلة لأهالي القرى عند الضرورة في سني المحل، ويصدر القرض لعدة أشخاص لا يقل عددهم عن ثلاثة يقدمون سنداً واحداً، ويكون لكل منهم كافل وضامن قيمة القرض للمجموعة، وأن المبالغ التي تعطى للشخص الواحد بهذه الطريقة تتراوح بين خمسة جنيهات وعشرين جنيهًا، ويجوز أن تزيد على ذلك حتى خمسين جنيهًا، بشرط أن يشتري بالقرض حيوانات أو ماكينات وبذورًا بواسطة المصرف. وكان من أهم الأسباب التي تدعو لإصدار مثل هذا النوع من القروض كون معظم الأراضي في شرق الأردن

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٩، p١٥، Report ١٩٣٧/١٩٣٨، الجزيرة، عمان، ع ٩٧٥، ١٦/٥/١٩٤٠ م، ص ٦.

(٢) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٥-٢١٦.

مشاعاً بين أهل القرية لذلك كان لا يصدر مثل هذه القروض في القرى التي تمت أعمال تسوية الأراضي وأفرت^(١).

وكان المصرف الزراعي يقدم قروضاً مقابل ضمانات أخرى مثل الحلي والمجوهرات التي كانت تُقِيم من قبل الفرع ويمنح صاحبها قرضاً يعادل (٧٥٪) من قيمتها على أن يسدد خلال مدة تتراوح بين ثلاثة شهور إلى ثلاث سنوات وبفائدة (١٠٪)^(٢).

ومن خلال صلاحيات المصرف الزراعي يجوز له الاشتراك في الشركات الزراعية ويشترى حتى (٢٠٪) من أسهمها، وأن يشتري الماكينات والحيوانات الزراعية والبذور، وأن يبيعها للمزارعين بأثمان معجلة أو مقسطة، وأن يشتري كذلك الأراضي وتقسيمها وبيعها للمزارعين^(٣).

يعطي المصرف الزراعي للمزارع نصف القيمة المخمنة للأموال غير المنقولة ليقى متسع لاستيفاء الفوائد والنفقات وتأدية ما يتراكم من ضرائب. وهذه القيم تقدر بقرارات عامة يصدرها مجلس إدارة المصرف الزراعي، وهي تتضمن القيم المخمنة لجميع الأراضي في شرق الأردن باعتبار الموقع والقرية، ولا يجري تخمين خاص إلا إذا طلب ذلك من يريد الاستقراض، أو رأى المصرف الزراعي حاجة ماسة لذلك، وقد قصد بهذا الترتيب توفير نفقات التخمين على المستقرضين وهم لا يكفلون بتأديتها إلا إذا كان طلب التخمين صادراً منهم وإذا طلبته إدارة المصرف الزراعي لاشتباهاها في القيمة الواردة في القرار العام فتؤدى النفقات من صندوقها، والقرارات العامة المتعلقة بالتخمين تعدل كل بضع سنوات حسب الحاجة^(٤).

ويظهر من تقارير المصرف الزراعي أن أكثر القروض كانت من نوع الكفالة المتسلسلة والقروض بتأمينات من الأموال غير المنقولة، حيث كانت القروض من الكفالة المتسلسلة تزداد

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨، ص ١٠، p ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

الجزيرة، عمان، ع ٩٧٦، ٢٠/٥/١٩٤٠م، ص ٧.

(٢) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٦.

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨، ص ٩، p ١٥-١٦، ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

(٤) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨، ص ٩، p ١٥-١٦، ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

وسنوات المحل والجفاف، وتقل عند جودة الموسم، بعكس القروض بالتأمينات ويظهر ذلك من الجدول التالي^(١).

جدول رقم (٦٥) يبين مقدار القروض من نوع الكفالة المتسلسلة والقروض بالتأمينات المعطاة للمزارعين في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٢-١٩٣٨ م:

نوع القروض		القروض بالتأمينات		القروض بالكفالة المتسلسلة		المجموع	
السنة المالية	مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل
١٩٢٢/١٩٢٣	٦٣٠	٣١٥١	١٤٠	٢٦٨٩	٧٧٠	٥٨٤٠	
١٩٢٣/١٩٢٤	١٩٠	٢٢٢٥	٩٢٣	١٨٣٩	١٨٣٠	٤٠٦٥	
١٩٢٤/١٩٢٥	٠٠١	٢٣١١	٠٠٥	٢٧٨٥	٠٠٦	٥٠٩٦	
١٩٢٥/١٩٢٦	٤٦٠	٣٥٨٥	٦٠٥	١٣٤٨٥	٠٦٥	١٧٠٧١	
١٩٢٦/١٩٢٧	١٤٩	٢٥٧١	٥٠٠	٩٦٥١	٦٤٩	١٢٢٢٢	
١٩٢٧/١٩٢٨	٥٤٠	٣٢١٩	٧٥٤	٣٤٨٧	٢٩٤	٦٧٠٧	
١٩٢٨/١٩٢٩	٤٨٧	٦٨٣٢	-	٣٤٣٨	٤٨٧	١٠٢٧٠	
١٩٢٩/١٩٣٠	٢٥٠	٤٥٥٦	-	٣٨٢٩	٢٥٠	٨٣٨٥	
١٩٣٠/١٩٣١	٦٥٠	١٠٢٩٥	٥٧	٨٠٦٧	٢٢٠	١٨٣٦٣	
١٩٣١/١٩٣٢	٣٩٩	٥٥٩٣	٨٥٨	١٥٦٥٩	٢٥٧	٢١٢٥٣	
١٩٣٢/١٩٣٣	٠٠٧	٢٤٧٤	٦٥٥	٩٦٤٣	٦٦٢	١٢١١٧	
١٩٣٣/١٩٣٤	٥٣٠	٦٠٨٧	٠٠٥	٢٧٣٨٢	٥٣٥	٣٣٤٦٩	
١٩٣٤/١٩٣٥	٠٤٥	٦٥٦١	٧٩٢	٩٠٥٢	٨٣٧	١٥٦١٣	
١٩٣٥/١٩٣٦	٩٠٠	١٨٩٤٦	-	٧٠٠	٩٠٠	١٩٦٤٦	
١٩٣٦/١٩٣٧	٥٥٥	٢٠٧٢	٢٢٣	٣٥١٤٢	٧٧٨	٣٧٢١٤	
١٩٣٧/١٩٣٨	٥٦٠	٢٢٨٣٣	٠٤	٢١٣٨	٥٧٤	٢٤٩٧١	

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٥/١٩٣٦ م، ص ٤، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦/١٩٣٧ م،

ص ٢٤، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ١٠-١١، p٢٠، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة القروض من أنواع الكفالة المتسلسلة والقروض بالتأمينات في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٢-١٩٣٨ م، تزداد وتنخفض بشكل كبير من سنة لأخرى، وذلك لأسباب مختلفة أهمها سنوات الجفاف والمحل وتوفر رأس المال لدى المصرف الزراعي.

ويمكن تقسيم أنواع القروض التي يأخذها المزارعون من حيث مدة القرض إلى ما يلي^(١):

١. قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها عادة سنة واحدة، وتستعمل من أجل شراء البذار والعلف والسماد ودفع أجور العمال.

٢. قروض متوسطة الأجل، ومدتها عادة بين سنة وثلاث سنوات، وتستعمل من أجل شراء المواشي والآلات الزراعية.

٣. قروض طويلة الأجل تزيد مدتها عادة على ثلاث سنوات وتستعمل من أجل شراء الأبنية أو إنشائها، وشراء الأراضي والقيام بمشاريع الري وتعمير الأراضي.

ويأخذ المصرف الزراعي فائدة قدرها (٩٪) عن المبالغ التي يقرضها، سواء أكانت بالتأمينات أم بالكفالة المتسلسلة، ولا يأخذ أي عمولة أخرى، ولكن يضيف إلى الفائدة (١٪) عن الأقساط المستحقة من رأس المال التي يتأخر المستقرضون عن تأديتها يوم الاستحقاق إلى أن يؤديها بتمامها^(٢).

والطريقة المتبعة في جباية القروض بالتأمينات هي تبليغ المدين عند حلول موعد أي قسط من الأقساط بواسطة مأمور الإجراء، فإذا لم يؤده مع الفائدة خلال شهرين من تاريخ تبليغه توضع التأمينات في المزاد العلني لبيعها. أما القروض بالكفالة المتسلسلة فيحق للمصرف أن يتبع إحدى طريقتين في جبايتها، الأولى توسط دائرة الإجراء، والثانية تحصيل القرض بمقتضى قانون جباية الضرائب^(٣).

(١) عرفات، غالب عمرو (د.ن)، اقتصاديات التسليف الزراعي في الأردن، د.ن، ص ٦. وسيشار إليه لاحقاً، عرفات، اقتصاديات التسليف.

(٢) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ١٣، ٢٢، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ١٤-١٥، الجزيرة، عمان، ع ٩٧٧، ٢٥/٥/١٩٤٠ م، ص ٧.

• إدارة المصرف الزراعي:

كان المصرف الزراعي في البداية ليس مؤسسة حكومية تمامًا، وموظفوه ليسوا خاضعين للتقاعد، وهو نفسه يقوم بجمع نفقات مثل رواتب موظفيه وأجور مبانيه المستأجرة، ويديره مدير وموظف، ويشرف على شؤونه العامة مجلس مؤلف من رئيس الوزراء رئيسًا وعضوية مدير الزراعة، وممثل الموازنة، ومدير المصرف الزراعي ومساعدته، بالإضافة إلى أعضاء غير رسميين وهم عضو شركي، وعضو مسلم عربي، وعضو مسيحي عربي، وممثل غرفة التجارة، وممثل عن مركز المصرف في عمان^(١).

وقد تغير مجلس إدارة المصرف وأصبح يتكون من عضو متدب من المجلس التنفيذي لحكومة شرق الأردن، ومدير المصرف الزراعي، ومدير الزراعة، وعضو متدب من الخزينة ومساعد مدير المصرف، وعضو متدب من غرفة تجارة عمان، وثلاثة من أعيان المزارعين ينتخبهم أعضاء المجلس السابق ذكرهم لمدة أربع سنوات^(٢)، ويستوفي كل عضو من أعضاء المجلس نصف جنيه مقابل كل اجتماع يحضره^(٣)، ويعطى عدا ذلك لكل عضو من أعضاء المجلس غير الموظفين إكرامية سنوية لا يتجاوز مقدارها عشرون جنيهًا للشخص الواحد^(٤). ومن أهم الأعمال التي يقوم بها المجلس إصدار القروض، وتأجيل الديون، وإدارة الأموال غير المنقولة، وإجراء معاملات تأجيرها وفق أحكام القانون وغيرها من الأمور^(٥).

وفي سنة ١٩٣٩م صدر قانون معدل لقانون المصرف الزراعي العثماني؛ حيث أصبح مجلس إدارة المصرف الزراعي يتألف من مديري الداخلية والخزينة والزراعة ومدير المصرف الزراعي

(١) محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢١٥.

(٢) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢٣-٢٤، الجزيرة، عمان، ع ٩٧٨، ٢٩/٥/١٩٤٠م، ص ٦.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٤٣، ١٩/١٢/١٩٣٦م، ص ٤٤٤.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٤٧، ١٦/١/١٩٣٧م، ص ٢٠، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢٤.

(٥) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ١.

ومعاونه وثلاثة أعضاء من الأهالي ذوي الخبرة يعينهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير التجارة والزراعة لمدة سنتين. ويرأس المجلس أكبر الموظفين درجة بين أعضائه وإذا تساوت الدرجة فأقدمهم فيها وإذا تساوى القدم فالأكبر سنًا^(١). وفي سنة ١٩٤٥م دخل عضو جديد على إدارة المصرف الزراعي ممثلًا لدائرة الأراضي يعينه رئيس الوزراء^(٢).

وهناك مجموعة من الوظائف الموجودة في المصرف الزراعي في شرق الأردن، ومن أهمها مدير المصرف، ومعاون المدير، والكتّاب الذين يقومون بإصدار القروض لمساعدة المزارعين، ومتابعة تحصيلها، وتنظيم الحسابات والقيود المتنوعة الأخرى، وإجراء المخابرات المختلفة، واستغلال الأموال غير المنقولة الخاصة بالمصرف، وإعداد ما يقتضي للموافقة في الدعاوى التي تقام منه وعليه بشأن الأموال غير المنقولة، أو فيما يتعلق بالقروض. وهناك الجباة الدائمون والجباة المؤقتون ومهمتهم جباية القروض من المزارعين^(٣). ومن الوظائف التي وجدت في السنة المالية ١٩٣٦/١٩٣٧م قيام الحكومة بموافقة مجلس إدارة المصرف الزراعي على انتداب موظف من دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات يتولى أعمال تدقيق الحسابات في المصرف، وأن تعطى رواتبه من المصرف الزراعي، وكذلك قيام المصرف بتعيين قيم للأراضي في جميع أنحاء شرق الأردن كي يستند إليه في إعطاء القروض^(٤). ويبين الجدول التالي أعداد هؤلاء الموظفين في المصرف الزراعي في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٨م.

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٦٥٣، ١٦/١٠/١٩٣٩م، ص ٦٤٠.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٨٢٣، ١٦/٥/١٩٤٥م، ص ١٨٩.

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٥/١٩٣٦م، ص ١، ٤٢-٤١، Report ١٩٣٧/١٩٣٨.

(٤) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٥/١٩٣٦م، ص ٨.

جدول رقم (٦٦) يبين أعداد وأنواع الموظفين في المصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٨ م^(١):

السنة المالية	عدد الموظفين	جاء دائم	جاء مؤقت	المجموع
١٩٢٥/١٩٢٤	٦	٣	-	٩
١٩٢٦/١٩٢٥	٧	٤	-	١١
١٩٢٧/١٩٢٦	٨	٤	-	١٢
١٩٢٨/١٩٢٧	٨	٤	-	١٢
١٩٢٩/١٩٢٨	٦	١	-	٧
١٩٣٠/١٩٢٩	٦	٤	-	١٠
١٩٣١/١٩٣٠	٦	٤	-	١٠
١٩٣٢/١٩٣١	٧	٣	-	١٠
١٩٣٣/١٩٣٢	٧	٣	-	١٠
١٩٣٤/١٩٣٣	٩	٣	٢	١٤
١٩٣٥/١٩٣٤	٩	٣	٥	١٧
١٩٣٦/١٩٣٥	٩	٣	٥	١٧
١٩٣٧/١٩٣٦	٩	٣	٢	١٤
١٩٣٨/١٩٣٧	٩	٣	٣	١٥

نلاحظ من الجدول السابق زيادة أعداد الموظفين في المصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٨ م بشكل طبيعي وظهور وظيفة جاء مؤقت في الفترة من ١٩٣٤-١٩٣٨ م، وهذا دليل على زيادة القروض الممنوحة للمزارعين والحاجة إلى أعداد كبيرة من الجباة لجباية هذه القروض.

ويتولى مجلس إدارة المصرف الزراعي في كل عام وضع ميزانية تحتوي على الواردات والنفقات المقدرة للسنة وتصديق الميزانية من قبل المجلس التنفيذي، وكل ما يؤدي من الرواتب

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٢٥، ٢٤، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

والنفقات يدخل في حساب الخسائر^(١). ويبين الجدول التالي مقدار الموازنة للمصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٨ م.

جدول رقم (٦٧) يبين مقدار الموازنة العامة للمصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٨ م بالليرة الفلسطينية^(٢):

السنة المالية	النفقات	الرواتب	المجموع	رأس المال	الأرباح غير الصافية
١٩٢٥/١٩٢٤	٢٢٨	١٢٣٤	١٤٦٢	١٨٨٤٦	٦٧٠
١٩٢٦/١٩٢٥	٢٠٣	١٤٥٣	١٦٥٤	٢١٥٦٢	٩٤٥
١٩٢٧/١٩٢٦	٣١٥	١٦٥٦	١٨٧١	٢٥١٥٦	٢١٧٢
١٩٢٨/١٩٢٧	٢٠٤	١١٥٢	١٣٥٦	٣٨٦٦٤	١٨٧٧
١٩٢٩/١٩٢٨	٢٦٧	١٢٥٤	١٥٢١	٣٢١٤٩	١٠١٠
١٩٣٠/١٩٢٩	٣٢٥	١٥٣٩	١٨٦٤	٣٥٥٨٨	٢١٦٥
١٩٣١/١٩٣٠	٣٠٢	١٥١١	١٨١٣	٣٩١٩٩	٣٧٨٠
١٩٣٢/١٩٣١	٢٥٠	١٦٨٩	١٩٣١	٤١٣٨٣	٣١٢١
١٩٣٣/١٩٣٢	٢٨٣	١٨٢٨	٣١١١	٤٢٢٣٣	٤٢٠٠
١٩٣٤/١٩٣٣	٣٨٨	٢٠٣٩	٢٣١٧	٤٤٤٣٦	٣٤١١
١٩٣٥/١٩٣٤	٤١٨	٢٢٤٣	٢٢٦٦٠	٥١٦١٣	٣٦١٣
١٩٣٦/١٩٣٥	٤٣٦	٢٢٤٨	٢٦٨٤	٥٥٢٩٤	٨٧٢١
١٩٣٧/١٩٣٦	٤٦٣	٢٢٥٤	٢٧١٧	٦٣١٢٧	٢٦٠٢
١٩٣٨/١٩٣٧	٤٩٠	٢٦٤٠	٣١٣٠	٦٩٠١٩	٦٩٤٤

نلاحظ من الجدول السابق أن مقدار الموازنة العامة للمصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٤-١٩٣٨ م يختلف من سنة لأخرى؛ حيث كان رأس المال يرتفع بشكل تدريجي، بالمقابل كانت الخسائر المتمثلة بالنفقات والرواتب تزداد بشكل أكبر، أما الأرباح فكانت في البداية بسيطة ثم أخذت بالارتفاع.

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٢٥، ٤٣-٤٢، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

(٢) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ٢٣، ٣٩، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

وأما أرباح المصرف فتتألف من فوائد القروض ومن أجور أراضيها وما يمكن أن يكسبه من بيع الأراضي، أما الخسائر فهي عبارة عن رواتب الموظفين والنفقات الأخرى مثل أجرة الدائرة ونفقات السفريات والقرطاسية والمطبوعات والتدفئة وأجور أعضاء المجلس الإداري وما يحصل من خسارة بسبب بيع الأراضي. وأما المساعدة التي تقدم من الحكومة فتدخل في حساب رأس المال ولا تعتبر من الأرباح ونجد أن المصرف الزراعي قبل السنة المالية ١٩٢٨/١٩٢٩م لم يحقق أي ربح صافي لأن الفوائد المستوفاة لم تكن تكفي لتأدية النفقات، وكانت هذه الخسائر تقيد في حساب السلفات لتمكن من تسديدها من أرباح السنين التالية. أما في نهاية السنة المالية ١٩٣٠/١٩٣١م فقد حقق المصرف الزراعي ربحاً صافياً قدره (٢٨٣) جنيهاً و(٧٥٣) ملا^(١) واستمر ارتفاع نسبة الأرباح حتى وصلت في سنة ١٩٤٠م إلى (٤٤٧٩) جنيهاً و(٣١٨) ملا^(٢). جدول رقم (٦٨) يبين مقدار أرباح وخسائر المصرف الزراعي في شرق الأردن في الفترة من ١٩٢٨-١٩٣٨م^(٣):

السنة المالية	الأرباح الصافية		الخسائر الصافية	
	مل	لف	مل	لف
١٩٢٩/١٩٢٨	===	===	٤٦٦	١٨٥٠
١٩٣٠/١٩٢٩	===	===	٤٧٨	١٥٨٥
١٩٣١/١٩٣٠	٧٥٣	٢٨٣	===	===
١٩٣٢/١٩٣١	٥٧٢	١٠٨٥	===	===
١٩٣٣/١٩٣٢	٣٥٣	١٧٠١	===	===
١٩٣٤/١٩٣٣	٨٠٤	٤٨٠	===	===
١٩٣٥/١٩٣٤	٧٢٦	٥٨٥	===	===
١٩٣٦/١٩٣٥	٢٥٤	٥٧٦١	===	===
١٩٣٧/١٩٣٦	١٦٦	١٣٥	===	===
١٩٣٨/١٩٣٧	٦٠٨	٣٣٥٥	===	===

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢١، الجزيرة، عمان، ع ٩٧٧، ٢٥/٥/١٩٤٠م، ص ٧.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ٩٧٧، ٢٥/٥/١٩٤٠م، ص ٧.

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٥/١٩٣٦م، ص ٩، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٦م، ص ٧. تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢٢.

نلاحظ من الجدول السابق أن المصرف الزراعي في شرق الأردن كان يتعرض للخسارة قبل عام ١٩٢٩م، وأما الأرباح فقد بدأت في السنة المالية ١٩٣٠ / ١٩٣١م وأخذت تتزايد بصورة مختلفة من سنة إلى أخرى.

• إجراءات الحكومة الأردنية لدعم المصرف الزراعي:

قامت الحكومة الأردنية بمجموعة من الإجراءات بهدف مساعدة المصرف الزراعي الأردني للقيام بواجباته الأساسية المتمثلة بدعم المزارع الأردني عن طريق تقديم القروض له. وأول هذه الإجراءات وبسبب فقدان دفاتر الديون المختصة بقروض المصرف الزراعي المعطاة زمن الحكومة العثمانية، وبما أن تحصيل تلك القروض صعب بالنظر للقوانين والأحوال المتبعة، وبينما تركها يؤدي لتصفية حسابات المصرف الزراعي؛ قامت الحكومة الأردنية بناء على تنسيب مجلس إدارة المصرف الزراعي بالموافقة على شطب بقايا القروض الزراعية الصادرة زمن الحكومة العثمانية والبالغ مجموعها (٤٢٩٩) لف فلسطينية موزعة بنسبة (٥٣) لف فلسطينية لفرع عمان، و(٤٠) لف فلسطينية لفرع إربد، و(٣٣٥٤) لف فلسطينية لفرع السلط، و(٨٥٢) لف فلسطينية لفرع الكرك^(١).

وقامت الحكومة الأردنية في سنة ١٩٣٣م بالموافقة على قرار إدارة المصرف الزراعي المتعلق بإقراض الموظفين من المزارعين على الترتيب التالي تسهيلاً للعمل^(٢):

١. عدم إقراض أحد من الموظفين دون الحصول على موافقة من رئاسة الوزراء.
٢. إعطاء الموظفين مقابل تأمينات من الأموال غير المنقولة على أن يقسم كل قسط سنوي على اثني عشر قسطاً يخصم كل منها من راتبه آخر كل شهر.
٣. تفتح دائرة المصرف الزراعي حساباً جارياً لكل موظف مدين وتحسب الفائدة بطريقة الحساب الجاري.

(١) الشرق العربي، عمان، ع ٢٠٧، ١/ ١١/ ١٩٢٨م، ص ٤-٥.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٦٩، ١/ ٨/ ١٩٣٣م، ص ٣٠٥-٣٠٦.

٤. تبقى الأموال غير المنقولة موضوعة على سبيل التأمين إلى أن يسدد الموظف دينه فإذا توفي أو عزل من الوظيفة وكانت التعويضات التي يستحقها غير كافية، تباع الأموال المحجوزة لتأمين استيفاء ما يتبقى بدمته.

وقامت الحكومة الأردنية بهدف مساعدة المزارعين بإعفاء بعض المزارعين الفقراء من القروض الزراعية التي حصلوا عليها من المصرف الزراعي، ومثال ذلك موافقة الحكومة الأردنية سنة ١٩٤٢م على قرار تضمن إعفاء مبلغ (٨١٢) لف فلسطينية و(٣٠٠) مل مطلوب من بعض فقراء المزارعين الذين اقترضوا من المصرف الزراعي سنة ١٩٣٣م بمبالغ بكفالة الحكومة ولم يتمكنوا من تسديدها^(١).

وأصدرت الحكومة الأردنية مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات لمساعدة المصرف الزراعي الأردني على القيام بواجباته وأهمها ما يلي:

أولاً: قانون حصة المصرف الزراعي من الضرائب لسنة ١٩٣٣م

كان السبب في وضع هذا القانون أن المصرف الزراعي يستوفي من خزينة الدولة مبلغاً مقطوعاً قدره (٣٥٠٠) جنيه مقابل حصة المنافع التي تستوفي مع رسوم الأعشار بنسبة (١٪) من (١٢.٥٪) وأنه بعد توحيد الضرائب في المنطقة سوف تلغى رسوم الأعشار ويستعاض عنها بالضريبة الموحدة، ولأجل إعطاء المصرف الزراعي حصته وضع هذا القانون^(٢).

وقد نص قانون حصة المصرف الزراعي من الضرائب لسنة ١٩٣٣م على أن تقوم الخزينة بدفع مبلغ (٣٥٠٠) جنيه سنوياً للمصرف الزراعي مقابل حصة المنافع التي كانت تجبى باسمه مضافة إلى الأعشار^(٣).

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٣٠ / ١ / ١ / ٨٧ بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٤٢م.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ٣، ٢٠ / ١١ / ١٩٣٣م، ص ٤-٥.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤١٤، ١٦ / ١٢ / ١٩٣٣م، ص ٤٦٢. تقرير المصرف الزراعي لسنة

١٩٣٧ / ١٩٣٨م، ص ٧.

ثانياً: قانون تأجير الأموال غير المنقولة المفوضة للمصرف الزراعي من المدينين الذين تفوضها منهم بسبب عجزهم عن تأدية دينهم لسنة ١٩٣٣م

بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة في السنوات السابقة لم يستطع المزارعون تأدية ما عليهم للمصرف الزراعي والذي قام بمقتضى أحكام القانون ببيع الأموال غير المنقولة (الأراضي) لاستيفاء ديونه، غير أن الضائقة الاقتصادية حالت دون شراء الأراضي بأسعارها الحقيقية مما اضطر المصرف الزراعي إلى شرائها بسعر يعادل ديونه، وبسبب ذلك بقيت هذه الأراضي معطلة أو تم اغتصابها من قبل المجاورين؛ وبالتالي أصبح جزء من رأس مال المصرف الزراعي معطلاً، وحرّم أصحاب الأراضي من استثمار أراضيهم، لذلك صدر هذا القانون الذي يسمح باستئجار هذه الأراضي من قبل أصحابها الأصليين^(١).

وقد نص هذا القانون على أنه يجوز لمجلس إدارة المصرف الزراعي أن يتعاقد مع مديني المصرف الذين عجزوا عن تأدية ديونهم وانتقلت أراضيهم لاسم المصرف الزراعي على تأجير تلك الأراضي لهم وتقسيم مبلغ الدين عليهم وفق الشروط الآتية^(٢):

١. تؤجر الأموال غير المنقولة من الدين لمدة مناسبة ببدل إيجار سنوي لا يتجاوز الفائدة القانونية المترتبة على المبلغ المستحق عليه للمصرف، وكلما انقضت سنة دفع إيجارها ينزل الإيجار في السنة التالية بمقدار يعادل فائدة المبلغ الباقي من أصل الدين.
٢. يسقط مقدار الدين إلى أقساط معقولة بنسبة إيراد الأموال غير المنقولة المؤجرة، وتدفع هذه الأقساط سنوياً في الوقت الذي يؤدي فيه بدل الإيجار عن تلك الأموال.
٣. إذا عجز المستأجر عن دفع قسط من الأقساط عند الاستحقاق أو عن تأدية بدل الإيجار تفسخ الإجارة دون إنذار.
٤. حينما يدفع مبلغ الدين كاملاً إلى المصرف الزراعي مع كافة بدلات الإيجار والمستحقة تعاد الأموال غير المنقولة إلى صاحبها الأصلي.

(١) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٢٦، ٢٠/٣/١٩٣٣م، ص ٢٠-٢١.

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الثاني، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ٦، ٧/١٢/١٩٣٣م، ص ٣.

الجريدة الرسمية، عمان، ٤١٦ع، ١/١/١٩٣٤م، ص ٢.

ثالثاً: قانون إعفاء المصرف الزراعي من ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٤م

يهدف مساعدة المصرف الزراعي على القيام بواجباته ودعم المزارعين في منطقة شرق الأردن؛ قامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٤م بإعفاء جميع الأراضي التي بتصرف المصرف الزراعي من ضريبة الأراضي إذا لم تزرع أو تستأجر. أما إذا زرعت أو أجزت، فالمزارع أو المستأجر يكون مكلفاً بدفع ضريبة الأراضي المستحقة عنها^(١).

رابعاً: قانون تعديل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦م

قامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٦م بهدف دعم المصرف الزراعي بتعديل المادة (٣٥) من قانون المصرف الزراعي الصادر بتاريخ ٢٠/ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ كما يأتي: يقسم المبلغ الصافي من أرباح المصرف التي تحصل في نهاية كل سنة بعد طرح النفقات والفوائد وما يزيد من قيمة التحاويل والخسائر المختلفة بنسبة (٨٥٪) لرأس المال الأصلي ونسبة (١٥٪) لرأس المال الاحتياطي^(٢).

خامساً: قانون تعديل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٤٢م

أضيفت مادة جديدة إلى المادة الثانية من قانون المصرف الزراعي، نصت على أن للمصرف الزراعي بقرار من مجلس الإدارة وموافقة رئيس الوزراء، أن يشتري أي مادة مهما كان نوعها وأن يبيعها على أن لا تتجاوز المبالغ التي تستعمل من أجل هذه الغاية (٢٠٪) من رأس مال المصرف الزراعي، بشرط ألا يؤثر ذلك على مساعدة المزارعين وإصدار ما تقتضيه الحالة الزراعية من قروض^(٣).

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤٦٧، ٢/ ٢/ ١٩٣٥م، ص ١٠١.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٤٧، ١٦/ ١/ ١٩٣٧م، ص ٢٠.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٧٣٤، ٩/ ٣/ ١٩٤٢م، ص ٨٨.

• المشاكل والمعوقات التي واجهت عمل المصرف الزراعي:

واجهت المصرف الزراعي مجموعة من المشاكل والمعوقات كان أولها: تأجيل سداد القروض وذلك بسبب الظروف المناخية وتأثر حالة المزروعات وسوء الموسم. ومن الأمثلة على ذلك، قيام الحكومة في الربع الثاني من سنة ١٩٣٤م بإعفاء بعض القرى والعشائر من الضرائب. وعلى هذا الأساس تم تأجيل سداد القروض المختصة بتلك القرى والعشائر التي شملها العفو من الضرائب بنسبة (٥٠٪) فما فوق، أما المناطق التي أعفيت منها الضرائب بنسبة أقل من (٥٠٪) فتؤجل بها القروض المختصة للأشخاص الذين كانت حاصلاتهم ممحولة، وبناء على ذلك بلغت القروض المستحقة المؤجلة ما يقارب (١٥٠) ألف جنيه من القروض بالكفالة المتسلسلة و(٢٠٠٠) جنيه من القروض مقابل الأموال غير المنقولة^(١). وفي سنة ١٩٣٥م، وبسبب حالة المزروعات السيئة؛ قرر مجلس إدارة المصرف تأجيل نصف القروض المستحقة على قرى الرمثا والنعيمة والصريح وعشائر بني حسن، وعلى بعض الأماكن الأخرى ممن أعفيت من بعض ضريبة الأراضي^(٢). كما صدر في السنة المالية ١٩٣٦/١٩٣٧م قرار يقضي بتأجيل القروض المعطاة بالكفالة المتسلسلة في الأماكن التي كان الإعفاء بها من الضرائب (٥٠٪) فما فوق، وإرجاء نصف رأس المال من القروض المذكورة إذا كان الإعفاء يتراوح بين (٢٥-٥٠٪)^(٣). كل هذا أدى إلى تقليل واردات المصرف الزراعي وبالتالي عدم توفر رأس المال اللازم لإقراض المزارعين. وهناك مشاكل أخرى، تمثلت بضالة نسبة التحصيل من القروض بالكفالة المتسلسلة أو بالتأمينات، ويعود ذلك لعدة أسباب هي^(٤):

(١) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٤م، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) خريسات، تقارير سنة ١٩٣٥م، ص ١٤٨.

(٣) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦/١٩٣٧م، ص ٨.

(٤) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ١٦، الجزيرة، عمان، ٩٧٧ع، ٢٥/٥/١٩٤٠م،

١. أن حالة المزارع المالية تتوقف على جودة الموسم وما يهطل من مطر، ففي السنوات غير الجيدة تؤجل القروض كلياً أو نسبياً بتوصية من الحكومة وبقرار من مجلس إدارة المصرف.

٢. بسبب توالي سنوات القحط والمحل؛ فإن المزارع لا يتمكن إلا من تأدية قسم من الأقساط المستحقة عليه، ولا يستطيع تسديد دينه بكامله إلا بعد مضي سنتين أو أكثر بعد تاريخ استحقاق آخر قسط.

٣. بسبب تأخر تأدية الديون؛ فإن معظم ما يؤديه المزارع يؤخذ لحساب الفوائد ولا يحسب من رأس المال إلا قسم قليل.

٤. أن القروض بالكفالة المتسلسلة تعطى إلى بعض الجهات بضمان الحكومة وأن قسمًا من هذه القروض لا يمكن تحصيله فتبقى النسبة في هذا النوع ضئيلة إلى أن يسدد الحساب مع الحكومة.

جدول رقم (٦٩) يبين مقدار التحصيل من القروض بالكفالة المتسلسلة والقروض بالتأمينات في شرق الأردن في الفترة ١٩٢٢-١٩٣٨ م: (١)

نوع القروض السنة المالية		الكفالة المتسلسلة		القروض بالتأمينات		المجموع	
مل	لف	مل	لف	مل	لف	مل	لف
١٩٢٢/١٩٢٣	٨٢٣	١١١٣	٩٦١	١٢٣١	٧٨٤	٢٣٤٥	
١٩٢٣/١٩٢٤	٥٦١	٢٢٥١	٩٧٠	١٧١٥	٥٣١	٣٩٦٧	
١٩٢٤/١٩٢٥	٧٩٥	١٨١٩	٨٥٤	١٠٦٣٧	٦٤٩	٣٤٥٧	
١٩٢٥/١٩٢٦	٥٣٩	١٩٣١	٤١٥	٣٠٣٨	٩٥١	٣٩٦٩	
١٩٢٦/١٩٢٧	٩٩٨	٨٤٧٦	٧٠٦	٢٣٨٦	٧٠٤	١٠٨٦٣	
١٩٢٧/١٩٢٨	٩٢٩	٧٣٠٤	١٧٩	٢٦٢٧	١٠٨	٩٤٧٢	
١٩٢٨/١٩٢٩	٢٧٧	١٨٩٠	٦٤٩	٢٠٤٨	٩٢٦	٣٩٣٨	
١٩٢٩/١٩٣٠	٠٧٣	٥٨٢٦	٣٩٢	٣٨٠٦	٤٦٥	٩٦٣٢	
١٩٣٠/١٩٣١	١٨٣	٦٢٣٤	٢٤٠	٥٩١٩	٤٢٤	١٢١٥٣	
١٩٣١/١٩٣٢	٥٢٦	٥١٣٥	٠٢٥	٦٧٠٢	٥٥١	١١٨٤٧	
١٩٣٢/١٩٣٣	٣٢٢	١٤٨٩١	٢٩٦	٧١٥٩	٦١٨	٢٢٠٥٠	
١٩٣٣/١٩٣٤	٠٧٨	٢٧١٣	١٢٠	٣٤١١	١٩٨	٦١٢٤	
١٩٣٤/١٩٣٥	٤٥٢	١٠٨٦٤	٨١٦	٤٢٦٩	٢٦٨	١٥١٣٤	
١٩٣٥/١٩٣٦	١٧٣	٢١٨٣٨	٦٠٥	٩٢٨٩	٧٧٨	٣١١٢٧	
١٩٣٦/١٩٣٧	٠١٤	٢٩٢٤	٣١٥	٥١٨٨	٣٢٩	٨١١٢	
١٩٣٧/١٩٣٨	١٩٩	٢٢٩١٢	٥٢٥	٩٠٠٩	٤٥١	١٩٢١	

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ١٧-١٨، p٣٠، ١٩٣٧/١٩٣٨ Report

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة تحصيل القروض من الكفالة المتسلسلة والقروض بالتأمينات في شرق الأردن كانت مختلفة في الفترة من ١٩٢٢-١٩٣٨ م من سنة لأخرى ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها الظروف المناخية من القحط والجفاف؛ الأمر الذي يؤدي إلى الإعفاء أو تأجيل كثير من القروض لمساعدة المزارعين.

ولتوفر الأموال اللازمة لإقراض المزارعين اضطر المصرف الزراعي لاستقراض مبالغ نقدية من خزينة الحكومة ومن البنك العثماني ومن الأمثلة على ذلك ^(١):

١. استقراض المصرف الزراعي من خزينة الحكومة سنة ١٩٢٨ م مبلغ (٤٠٠٠) لف بفائدة (٦٪) بشرط أن يسدد على أربعة أقساط متساوية يؤدي القسط الأول منها في سنة ١٩٣١ م، بحيث يتم التسديد في سنة ١٩٣٤ م بشكل كامل.

٢. استقراض المصرف الزراعي من البنك العثماني في عمان خلال سنة ١٩٣٢ م مبلغ (٥٥٠٠) لف بفائدة (٥.٥٪) بشرط أن يتم تسديده على أربعة أقساط متساوية يؤدي القسط الأول في سنة ١٩٣٤ م ويتهي التسديد في سنة ١٩٣٧ م.

٣. استقراض المصرف الزراعي من خزينة الحكومة في سنة ١٩٣٤ م مبلغ (٢١٠٠٠) لف بفائدة (٤٪) على أن يسدد خلال مدة لا تزيد على أربع سنوات بحيث تنتهي سنة ١٩٣٨ م.

٤. استقراض المصرف الزراعي من خزينة الدولة سنة ١٩٣٧ م مبلغ (١١٥٠٠) لف بفائدة (٤٪) على أن يسدد خلال أربع سنوات، وأن لا يقل كل قسط من الأقساط الثلاثة الأولى عن (٣٥٠٠) لف فلسطينية.

وكذلك قامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٦ م بأخذ قرض من حكومة القدس مقداره (١٥) ألف لف ليكون تحت تصرف المصرف لتوزيع قروض صغيرة ولمدة طويلة بدون فائدة على المزارعين في شرق الأردن ^(٢).

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨ م، ص ١٨-١٩، ٣٢٠-٣٢١، Report, ١٩٣٧/١٩٣٨،
(٢) البشير، بيروت، ع ٥١١١، ١٠/١٢/١٩٣٦ م، ص ٢، تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٦/١٩٣٧ م،
ص ٣.

ومن المشاكل التي واجهها المصرف الزراعي أن حسابات المصرف الزراعي استندت على قيود غير موثوقة بصحتها؛ حيث تبين أن الفوائد على الأرباح المتأخرة لم تكن تحسب في الفروع بصورة صحيحة، كما أن فروق العملة لم تستوف بالمقادير الواجبة، وبسبب ذلك حاولت الحكومة سنة ١٩٢٨م تصفية حسابات المصرف، وأن تتولى أمر موجوداته ومطلوباته لتأسيس صندوق للقروض الزراعية تتولى إدارته مديرية الخزينة، ولكنها تراجعت عن ذلك على أن يعهد إلى خبير يجري تدقيقات في حسابات المصرف، فكانت النتيجة لصالح المصرف الزراعي، فوافقت الحكومة سنة ١٩٣٢م على استمرار المصرف كمؤسسة قائمة بذاتها على أن يسير على اقتراحات الخبير الذي دقق حسابات المصرف والتي تلخصت بالنقاط التالية والتي أخذ المصرف الزراعي بتنفيذها^(١):

١. توحيد أنواع العملة في القروض ونقل الحسابات إلى دفاتر جديدة بالعملة الفلسطينية.
 ٢. فحص الدفاتر القديمة وتدقيقها من قبل كاتب خاص.
 ٣. شطب الديون المعدومة.
 ٤. السعي لتأسيس نقابات تعاون تتولى أمر الاستقراض من المصرف الزراعي والإقراض للمزارعين.
 ٥. إقفال الفروع الثلاثة.
 ٦. الاستغناء عن مسك الحسابات بالطريقة القديمة واتباع أسلوب حسابي بسيط.
- ونجد أن المصرف الزراعي يكاد يكون محدود التأثير ولم يكن يساهم مساهمة فعلية في تطوير الزراعة، وحتى أنه لم يستطع مساعدة المزارعين في وقت الأزمات، وهذا ما أشار إليه أحد أعضاء المجلس التشريعي الخامس بقوله: "إن المصرف الزراعي لا يستطيع أن يساعد الفلاحين ويحميهم من المرايين، ولا يقوم بتأمين حاجة المزارع في المواسم الممحلة بسبب أن موجوداته من الأموال لا تكفي وأن المصرف اقتصرت فروعه على عمان، مما دفع المزارع في المناطق البعيدة إلى اللجوء للمرايين"، وطالب العضو بما يلي^(٢):

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٢٦-١٩، ٤٩-٤٣، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

(٢) مذكرات المجلس التشريعي الخامس، الدورة العادية الثالثة، الجلسة ٥، ١٣/١١/١٩٤٤م، ص ٣٧.

١. إيجاد فروع للمصرف الزراعي في مختلف مناطق البلاد.
٢. تأمين مطالب المزارعين للتخلص من المراكبين بمبالغ تتناسب مع حالة المزارع.
٣. إذا كان رأس مال المصرف الزراعي لا يكفي لتأمين ذلك، على الحكومة أن تؤمن المال من المصارف الأخرى.

ومن المشاكل التي سببها المصرف الزراعي أنه عندما توضع التأمينات للقروض في المزارع العلني بسبب عدم قدرة أصحابها على السداد لا يقوم أحد بشرائها؛ فيقوم المصرف بقرار من مجلس الإدارة بشرائها ذلك بسبب عدم إقدام الناس على شراء التأمينات لعدم توفر الأموال اللازمة لديهم، وأن الثمن الذي يشتري المصرف الزراعي به التأمينات يكون أقل من القيمة الحقيقية^(١). وقد احتوت الجريدة الرسمية على الكثير من الإعلانات والمزايدات لبيع التأمينات للقروض^(٢). وللحد من هذه المشكلة قامت الحكومة الأردنية بإصدار قانون تأجير الأموال غير المنقولة المفوضة للمصرف الزراعي من المدينين^(٣). وقد احتوت الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن على الكثير من الإعلانات لتأجير الأراضي^(٤).

وبقي المصرف الزراعي في شرق الأردن يقوم بواجباته حتى عام ١٩٥٩م؛ حيث أصدرت الحكومة الأردنية قانون مؤسسة الإقراض الزراعي الذي تم بموجبه تأسيس مؤسسة الإقراض الزراعي في الأردن والتي حلت محل المصرف الزراعي،^(٥) بذلك انتهى وجود المصرف

(١) تقرير المصرف الزراعي لسنة ١٩٣٧/١٩٣٨م، ص ٩، ٣٣-٣٢، Report ١٩٣٧/١٩٣٨

(٢) لمزيد من المعلومات، انظر الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٤٥، ١٦/١٢/١٩٢٩م، ص ١٣-١٥، ع ٢٨٣، ١٦/١٠/١٩٣٠م، ص ١٦.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٤١٦، ١/١/١٩٣٤م، ص ٢.

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢١٧، ١/٢/١٩٢٩م، ص ١٠-١١، ع ٢٢١، ٥/٣/١٩٢٩م، ص ٤٢-٤٣، ع ٢٦١، ١/٥/١٩٣٠م، ص ٢٩٩-٣٠٠.

(٥) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا، ص ٤١٣، شرايحة، الموسوعة الأردنية، ج ٣، ص ٥٤.

الزراعي، وأصبح كل اختصاصاته وواجباته من صلاحيات مؤسسة الإقراض الزراعي التي ما زالت عاملة إلى الآن.

ونخلص إلى أن المصرف الزراعي في شرق الأردن كان وريث المصرف الزراعي العثماني الذي تأسس سنة ١٨٨٧م والذي مر بعدة مراحل، من خروج العثمانيين من بلاد الشام، مروراً بالحكومة الفيصلية في سوريا والحكومات المحلية في الأردن، حتى تأسيس الإمارة الأردنية سنة ١٩٢١م، وبقي يعمل وفق قانون المصرف الأصلي مع بعض التعديلات التي أجريت عليه في فترة الإمارة الأردنية، وقد حاول المصرف الزراعي الأردني القيام بواجباته ومهامه المتمثلة بمساعدة المزارعين وتقديم القروض لهم، رغم ذلك بقي عمله بسيطاً في ظل المشاكل والأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، بالإضافة إلى توالي سنوات القحط والجفاف.

دائرة الزراعة والحراج والمعادن

كانت الزراعة قد أصابها التقهقر منذ العهد العثماني لأسباب كثيرة وأهمها فقدان الأمن، الذي جعل المزارع تحت رحمة العشائر البدوية المغيرة ترهقه (بالخاوة) وتسلبه مواشيه ومحاصيله الزراعية، كما كان الملتزم العثماني وجباته لا يتركون له شيئاً من المحصول فيضطر إلى إخفائه في مخازن أو آبار سرية، ويسبب عجز الحكومة العثمانية عن تقديم المعونة الضرورية لتطوير الزراعة؛ ظل المزارع فقيراً بائساً يعيش ليومه لا يستقر على أرض معينة، وساهمت الملكية المشاعية للأرض في تأخر الزراعة وامتناع المزارعين عن العناية والاهتمام بأرض معينة أو زراعتها بالأشجار المثمرة^(١).

وقد حاولت الحكومة الأردنية دفع عجلة التطور الزراعي إلى الأمام، فقامت عام ١٩٢٢م بتأسيس دائرة الزراعة والحراج والمعادن^(٢) وإنشاء المصرف الزراعي سنة ١٩٢٢م لتمويل المزارعين بالقروض^(٣).

ويشير تقرير دائرة الزراعة والحراج والمعادن لسنة ١٩٢٦م أن إنشاء هذه الدائرة لم يكن لمجرد تقليد الحكومات المتمدنة، بل بسبب حيوي في تنظيم الحكومة والبلاد، فالبلاد بلاد زراعة لكنها بحالة غير راقية، ودائرة الزراعة مطلوب منها العمل على ترقية موارد المزارع لتضعف منها واردات الخزينة، ولكن الأمر الذي لا يتفق مع إنشاء هذه الدائرة ومع الغاية التي أنشئت لأجلها هو تخصيص مبلغ ضئيل في ميزانية الحكومة لسنة ١٩٢٥/١٩٢٦م للقيام بالأعمال المطلوبة منها يبلغ (٤٦٠٠) جنيه فلسطيني فقط لدائرة الزراعة التي أخذت على عاتقها إرشاد الفلاح وترقية مداركه وخبرته بإنشاء المستنبات والنماذج الزراعية والعمليات الفنية وتعليمه

(١) محافظة، تاريخ الأردن، ص ١٢٤.

(٢) الحراج في الأردن، ص ١٣.

(٣) لمزيد من المعلومات عن المصرف الزراعي، انظر موضوع المصرف الزراعي في هذا الفصل من الدراسة.

الطرق الحديثة وتمريضه على استعمال الأدوات الجديدة وتوزيع الغراس والبذار الصالحة وتعميم الزراعات والمغروسات المفيدة، كالزيتون والكروم والأشجار المثمرة، وحماية الحراج والمحافظة على حيوانات المنطقة من الأمراض السارية وتحسين إنتاجها وأجناسها^(١).

وقد اقتضت مهام دائرة الزراعة في الفترة الأولى من الإمارة الأردنية على الأمور التالية^(٢):

١. توجيه المزارعين لتطوير الزراعة وخاصة في مجال التشجير، وتحسين البذار بانتقاء الجيد منها من على البيادر.

٢. المحافظة على الأشجار الحرجية من التحطيط والرعي.

٣. رعاية الثروة الحيوانية عن طريق الوقاية من الأمراض السارية.

٤. وقاية المزروعات من الآفات وخاصة غزوات الجراد وفأر الحقل.

٥. إنتاج غراس الأشجار المثمرة، كاللوزيات والتفاحيات والزيتون، وغراس الأشجار الحرجية وتزويد المزارعين بها.

وقد تأسست دائرة الحراج الأردنية للحفاظ على الثروة الحرجية في شرق الأردن مع بداية تأسيس الإمارة الأردنية كفرع صغير من دائرة الزراعة عام ١٩٢٢م. وكان عملها مقصوراً على حماية الغابات الطبيعية في البلاد^(٣). وبقيت هذه الدائرة ملحقة بدائرة الزراعة حتى ١/٤/١٩٣٨م عندما ألحقت بدائرة الأراضي والمساحة وعين لها مفتش بريطاني هو المستر هيد الذي بقي في عمله هذا حتى عام ١٩٤٨م حيث حل محله موظف أردني هو السيد يعقوب السلطي^(٤). وتتلخص مهام دائرة الحراج بما يلي^(٥):

(١) دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٢٦م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير الزراعة والحراج والمعادن، ص ٧-٨، وسيشار إليه لاحقاً، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٢٦م.

(٢) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عاماً، ص ٣٩٧.

(٣) الحراج في الأردن، ص ١٣.

(٤) التقرير السنوي لدائرة الأراضي لسنة ١٩٣٨م، ص ١٠، ولمزيد من المعلومات، انظر موضوع الحراج والغابات في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٥) التلاوي، الغابات، ص ٢٨٨-٢٨٩.

١. المحافظة على الثروة الحرجية الحكومية المملوكة وتحسينها وتنميتها واستثمارها.
 ٢. العمل على زيادة الدخل القومي من إنتاج الحراج وذلك بتطوير نوعية الأشجار الحرجية وإدخال أصناف ملائمة ذات قيمة اقتصادية.
 ٣. السير بسياسة توحيد وتجميع الأراضي الحرجية لتسهيل إدارتها وحمايتها واستثمارها.
 ٤. تحرير الأراضي الحكومية العارية والأراضي المملوكة غير المستغلة والتي يساء استعمالها بقصد حفظ تربتها من الانجراف.
 ٥. إنشاء وتطوير المشاتل الحرجية لإنتاج الغراس لسد حاجات الأهالي من الغراس.
 ٦. المحافظة على الحيوانات البرية النافعة والطيور داخل المناطق الحرجية وإكثارها.
 ٧. العمل على منع انجراف التربة وضياع مياه الأمطار سدى.
- ومن الأقسام التي ألحقت بدائرة الزراعة والحراج قسم المعادن، وذلك بتاريخ ١٩٢٦/١١/١١ م، ويبدو أن الحكومة لم ترع في هذا الإلحاق متطلبات هذا القسم من المخصصات المالية التي لم تكن تكفي الأعمال الزراعية لذلك لم تتمكن دائرة الزراعة من القيام بأي أعمال ذات قيمة فيما يتعلق بقسم المعادن^(١).
- وقد حدد تقرير دائرة الزراعة والحراج لسنة ١٩٣٠ م السياسة الإنشائية الزراعية بوضع برنامج يتكون من النقاط التالية^(٢):
١. إدخال التعليم الزراعي العملي إلى المدارس الثانوية بصورة واسعة النطاق وجعل التعليم في مدارس القرى نصفه زراعياً والنصف الثاني تعليمياً أولاً.
 ٢. تأسيس مدرسة زراعية مستوفية جميع الشروط الفنية.
 ٣. القيام بحملة منظمة لتشجير الأراضي في جميع المقاطعات.
 ٤. الإكثار من حقول التجارب المختلفة والجذور والدرنات وأشباهاها.
 ٥. تحسين أنواع الحيوانات والطيور الداجنة والنحل.
 ٦. الإكثار من المستنبتات والأشجار المثمرة وغير المثمرة.

(١) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٢٦ م، ص ١٦.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٢٠-٢١.

٧. إنشاء دائرة لهندسة الري للقيام بمشروعات ري الأغوار وفي المواقع التي فيها ينابيع.

٨. إيجاد أسواق للاستهلاك وصلات تجارية مع الخارج.

٩. تشجيع الصناعات المحلية.

١٠. الإكثار من أرباب الاختصاص.

وكان عدد الفنيين الزراعيين في دائرة الزراعة محدداً لضيق الموازنة ولم يزد عددهم في المراكز الأولوية على عدد أصابع اليد، بينما اقتصر نشاط البيطرة على طبيب بيطري واحد ومفتش مواشٍ واحد^(١).

وبسبب كثرة الأعمال المطلوبة من دائرة الزراعة ظهر عدد كبير من الوظائف التي كان أهمها في المركز الرئيسي في عمان مدير ومساعد زراعي ورئيس كتاب وآذن، أما الوظائف في المقاطعات فتوزعت بين مأمور زراعة ورئيس طوافي الحراج وطواف حراج أول وناظر حدائق ومساعد ناظر حدائق وناظر حقول التجارب ومأمور فني ومساعد مأمور فني وجاب وعامل مضخة، أما وظائف قسم البيطرة فقد شملت رئيس البيطرة وبيطرياً ومساعد بيطري وسائساً ومأمور مستودع وجابي رسوم^(٢).

وقد قامت دائرة الزراعة والحراج منذ السنوات الأولى لتأسيسها بوقاية المزروعات من الآفات وخاصة غزوات الجراد وفأر الحقل، كما قامت الدائرة بحماية الأشجار الحرجية من التحطيب والرعي الجائر، وقد أسست الكثير من المشاتل والمستنبتات ومحطات التجارب، وعقدت الكثير من الندوات للمزارعين بالإضافة إلى ما قام به قسم البيطرة من مكافحة الأمراض الحيوانية السارية والعمل على تحسين إنتاج قطاع الثروة الحيوانية^(٣).

(١) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عاماً، ص ٣٩٧.

(٢) تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢ م، ص ٨-٩، تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣ م، ص ٨-٩.

مذكرات المجلس التشريعي الثالث، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٩، ١٩ / ١ / ١٩٣٦، ص ٣٤-٣٦.

مذكرات المجلس التشريعي الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة ٥، ٨ / ١١ / ١٩٣٨ م، ص ٦٧-٦٩.

(٣) لمزيد من المعلومات، انظر الفصل الثالث والرابع من هذه الدراسة.

وقد واجه قطاع الزراعة، بفرعيه الحيواني والنباتي، مجموعة كبيرة من المشاكل كان أهمها أن مخصصات دائرة الزراعة والحراج رغم استمرارها بالارتفاع إلا أنها لم تكن كافية للقيام بالأعمال المطلوبة منها والتي أخذت بالتزايد مع اتساع الرقعة الزراعية وازدياد أعداد الثروة الحيوانية^(١). ونظرًا لزيادة أهمية قطاع الزراعة واتساع رقعتها؛ فقد أنشئت وزارة للزراعة والتجارة لأول مرة في عام ١٩٣٩م في وزارة السيد توفيق أبو الهدى الثانية والتي حلت محل دائرة الزراعة والحراج وأصبحت تقوم بمهامها^(٢).

ثالثاً: وزارة الزراعة

نظرًا لأهمية قطاع الزراعة، بفرعيه الحيواني والنباتي، ولأنه يشكل مصدر الرزق الأساسي للغالبية العظمى من سكان شرق الأردن، ونتيجة للتطور الطبيعي لإدارات الإمارة الناشئة؛ أنشئت وزارة للزراعة والتجارة لأول مرة في تاريخ الأردن في ٦/٨/١٩٣٩م في وزارة السيد توفيق أبو الهدى الثانية^(٣).

وقد حلت وزارة الزراعة التي تأسست عام ١٩٣٩م محل دائرة الزراعة في شرق الأردن، وضمت الوزارة ست مديريات فنية وهي: مديرية الاقتصاد والتخطيط الزراعي، ومديرية البحث والإرشاد الزراعي، ومديرية الإنتاج والصحة الحيوانية، ومديرية الهندسة والآلات، بالإضافة إلى مديرية الشؤون المالية، ومديرية شؤون الموظفين والعلاقات العامة^(٤). وقد تولى وزارة التجارة والزراعة عدد من الوزراء، كان أولهم معالي نقولا غنما، وبيّن الجدول التالي أسماء الوزراء الذين تولوا وزارة التجارة والزراعة في الفترة من ١٩٣٩-١٩٥٠م.

(١) لمزيد من المعلومات، انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٢) الوزارات الأردنية، ص ٢٤، محمد محافظة، شرق الأردن، ص ٢٢١.

(٣) الوزارات الأردنية، ص ٢٤.

(٤) شرايحة، الموسوعة الأردنية، ج ٣، ص ٥٢.

جدول رقم (٧٠) يبين أسماء الوزراء الذين تولوا وزارة التجارة والزراعة في الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٥٠ م^(١):

الوزارة	اسم الوزير	مسمى الوزارة	الفترة
وزارة توفيق أبو الهدي الثانية	- نقولا بك غنما - عبد المهدي بك الشمايلة	- وزارة التجارة والزراعة - وزارة التجارة والزراعة	١٩٣٩/٨/٦ م - ١٩٤٠/٣/٩ م ١٩٤٠/٣/٩ م - ١٩٤٠/٩/٢٤ م
وزارة توفيق أبو الهدي الثالثة	- عمر بك حكمت	- وزارة العدل والتجارة والزراعة	١٩٤٠/٩/٢٥ م - ١٩٤١/٧/٢٧ م
وزارة توفيق أبو الهدي الرابعة	- عبد الله باشا كليب الشريدة - نقولا بك غنما	- وزارة التجارة والزراعة - وزارة التجارة والزراعة	١٩٤١/٧/٢٩ م - ١٩٤٢/١١/١٧ م ١٩٤٢/١١/١٧ م - ١٩٤٣/٥/١٨ م
وزارة توفيق أبو الهدي الخامسة	- الدكتور حنا بك القسوس	- وزارة التجارة والزراعة	١٩٤٣/٥/١٩ م - ١٩٤٤/١٠/١٤ م
وزارة سمير الرفاعي الأولى	- نقولا بك غنما	- وزارة التجارة والزراعة	١٩٤٤/١٠/١٥ م - ١٩٤٥/٥/١٨ م
وزارة إبراهيم هاشم الثانية	- نقولا بك غنما - عبد المهدي بك الشمايلة	- وزارة التجارة والزراعة - وزارة الداخلية والزراعة	١٩٤٥/٥/١٩ م - ١٩٤٦/١٢/١٧ م ١٩٤٦/١٢/١٧ م - ١٩٤٧/٢/٣ م
وزارة سمير الرفاعي الثانية	- عمر بك مطر	- وزارة المواصلات والزراعة والتجارة	١٩٤٧/٢/٤ م - ١٩٤٧/١٢/٢٧ م
وزارة توفيق أبو الهدي السادسة	- سعيد باشا المفتي - نجيب بك الشريدة	- وزارة التجارة والزراعة والتموين - وزارة التجارة والزراعة والمواصلات	١٩٤٧/١٢/٢٨ م - ١٩٤٨/٨/٣١ م ١٩٤٨/٨/٣١ م - ١٩٤٩/٥/٣ م
وزارة توفيق أبو الهدي السابعة	- خلوصي بك الخيري	- وزارة التجارة والزراعة	١٩٤٩/٥/٧ م - ١٩٥٠/٤/١٢ م

(١) الوزارات الأردنية، ص ٢٥-٣٩.

نلاحظ من الجدول السابق، أن وزارة الزراعة ظلت في الفترة من ١٩٣٩-١٩٥٠م مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوزارة التجارة التي يتولاها وزير واحد، كما تولى وزارة التجارة والزراعة في الفترة نفسها تسعة وزراء ومنهم من تولاها أربع مرات مثل نقولا غنما ومنهم من تولاها مرتين مثل عبد المهدي بك الشمايلة والباقي تولاها لمرة واحدة فقط. بالإضافة إلى ذلك كانت في بعض الأحيان تضاف وزارات أخرى إلى وزارة التجارة والزراعة مثل وزارة العدلية في فترة ولاية عمر بك حكمت أو وزارة الداخلية في ولاية عبد المهدي بك الشمايلة الثانية، أو وزارة التموين في ولاية سعيد باشا المفتي، أو وزارة المواصلات في ولاية عمر بك مطر، وفي ولاية نجيب بك الشريدة، وكل ذلك يزيد حجم العمل المطلوب من الوزير الذي تشتت جهوده بين أكثر من وزارة مما يقلل من تطور الزراعة بالشكل المطلوب.

وبعد حصول الأردن على الاستقلال عام ١٩٤٦م وأعلنت الأردن مملكة أردنية هاشمية ظل الإنتاج فيها يزيد على حاجة السكان خاصة إنتاج المحاصيل الحقلية والكرمة والحيوانات. أما إنتاج الخضار فظل محدوداً بحاجات السكان الاستهلاكية، ولم يسع المزارعون إلى التوسع بإنتاجها لصعوبة التسويق للخارج، لكن إثر نكبة الشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٨م وجد الأردن نفسه وجهاً لوجه مع مشكلة تأمين احتياطات أشقائه اللاجئين والذين بلغ عددهم قريباً من عدد سكان الأردن؛ فأصبحت الحاجة ملحة لدفع عجلة الإنتاج الزراعي لمواجهة العبء الإضافي، وبدأت موازنة وزارة الزراعة كغيرها من وزارات الدولة بالنمو، فأحدثت وظائف فنية وإدارية عديدة في ملاك الوزارة لتنفيذ برامج التطور الزراعي، حيث عين بكل لواء ضابط زراعة يعاونه مأمور أو مأمورو زراعة حسب رقعة الأراضي الزراعية في اللواء، كما أوفدت وزارة الزراعة البعثات إلى الخارج للتخصص في علوم الزراعة العملية^(١).

وفي سنة ١٩٥٠م بلغت موازنة وزارة الزراعة حوالي (٥٤٥٠٠) دينار، كما فصلت قسم البيطرة عن وزارة الزراعة وأصبحت دائرة مستقلة وأصبح عدد الأطباء البيطريين فيها ثلاثة وأخذ العدد بالتزايد مع مرور الوقت أسوة بترزايد الفنيين في وزارة الزراعة^(٢).

(١) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا، ص ٣٩٩.

(٢) دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا، ص ٤٠٠.

وقد قامت وزارة الزراعة منذ تأسيسها عام ١٩٣٩م بأعمال كثيرة، أهمها الإشراف على المستنبات الزراعية، وتوزيع الغراس على المزارعين، والمحافظة على الحراج وتطويره، ووقاية النباتات من الآفات الزراعية، وتقديم المشورة الفنية للمزارعين، والتصدي للكثير من الأمراض الحيوانية السارية، كما واجهت وزارة الزراعة كثيرًا من المشاكل التي أثرت على عملها مثل الظروف المناخية المتمثلة بالجفاف والقحط والآفات النباتية والأمراض الحيوانية وغيرها^(١).

(١) لمزيد من المعلومات، انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

دائرة الأراضي والمساحة

بقيت أحكام قانون الأراضي العثماني الصادر بتاريخ ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م مطبقة في منطقة شرق الأردن بصورة مطلقة، وكانت مكاتب الطابو (مديريات تسجيل الأراضي حالياً) تتبع الأساليب القديمة باعتمادها في تعيين الحدود بين الأفراد على وصف العوارض الطبيعية المجاورة، كطريق أو وادٍ أو سيل ماء أو قطع صخري، أو تعتمد على أسماء المجاورين لعدم وجود خرائط تنظيم تلك الحدود، فعند حصول نزاع بين المتجاورين كان يتعذر على مكاتب الطابو حل مثل هذا النزاع، فيلجأ المتظلم إلى المحاكم لتقوم بدورها بالتحقيق واستدعاء الشهود والاستعانة بالخبراء والمجاورين الذين غالباً ما يختلفون، وفي حالة الاتفاق يكون الضحية هو الطرف الأضعف في عشيرته، وفي أعقاب ذلك تسود المنازعات نتيجة لعدم تمكن المحاكم النظامية من حسم تلك المنازعات؛ الأمر الذي أدى إلى اضطراب الأمن وبوار الأراضي الزراعية^(١).

واستمر الوضع هكذا حتى توقيع معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٢٤م والتي بموجبها انفصلت إمارة شرق الأردن عن تركيا، وقد نصت المادة (١٣٩) من هذه المعاهدة على وجوب حصول إمارة شرق الأردن من الحكومة التركية على جميع القيود والمستندات المتعلقة بالأحكام والعقارات الخاصة والعامة^(٢).

وقامت الحكومة الأردنية عندما تشكل الجهاز الحكومي في شرق الأردن عام ١٩٢١م، ولإعادة تنظيم سجلات الأراضي للتغلب على الصعوبات التي كانت تعترض حسن استغلال الأراضي الزراعية التي كانت هي المصدر الرئيسي للاقتصاد في البلاد، بإنشاء مديرية تسجيل، وعين الأمير محمود الشهابي مديراً لها، وفي عام ١٩٢٦م استبدل اسم المديرية إلى (مديرية تسجيل الأراضي) وعين توفيق أبو الهدى مديراً لها، كما بدأ الاهتمام يتزايد من قبل المسؤولين

(١) الملقي، الأرض وملكيته، ص ٢٠.

(٢) الخواجا، عبد الفتاح (١٩٩٧م)، لمحة تاريخية عن نشأة دائرة الأراضي والمساحة، مجلة آفاق عقارية،

ع ١، ص ٣، وسيشار إليه لاحقاً، الخواجا، لمحة تاريخية.

في حكومة شرق الأردن لإعادة تنظيم مكاتب الطابو؛ حيث تم إنشاء سبع مديريات للطابو في كل من إربد وعجلون والسلط ومادبا والكرك ومعان وعمان وأطلق على الأخيرة دائرة تسجيل المركز^(١).

وتأسست في عام ١٩٢٧م دائرة المساحة، وبدأت بتعيين حدود الدولة والحراج وحدود القرى وحدود الأحواض الداخلية^(٢). وقد قامت دائرة المساحة عام ١٩٢٨م بتأسيس مدرسة المساحة كأول معهد فني من نوعه في المنطقة، ودعا الطلاب للانتساب إليه عن طريق إدارة المعارف من الخريجين المتفوقين في المرحلة الثانوية على أن يتم بعد تخرجهم تعيينهم بوظيفة مساح. وعن طريق هذه المدرسة تم تدريب الجيل الأول من المساحين الذين أصبحوا فيما بعد نواة للخبرة في هذا المجال للأجيال اللاحقة، تم على أيديهم تحديد ومسح حدود المدن والقرى وفصلها عن بعضها وتثبيت تلك الحدود على خرائط مسطحة من قياس (١/١٠٠٠٠)، وأعقب ذلك إفراز أراضي كل قرية إلى أحواض مع الاحتفاظ بأسماء المواقع فيها ليتسنى فيما بعد تقسيمها بين الأفراد حسب حصة كل مالك^(٣).

وبتاريخ ٣٠/٩/١٩٢٩م صدر نظام دائرة الأراضي والذي اشتمل على ثلاث مواد تضمنت الأمور التالية^(٤):

١. توحيد دائرة تسجيل الأراضي ودائرة المساحة ودائرة أملاك الدولة بدائرة واحدة تسمى دائرة الأراضي والمساحة.
٢. يكون مدير تسجيل الأراضي، ومدير المساحة، ومراقب أملاك الدولة مرتبطين بمديرية الأراضي والمساحة التي تكون مرتبطة برئاسة النظار.

(١) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٢١، الخواجا، لمحة تاريخية، ص ٣، الملقى، الأرض وملكيته، ص ٢١.
(٢) محافظة، محمد أحمد (د.ت)، العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٢١-١٩٣٩م، ج ٢، عمان: مطابع الدستور التجارية، ج ١، ص ١١١، وسيشار إليه لاحقاً، محمد محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية.

(٣) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٩، الملقى، الأرض وملكيته، ص ٢٢.

(٤) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٣٩، ٥/١٠/١٩٢٩م ص ٢.

وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٣٨م ألحقت دائرة الحراج بمديرية الأراضي والمساحة، وظلت مرتبطة بها حتى ١٥/١/١٩٥٠م بعد أن تم تحديد معظم المناطق الحرجية وتسجيلها باسم الخزينة وألحقت بوزارة الزراعة حسب الاختصاص للعناية بالأشجار الحرجية والتوسع في زراعتها.^(١) وفي ١٩/٨/١٩٣٨م صدر نظام يقضي بربط مديرية الأراضي والمساحة بوزارة المالية^(٢).

وقامت الحكومة الأردنية في عام ١٩٤١م بإلحاق الدائرة الإنشائية (دائرة الري والقوى المائية) بدائرة الأراضي والمساحة التي كانت مهامها تنحصر في إقامة مشاريع الري لتطوير الأراضي الزراعية عن طريق الانتفاع من المياه السطحية والجوفية، كما قامت بإلحاق المختبر الكيميائي لتحليل التربة أيضًا بدائرة الأراضي والمساحة^(٣).

وقامت الحكومة الأردنية لإعادة تنظيم سجلات الأراضي للتغلب على الصعوبات التي كانت تعترض حسن استغلال الأراضي الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي للرزق في البلاد، ولأجل فرض الضرائب عليها، بإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة والتي كان أولها نظام تحرير الأراضي لسنة ١٩٢٣م.

وجاء هذا النظام بهدف إعادة تحرير الأراضي في منطقة شرق الأردن وذلك لأسباب عديدة أهمها كثرة الأخطاء الواردة في الدفاتر القديمة، وعدم ثبات أسعار الأراضي، وكدليل على سوء الحالة التي كانت عليها الملكية العقارية وسوء استغلالها، ما ورد في المادة الأولى من نظام تحرير الأراضي لسنة ١٩٢٣م "إن إبقاء الأرض مشاعًا وتشاظرها بين المزارعين لمدة معينة ألجأهم إلى الامتناع عن زراعة لا يؤمل استغلالها قبل أجل المضروب لإعادة القسمة، والابتعاد عن غرس أشجار لا تنتج محصولًا، إلا بعد ثماني أو عشر سنوات، وتكاليف الإنفاق لإدخال تحسينات على القرية يلزمهم بأن يتعدوا عن الأخذ بأصول الزراعة الحديثة، ولم يكن من سبيل لإثارة عزائمهم إلا بإفراز الأرض المشاعة وتخليص أصحابها من قيود الارتفاق"^(٤).

(١) الملقى، الأرض وملكيته، ص ٢٣.

(٢) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ١٢.

(٣) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ١٢، الملقى، الأرض وملكيته، ص ٢٤، الخواجا، لمحة تاريخية، ص ٤.

(٤) الشرق العربي، عمان، ٢٦، ٢٦/١١/١٩٢٣م، ص ١-٢.

وبناء على هذا النظام سُكلت في كل قرية لجنة تحرير الأراضي مؤلفة من رئيس ومساح ومخمين من المجلس البلدي، على أن يتم إخبار الأهالي بيوم وصول اللجنة لإحضار سندات التصرف بالأراضي ليتم مسح الأرض وتعيين حدودها^(١). وأدى تطبيق هذا النظام إلى تنشيط الحركة الزراعية في المنطقة، والعمل على إصلاح الأراضي لجعلها صالحة للزراعة.

وقامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٢٧م بإصدار قانون تحرير الأراضي وتثمينها لسنة ١٩٢٧م من أجل تعيين حدود القرى وأملاك الدولة، وتعيين قيمة كل أرض وتسجيلها من أجل تقدير الضرائب عليها، وتعيين حدود حراج الدولة وأملاكها الأخرى وقطع الأراضي الواقعة ضمن مناطق الحراج والمستغلة من قبل المزارعين، واستبدالها بأخرى خارج الحراج أو أملاك الدولة بهدف تشكيل مناطق حراجية كبيرة^(٢). كما قامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٠م بإصدار قانون تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها الذي حل محل قانون تحرير الأراضي وتثمينها لسنة ١٩٢٧م والذي تكون من أربع عشرة مادة تنظم عملية تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها^(٣).

• تسوية الأراضي:

كان التصرف بأراضي القرى الشائعة يجري من قبل عموم أصحاب الأراضي حسب أسهمهم المعينة على شكل حصص أو أجزاء من الحصص من مجموعة عدد الحصص الثابت لكافة أراضي القرية. ولقد كان ما يتصرف به من حصص يمثل كافة حقوقه في أراضي القرية عموماً على أن يتصرف بمساحة من الأرض تعادل حصصه فيها لمدة لا تقل عن الستين، على أن هذه المدة كانت أحياناً تزيد على الستين ولا تزيد على تسع سنوات لأن المدة إذا بلغت العشر سنوات أو زادت عليها تعطي مشغل الأرض حق التصرف عن طريق مرور الزمان. وعندما كانت تنتهي مدة التقسيم المتفق عليها كان يعاد تقسيم الأراضي من جديد بشرط ألا يسمح للمزارع بالاحتفاظ بأي قطعة أرض كان يشغلها في التقسيم السابق. ومهما كانت طبيعة الإنسان البشرية، نجد أنه كلما قل الاطمئنان إلى الملكية قل اهتمام المزارع في إصلاحها وتسجيلها لأن مشغل

(١) الشرق العربي، عمان، ع ٢٩، ١٧/١٢/١٩٢٣م، ص ٣.

(٢) الشرق العربي، عمان، ع ١٧٢، ١/١٢/١٩٢٧م، ص ٢-٣.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٢٨٧، ١٦/١٢/١٩٣٠م، ص ٦٤٨-٦٤٩.

مثل هذه الأراضي يحاول ما استطاع استغلالها بأقل التكاليف ودون التفكير في تحسينها وتسميدها للسنين المقبلة، لكن ليست كافة الأراضي الزراعية في الأردن شائعة بل إن المناطق الجبلية، حيث تكثر زراعة الكرمة والزيتون، قد جرى تقسيمها بصورة نهائية بين المزارعين أنفسهم، رغم ذلك رغب أصحاب الأراضي في إجراء التسوية لأراضيهم لوجود منازعات دائمة على الحدود والملكية بسبب البيوع غير المسجلة وكذلك الحال في الإرث^(١).

ولحل مشكلة مشاعية الأراضي، والمشاكل على حدود الأراضي، ومشاكل البيوع غير المسجلة، ومشاكل الإرث، ولتنشيط الحركة الزراعية، قامت الحكومة بإصدار قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٣م، والذي حدد المقصود بعبرة التسوية بأنه: "تسوية المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي مهما كان نوع ذلك الحق". ونص القانون على أن لا تحدث أعمال التسوية في وقت واحد في أنحاء شرق الأردن، بل يتم تقسيم الإمارة إلى عدة مناطق، ثم تبدأ أعمال التسوية بعد أن يصدر إعلان في الجريدة الرسمية حول المناطق المنوي القيام بأعمال التسوية فيها، كما تشكلت محكمة لتسوية الأراضي للنظر في حالات البيع التي حدثت خارج دائرة الطابو، على أن يتم وضع جداول حقوق نهائية بعد اتخاذ قرارات المحكمة وإصدار سندات تصرف جديدة^(٢).

وتمر عملية تسوية الأراضي لأي قرية من القرى التي يتصرف أهلها فيها بطريقة المشاع بعدة مراحل هي^(٣):

١. مرحلة تنظيم جداول الحقوق حسب مقدار الحصص التي يملكها كل مزارع من أراضي القرية.
٢. مرحلة انعقاد جلسات محكمة تسوية الأراضي من أجل سماع الاعتراضات على جداول الحقوق.
٣. مرحلة إفراز الأراضي نهائياً بعد الفراغ من تعديل جداول الحقوق.
٤. مرحلة تنظيم الخرائط للأحواض من قبل فرقة المساحة.

(١) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ٧.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٩١، ١/٦/١٩٣٣م، ص ٢٢٠-٢٢٣.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٩١، ١/٦/١٩٣٣م، ص ٢٢٠-٢٢٣، الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٩.

وقد بوشر بتطبيق أحكام هذا القانون لأول مرة في قرية حوارة إحدى قرى إربد وتم اختيار هذه القرية بسبب اتساع رقعتها الزراعية وجودتها وانتشار الملكية فيها على أساس المشاع العام الذي تسبب في نقص المحاصيل الزراعية لعدم تمكين المزارع من استغلال الأرض التي يملكها والمشاع العام بموقع ثابت معروف^(١).

وقد سارت أعمال تسوية الأراضي ببطء شديد في بدايتها، وذلك لأن ثقة السكان بمعاملات التسجيل أيام الحكم العثماني كانت واهية، وفقدان الثقة هذا جعل السكان يشكون في نفع هذه العملية، ولكن الشكوك التي ساورت الملاك لم تلبث أن تبددت بعد أن تمت عملية تسوية الأراضي في عدد من القرى ولمس السكان فوائده الجمة^(٢).

وكان أصحاب الأراضي يصرون أولاً على أن تكون عدد القطع التي تخص كل مالك كثيرة، ولكن بعد أن ظهرت فوائد الحصول على قطعتين كبيرتين أو ثلاث قطع بدلاً من تسع أو عشر قطع صغيرة، أخذ الملاك يطالبون الحكومة بإعادة فرز أراضيهم على أساس قطعتين كبيرتين أو ثلاث قطع مع التعهد بدفع نفقات الإفراز الجديد^(٣).

وهناك مجموعة فوائد لتطبيق أحكام قانون تسوية الأراضي في منطقة شرق الأردن تمثلت بما يلي^(٤):

١. سلامة مطلقة للملاك في ملكياتهم.
٢. إفراز الأرض الشائعة وإزالة ما لحق بالملاك من أضرار بسبب هذه المشاعية للأراضي.
٣. إعادة النظر في توزيع ضريبة الأراضي.
٤. إيجاد قواعد سليمة تحول دون الغش والأخطاء في تسجيل الأراضي بأسماء أصحابها، وإتمام معاملاتها بصورة بسيطة وسريعة دون اللجوء إلى التسويات والتأخير كما كان عليه الحال قبل المباشرة بتطبيق أعمال التسوية.

(١) الملقى، الأرض وملكيتها، ص ٢٣.

(٢) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٩.

(٣) الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٩.

(٤) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ١٥، الشهابي، تاريخ المساحة، ص ٩، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن في خمسين عامًا، ص ٣٥٦-٣٥٧.

٥. تحديد كافة أراضي الحراج وتسجيلها باسم الحكومة وتحديد المنافع العامة؛ مما أدى إلى المحافظة على الثروة الحرجية في البلاد.

ومن نتائج عملية تسوية الأراضي أن المرأة قد تغير وضعها من حيث الإرث؛ حيث إنها في السابق لم تكن ترث، أما بعد التسوية فقد تحسنت أحوالها، كما استطاع المزارعون مواجهة قضية القروض وخطورة أن تسبب في تسرب الأراضي من الفلاحين إلى المربين. ومن أبرز نتائج التسوية كذلك أن قضية ثقة الملاك أصبحت أكثر، وأصبح الأصل أن يتم تسجيل الأراضي حين كان في السابق هذا هو الاستثناء، ومن نتائج التسوية أنه تم العثور على أراضٍ لم تكن ملكاً لأحد، وهذه أضيفت إلى أراضي الدولة واستخدمتها للحراج أو غيره^(١).

وقامت الحكومة الأردنية بهدف تشجيع الزراعة ببعض الإجراءات على الأراضي كانت أولها إعادة الأراضي المدورة كافة في الجانب الشرقي من وادي الأردن إلى المزارعين الذين كانوا يشغلونها، وهم أحفاد المزارعين الذي حولوا ملكياتهم لاسم السلطان طلباً للحماية من اعتداءات القبائل البدوية، وتم التفويض مقابل ثمن مساوٍ لعشرة أضعاف قيمة الضريبة المفروضة على الأرض تدفع خلال عشرة أعوام. وقامت الحكومة أيضاً بتفويض الأراضي المحلولة الواقعة على جانبي خط سكة الحديد الحجازي بالطريقة نفسها التي تم تفويض الأراضي المدورة. أما الأراضي الموات فقد كانت تفوض على الغالب أثناء القيام بعمليات التسوية، فالأرض المزروعة كانت تفوض لمشغلها رأساً كما شجعت الحكومة أفراد القبائل البدوية على إحياء الأراضي التي يرغبون باستغلالها شريطة أن لا تعتدي عشيرة على أراضي عشيرة أخرى أما أراضي القرى التي سجلت باسم الحكومة، فقد اتبعت في تفويضها تأجير قطع صغيرة لا تزيد مساحة كل منها على مئتي دونم لكل طالب أرض له شريطة أن يشغلها لمدة خمس سنوات قبل أن تسجل باسمه^(٢).

وأصدرت الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٦م قانون إفراز الأموال غير المنقولة المشتركة مشاعاً لسنة ١٩٣٦م والذي نص على أنه في القرى التي أصدرت سندات تسجيل لأراضيها بمقتضى أحكام قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٣م، يجوز لأي شخص سُجل صاحب حصّة في قطعة

(١) سعد أبو دية، صفحات مطوية، ص ٢٨٩-٢٩٠.

(٢) تقرير عن أعمال تسوية الأراضي، ص ١٨-١٩، الشهابي، تاريخ المساحة، ص ١٠-١١.

أرض يملكها أكثر من شخص واحد مشاعاً أن يطلب إلى مدير الأراضي إفراز حصته، ويجري هذا الإفراز بالصورة التي يتفق عليها جميع أصحاب الحصص المشتركة في القطعة المذكورة، وفي حالة عدم اتفاق جميع الشركاء على طريقة الإفراز، يجري الإفراز بالصورة التي يقررها مدير الأراضي أو من ينوب عنه، وإذا لم يقبل أحد الشركاء الإفراز الذي قرر بالصورة السابقة ذكرها فيجب عليه خلال عشرة أيام من تاريخه أن يعترض على الإفراز إلى قاضي الصلح^(١).

وقامت الحكومة الأردنية عام ١٩٣٧م بإصدار قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٧م، والذي حل محل قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٣م الذي اشتمل على ثماني عشرة مادة تتضمن عملية تسوية الأراضي وتم فيه إيجاد حلول للقضايا التي اعترضت عملية تسوية الأراضي نتيجة لتطبيق قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٣٣م^(٢).

ونستنتج مما سبق أن الحكومة الأردنية خلال الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠م حاولت من خلال عملية تسوية الأراضي تنظيم أراضي منطقة شرق الأردن وتسجيلها وفرزها للمحافظة على حقوق المالكين، وتنظيم عملية فرض الضرائب والعمل على استقرار المزارعين في أراضيهم وبالتالي تحسينها وتحسين قدرتها الزراعية.

• الضرائب المفروضة على الأراضي:

تعتبر الأرض هي العنصر الأساسي في عملية الزراعة، ولكنها واجهت مشاكل أهمها قيام الحكومة الأردنية بفرض مجموعة من قوانين الضرائب على الأراضي التي كانت نتيجتها زيادة تكاليف وأعباء الزراعة على المزارعين.

وكانت أول هذه القوانين إصدار الحكومة الأردنية سنة ١٩٣٣م قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣م والذي اشتمل على سبع عشرة مادة تضمنت مجموعة من الأمور أهمها^(٣):

١. إلغاء ضريبتَي الويركو والعشر المفروضتين على أراضي القرى المذكورة فيه، وكذلك ضريبة بدل الطرق على أفراد تلك القرى والعشائر، على أن لا يؤثر هذا الإلغاء على

(١) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥١٥، ١/٢/١٩٣٦م، ص ٦٨.

(٢) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٥٥٣، ١/٣/١٩٣٧م، ص ١٤٠-١٤٨.

(٣) الجريدة الرسمية، عمان، ع ٣٨٤، ١/٤/١٩٣٣م، ص ٩٤-٩٥.

تحصيل أي مبلغ من الويركو أو العشر أو بدل الطرق كان مستحقاً قبل تاريخ فرض ضريبة الأراضي.

٢. تستوفي ضريبة الأراضي من المتصرف بها بنسبة (٦٪) من دخل الأرض السنوي حسب التقدير الجاري بمقتضى أحكام قانون تحديد الأراضي ومسحها وتقييمها لسنة ١٩٣٠م، مع مراعاة أي تصحيح للجنة الخاصة التي تنظر بالاعتراضات والتي تألفت من وزير العدالة، ومدير الخزينة، ومدير الزراعة، وشخصين ينتخبان من أصحاب الأملاك بواسطة المجلس الإداري في كل قضاء.

٣. تؤلف لجنة توزيع الضريبة من مختاري القرية أو شيوخ العشيرة ومن أشخاص آخرين من وجوها يعينهم أكبر موظف إداري، على أن لا يزيد عدد هؤلاء الأشخاص على أربعة.

٤. تجبى ضريبة الأراضي دفعة واحدة أو على أقساط حسبما يقرره المجلس التنفيذي الذي عليه أن يعين موعد دفعها وفق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به في جباية الضرائب مع مراعاة الموسم الزراعي.

٥. للمجلس التنفيذي صلاحية إعفاء كل أو نسبة معينة من ضريبة الأراضي الواجب دفعها من قبل أي قرية إذا رأى أن دخل أراضي القرية السنوي قد نقص عن الدخل السنوي المقدر بسبب عوامل طبيعية لا يمكن تجنبها.

وقامت الحكومة الأردنية سنة ١٩٤٦م بإصدار قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٤٦م والذي اشتمل على ثلاث وعشرين مادة تضمنت مجموعة من الأمور أهمها^(١):

١. إلغاء ضريبة الأراضي المفروضة بموجب قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣م على أن لا يؤثر هذا الإلغاء على تحصيل أي ضريبة كانت مستحقة قبل صدور هذا القانون.

٢. تستوفي ضريبة الأراضي من المتصرف بها بنسبة (٦٪) من دخل الأرض السنوي حسب التقدير الجاري بمقتضى أحكام قانون تحديد الأراضي ومسحها وتقييمها لسنة ١٩٣٠م،

(١) مذكرات المجلس التشريعي الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة ٢٦، ٢٨ / ١١ / ١٩٤٦م،

ص ١-٢٧، الجريدة الرسمية، عمان، ع ٨٨٠، ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٦م ص ٥١٣-٥١٧.

كما تستوفى ضريبة إضافية من المتصرفين بالأرض الذين يغرسون أراضيهم بأشجار
الفاكهة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٧١) يبين مقدار الضريبة الإضافية المفروضة على الأرض المغروسة بأشجار الفاكهة:

نوع الفاكهة	مقدار الضريبة الإضافية
الموز	٤٠٠ مل عن كل دونم.
الموز	٣٠٠ مل عن كل دونم للأراضي التي تسقى بواسطة الموترات.
الحمضيات	٣٠٠ مل عن كل دونم.
الزيتون	١٠٠ مل عن كل دونم.
النخيل	١٠٠ مل عن كل دونم.
العنب	١٠٠ مل عن كل دونم.
الفواكه الأخرى	٢٠٠ مل عن كل دونم سقيًا.
الفواكه الأخرى	١٠٠ مل عن كل دونم بعلًا.

٣. لا تكون الأرض المغروسة خاضعة لضريبة الأراضي والضريبة الإضافية لمدة ستين
بالنسبة للأراضي المغروسة بالموز أو بالحمضيات، وبعد ست سنوات للأراضي
المغروسة بأشجار العنب، وعشر سنوات للأرض المغروسة بأشجار الزيتون والنخيل،
وست سنوات لباقي الأشجار الأخرى التي لم تذكر سابقًا.

٤. تجبى ضريبة الأرض دفعة واحدة أو أقساط حسب ما يراه مجلس الوزراء الذي عليه أن
يحدد موعد دفعها، وتطبق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به في جباية
الضرائب. كما يحق لمجلس الوزراء إعفاء كامل ضريبة الأرض الواجب دفعها على أية
قرية أو نسبة معينة منها إذا رأى المجلس أن الدخل السنوي لأرض القرية قد نقص عن
الدخل المقدر لها من جراء عوامل طبيعية لا يمكن تجنبها.

شكلت ضريبة الأراضي والضريبة الإضافية التي فرضتها الحكومة الأردنية عبئًا إضافيًا على
المزارعين والحياة الزراعية في منطقة شرق الأردن التي كانت تعاني من مشاكل كثيرة، أهمها
مشاكل الظروف المناخية المتمثلة بالجفاف والقحط، والآفات النباتية المتمثلة بغزوات الجراد
وفأر الحقل وغيرها من الأمراض النباتية والحيوانية.

النقابة الزراعية في عمان

تقدمت مجموعة من المزارعين بتاريخ ٧/ ١٠ / ١٩٢٩م، وبناء على رغبة المزارعين في منطقة شرق الأردن باستدعاء إلى غرفة تجارة عمان من أجل تأسيس نقابة باسم النقابة الزراعية في عمان ومركزها العاصمة، وتكون اجتماعاتها في غرفة تجارة عمان، ويوضح الاستدعاء أن الهدف من تأسيس هذه النقابة إحياء الزراعة في بلاد الإمارة الأردنية وتوزيع الشرات الزراعية وفتح أسواق للمنتوجات الزراعية في الخارج^(١).

وتمت الموافقة على تشكيل النقابة الزراعية وقانونها الذي اشتمل على أربع عشرة مادة تضمنت مجموعة أمور أهمها تشكيل نقابة باسم النقابة الزراعية في عمان ومركزها غرفة تجارة عمان، وتشكل لها فروع في مختلف المناطق، ويُنتخب أعضاؤها من المزارعين، وللنقابة هيئة إدارية مؤلفة من سبعة أعضاء وجمعية عمومية مؤلفة من خمسة وعشرين عضواً، كما يحق لكل مزارع أن يتسبب للنقابة الزراعية أو لأحد فروعها على أن يدفع رسماً سنوياً قدره (٥٠٠) مل للدرجة الأولى، و(٢٥٠) ملا للدرجة الثانية، وللمرشح للهيئة العمومية شروط أهمها^(٢):

(أ) أن يكون عمره أكثر من واحد وعشرين سنة.

(ب) أن يكون قد مارس الزراعة أكثر من ستة أشهر بالمقاطعة التي ينوب عنها.

(ج) أن لا يكون قد حكم عليه بجناية أو جنحة شائنة.

ويقوم المندوبون عن المناطق المختلفة بانتخاب أعضاء الجمعية العمومية، ثم تقوم الجمعية العمومية بانتخاب من بين أعضائها ستة أعضاء ليكونوا الهيئة الإدارية للنقابة الزراعية لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم، كما يتم تجديد نصف الأعضاء كل عام قبل انتهاء السنة. ونظراً للارتباط الوثيق بين الأمور الزراعية والاقتصادية في منطقة شرق الأردن يعتبر رئيس غرفة التجارة رئيساً

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ١ / ٦٣ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م، وثيقة رقم

٢٥ / ١ / ١ / ٦٤ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ١ / ٦١، بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م.

للنقابة الزراعية، كما تعين النقابة الزراعية من أعضاء الهيئة الإدارية نائب رئيس وأمين صندوق لمدة سنة وأميناً للسر لمدة سنتين^(١).

وتعقد النقابة الزراعية اجتماعاتها مرة في الشهر على الأقل بناء على دعوة من الرئيس، ولا تكون قراراتها نافذة إلا بالأغلبية، وإذا تساوت الأصوات فصوت الرئيس يرجح الكفة التي ينضم إليها، كما يجوز للسلطات الزراعية أن تحضر جلسات النقابة الزراعية وأن تقدم ملاحظاتها الفنية غير أنه لا يحق لها الاشتراك بالتصويت على قرارات النقابة^(٢).

وقد شملت مهام النقابة أموراً كثيرة أهمها^(٣):

١. دراسة المسائل المختصة بالتشريع العقاري والأنظمة المختصة بالزراعة وإعطاء رأيها فيها، وفي مواد الصادات والواردات الزراعية، وفي إجراء الأعمال التي يراد بها تحسين الزراعة وفتح أسواق لها.

٢. تقديم المعلومات الإحصائية التي تطلب منها.

٣. تبليغ الحكومة عن الأوبئة التي تظهر بين الحيوانات والمزروعات.

٤. نشر التعاليم الفنية بين المزارعين.

٥. تشجيع الأهالي على تنظيم الأسواق العمومية والمباريات الزراعية، وإنشاء حقول التجارب، وتحسين حالة المواشي وانتقاء البذور واستيرادها وإدخال زراعات جديدة من شأنها أن تحسن الحالة الزراعية في البلاد.

٦. تعميم استعمال الأدوات الزراعية الحديثة وتسهيل شرائها بعقد اتفاقيات مع تجارها وتسهيل سبل الصناعات الزراعية كصناعة الجبن وسائر ما يستخرج من الحليب وتربية الدواجن.

٧. حث المزارعين على غرس الأشجار وتوضيح منافعها وجودة الحراج والغابات.

وتمثلت إيرادات النقابة الزراعية بالرسوم السنوية التي يدفعها المزارعون المنضمون إليها والإعانات والأعمال التي تقوم بها النقابة والمخالفات^(١).

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ٦١، بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م.

(٢) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ٦١، بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ٦٠، بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م.

(٣) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ٦٠، بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩م.

رغم ذلك لا يوجد أي نشاطات لهذه النقابة الزراعية التي تم تأسيسها بوقت مبكر في الإمارة الأردنية، ولا حتى هناك أي مصادر عن هذه النقابة سوى بعض الوثائق الموجودة في دائرة المكتبة الوطنية.

وهناك شركات كانت تعمل في توفير المواد المستعملة في الزراعة وكان أهمها شركة الإنتاج الزراعي التي تأسست في عمان بإدارة المهندس محمد بك الكيالي واتخذت مقراً لها على طريق المحطة قرب جسر العسبلي، والتي هدفت إلى استيراد المواد الأولية والماكينات الزراعية الحديثة والاعتناء بتسميد الحدائق والبساتين ومكافحة الأمراض النباتية والحشرات^(١)

وكان يتوفر لدى شركة الإنتاج إخصائيون ذوو خبرة، يقومون باختيار البذور الملائمة بالنسبة للأقاليم المختلفة في منطقة شرق الأردن، كما كانت الشركة توفر بذور الخضار الجديدة الصالحة للزراعة في شرق الأردن، ومن أهمها بذور البندورة والباذنجان والكوسا والخيار والسبانخ والفاصوليا وغيرها^(٢).

وكانت شركة الإنتاج توفر بالإضافة إلى بذور الخضار أدوات الحليب والأدوات الزراعية لحفر الأرض، وأدوات ولوازم الأشجار والبستنة، ولوازم المواشي، وماكينات الحراثة، ولوازم تربية النحل، وأدوات الري والأسمدة الكيميائية، ولوازم الزهور، وأدوات مكافحة الأمراض والحشرات الزراعية^(٣).

هكذا نلاحظ أن هناك مجموعة من المؤسسات العاملة في الزراعة في شرق الأردن سواء كانت حكومية أو غير حكومية والتي حاولت النهوض بالحياة الزراعية في الإمارة، لكنها لم تستطع أن تقدم الشيء الكثير لتحسين الزراعة. كما واجهت الكثير من المشاكل، أهمها عدم توفر التمويل اللازم للقيام بالأعمال المطلوبة منها، وكذلك توالي سنوات الجفاف والقحط والآفات والأمراض الزراعية، والأوضاع الاقتصادية التي كانت تمر بها الحكومة، حيث لم تستطع تقديم المساعدة الكافية لهذه المؤسسات، وكل ذلك أثر على الحياة الزراعية في البلاد.

(١) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ١ / ١ / ٦٠ بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩ م.

(٢) الجزيرة، عمان، ع ١٠٣، ٢٤ / ٣ / ١٩٤٥ م، ص ٤.

(٣) الجزيرة، عمان، ع ١٠٧٧، ٧ / ٨ / ١٩٤٥ م، ص ٤.

(٤) دائرة المكتبة الوطنية، عمان، وثيقة رقم ٢٥ / ٤ / ٤ / ٤، وثيقة رقم ٢٥ / ٤ / ٤ / ٥ بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٤٥ م.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة فترة تاريخية مهمة تعتبر من أهم فترات التاريخ الاقتصادي في الأردن، وهي الحياة الزراعية في الأردن بين سنتي (١٩٢٩-١٩٥٠م)، التي رصدت التطورات الزراعية وطبيعة وشكل البنية الزراعية، التي كانت عامل استقرار في المجتمع، وأثر نشأة الدولة في تطور الأحوال الزراعية، وانعكاس ذلك على حياة السكان والتي أدت إلى تطور المجتمع والاندماج في الدولة، وبعد قراءتنا للمصادر المتعددة التي تناولت الحياة الزراعية في الأردن، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تميز سطح الأردن بتنوع تضاريسه حيث قسم إلى أربع مناطق طبيعية واضحة لكل منها مميزات، وهي من الغرب إلى الشرق منطقة الأغوار (الأخدود)، ومنطقة المرتفعات الجبلية، ومنطقة الهضاب الداخلية، ومنطقة الصحراء (البادية)، ويسوده مناخ البحر الأبيض المتوسط المتصف بالاعتدال.
- أبقت الحكومة الأردنية في شرق الأردن بعد تأسيسها عام ١٩٢١م على نظام الأراضي الذي كان معمولاً به زمن الدولة العثمانية، والذي يقسم الأراضي إلى خمسة أنواع هي الأراضي المملوكة، والأميرية، والموقوفة، والمتروكة، والموات، كما قامت بإصدار مجموعة من القوانين لتنظيمها.
- تنوع المحاصيل الزراعية التي انتشرت في شرق الأردن خلال فترة الدراسة والتي كان أهمها الحبوب والبقوليات والخضروات بأنواعها والتبغ بأنواعه، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب واللوزيات والحمضيات وغيرها.
- تعدد الأدوات والآلات الزراعية المستخدمة في العمليات الزراعية في شرق الأردن خلال فترة الدراسة، والتي يمكن تصنيفها إلى أدوات الحراثة وأدوات الحصاد والنقل وأدوات الدراس.

- قيام الحكومات الأردنية المتعاقبة خلال فترة الدراسة بالعمل على تطوير وتنمية قطاع الثروة النباتية، وأول ما قامت به في هذا المجال تضمين الموازنات المالية السنوية مخصصات لدائرة الزراعة والحراج وإجراء التجارب والبحوث الزراعية الرامية إلى رفع الإنتاج وتحسين نوعيته، وإصدار مجموعة من القوانين، من أهمها قانون صيانة المزروعات والغراس، وقانون وقاية النباتات، وقانون إبادة الجراد وغيرها.
- أثرت على قطاع الثروة النباتية في منطقة شرق الأردن خلال فترة الدراسة مجموعة كبيرة من المعوقات والمشاكل التي كان أبرزها الظروف المناخية والتي تمثلت بالقيح والجفاف وكذلك تفتت ملكية الأراضي الزراعية والأوبئة والطواعين، وكثرة الضرائب المفروضة على المزارع.
- انتشرت في منطقة شرق الأردن خلال فترة الدراسة أنواع مختلفة من الحيوانات، والتي يمكن تصنيفها إلى الحيوانات الأليفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والخيول والجمال، والحيوانات غير الأليفة، وتشمل حيوانات الصيد والحيوانات المفترسة، والطيور الداجنة مثل الدجاج والحبس والبط والطيور غير الداجنة مثل طيور الصيد، بالإضافة إلى الأسماك.
- قيام الحكومات الأردنية المتعاقبة في شرق الأردن خلال فترة الدراسة بالعمل على تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية باعتبارها مصدر دخل أساسي لمعظم سكان البلاد، فكانت أولى خطواتها في هذا المجال تضمين الموازنات المالية السنوية مخصصات لدائرة الزراعة وكذلك إجراء البحوث والتجارب الزراعية في قطاع الثروة الحيوانية، وإصدار مجموعة من القوانين من أهمها قانون صيد الأسماك وقانون منع سرقة الحيوانات وقانون أمراض الحيوانات وقانون وقاية الصيد وغيرها.
- أثرت على قطاع الثروة الحيوانية في منطقة شرق الأردن خلال فترة الدراسة مجموعة كبيرة من المعوقات والمشاكل، والتي كان أبرزها الظروف المناخية، وكثرة الضرائب

والرسوم المفروضة على الثروة الحيوانية، والأمراض التي تصيب الحيوانات، ومشاكل التسويق الحيواني.

- قامت الحكومة الأردنية في منطقة شرق الأردن خلال فترة الدراسة بدور كبير لتحسين الزراعة بإنشاء عدد من المؤسسات التي تعمل في قطاع الزراعة، والتي كان أولها دائرة الزراعة والحراج والمعادن سنة ١٩٢٢م، ونظرًا لزيادة أهمية قطاع الزراعة واتساع رقعتها فقد تأسست وزارة للزراعة والتجارة سنة ١٩٣٩م والتي حلت محل دائرة الزراعة والحراج والمعادن وأصبحت تقوم بمهامها، كما أسست الحكومة دائرة الأراضي والمساحة لتقوم بعملية تنظيم الأراضي ومسحها وتسويتها.
- وتأسست في منطقة شرق الأردن خلال فترة الدراسة النقابة الزراعية في عمان والتي تعد إحدى المؤسسات غير الحكومية التطوعية، كما تأسس المصرف الزراعي في منطقة شرق الأردن عام ١٩٢٢م.

قائمة المصادر والمراجع

• أولاً: الوثائق غير المنشورة

١. مذكرات مجلس الأمة، مجلس النواب الأردني الأول (١/١١/١٩٤٧ - ١/١/١٩٥٠ م).
٢. مذكرات المجلس التشريعي الأول (٢/٤/١٩٢٩ - ٢/٩/١٩٣١ م).
٣. مذكرات المجلس التشريعي الثاني (١٠/٦/١٩٣١ م - ١٠/٦/١٩٣٤ م).
٤. مذكرات المجلس التشريعي الثالث (١٦/١٠/١٩٣٤ - ١٦/١٠/١٩٣٧ م).
٥. مذكرات المجلس التشريعي الرابع (١٦/١٠/١٩٣٧ - ١٦/١٠/١٩٤٢ م).
٦. مذكرات المجلس التشريعي الخامس (٢٠/١٠/١٩٤٢ - ٢٠/١٠/١٩٤٧ م).
٧. وثائق دائرة المكتبة الوطنية (عمان)

وثيقة رقم	٦٠ / ١ / ١ / ٢٥	بتاريخ	١٩٢٩ / ٩ / ٧ م
وثيقة رقم	٦١ / ١ / ١ / ٢٥	بتاريخ	١٩٢٩ / ٩ / ٧ م
وثيقة رقم	٦٣ / ١ / ١ / ٢٥	بتاريخ	١٩٢٩ / ١٠ / ١٥ م
وثيقة رقم	٦٤ / ١ / ١ / ٢٥	بتاريخ	١٩٢٩ / ١٠ / ١٧ م
وثيقة رقم	٦ / ٢ / ٨ / ٢١	بتاريخ	١٩٣٠ / ٤ / ٢٨ م
وثيقة رقم	٧ / ٢ / ٨ / ٢١	بتاريخ	١٩٣٠ / ١٠ / ٢٥ م
وثيقة رقم	٢ / ١ / ٤ / ٣٥	بتاريخ	١٩٣٢ / ٨ / ٩ م
وثيقة رقم	٣ / ١ / ٤ / ٣٥	بتاريخ	١٩٣٢ / ٨ / ٩ م
وثيقة رقم	١١ / ١٦ / ٥ / ٢٢	بتاريخ	١٩٣٣ / ٣ / ١٤ م
وثيقة رقم	١٨ / ٦ / ٥ / ٢٢	بتاريخ	١٩٣٣ / ٣ / ٢٢ م
وثيقة رقم	١٩ / ٦ / ٥ / ٢٢	بتاريخ	١٩٣٣ / ٣ / ٢٢ م
وثيقة رقم	٢٠ / ٦ / ٥ / ٢٢	بتاريخ	١٩٣٣ / ٣ / ٢٢ م
وثيقة رقم	٢١ / ٦ / ٥ / ٢٢	بتاريخ	١٩٣٣ / ٣ / ٢٢ م
وثيقة رقم	٢٢ / ٦ / ٥ / ٢٢	بتاريخ	١٩٣٣ / ٣ / ٢٢ م

وثيقة رقم	٢٣/٦/٥/٢٢	بتاريخ	١٩٣٣/٣/٢٢ م
وثيقة رقم	٢٤/٦/٥/٢٢	بتاريخ	١٩٣٣/٣/٢٢ م
وثيقة رقم	٢٥/٦/٥/٢٢	بتاريخ	١٩٣٣/٣/٢٢ م
وثيقة رقم	١٣/٥/٢٧	بتاريخ	١٩٣٤/٣/١٨ م
وثيقة رقم	١٣/٢/٨/٢١	بتاريخ	١٩٣٤/٩/٢٤ م
وثيقة رقم	٢٢/٣/١/٢١	بتاريخ	١٩٣٦/٤/١٥ م
وثيقة رقم	٢٠/٩/١/٢٥	بتاريخ	١٩٣٦/٦/١٥ م
وثيقة رقم	٢٢/٩/١/٢٥	بتاريخ	١٩٣٦/٦/١٧ م
وثيقة رقم	٣٢/٤/٩/٢٢	بتاريخ	١٩٣٨/١١/١٠ م
وثيقة رقم	٣٥/٤/٩/٢٢	بتاريخ	١٩٣٨/١١/١٠ م
وثيقة رقم	٣٦/٤/٩/٢٢	بتاريخ	١٩٣٨/١١/١٠ م
وثيقة رقم	١٠٢/٣٣/١/٣٧	بتاريخ	١٩٤٠/٢/١١ م
وثيقة رقم	٧٥/١/١/٣٠	بتاريخ	١٩٤١/٩/٢٠ م
وثيقة رقم	٥١/٩/٢/٢٥	بتاريخ	١٩٤٢/٥/٤ م
وثيقة رقم	٧٨/١/١/٣٠	بتاريخ	١٩٤٢/٤/٢٠ م
وثيقة رقم	٢/٢/٢/٢٧	بتاريخ	١٩٤٢/٨/٣١ م
وثيقة رقم	٥/٢/٢/٢٧	بتاريخ	١٩٤٢/٩/١٥ م
وثيقة رقم	١٢/٢/٢/٢٧	بتاريخ	١٩٤٢/٩/١٩ م
وثيقة رقم	٨/١/٣/٢٧	بتاريخ	١٩٤٥/٢/١٥ م
وثيقة رقم	١٥٥/٢/٣/٢٠	بتاريخ	١٩٤٥/٤/٢١ م
وثيقة رقم	٤/٤/٤/٢٥	بتاريخ	١٩٤٥/٥/٣١ م
وثيقة رقم	٥/٤/٤/٢٥	بتاريخ	١٩٤٥/٥/٣١ م
وثيقة رقم	١٦٢/٢/٣/٢٠	بتاريخ	١٩٤٦/٢/٧ م
وثيقة رقم	١٦٥/٢/٣/٢٠	بتاريخ	١٩٤٦/٣/٢٠ م
وثيقة رقم	١٧٥/٥/٣/٢٠	بتاريخ	١٩٤٧/٢/١٢ م
وثيقة رقم	١١٩/٢/٣/٢٠	بتاريخ	١٩٤٧/٢/٢٧ م
وثيقة رقم	١٧٨/١/١/٣٠	بتاريخ	١٩٤٧/٤/١٢ م
وثيقة رقم	٨١/٢/٤/٢٧	بتاريخ	١٩٤٨/٩/٢٢ م

ثانيًا: الوثائق المنشورة

١. الوثائق العربية:

- إدارة المعارف (٢٠١٥م)، التقرير السنوي لسنة ١٩٣٤م، ط١، تحقيق محمد سالم الطراونة وآخرون، عمان: دار كنوز المعرفة.
- تقارير حكومة الانتداب البريطاني عن شرق الأردن في الفترة من ١٠/٤/١٩٣٩ - ٣٠/٩/١٩٣٩م (١٩٩٣م)، جمع وإعداد محمد سالم الطراونة، جامعة مؤتة: منشورات لجنة إحياء التراث.
- تقارير عن شرق الأردن عام ١٩٣٤م (١٩٨٧م)، جمع وإعداد محمد عبد القادر خريسات، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية.
- تقارير عن شرق الأردن ١/١/١٩٣٥ - ٣١/١٢/١٩٣٥م (١٩٨٦م)، جمع وإعداد محمد عبد القادر خريسات، عمان: الجامعة الأردنية.
- تقارير بريطانية عن شرق الأردن، أعمال دوائر الحكومة ١/٤/١٩٢٩ - ٣١/١٢/١٩٣٩م (٢٠٠٧م)، ط١، جمع وإعداد محمد خريسات وجورج طريف، عمان: مطبعة السفير.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٣٧م)، التقرير السنوي، إمارة شرق الأردن.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٣٨م)، التقرير السنوي، إمارة شرق الأردن.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٤٠م)، تعليمات تسجيل الأراضي.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٥٠م)، التقرير السنوي، المملكة الأردنية الهاشمية.
- دائرة الأراضي والمساحة (١٩٥٥م)، تقرير عن أعمال تسوية الأراضي ومساحتها في المملكة الأردنية الهاشمية مع عرض موجز لملكية الأراضي قبل التسوية وبعدها، وضع إسماعيل، مدير الأراضي والمساحة، عمان.
- دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٢٦م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير دائرة الزراعة والحراج والمعادن.
- دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٣٠م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير دائرة الزراعة والحراج والمعادن.
- دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٣٢م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير دائرة الزراعة والحراج والمعادن.
- دائرة الزراعة والحراج والمعادن (١٩٣٣م)، التقرير السنوي، وضع علي طيارة، مدير دائرة الزراعة والحراج والمعادن.

- دائرة المطبوعات والنشر (١٩٧٢م)، الأردن في خمسين عامًا ١٩٢١-١٩٧١م، عمان: وزارة الثقافة والإعلام.
- مجموعة القوانين والأنظمة الصادر لغاية ١٩٤٦م (د. ت)، جمع محمد عدنان البخيت وآخرون، عمان: مطبعة الاستقلال.
- المصرف الزراعي في شرق الأردن (١٩٣٦م)، التقرير السنوي في نهاية سنة ١٩٣٥/١٩٣٦م المالية.
- المصرف الزراعي في شرق الأردن (١٩٣٧م)، التقرير السنوي في نهاية سنة ١٩٣٦/١٩٣٧م المالية، عمان: مطبعة الأردن.
- المصرف الزراعي في شرق الأردن (١٩٣٨م)، التقرير السنوي في نهاية سنة ١٩٣٧/١٩٣٨م المالية.
- الوثائق الأردنية، (١٩٩٩م)، الوزارات الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر.
- الوثائق الهاشمية (١٩٩٧م)، أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية السعودية ١٩٢٥-١٩٥١م، مج ١، قسم ١، جمع وإعداد محمد عدنان وآخرون، المفروق: جامعة آل البيت.
- وزارة التجارة (١٩٤٦م)، التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة.
- وزارة التجارة (١٩٤٧م)، التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة.
- وزارة التجارة (١٩٤٨م)، التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة.
- وزارة التجارة (١٩٤٩م)، التقرير الإداري، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة.
- وزارة التجارة (١٩٥٠م)، التقرير السنوي، صادر عن دائرة الجمارك والتجارة والصناعة، عمان: مطبعة الاستقلال.
- وزارة الزراعة والبيطرة والمعادن (١٩٤٧م)، التقرير السنوي.
- وزارة الزراعة (١٩٦٣م)، التقرير السنوي ١/٤ - ١٩٦٢ - ٣/١٩٦٣م، عمان، الأردن.

ثالثًا: الصحف والدوريات

١. الصحف:

- الأردن (عمان)

السنة	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٩	١٩٥٠
الأعداد	٣٣٨	٦٥٣	٧١٧	٨٣٧	٨٤٤	٩١٠	١٥٢٣	١٥٣٧
		٦٥٤				٩١٣		
						٩١٨		

– البشير (بيروت)

السنة	١٩٢٩	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
الأعداد	٣٨٩٦ ٣٩٣٥ ٣٩٤١	٤٦٨٦	٤٨٣٨ ٤٩١٢	٥١١١

– الجريدة الرسمية (عمان)

السنة	الأعداد
١٩٢٩	٢٤٦ / ٢٤٥ / ٢٤٤ / ٢٣٩ / ٢٢٨ / ٢٢٢ / ٢٢١ / ٢١٧ / ٢١٦
١٩٣٠	٢٨٧ / ٢٨٦ / ٢٨٤ / ٢٨٣ / ٢٦٧ / ٢٦٤ / ٢٦٣ / ٢٦٢ / ٢٦١ / ٢٥٢ / ٢٥٠
١٩٣١	٣٢٢ / ٣١١ / ٣٠٩ / ٢٩٩ / ٢٨٩
١٩٣٢	٣٦٠ / ٣٥٧ / ٣٥٦ / ٣٥١
١٩٣٣	٤١٤ / ٣٩٩ / ٣٩١ / ٣٨٤ / ٣٧٥ / ٣٦٩
١٩٣٤	٤١٦
١٩٣٥	٥٠٨ / ٥٠٤ / ٤٩٩ / ٤٩٢ / ٤٧٩ / ٤٧٣ / ٤٦٧ / ٤٦٥
١٩٣٦	٥٤٣ / ٥٣٦ / ٥٢٨ / ٥٢٦ / ٥١٧ / ٥١٥
١٩٣٧	٥٨١ / ٥٧٦ / ٥٦١ / ٥٦٠ / ٥٥٩ / ٥٥٨ / ٥٥٦ / ٥٥٣ / ٥٥١ / ٥٤٧
١٩٣٨	٦١٢ / ٥٩٤ / ٥٨٤
١٩٣٩	٦٥٣ / ٦٤٥ / ٦٤٣ / ٦٣١ / ٦٢٨ / ٦٢٥
١٩٤٠	٦٧٣ / ٦٧١ / ٦٦٩
١٩٤١	٧٢٣ / ٧٢٠
١٩٤٢	٧٣٧ / ٧٣٤ / ٧٢٩ / ٧٢٨
١٩٤٣	٧٨٢ / ٧٦٢
١٩٤٤	٨٠٢ / ٧٩٩ / ٧٩٨ / ٧٩٥ / ٧٨٨
١٩٤٥	٨٢٣
١٩٤٦	٨٨٠
١٩٤٧	٩١٥ / ٨٩٤
١٩٤٨	٩٤٦ / ٩٣٨
١٩٤٩	١٠٠٣ / ٩٨٧ / ٩٨٤ / ٩٧٢ / ٩٦٨

– الجزيرة (عمان)

السنة	الأعداد
١٩٣٩	٣٣٩
١٩٤٠	١٠٠٨/١٠٠٤/٩٧٨/٩٧٧/٩٧٦/٩٧٥/٩٧٤/٩٦١/٩٤٩/٩٤٢
١٩٤٥	١٠٧٧/١٠٧٠/١٠٥٣
١٩٤٦	١١٦٤/١١٦٣/١١٠٢
١٩٤٧	١١٩٣/١١٨٦/١١٨٢/١١٨١
١٩٤٨	١٢٤٠/١٢١٤
١٩٤٩	١٣٧٦/١٣٥٢/١٣٣٩

– الشرق العربي (عمان)

السنة	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
الأعداد	٥	٦٨	٨٧	١٢٨	١٦١	١٧٥
	١٤	٧٠	١٠٢	١٣٣	١٧٢	١٧٦
	٢٦	٧٣	١٠٨	١٣٥		١٨١
	٢٩		١١٦			٢٠٢
						٢٠٧

– فلسطين (يافا)

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
الأعداد	١٣٧٠	١٧٢٥	٤٣٤٨	٢٥٥٦	٢٨٦٠
		١٨٧٩	٢٤٧٨	٢٥٦٢	٣١٣٠
		١٨٨٦		٢٧٣٥	

– الكرمل (حيفا)

السنة	١٩٢٦	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
الأعداد	١١٧٤	١٣٥٢	١٦٣٨	١٧٠٣	١٧٧٥
				١٧١٩	١٧٨٢

٢. الدوريات:

- مجلة الميثاق (١٩٤٩م)، عمان، ع ٥.

رابعاً: المصادر والمراجع

- البحيري، صلاح الدين (١٩٩٤م)، الأردن دراسة جغرافية، ط ٢، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- البحيري، صلاح الدين (١٩٧٣م)، جغرافية الأردن، ط ١، عمان: مطبعة الشرق ومكتبتها.
- التلاوي، عبد المعطي (١٩٨٩م)، الغابات في الأردن، عمان: دار البشير.
- حنا، عبد الله (١٩٧٥م)، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠-١٩٢٠م، بيروت: دار الفارابي.
- الحنبلي، شاعر (١٩٢٨م)، موجز أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، دمشق: مطبعة التوفيق.
- حوراني، هاني (١٩٧٨م)، التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، (مقدمات التطور المشوه) ١٩٢١-١٩٥٠م، بيروت: مركز الأبحاث.
- خريسات، محمد عبد القادر (٢٠١٥م)، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨-١٩٣٩، عمان: وزارة الثقافة.
- خريسات، محمد عبد القادر وآخرون (٢٠٠٠م)، محاضرات في تاريخ الأردن وحضارته، ط ١، إربد: مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية.
- الدستور العثماني (١٨٨٣م)، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، ط ٢، بيروت: المطبعة الأدبية.
- أبو دية، سعد (١٩٩٨م)، صفحات مطوية عن تاريخ الأردن، حوادث ومواضيع متفرقة من تاريخ الأردن في القرن الماضي والحاضر، ط ١، عمان: البنك الأهلي.
- الرشيدة، فواز عودة (٢٠٠٩م)، تاريخ الشوبك (١٣١١-١٣٦٥هـ/ ١٨٩٣-١٩٤٦م)، عمان: وزارة الثقافة.
- الروسان، نايف وآخرون (٢٠٠١م)، جغرافية الأردن، ط ١، عمان: دار الشروق.

- الزعبي، أحمد شريف (٢٠١٥م)، الأغاني الشعبية الأردنية، عمان: وزارة الثقافة.
- سبابا، جورج، العزيزي، روكس بن زائد (١٩٩٠م)، مآدبا وضواحيها، ط٢، عمان: نشر جورج سبابا.
- سليمان، إسحاق أحمد (٢٠٠٩م)، تاريخ الطفيلة من أواخر الدولة العثمانية حتى استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، (١٠٣٩-١٣٦٥هـ / ١٨٩٢-١٩٤٦م)، عمان: وزارة الثقافة.
- السوارية، نوفان وآخرون (٢٠٠٥م)، تاريخ الأردن وحضارته، ط١، عمان: د. ن.
- السوارية، نوفان رجا الحمود (٢٠١٠م)، عمان وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١م، عمان: وزارة الثقافة.
- شرايحة، وديع (١٩٦٨م)، التنمية الاقتصادية في الأردن، القاهرة: معهد البحوث والدراسات.
- أبو الشعر، هند غسان (٢٠١٠م)، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني. (٩٢٢-١٣٣٧هـ / ١٥١٦-١٩١٨م)، عمان: وزارة الثقافة.
- الشناق، عبد المجيد زيد (٢٠١٢م)، تاريخ الأردن وحضارته، عمان: وزارة الثقافة.
- الصلاح، محمد أحمد (١٩٨٦م)، الإدارة في إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، إربد: دار الملاحى.
- الطراونة، محمد سالم (١٩٩٢م)، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (١٢٨١-١٣٣٧هـ / ١٨٦٤-١٩١٨م)، ط١، عمان: وزارة الثقافة.
- طريف، جورج (١٩٩٤م)، السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١م)، ط١، عمان: بنك الأعمال.
- عبد الحق، يوسف إبراهيم (١٩٧٩م) التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، مصر: جامعة عين شمس.
- عبيدات، محمود سالم (١٩٩٠م)، التطور الحضاري في الأردن خلال القرن العشرين، ط١، عمان: دار عمار.

- عربيات، سليمان مفلح (٢٠١٣م)، الزراعة في عهد إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، عمان: دار ورد.
- عرفات، غالب عمرو (د. ت)، اقتصاديات التسليف الزراعي في الأردن، د. ن.
- العمدة، هاني صبحي (٢٠٠٨م)، السلط ملامح من الحياة اليومية للمدينة من خلال سجلي البلدية لستى ١٩٤٠-١٩٤١م، عمان: وزارة الثقافة.
- أبو عليان، عزمى عبد محمد (١٩٩٩م)، التقسيمات الإدارية ١٩٢١-١٩٥٢م، ط١، د، عمان: د. ن.
- القعيدة، محمد نويران (٢٠١٠م)، تاريخ مادبا وجوارها (١٨٩٣-١٩٤٦م)، ط١، عمان: وزارة الثقافة.
- مجلة الأحكام العدلية (١٨٨٧م)، ط٢، القسطنطينية، المطبعة العثمانية.
- محاسنة، محمد حسين (٢٠٠٠م)، صفحات من تاريخ الأردن وحضارته، ط١، عمان: وزارة الثقافة.
- محافظة، علي (١٩٨٩م)، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، ط٢، عمان: مركز الكتب الأردني.
- محافظة، علي (٢٠١١م)، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص ١٩١٦-١٩٤٦م، ج٣، عمان: وزارة الثقافة.
- محافظة، محمد أحمد (١٩٩٠م)، إمارة شرق الأردن ونشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦م، ط١، عمان: دار الفرقان.
- محافظة، محمد أحمد (د. ت)، العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٢١-١٩٣٩م، ج٢، عمان: مطابع الدستور التجارية.
- مدلل، أسامة (١٩٧٥م) موارد المياه والاحتياجات المائية في الأردن، عمان: سلطة المصادر الطبيعية.
- المر، دعييس (١٩٢٣م)، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، القدس: مطبعة بيت المقدس.

- الملقى، بدري (١٩٩٤م)، الأراضي وملكيته في الأردن، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- ملكاوي، حنان، سليمان (د. ت)، مدينة عمان ١٩٢١-١٩٤٧م، دراسة تاريخية، إربد: دار الكندي.
- منيف، عبد الرحمن (٢٠١٣م)، سيرة مدينة عمان في الأربعينات، عمان: وزارة الثقافة.
- الموسى، سليمان (د. ت)، تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١-١٩٢٥م، ط ١، د. ن.
- الموسى، سليمان، الماضي، منيب (١٩٨٨م)، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩م، ط ٢، عمان: مكتبة المحتسب.
- الناشف، سليم (د. ت)، الأبحاث الزراعية في الأردن، عمان: وزارة الزراعة.
- النجاب، عبد الرحمن رشيد (د. ت)، مدرسة خضوري الزراعية وتأثيرها على تنمية المجتمعات المحلية والإقليمية ١٩٣٠-١٩٦٤م، ط ٢، د. ن.
- النحاس، سامي سلامة (١٩٨٧م)، تاريخ مآدبا الحديث، الجذور التاريخية لبعث المدينة وأهم الأحداث حتى عام ١٩٣٠م، ط ١، عمان: الدار العربية للتوزيع والنشر.
- أبو النواس، جمال عبد الحميد (١٩٩٥م)، تاريخ الزرقاء ومنطقتها في النصف الأول من القرن العشرين، ط ١، عمان: مطابع القوات المسلحة.
- النواصرة، قاسم محمد أحمد (٢٠٠٧م)، جرش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ١٢٦٧-١٣٤٧هـ/ ١٨٥٠-١٩٢٨م، ط ١، د. ن.
- بني هاني، شفيق (١٩٩٠م)، دراسة تحليلية حول التطور التاريخي للإقراض الزراعي الرسمي وشبه الرسمي في الأردن ومرحلته الراهنة، عمان: مؤسسة الإقراض الزراعي
- الهلال، عارف عواد (٢٠١٥م)، أعراف البادية، عمان: وزارة الثقافة.

خامسًا: الموسوعات والندوات

- شرايحة، وديع وآخرون (١٩٨٩م)، الموسوعة الأردنية، ط ١، عمان: دار الكرمل.
- تجربة الأردن في مجال الائتمان الزراعي (١٩٨٦م)، الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي، الأردن، عمان.

سادسًا: الرسائل الجامعية

- حنفي، عزمي أحمد (٢٠٠٦م)، معان وجوارها في عهد الإمارة ١٩٢٤-١٩٤٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- السقار، رائد خالد صالح (٢٠٠٠م)، الأردن خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، دراسة في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- طلافحة، أسامة علي أرشيد (٢٠٠٨م)، التطور التاريخي للأحوال الصحية في عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المسعود، هدا عبد الرحمن السليمان (٢٠٠٥م)، ملكية الأراضي وتطور نظمها في إمارة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- المبيضين، حذيفة عدنان، (٢٠٠٤م)، لواء الكرك في عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

سابعًا: الدراسات والأبحاث المنشورة

- البخيت، محمد عدنان (١٩٩٣م)، المرافق العامة في منطقة شرق الأردن والينابيع والآبار والبرك والطواحين والمعاصر، مؤتة للبحوث والدراسات، مج ٨، ع ١.
- حجازين، فؤاد (١٩٨٤م)، المراعي في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١.
- حجازين، نزال (١٩٨٤م)، التحريج الاصطناعي في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١.
- حداد، سويلم (١٩٦٠م)، مياه الأردن وتنمية مصادرها، مجلة رسالة الأردن، ع ١٣.
- حماد، حسن (١٩٨٢م)، محطات أبحاث وزارة الزراعة ما لها وما عليها، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٤٥.

- الخواج، عبد الفتاح (١٩٩٧م)، لمحة تاريخية عن نشأة دائرة الأراضي والمساحة، مجلة أفاق عقارية، ع ١.
- دائرة الحراج (١٩٦٢م)، الحراج في الأردن، مجلة رسالة الأردن، ع ١٥.
- الشهابي، محمود (١٩٦٠م)، تاريخ المساحة والأراضي في الأردن، مجلة رسالة الأردن، ع ١٠.
- الصلاح، محمد (١٩٩٤م)، دور الحكومة الأردنية في تنمية القطاع الزراعي في الأردن بين سنتي ١٩٢١-١٩٤٦م، مجلة أبحاث اليرموك، مج ١٠، ع ٢.
- الطاهات، محمد (١٩٧٤م)، تقاليد تربية الحلال في قرى الشمال، مجلة الفنون الشعبية، ع ١.
- الطاهات، محمد (١٩٧٤م)، تقاليد الصيد في العقبة، مجلة الفنون الشعبية، مج ٣، ع ١٠.
- الطاهر، كمال (١٩٦٣م)، الثروة الحيوانية في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٢٩.
- عاشور، عصام، (١٩٤٨م)، نظام المربعة في سوريا ولبنان وفلسطين، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، ج ٣.
- أبو عرابي، غالب (١٩٨٤م)، وصف لأهم النباتات الطبيعية في الأردن، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١.
- العمد، هاني (١٩٨٩م)، أسواق السلط الشعبية، مجلة الفنون الشعبية، ع ١٤.
- أبو غنيم، محمود (١٩٨٤م)، الأشجار الحرجية وأهميتها، مجلة الزراعة في الأردن، ع ٥١.
- مبيضين، حازم (١٩٧٤م)، الخيول في محافظة الكرك، مجلة الفنون الشعبية، مج ١، ع ٢.
- نجار، حليم (١٩٤٩م)، ملكية الأراضي، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، ج ٢.

ثامناً: المصادر والمراجع الأجنبية

- Konikoff ,A,(١٩٤٦), Trans Jordan An Economic Survey, Research Institute of jewish Agency for Plaestin Jerusalem .
- Report on Agricultural Bank in Trans Jordan At The End of The financial year ١٩٣٧/١٩٣٨ .
- Palestine and Transjordan Administration Reports ١٩١٨-١٩٤٨

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)

يبين كميات إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة في منطقة شرق الأردن لكافة المقاطعات في الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٣م بالطن

١. جدول لسنة ١٩٣٠م*

نوع المحصول / المقاطعة	قمح	شعير	عدس	كرسنة	جلبانة	فول	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	حمص	سمسم	دخان تركي
إربد	٥٢.٨٦٥٢	٥٤٦.٤٣٧١	٧٢.١١٥٢	٥٨.١٧٧٤	٥٧.١٢٢	٢٧.٧٥٦	٣٣.١٨٣٢	٧٥.٧٤	٥٢.١٨٧٠	٧٣.٢٢٠	—
السلط	٤٣٢.٥٧٣٢	٤٤٨.١٣٥٠	٠٤.٨٧	٩٥٢.٩٤	٢٩٦.٣٥	٥٨١.٣	٣٢٨.٥٥١	٥٥٢.٣	٦٩٦.٢٠	٢٩٦.٩٣	٦٩٣.٤
الكرك	٢٦.٦٤٧٠	٤٧٢.٢٣٦٥	٧٨.٤٢٥	٢٣٤.١٣٥	٢٧.٢٢	٦٨.٧	٧٨.٩٦٤	٦٨.٢	٤٦.١٧١	٥٨.٩	—
عمان	٠٩٦.٥٨٩٥	٥٩٢.٢١٦٠	١٣٦.٢٦١	٩٧٦.٧٦	٤٦٤.٢٧٥	٥٤٥.٢٢	٧٤٤.٢٣٧	٧٥ ٦٤٨	٨٣٢.١٢٠	٧٨٤.٠	—
جرش	٢٦٥.٥٨٧٤	٧٥.١٤٥٢	٤٤.١٦٣	٦٨.١٧٧	٣٦.٤٨	٥٦.٣٨	٨٣.٦٣٣	٨٥.١٦	٢٣٠.١١٠	٧٨.٢	٠٨.٢
مأدبا	٣١.٤٩٧٤	٤٣.١١٩٣	٢٧.٢٨٦	٤٩.٧٣	٣٤.٨٦	٤٣.٨	٨٢.٧٤٩	٧٣.١	٥٢.٩١	٤٧.٢	—

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٥٣-٥٥.

عجلون	٦٧.٤٢١٥	٩٧.٨٩٤	٢٤.٤٥٦	٥٨.٣٩٢	٦٥.٤٣	٥٢.١٨	٢٥.٨٣٠	٩٥.١	٣٢.٨٦	٦٨.٥	—
الطفيلة	٥٣.٧٩٢	٣٤.٤٣٥	٣٤.١٢١	٣٣.١٤	٤٤.٢٣	٣٤.٥	٤٤.٢٥١	٥٢.١	٤٣.٢١	٢٢.١	—
معان	٧٨٠.٧٧٠	٢٣.٨١٠	٣٢.١١٥	٤٧.٥٣	—	٥٧.٢	٧٨.٢٣٨	٣٥.١	٥٧.١٢	٤٣٠.٠	—
المجموع	٨٦٣.٤٣٣٧٧	٧٧٨.١٤٣١٤	٣٨٦.٣٠٦٩	٢٩٢.٢٧٤٣	٣٩.٦٥٧	٤٩٦.٨٦٣	٣٠٢.٦٢٩٠	١٨٠.٣٠	٥٧٨.٢٥٠٥	٩٧.٣٣٦	٧٧٣.٦

٢. جدول لسنة ١٩٣٢م*

نوع المحصول / المقاطعة	قمح	شعير	عدس	كرسنة	جلبانة	فول	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	حمص	سمسم
إربد	١٤٧٨٧٥	٣٥١٦	١١١٦	١٢٤٣	١٢٣	٦٥٣	٢٤٧٠	٢٨٢	١٦٨	٢٤
السلط	٦٨٨.٣٤٣٤	٥٧٦.٦٤٣	٣٦.٤٥	٠٩٦.٤٢	٦٩٦.١١	٤١٦.١	٤٠٨.٢٨٠	٤٦٤.٣	٦٣٢.٩	٧٦.٣
الكرك	٥٨٩٠	١٩٩٠	٣٧٨	١٤٦	٢٣	٧.٦	٨٥١	٢.١	١٣٧	٣.٦
عمان	٤٣٢.٤٥٥٤	٠١٦.١٢٣٨	٤٤٨.١١٠	١٠٤.٣٦	٣٩٢.١١٥	١٧.٢٢	٧٧٦.٩٣	٤٣٢.٨٨	٥٢٠.٩١	٢٤.٠
جرش	٣٦٣٨	٧٢٤	٨٨	٩٦	٣٧	٢٤	٧٢٣	١٢	٩٨	٤.٠
مأدبا	٣٥٦٤	٧١٥	١٤٣	٢٥	٧٢	٥.٠	٤٥	٩.٠	٨.٠	—
عجلون	٤١٣٥	٨٧٦	٣٦٣	٣١٥	٣٧	١٧	٨٣٥	١.٢	١١٤	٦.٤

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٢٦-٢٧.

الطفيلة	١٨٤	٥٣٢	٨٣	١٢	١٨	٢.٤	١٧٠	٥.٠	١٨	٦.٠
معان	٦٥٥	٧٣٨	٩٢	٣٤	—	٨.٠	١٧٨	٦.٠	٨	٢.٠
المجموع	١٢.٤١٧٣٠	٥٩٢.١٠٩٧٢	٨٠٨.٢٤١٨	٢.١٩٤٩	٠.٨٨.٤٣٧	٧٨٦.٧٢٩	١٨٤.٥٦٤٦	١٩٦.٣٩٥	٩٥٢.٢١٥٦	٨٨٤.٣٩

٣. جدول لسنة ١٩٣٣م*

نوع المحصول/ المقاطعة	قمح	شعير	عدس	كرسنة	جلبانة	فول	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	حمص	سمسم	حلبة
إربد	١١٢٠٠	٣٦٠٠	١٣٧٥	١٣٧٥	٧٠	٤٢٥	١٢٥٠	٣٢	١٣٥	٥.٨	١٥٠
السلط	٣٨٠٠	٩٨٥	١٣٥	١٤٥	٣٥	٥.١٨	٢٤٠	١.٤	٣٥	٥.٢	—
الكرك	٢٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٧٥	٣٢٥	١١٨	٤	١٣٢٠	٥.٥٥	٧٥٠	٨	—
عمان	٦٠٠٠	٢٢٠٠	١٨٥	٩٥	١٤٥	٣٢	١٢٥	٦٥	٨٥	—	٥٠
جرش	٣٦٧٥	٨٧٥	٤٢	٤٥	٥.٦	٥.٤	٩٥	٥.١٢	١٥	—	٢٥
مأدبا	١٥٠٠	٣٢٥	٣٥٠	١٠	٢٥	—	٩.٠	—	—	—	—
عجلون	٦٢٥٠	٢٠٠٠	٧٥	٤٥	٥.٦	٥.٦	٦٧٥	٥.٣	٤٥	٤	—
الطفيلة	٥٦٠٠	٣٩٠٠	٧٦٥	٢٣٠	—	—	١٤٥	٥.٤٢	١٩	—	—
معان	١٣٧٥	١٢٠٠	٥.٥	٥.٣	—	١	٥.٩	٥.١	١	—	—
المجموع	٦١٤٠٠	٣٠٠٨٥	٥.٣٤٩٢	٥.٢٢٧٣	٤٠.٦	٥.٤٩١	٤.٣٨٦٠	٦.٢١٦	١٠.٨٥	٢٣	٢٢٥

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٢٩-٣٠.

ملحق رقم (٢):

جدول يبين مساحات الحراج في شرق الأردن لسنة ١٩٣٠ م*

المقاطعة	عدد الدونمات	أنواع الأشجار مرتبة بحسب كثرتها	عدد الأشجار بالدونم	مجموع الأشجار في المقاطعة
جبل عجلون	١٢٠٠٠٠٠	بلوط - ملول - قيقب - لوز - عيهر - سماق - بطم - لزاب - زعرور - أجاص	٤٣	٥١٦٠٠٠٠٠
إربد	١١٠٠٠٠٠	بلوط - ملول - بطم - زيتون - لوز - عيهر - قيقب - زعرور - أجاص	٤٠	٤٤٠٠٠٠٠٠
البلقاء	٨٠٠٠٠٠	بلوط - ملول - قيقب - لوز - عيهر - زيتون - سماق - بطم - لزاب - زعرور - أجاص	٣٢	٢٥٦٠٠٠٠٠٠
جرش	٥٠٠٠٠٠	لزاب - بلوط - قيقب - عيهر - خروب - زعرور - بطم - لوز - زيتون - أجاص	٣٢	١٦٠٠٠٠٠٠٠
الطفيلة	٣٠٠٠٠٠	عرعر - بلوط - بطم	٣٥	١٠٥٠٠٠٠٠٠
الشوبك	١٧٠٠٠٠	بطم - عرعر - بلوط	٣٠	٥١٠٠٠٠٠٠٠
وادي موسى	٤٠٠٠٠	بطم - بلوط - عرعر	٢٥	١٠٠٠٠٠٠٠٠
المجموع	٤١١٠٠٠٠	—	—	١٥٣٢٠٠٠٠٠٠

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٦٦-٦٧.

ملحق رقم (٣):

يبين أعداد وأنواع الغراس التي وزعت في منطقة شرق الأردن في الفترة من ١٩٣٢-١٩٣٣م

١. جدول لسنة ١٩٣٢م*

المقاطعة/ نوع الغراس	إربد	جرش	معان	عجلون	السلط	عمان	مأدبا	الطفيلة	الكرك	المجموع
زيتون	١٢٠٢٧١	٥٣٥٠	٨٠٧	٣٧٩٥١	٣٩٤٥	٦٠٥	١٥٠٠	١٢٥٦	٤٨٠٢	١٧٦٤٨٧
تين	٥٠٧٥٥	٢١٠	٥٧٥	٩٣٧	٢٧٠	—	٣٥٠	٣٠٠	٧٩٧	٥٤١٩٤
رمان	٣٧٨٠١	١٠٠	٢١٤٧	٨٤٣٧	٧٩٥	١٧٢٠	٦٠	١١٦	١٥٧٠	٥٢٧٤٦
مشمش	٢٤٢٦٤	١٠٢٠	—	١٩٢٢	٢١٩٥	٣٨٠٠	٢٧٨٨	١٠٥	٥٠	٤٥٦٧٨
لوز	٥٨٠٤	٥٠٣	٣٧٠	٢٦٣٥	١٣٩٥	٢١٦	١٦٧	—	١٨	١٠٧٣٨
جوز	١٣٠٧	٩١٥	—	١١٢	٧٤٠	١٠٨٠	٥٠	٢٠	٨٩	٣٣٤١
ليمون	٢٦٩٢	٢١٥	—	١٧٣٥	٤٣٠	٢٦٥	—	١٥	٦٢٠	٥٩٧٢
أنواع مختلفة**	٩٧٦٢	٢٥	٢٨٥٥	٥٨٨٦	٥٨٣٧	٢١٥٠	٢١٠	١١٠	٣٢٤٩	٣٠٠٨٤
الحرجية والترزينة	١٢١٢٧	٢٩٣	٢٢٢٥	٥٢٩٣	١١٥٠	٣٨٠٠	٥٠٠	—	١٦٣١	٢٧٠١٩

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٤٥.

** هذا العدد يشمل الموز والدراق والتفاح والسفرجل والأجاص والخوخ.

المجموع	٢٦٤٧٦٥	١٧٨١١	٨٩٧٩	٦٤٩٠٨	١٦٧٧٥	١٢٦٦٤	٥٦٢٥	١٩٢٢	١٢٨٢٦	٤٠٦٢٥٧
عنب بالدونم	٢٦٧٩	٦٨٩	٥٥	٢٢١٩	٣٥١٠	٢٠٠	٢٠	١٥	٤٠١	٩٧٨٨

٢. جدول لسنة ١٩٣٣م*

المقاطعة/نوع الغرس	إربد	جرش	عجلون	السلط	عمان ومأدبا	الطفيلة	الكرك	معان	المجموع
زيتون	٢٨٢١٢	٧٤٩	٩٤٥٤	٤٤٥٠	١٣٥	٨٥	٥٢٩	٣٥٥	٤٣٩٦٩
تين	١٤٩٨٠	٦٩٤	٤٨٩٠	—	٢١٦	٣١٠	٦	١٥١٠	٢٢٥٢٦
رمان	١٥٩٤٥	—	١٧٧٠٩	—	٧١	٩٠	١٨	١٠١٠	٣٤٨٤٣
مشمش	٣٨٣١	١٢١٠	٢٦٢٠	—	—	٤٥	٢٠	١٨٥	٧٩١١
لوز	٣٢٠٣	—	٤٧	—	—	—	٢١	١٩٢	٣٤٦٣
جوز	١٤٤٩	—	١٢٠٥	—	—	—	—	—	٢٦٥٤
ليمون	٤١٠	—	١١١٠	—	—	١٢	١٨٦٤	—	٣٣٩٦
أنواع مختلفة	٣٦١٢	٩٣٠	٣٣٤١١	٨١٥٠	٨٧٤	٩٠	٧٢٥	١٦٩٨	٤٩٥٨٠
الحرجية والتزيينية**	—	١٩٧٥	٨١٠٠	—	٢٤٥٠	—	—	—	١٢٥٢٥
المجموع	٧١٥٦٤	٥٥٥٨	٧٨٦٢٦	١٢٦٠٠	٣٧٤٦	٦٣٢	٣١٩١	٤٩٥٠	١٨٠٨٦٧
عنب بالدونم	٣١٥	٥٠٠	١٦٦٨	٣٢٢٠	—	٣٠	٣٥٠	٣٠	٥٨٢٣

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٦٥.

** الغراس الحرجية والتزيينية، وتشمل الكينا والكازورينا والصنوبر والحوار.

ملحق رقم (٤):

يبين أعداد الحيوانات في عموم مقاطعات شرق الأردن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالرأس:

١. جدول لسنة ١٩٢٩ م*

المقاطعة/ الحيوان	الأغنام	الماعز	الإبل	الأبقار	الخيول	البغال	الحمير	طيور داجنة
عمان	٤٢٨٤٢	٣١٤٢١	٩٦٥٨	٨٢٠٠	٤٨٥	٤٢٢	٦١٢٠	٨١٥٠٠
السلط	١٦٥٧٥	٤٢٩٨٩	٢٢١	٦٢٥٠	٦٥٧	٣٨٥	١٩١٠	١٥٥٢٠٠
إربد	٣٤٠٢٠	٥١٢٨٩	٥٢٣٨	١٣١٠٠	٨٣٠	٣٧٠	٣٣٧٠	٩٢٣٠٠
مأدبا	٢٦٠٧٢	٢٣٦٣٠	٢٦٦٣	١٨٠٠	١٢٥	٣٥	١٨١٠	١٤٥٠٠
جرش	٥٣٣١٥	٤٣٧٩٨	١١٧٢	٦٣٠٠	٧٩٠	١١٠	٥٢٠٠	١٦٤٠٠
عجلون	٣٩٢٧	٣٥٦٦٣	١٦٥	٧٩٠٠	٢٠٥	٢٢	١٩٥٠	٩٨٠٠
الطفيلة	١٠٥٢٧	١٦٥٨٣	٧١٨	١٨٥٠	١٤٠	٣٢٠	٢١٠٠	٩٣٠٠
معان	٢١١٥	١١٠٠٦	١٩٩٤	٥٠٠	٥١٠	٤٨٠	١٨٥٠	٧٣٠٠
الكرك	٣٩٣٧٢	٣٠٨٠٥	٤٦٣٤	١١٣٥٠	٨٥٠	٥٣٠	٢٩٨٠	٢١٣٠٠
العقبة	٣٣٧	٢٣٥٧	١٤٢	—	٩	—	٨٠	٢٧٠
المجموع	٢٢٩١٠٢	٢٨٩٥٤	٢٦٣٠٥	٥١٠٣٠	٢٦٠١	٢٦٧٤	٢٧٣٧٠	٤٠٧٨٧٠

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٧١-٧٢.

٢. جدول لسنة ١٩٣٠م**

المقاطعة / الحيوان	الأغنام	الماعز	الإبل	الأبقار	الخيول	البغال	الحمير	طيور داجنة
عمان	٥٤٠٨٠	٣٧٦٩٣	٩٩٧٩	٨٢٨٤	٥٦٦	٣٨٥	٥٨٧٠	١١٤٧٨٠
السلط	٢١٥١٠	٤٥٩٩٩	٣٨٠	٦٧٤٨	٧٦٠	٣١١	٣٦٨٥	١٩٨٤٨٠
إربد	٤٩٧٦٣	٥٨١١٤	٣٤٦٢	١٥٧٢٠	١٤٣٠	٣٦٢	٤٧٣٠	٢١٣٨٢٥
مأدبا	٢٨٥٦٠	٢٨٢٢٩	٧١٠	٣١٣٠	١٨١	٧٣	١٨٣٠	٦٣٧٨٠
جرش	٥٤٤٩٨	٤٤٣٣٠	١٩٨٨	٦٧٧٤	٧١٠	١٠٢	٤٧٥٠	١٧٧٦١٠
عجلون	٤٧٧٧	٣٨٥٥٠	١٢٦	١٢٧٤٠	٢٥٧	٢٣	٢٣٢٣	٨٩٣٢٠
الطفيلة	١٠٨١٩	١٦٨٧٣	٥٦٩	١١٦٠	١٥٠	٢٨٥	١١٩٠	٢٥٧١٥
معان	٩٣٦٩	٢٣٢٠٩	٧٦٣٨	٦٣٠	٥٧٣	٣٢٠	١٣٦٠	١٧٨٣٠
الكرك	٤٧٩٤٤	٤٥٥٦١	٢٥٨٠	٨٦٥٤	٩١٢	٥٤١	٢٩٨٥	١٢٣٨٤٠
العقبة	٤٥٨	٢٨٤٢	١٦٥	—	٨	—	٨٤	٣٥٠
المجموع	٢٩١٧٧٨	٣٤١٤٠٠	٢٧٥٩٧	٦٣٨٤٠	٥٥٤٣	٢٤٠٢	٢٨٨٠٧	٩٢٥٥٣٠

** تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م ص ٧١-٧٢.

٣. جدول لسنة ١٩٣١م*

المقاطعة / الحيوان	الأغنام	الماعز	الإبل	الأبقار	الخيول	البغال	الحمير	الطيور الداجنة
عمان	٧٥٥٠٦	٥١٨٨٨	٩٨٢٦	٨٢٨٤	٥٦٢	٣٨٥	٥٨٧٠	١١٤٧٨٠
السلط	٢٢١٥٨	٥٧٥٨٦	٦٥٤	٦١٤٨	٧٦٠	٣١١	٣٦٨٥	١٩٨٤٨٠
إرید	٦٧٨٧٨	٧٣٦٨٢	٥٣٣٠	١٥٧٢٠	١٤٣٠	٣٦٣	٤٧٣٠	٢١٣٨٢٥
مأدبا	٣٨٠٩٢	٤٠٤٣٣	٣٣٢	٣١٣٠	١٨١	٧٣	١٨٣٠	٦٣٧٨٠
جرش	٧٢١٢٠	٥٦٣٩٧	١٢٦١	٦٧٧٤	٢٥٧	١٣	٢٣٢٣	٨٩٣٢٠
عجلون	٤٥٨٢	٤٧٤٨٠	٦٧	١٦٧٩٠	٧١٠	١٠٢	٤٧٥٠	٧٧٦١٠
الطفيلة	١٩٣٠٦	٢٨٣١٧	١٢٥٣	١١٦٥	١٥٠	٢٧٧	٩٩٠	٢٥٧١٥
معان	١٠٨٠٧	٢٦٤٠٥	٣٩٩٣	٦٣٠	٥٨١	١٢٦	١٣٢٧	١٨١٨٠
الكرك	٦٣٦٦٦	٥٦٣٤٠	٧٠٥٤	٨٦٥٤	٩١٢	٥٤١	٢٩٨٥	١٢٣٨٤٠
المجموع	٣٧٤١١٥	٤٣٨٥٢٨	٢٩٧٧٠	٦٧٢٩٥	٥٥٤٣	٢١٩١	٢٨٤٩٠	٩٢٥٥٣٠

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨٠-٨١.

٤. جدول لسنة ١٩٣٢م**

المقاطعة / الحيوان	الأغنام	الماعز	الإبل	الأبقار	الخيول	البغال	الحمير	الطيور الداجنة
عمان	٦٧٢٩٣	٤٤٧٩٣	٨٥١٨	٨٩٠٠	٥٩٠	٣٧٥	٥٩٠٠	١٨٥٢٠٠
السلط	٢٠٢٣٣	٥٣٢٥٣	٩٢٠	٦٨٠٠	٧٦٥	٣١٥	٣٧٥٠	١٩٨٨٠٠
إربيد	٧٥٢٦٥	٦٤٤١٧	٩٤٤٧	١٨٨٠٠	١٥٤٠	٣٦٥	٥٣٠٠	٢٩٥٤٠٠
مأدبا	٣٣٦٣١	٣٧٥٤٦	٢٤٧	٣٥٠٠	١٩٥	٧٥	١٩٣٠	٩٤٩٠٠
جرش	٥٣٤٢٣	٤٧٧٢٦	٧١١	٧٤٠٠	٢٧٥	٢٠	٢٥٠٠	١١١٥٠٠
عجلون	٤٢٤٠	٤٠٢٢٥	٥٠	١٩٢٠٠	٧٥٠	١١٠	٤٨٠٠	١١٢٥٠٠
الطفيلة	١٤٦٥٦	٣١٢٨٦	٩٩٩	١٢٨٠	١٦٠	٢٨٠	١١٠٠	٥١٠٠٠
معان	٧٥٠٦	٢٣٦٩٣	١٠٦٦	٧٠٠	٦١٠	١٢٥	١٤٨٠	٣٦٣٠٠
الكرك	٥٠٠٣٧	٥٣٠٢٧	٣٣١	٩٥٠٠	٩٩٠	٥٦٠	٣١٠٠	١٥٥٥٠٠
المجموع	٣٢٦٢٧٤	٣٩٥٩٦٦	٢٢٣٦٥	٧٦٠٨٠	٥٩٠٥	٢٢٢٥	٢٩٨٦٠	١٢٤١١٠٠

** تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٨٠-٨١

٥. جدول لسنة ١٩٣٣م*

المقاطعة / الحيوان	الأغنام	الماعرز	الإبل	الأبقار	الخيول	البغال	الحمير	الطيور الداجنة
عمان	٤٣٢٨٥	٣٥٤٦٦	٣٦٤٥	٨٦٤٠	٤٨٥	٣٦٨	٥٩٤٠	١٨٧٥٦٢
السلط	١٦٠٠٣	٤٧٣٢٧	٢٠٣	٦٤٥٠	٦٨٠	٣٠٢	٣٧٤٠	١١٨٩٠٠
إربد	٥٥٨٩٠	٦٣٦٨٣	٤١٩٠	١٦٤٠٠	١٤٧٠	٣٢٤	٥٨٢٠	٢٦٨٦٠٠
مأدبا	٢٢٤١٥	٣٤١٥٠	١٣٥	٣٣٠٠	١٣٤	٦٨	١٩٨٠	٩٥٣٠٠
جرش	٢٩٧٠٨	٧٤٤٥٠	٧٠٢	٢٤١٠٠	٩٤٢	١٣١	٧٤٠٠	—
عجلون	٢٩٧٠٨	—	—	٢٤١٠٠	—	—	—	٢٣١٠٠٠
الطفيلة	٨١٩٢	٢٢٤٠٨	٢١٦	١٤٥٠	١٧٥	٢٨٩	١٣٤٠	٥٤٨٠٠
معان	١١٧٧١	٢٧٨٤٦	٦١١٠	٨٤٠	٦٢٥	١١٧	١٣١٠	٣٨٤٠٠
الكرك	٤٠٦٤٣	٤٩١٦٣	٧٤٦	٩٨٠٠	١٠٢٥	٥٨٤	٣٤٠٠	١٦٤٠٠٠
المجموع	٢٢٧٩٠٦	٣٥٤٤٩٣	١٥٩٤٧	٧٠٩٨٠	٥٥٣٦	٢١٨٣	٣٠٩٣٠	١٢٨٥٦٢

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ٩٣-٩٤.

ملحق رقم (٥):

يبين كميات المنتجات الحيوانية لكافة مقاطعات شرق الأردن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٩-١٩٣٣ م بالطن:

١. جدول لسنة ١٩٢٩ م*:

المنتج / المقاطعة	شعر	صوف	سمن	لبن	جلود	مصارين
عمان	١٩	٤.٩٩	٢.٧١	٦٥.٤٤	٣.٥٣	٣.١
السلط	٤.٢٣	٨.٢١	١٠٠	٨.٦٩	٩.١٨	٤٦.٢
جبل عجلون	٢.٢٦	٣	٦.٩٣	٣.٦٨	٥.٢	٥١.٠
إربد	٧.٢٢	٦٢	٨.١٧٦	٥.١٠٠	١.٢٢	٦٤.٢
جرش	٤.٢٤	١٠٠	٦٩	٢٣٠.٥٤	٢.٣	٠.٦.٢
مأدبا	٦٥.٤	٢.٢٦	٣٥.٤٣	٢٧.٣٨	٨.٦	٩.٦
الكرك	١٦.٢١	١.٢٤	٤.١٧١	٩.٩	١.٨	١.٨
الطفيلة	١٤.١٠	٢١	١.٥٨	٢.٤	٨.٢	٣٧.٠
معان	٩.٨	١٥.٦٢	٣.٢٩	١.٢٥	٧.٢	٣٤.٠
المجموع	٥٥.١٦٠	٦٥.٤١٩	٧٥.٨١٢	١١٤٩٥	٤.١٢٠	٧.١٦١

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠ م، ص ٨١-٨٢.

٢. جدول لسنة ١٩٣٠م**

المقاطعة/المنتج	شعر	صوف	سمن	لبن	جلود	مصارين
عمان	٨٩.٢٢	٣٨.١٢٤	٣٢.٩١	٣٨.٩١	٢٨.٥٤	٧٣.٦
السلط	٢١.٢٥	٢٣.٦١	٣٤.٩٢	٦٣.٧١	٣٧.١٩	٤٥.٢
جبل عجلون	١٦.٢٣	٣٥.٧	٥٦.٨٣	٤٧.٦٣	١٨.٢	٤٩.٠
إربد	١٤.٣٠	٤٦.١٠١	٤٢.١٢٢	٣٤.٩٨	٥٥.٢٢	٦٣.٢
جرش	٨٣.٢٤	٢٣.١٢٨	٧٨.٨٨	٦٥.٦٥	١٨.٣	٩٦.١
مأدبا	٣٧.١٤	٥٨.٦٨	٣٥.٧٢	٢١.٥٨	٧٣.٦	٥٨.٠
الكرك	٠٦.٢٥	٣٤.٩٥	٧٨.٩٨	٢٦.٧٤	٤٧.٧	٨٤.٠
الطفيلة	٩٨.٩	٢٦.٣٠	٧٦.٣٤	٣٧.٢٧	٧٦.٢	٣١.٠
معان	٨٧.١٢	٧٨.٢٩	٨٤.٣٦	٥٨.٢٩	٥٨.٢	٣٣٠.٠
المجموع	٥١.١٨٨	٦١.٦٤٦	١.٧٢١	٨٩.٥٧٩	٦٥.١٢٠	٣٢.١٦

** تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٠م، ص ٨١-٨٢

٣. جدول لسنة ١٩٣١م*

المقاطعة/ المنتج	شعر	صوف	سمن	لبن	جلود	مصارين
عمان	٧٥٥.٢٠	٨١.١٢٠	٧٢٣.١٠٣	٣٠٧.٢٥٩	٠٥٦.٥٨	٧٨٣.٩
السلط	٠٣٤.٢٣	٤٥٤.٣٥	٤٠٥.٦٧	٥١٢.١٦٨	٣٩٦.٢٢	٨٦٢.٣
جبل عجلون	٩٩٢.١٨	٣٣٢.٧	٨٤.٥٣	٦.١٣٤	٢١٤.٥	٤٢٦.٠
إربد	٤٧٢.٢٩	٦٠٦.١٠٨	١.١٢٣	٧٥.٣٠٧	٩١٩.١٢	١٦٧.٢
جرش	٥٥٨.٢٢	٣١١.١١٥	٥٣٢.٩٨	٣٣.٢٤٦	١٢١.١٢	٨٨٥.٠
مأدبا	١٧٢.١٦	٨٤٨.٦٠	٥٣٨.٦٦	٣٤٥.١٦٥	٠٣٨.٨	٣٤.١
الكرک	٥٣٦.٢٢	٨٦٦.١٠١	٤٠٤.١٠١	٥١.٢٥٣	٢٧٨.١٣	٢٧٢.٢
الطفيلة	٣٢٦.١١	٨٩.٣٠	٤٧٢.٣٨	١٨.٩٦	٥٤٨.١	٢٦٤.٠
معان	٥٦٢.١٠	٢١٢.١٧	٧٩٣.٣٠	٩٨٢.٧٦	٦٢٣٢	٠٥٤.١
المجموع	٤٠٧.١٧٥	٤٩.٥٩٠	٨٠٧.٦٨٣	٥١٦.١٧٠٨	٨٠٢.١٣٩	٠٥٣.٢٢

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٩١-٩٣.

٤. جدول لسنة ١٩٣٢م**

المنتج/ المقاطعة	شعر	صوف	سمن	لبن	جلود	مصارين
عمان	٤٣٥.١٣	٧٤.٨٠	٢.٨٣	٠.٢٠٨	٢٩٦.٧١	١١٨.١٢
السلط	٩٧٦.١٥	٢٨.٢٤	٢.٥٢	٥.١٣٠	٠.١٦	٧٣٥.٢
جبل عجلون	٠٦٧.١٢	١.٥	٥.٤٦	٢٥.١١٦	٥٨٢.٣	٨٥١.٠
إربد	٣٢٥.١٩	٣٢.٩٠	٠.١١٨	٠.٢٩٥	٩٧٦.٣٤	٤٩٩.٥
جرش	٣١٨.١٤	١.٦٤	٩.٦٣	٧٥.١٥٩	٢٩٦.٦	٠٨٥.١
مأدبا	٢٧٧.١١	٣٥.٤٠	٣.٥١	٢٥.١٢٨	٧.٨	٤٤٨.١
الكرك	٩٠٨.١٥	٠.٥٦٠	٢.٨٢	٥.٢٠٥	٨٩٢.٩	٧٠٥.١
الطفيلة	٣٨٦.٩	٥٧٥.١٧	٠.٢٤	٠.٦٠	٨٨٨.١	٣٢٥.٠
معان	١٠٨.٧	٠.٩	٥.٢١	٧٥٠.٥٣	٩٨٤.١٢	٢٢٣.٢
المجموع	٨.١١٨	٥١٥.٣٩١	٨.٥٤٢	٠.١٣٥٧	٦٦٤.١٦٥	٩٨٩.٢٧

** تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٢م، ص ٩١-٩٣.

٥. جدول لسنة ١٩٣٣م*

المنتج/المقاطعة	شعر	صوف	سمن	لبن	جلود	مصارين
عمان	٠٧٥.٧	٩٤٢.٥١	٧.٥٦	٧٥.١٤١	١٩٨.٧٧	٢٥٢.١٣
السلط	٤٦٥.٩	٢٠٤.١٩	٥٩٨.٤٥	٩٩٥.١١٣	٨٤٦.٢١	٨٤.٣
جبل عجلون	—	—	—	٤٨٥.١٨٧	٨٥٤.٤	٨٨٤.٠
جرش	٨٩.١٤	٦٥.٣٥	٩٩٤.٧٤	—	٥٠٦.٥	٩٥٣.٠
إربد	٧٣٦.١٢	٠٦٨.٦٧	٠٩٢.٨٦	٢٣٠.٢١٥	٨٧٨.٣١	٣٤٤.٥
مأدبا	٨٠٥.٦	٨٩٨.٢٦	٧٢٦.٤٠	٨١٥.١٠١	٤٧.٦	١٤٣.١
الكرك	٨٣٣.٩	٧٧٢.٤٨	٦٦.٦٤	٦٥.١٦١	٩٣٨.١٤	٥٦٩.٢
الطفيلة	٤٨٢.٤	٨٣.٩	٠٣٢.٢٢	٠٨٠.٥٥	٣٣٨.٢	٤٠٧.٠
معان	٥٦٩.٥	١٤٥.١٤	٥٢٤.٢٨	٣١.٧١	٣١٨.٩	٥٧٦.١
المجموع	٨٥٥.٧٠	٤٨٩.٢٧٣	٣٢٦.٤١٩	٣١٥.١٠٤٨	٣٤٦.١٧٤	٩٦٨.٢٩

* تقرير دائرة الزراعة لسنة ١٩٣٣م، ص ١٠٣-١٠٤.

عبد الرحمن أحمد سالم المشاقبه

• المعلومات الشخصية:

- عبد الرحمن أحمد سالم المشاقبه.
- تاريخ الولادة: ١٩٧٩ / ٣ / ١.
- مكان الولاية : الزنية – المفرق.
- العنوان: المفرق – الأردن.
- هاتف: ٠٠٩٦٢٧٧٧٥١٧٩١٢
- البريد الالكتروني abed_al_rhman@yahoo.com

• المؤهلات العلمية:

- درجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ من الجامعة الأردنية ٢٠١٧.
- درجة الماجستير في التاريخ الحديث من جامعة آل البيت ٢٠١١.
- درجة البكالوريوس في الآداب تخصص تاريخ من جامعة اليرموك ٢٠٠٢.

• العمل:

- محاضر غير متفرغ في الجامعة الأردنية ٢٠١٩.
- مدرس في وزارة التربية والتعليم الأردنية للمرحلة الثانوية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٩.

• المؤلفات:

- الحياة الزراعية في الأردن ١٩٢٩-١٩٥٠ م، أطروحة دكتوراة.
- حسن خالد أبو الهدى: دراسة في تاريخ الأردن السياسي ١٩٢٣-١٩٣١ م، أطروحة ماجستير.
- الحراج والغابات في شرق الأردن ١٩٢١-١٩٤٦ م (دراسة تاريخية)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد الثاني والعشرون، العدد ٤ / ج، ربيع الأول ١٤٣٨ هـ / كانون الثاني ٢٠١٦ م.
- المصرف الزراعي في الأردن ١٩٢١-١٩٣٩ م، (دراسة تاريخية)، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية - غزة.

المحتويات

الفصل الأول جغرافية الأردن

الموقع والحدود	١٣
أشكال السطح (التضاريس)	١٥
المناخ في الأردن	٢٠
مصادر المياه في الأردن	٢١
التقسيمات الإدارية في الأردن	٢٧
أنواع الأراضي في الأردن	٤٢
الأراضي المملوكة	٤٢
الأراضي الأميرية	٤٣
الأراضي الموقوفة	٤٤
الأراضي المتروكة	٤٤
الأراضي الموات	٤٥

الفصل الثاني قطاع الثروة النباتية

تمهيد	٥١
الأعمال الزراعية	٥٣
الأراضي الزراعية	٥٨

٦١.....	طرق استغلال الأراضي الزراعية
٦٩.....	المحاصيل الزراعية
٩٠.....	الأدوات والآلات الزراعية
٩٥.....	صور لبعض الأدوات الزراعية
٩٦.....	الحراج والغابات
١٠٢.....	دور الحكومة الأردنية في الحفاظ على الثروة الحرجية
١٠٩.....	التسويق الزراعي

الفصل الثالث

دور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة النباتية والمشاكل

والمعوقات التي واجهها هذا القطاع

١٢١.....	دور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة النباتية
١٢٢.....	الإدارة الزراعية
١٢٦.....	إجراء البحوث والتجارب الزراعية
١٣٥.....	الإرشاد الزراعي
١٣٨.....	إصدار الحكومة الأردنية مجموعة من القوانين للحفاظ على قطاع الثروة النباتية
١٤٣.....	التعليم الزراعي
١٥٢.....	المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة النباتية
١٥٢.....	الظروف المناخية
١٥٨.....	كثرة الضرائب المفروضة على المزارع وتعنت الجبلة
١٦١.....	تفتت ملكية الأراضي الزراعية
١٦٢.....	الأوبئة والطواحين
١٦٤.....	غزو أسراب الجراد
١٦٨.....	الآفات الزراعية
١٧٢.....	مشاكل متفرقة

الفصل الرابع

قطاع الثروة الحيوانية

أنواع الحيوانات	١٧٧
المتوجات الحيوانية	٢٠١
المراعي في شرق الأردن	٢٠٤
التسويق الحيواني	٢٠٧
دور الحكومة الأردنية في تنمية قطاع الثروة الحيوانية	٢١٤
الإدارة الزراعية لقطاع الثروة الحيوانية	٢١٤
إجراء البحوث والتجارب الزراعية في مجال الثروة الحيوانية	٢١٦
المشاكل والمعوقات التي واجهها قطاع الثروة الحيوانية	٢٢٦
الظروف المناخية	٢٢٦
كثرة الضرائب والرسوم المفروضة على الثروة الحيوانية	٢٢٧
الأمراض التي تصيب الحيوانات	٢٣١
مشاكل التسويق الحيواني	٢٣٧
مشاكل متفرقة	٢٣٨

الفصل الخامس

المؤسسات الزراعية العاملة في قطاع الزراعة

المصرف الزراعي	٢٤٣
نشأة المصرف الزراعي في شرق الأردن	٢٤٥
آلية عمل المصرف الزراعي	٢٤٩
إدارة المصرف الزراعي	٢٥٣
إجراءات الحكومة الأردنية لدعم المصرف الزراعي	٢٥٨
المشاكل والمعوقات التي واجهت عمل المصرف الزراعي	٢٦٢

دائرة الزراعة والحراج والمعادن	٢٦٨
دائرة الأراضي والمساحة	٢٧٦
تسوية الأراضي	٢٧٩
الضرائب المفروضة على الأراضي	٢٨٣
النقابة الزراعية في عمان	٢٨٦

الخاتمة	٢٨٩
---------------	-----

قائمة المصادر والمراجع	٢٩٢
------------------------------	-----

قائمة الملاحق

ملحق رقم (١)	٣٠٥
ملحق رقم (٢)	٣٠٨
ملحق رقم (٣)	٣٠٩
ملحق رقم (٤)	٣١١
ملحق رقم (٥)	٣١٦

